

**المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)**

رسالة مقدمة من الطالبة
ريهان عبد اللطيف فهمي جميمي
بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - جامعة الإسكندرية - 1999

لاستكمال الحصول على درجة الماجستير فى العلوم البيئية
قسم العلوم الإنسانية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

2009

المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة

المرأة في أنشطة المجتمع المدني

(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)

رسالة مقدمة من الطالبة

ريهان عبد اللطيف فهمي جماعي

بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - جامعة الإسكندرية - 1999

لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :

اللجنة:

1- أ. د/ على ليلة.....

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

2- أ. د/ محمد سمير عبد الفتاح.....

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بنها

3- أ. د/ نجية اسحق.....

أستاذ علم النفس - كلية الآداب - جامعة عين شمس

4- أ. د/ أمانى عزت طولان.....

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

2009

المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)
رسالة مقدمة من الطالبة
ريهان عبد اللطيف فهمي جماعي
بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - جامعة الإسكندرية - 1999
لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية
قسم العلوم الإنسانية

تحت إشراف:

1- أ. د/ على ليلة.....

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

2- أ. د/ محمد سمير عبد الفتاح.....

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بينها

ختم الإجازة

أجازت الرسالة بتاريخ / / 200

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس المعهد

/ / 200

/ / 200

إهداء

أهدى هذا العمل إلى أبي الغالى وأمى الحبيبة
وأخوتى الأعزاء عرفانا منى بالجميل وتقديرًا
لجهودهما داعيًا من الله أن يمتعهما بدوام الصحة
والعافية على كل ما قدماه لى من مساعدات معنوية
ومادية.

الباحثة

شكر وتقدير

أحمد الله - سبحانه و تعالى - حمد التائبين الشاكرين علي أن أعانتي - عز وجل علي إنجاز هذا العمل و الذي أدعوه - تعالى - أن أنال رضاكم به ، و أن يرقي إلي مسامع و أباب أساننني الأجلاء ، و أخص أ. د/ علي ليلة أستاذ علم الاجتماع - بجامعة عين شمس - و أ. د/ محمد سمير عبد الفتاح عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها 0

فقد شعرت بكل مشاعر الأبوة منها ، كما أن أحضانهما لي و تشجيعهم الدائم كان عونا لي علي أن يخرج هذا العمل للنور بهذا الشكل الذي أتمنى أن ينال أعجابكم و استحسانكم و مما تعلمته أيضا بجانب أسس البحث العلمي السليم ، مكارم الأخلاق و حسن المعاملة حتى رأيت فيما نموذج للعلماء المتواضعين الغيورين علي رسالة العلم ، الساعين دوما لأن تستمر رسالتهم السامية من خلال الأجيال التي أسهموا في بنائها بأخلاقهم الكريمة و علمهم الفياض ، فما كان لهذا العمل أن يظهر علي هذه الصورة لولا رعايتها و حرصهما علي المنهجية العلمية الدقيقة ، و أسأل - الله تعالى - أن يجزيهم خير الجزاء 0

وكل شكري و خالص تقديرني إلي أ. د/ نجيم أستحق أستاذ علم النفس - بجامعة عين شمس - و أ. د/ أمانى عزت طولان أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس ، لتكريمهما و تقاضهما بقبول مناقشة هذا البحث ، والله - تعالى - أسأل أن يرفع من قدرهن وأن يبوئهن المكانة الائقة بعلميهن وإخلاصيهن كما أتوجه بالشكر و العرفان لكل من قدم لي يد العون سواء بالمساعدة أو التوجيه في تحكيم أدوات الدراسة و أخص بالذكر د/ محمود عرابي ، وأساننني بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالأسكندرية - و كذلك أساننني الأفضل بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - و في مقدمتهم د/ يسري شعبان أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع لما قدمه لي من مساعدة و عون علي مدي سنوات من البذل و العطاء

فجزء الله عني خير الجزاء 0

وأتقدم بشكري و عرفاني لجميع العاملين بجمعية رعاية الطلبة
- بالأسكندرية - لتشجيعهم و مساندتهم لي ، و أخص بالذكر أ/ عبد الحميد
حسن ، و الأستاذ / عصام أبو اليسر ، و/or عصام كمال
ويذكر قلبي بكل مشاعر الحب لأصدقائي الأعزاء أ / رحاب ، أ/ سماح ، و/or
سلوى ، و أسرهم 0
و أولا و أخيرا أتقدم بكل الحب و التقدير و الأحترام لأنحني أمام أصحاب الفضل
الأكبر لعائلتي (أبي و أمي و أخوتي - المقدم / وائل جميمي ، أ/ أسماء جميمي)
ثم المهندس عبد الرحمن محمد لما غرسوه في من قيم و ميادئ و أخلاقيات كانت
خير عون لي في مسيرة حياتي العملية و العلمية 0
أبقاهم الله لي و أثابهم عندي خيرا إنة - تعالى - نعم المولى ونعم النصير 000
و أخيرا أسأل الله العلي القدير أن يوفقني لما فيه الخير و النجاح 0
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين 000

المستخلص

ريحان عبد اللطيف فهمي جمبي، المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني، "دراسة بيئية مقارنة بين الريف والحضر" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس، 2009

يمر العالم اليوم بتغيرات عديدة تؤثر على بنية المجتمع المصري بجميع قطاعاته ومن بينها المجتمع المدني في ظل تغير فلسفة العمل التطوعي وإعادة تشكيل المجتمع المدني واهتمام الدولة بكل من الجمعيات الأهلية وتغير نسبة المشاركات وتواجدهن بالجمعيات.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني، "دراسة بيئية مقارنة بين الريف والحضر" وبالاعتماد على أسلوب المسح بالعينة وباستخدام أداة الاستبيان للمنطوقات ودليل المقابلة لأعضاء مجالس الإدارات والخبراء بالجمعيات الأهلية المطبق عليها الدراسة الميدانية بناء على ما سبق جاء تقسيم الدراسة على النحو التالي.

الفصل الأول: نعرض فيه لإشكالية الدراسة وأهميتها والأهداف التي قام عليها العمل وتساؤلات الدراسة وتناول المفاهيم الرئيسية.

أما الفصل الثاني: فكان عرض بعض الدراسات السابقة من خلال عدة محاور:

- 1- دراسات تتناول المشاركة السياسية للمرأة.
- 2- دراسات عن مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية.
- 3- دراسات تتناول الدولة والمجتمع المدني.
- 4- دراسات عن منظمات المجتمع والتنمية المستدامة.
- 5- الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

ثم يجيء الفصل الثالث: حيث نعرض فيه المجتمع المدني ومشاركة المرأة في عصر العولمة موزعة كالتالي:

المجتمع المدني ومؤسساته (الأحزاب النقابات - الجمعيات الأهلية)

تطور المجتمع المدني في ظل العولمة

التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني.

تحليل أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

تحرير المرأة ومراحل تشكيل الوعي النسوي.

تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلية.

التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

أما الفصل الرابع: فقد خصص لعرض الإجراءات المنهجية للدراسة وهي نوع الدراسة والمنهج المستخدم وأسلوب اختيار العينة وأدوات الدراسة، والصدق والثبات، ومجالات الدراسة، وأساليب التحليل والتفسير، وخصائص العينة.

أما الفصل الخامس والسادس: فقد أفرد للدراسة الميدانية حيث جاء الفصل السادس تحت عنوان (مشاركة المرأة في العمل التطوعي) واشتمل على مبحثين وهما: تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي ومشاركة المرأة في العمل التطوعي.

أما الفصل السادس فقد أفرد لنتائج الدراسة.

وأختتمت الدراسة بالفصل السابع نحو سياسة اجتماعية ونفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلى والتى تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة ثم استخلاصات ونوصيات.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
3-1	الفصل الأول : مشكلة الدراسة و المفاهيم الأساسية
7-5	- تمهيد
7	- أولا : مشكلة الدراسة 0
7	- ثانيا : أهمية الدراسة 0
8	- ثالثا : أهداف الدراسة 0
8	- رابعا : تساؤلات الدراسة 0
11 -9	- خامسا : مفاهيم الدراسة 0
14-11	1- المشاركة
15-14	2- المجتمع المدني
16	3- المعوقات النفسية
	4- المعوقات الاجتماعية
17	الفصل الثاني : مشاركة المرأة في المجتمع المدني (تحليل للدراسات السابقة)
18	- تمهيد
25-19	- المحور الأول : المشاركة السياسية للمرأة 0
30-26	- المحور الثاني : مشاركة المرأة في التنظيمات غيرالحكومية 0
33-31	- المحور الثالث : الدولة و المجتمع المدني 0
45-34	- المحور الرابع : منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة .
46	- المحور الخامس : الدراسة الحالية علي خريطة الدراسات السابقة 0
47	الفصل الثالث : مشاركة المرأة في المجتمع المدني في عصر العولمة
50-48	- التمهيد
56 -50	- أولا: المجتمع المدني ومؤسساته (الأحزاب- النقابات- الجمعيات الأهلية)
61-57	- ثانيا: تطور المجتمع المدني في ظل العولمة 0
64 - 62	- ثالثا: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني
71 -65	- رابعا : تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية 0
75-72	- خامسا : تحرير المرأة و مراحل تشكل الوعي النسوي
	المرحلة الأولى من (1870 - 1918)

75	المرحلة الثانية من (1919 - 1955)
77- 76	المرحلة الثالثة من (1956 - 1975)
81 - 78	- سادساً : تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي
84 - 82	المرحلة الأولى: بداية الانطلاق من القرن 19 إلى 1922
89 - 84	المرحلة الثانية (الليبرالية): الجمعيات الأهلية النسائية من (1923 إلى 1952).
91 - 90	المرحلة الثالثة: مرحلة تجميد المجتمع المدني من عام 1952 إلى 1970 .
93 - 92	المرحلة الرابعة : الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينات في مصر
102-94	المرحلة الحالية: الوضع الراهن للجمعيات الأهلية للمرأة في مصر.
106-102	سابعاً : التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)
109-106	المرحلة الأولى : مرحلة النشأة والتبلور من (القرن 19 حتى دستور 1923)
112 - 109	المرحلة الثانية : الجمعيات الأهلية في العهد الليبرالي (1923-ثورة 1952)
113-112	المرحلة الثالثة : الجمعيات الأهلية في فتره التوجه الاشتراكي (مرحله الانحسار) 1952 - 1970
115	المرحلة الرابعة: الجمعيات الأهلية في مرحله الانفتاح والشخصية
115	(1971 - حتى الفترة الحالية)
116-115	خاتمة
116	الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية (الدراسة الميدانية)
117-116	تمهيد
118-117	أولاً : نوع الدراسة
118	ثانياً : منهج البحث
128-119	ثالثاً : أسلوب اختيار العينة
128	رابعاً : أدوات الدراسة
	خامساً : مجالات الدراسة
	سادساً : الصدق والثبات

128	سابعاً : خصائص العينة
	ثامناً : أساليب التحليل والتفسير
135-130	تاسعاً : الصعوبات التي واجهت الباحثة
136-135	الفصل الخامس : الأبعاد الأساسية لمشاركة المرأة في العمل التطوعي
143-136	(الدراسة الميدانية)
	أولاً : تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي 0
	ثانياً : مشاركة المرأة في العمل التطوعي .
	ثالثاً : الأشتراك في انشطة الجمعيات الأهلية
148-145	خاتمة.
154 - 148	الفصل السادس:نتائج الدراسة
156 - 154	أولاً: المعوقات الأسرية و مواجهتها .
159-156	ثانياً: المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في انشطة الجمعيات الأهلية .
164 - 159	ثالثاً: معوقات البيئية ومواجهتها
	رابعاً : معوقات الجمعية ومواجهتها .
	خامساً : المعوقات النفسية واثارها علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية .
166	الفصل السابع: نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في
178-166	العمل الأهلي
180 - 178	تمهيد
190 - 181	أولاً: الإجابة علي تساؤلات البحث (مناقشة النتائج)
194 - 191	ثانياً: نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي
	المراجع
195	- المراجع العربية
205- 196	- المراجع الأجنبية
208-206	
209	

فهرس الجداول
أستماراة الأستبيان
دليل المقابلة
أسماء المحكمين لأدوات الدراسة

تمهيد:

تمثل قضية المشاركة أهمية مجتمعية وتنموية، فالمشاركة تحول الأفراد إلى أناس فاعلين مشاركين في التخطيط والتنفيذ، وتعتبر المشاركة بما تتضمنه من أنشطة يؤدي من خلالها الفرد دوراً مهماً وإيجابياً في الحياة السياسية والمجتمعية من أهم مميزات الدولة الحديثة، كما تأتي أهمية المشاركة في الوقت الحاضر من الدور الذي تؤديه هذه المشاركة في نهضة المجتمعات وتطورها باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الفعلية، ودافعاً أساسياً للتحديث والتنمية، وأداة ناجحة لحل مشكلات التخلف، ووسيلة هامة تتمكن من خلالها القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع من طرح أفكارها والتعبير عن رؤاها، وعرض مطالبها وبرامجها والتأثير في صنع القرارات السياسية ، وبوصفها مقياساً صادقاً يمكن من خلاله تقييم درجة الديمقراطية التي وصل إليها النظام السياسي والمجتمع بصفة عامة ويعتمد تطور وتنمية أي مجتمع من المجتمعات على تكافف جهود أبنائه رجالاً ونساءً على قدر المساواة وذلك لأن التنمية الشاملة تعتمد بالدرجة الأولى على حصر الموارد البشرية والمادية والفنية وتعبيتها ومن ثم استخدامها وبذل الجهد لتنميتها⁽¹⁾.

وقد لعبت المرأة العديد من الأدوار ذات التأثير الفعال في العديد من المجالات منذ العصر القديم للمجتمع المصري . وإذا تتبينا تاريخ الحركة النسائية في مصر لوجدنا أن مشاركتها في مجال الخدمات الاجتماعية يفوق مشاركتها في الجوانب السياسية . فقد عرفت المرأة المصرية العمل الاجتماعي التطوعي من القرن التاسع عشر والبدايات المبكرة لقرن الحالي ، وكان لنشاطها من خلال الجمعيات الرسمية والأهلية دور كبير في المساهمة في بعض جوانب التنمية في المجتمع المصري

(1) أمانى قديل: المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، بحث مقدم إلى ندوة المرأة المصرية والعمل العام "رؤية مستقبلية" ، القاهرة ، مارس 1995 ، ص.4.

غير أن اللافت للنظر أن المرأة المنتسبة إلى هذه الجمعيات كانت تنتهي إلى شرائح اجتماعية واقتصادية مرتفعة .

وعرفت مصر الجمعيات الأهلية منذ عام 1821 تقريباً على يد الجاليات الأجنبية غالباً ، حيث قامت الجمعية اليونانية بالأسكندرية في هذا العام كأول جمعية حكومية ، وعام 1856 أُسست الجمعية اليونانية بالقاهرة ، وتلا ذلك تأسيس جمعية المعرف عام 1868 ثم الجمعية الجغرافية والجمعية الخيرية الإسلامية في عام 1875 وقد أصبح عدد الجمعيات التطوعية 65 جمعية عام 1900، ذاتت إلى 195 جمعية في عام 1920.

وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية وفقاً لأخر تقرير رسمي منشور عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2004 بلغ 13526 جمعية أهلية على أن ثمة غياب كامل لأي بيانات رسمية تشير إلى عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال المرأة، حتى الأن بالرغم أن الجمعيات التي حددت هويتها عام 1992 وفقاً لانتمائها بأنها جمعيات خاصة بالمرأة وصلت إلى حوالي 1192 جمعية أهلية فقط⁽¹⁾، وهو ما يعني منطقياً زيادة حجم مشاركة المرأة في العمل التطوعي والأهلي .

وتتبعاً لتاريخ عمل المرأة في القطاع الأهلي في مصر فقد أنشأت "هدى شعراوى" ، مبرة محمد على عام 1909 ، وأُسست لجنة الهلال الأحمر عام 1939 ، وتلى ذلك تأسيس العديد من الجمعيات، وقبل ثورة 1952 كان هناك الكثير من الجمعيات التي تقوم بأنشطة حيوية متعددة كالجمعية الإسلامية ومبرة المرأة الجديدة اللتان أُسست العديد من المدارس والمستشفيات ومشروعات الضمان الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي .

(1) أمانى قديل ، تمكين المرأة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2004 ص 7

ومن المسلم به أن دور المرأة ومشاركتها في التنظيمات الأهلية لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة وهو الوضع الذي يحدد طبيعته بمدى تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فلا يمكن أن تتطور أدوار المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع دون أن تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع⁽¹⁾.

ويؤكد المخططون على ضرورة أن تأخذ المرأة في الاعتبار كهدف في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية وهي شريحة من شرائح المجتمع إذا ينبغي النظر إلى قضية المرأة والتنمية في كلا الاتجاهين، الاتجاه الخاص بالمرأة وبالدور الذي تقوم به من أجل التنمية، والاتجاه الخاص بجهود الدولة المتمثلة في إجراءات خطة التنمية من أجل المرأة⁽²⁾.

وتمشياً مع هذا الاتجاه اهتمت مصر في العقود اللاحقة بدور المرأة على كافة الأصعدة لتمكينها من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية وتجلّي هذا الاهتمام في إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي تدعم مكانها في المجتمع فأنشأ المجلس القومي للأمومة والطفولة عام 1988، ثم تم إنشاء المجلس القومي للمرأة عام

(1) محمود عودة: الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية رؤية تحليلية نقديّة للوضع الراهن للمشاركة الاجتماعية للمرأة وتصور لأفاق المستقبل، القاهرة، المجلس القومي للأمومة، 1995، ص ص 12-13.

(2) محمد محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية ، المؤتمر العلمي السادس عشر ، عالمية الخدمة الاجتماعية وخصوصية الممارسة، 19 - 20 / 3 / 2003 ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، المجلد الرابع ، 2003 .

2000 ليسهم في مسيرة تقدم وتنمية وعي المرأة وتمكينها من المشاركة الفعالة في قضايا المجتمع وتقليل الفجوة بين الجنسين على كافة الأصعدة⁽¹⁾.

وخلالص القول أن المرأة في المجتمع المصري باتت تشكل جزء لا يستهان به في عملية التنمية ، وأن مشاركتها في العمل الأهلي مرتبطة بل ومشروطه بعوامل واتجاهات مادية ونفسية واجتماعية تحدد حجم ونوعية هذه المشاركة.

و على ضوء ذلك فقد تناولت الدراسة المشكلة في ثمانية فصول فقد تم عرض في الفصل الأول مشكلة البحث و المفاهيم الأساسية للدراسة والفصل الثاني تناول الدراسات السابقة حول المشكلة و المشابهة لها وقد قسمت الدراسات السابقة إلى خمس محاور تناول :-

المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة.

المحور الثاني : مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية.

المحور الثالث : الدولة والمجتمع المدني.

المحور الرابع : منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

المحور الخامس: الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

و فى الفصل الثالث تعرضت الدراسة للمجتمع المدني و مؤسساته و تطور المجتمع المدني في ظل العولمة بالإضافة للتطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) أما في الفصل الرابع فقد تناولت الدراسة مشاركة المرأة في المجتمع المدني تحليل تاريجي تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تحرير المرأة و مراحل تشكل الوعي النسوى المختلفة للفترة من (1870-1975) إلى جانب تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي ، وفي

(1) زينب معادى : المرأة والمؤسسة القانونية ، بحث علمي منشور في مؤتمر المرأة العربية

"الواقع والتصور" ، القاهرة ، دار العربية للنشر ، 1995 ، ص 75

الفصل الخامس تناولت الدراسة الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية و التي عالجت من خلالها الباحثة أسلوب اختيار العينة و الأدوات التي تم بواسطتها جمع المادة العلمية و تفريغها أحصائيا ثم تحليلها و تصنيفها إلى جداول تعبر عن واقع المعوقات النفسية والاجتماعية وأنعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني ، أما الفصل السادس تناول الأبعاد الأساسية لمشاركة المرأة في العمل التطوعي و في الفصل السابع تناولت الدراسة معوقات العمل التطوعي من خلال المعوقات الأسرية والبيئية بالإضافة إلى معوقات من داخل الجمعيات الأهلية إلى جانب المعوقات النفسية و كيفية مواجهتها ، أما الفصل الثامن فقد تناول فقد تناول نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات إلى جانب التوصيات الخاصة بالدراسة.

الفصل الأول

مشكلة البحث

- تمهيد .

أولاً : مشكلة الدراسة .

ثانياً : أهمية الدراسة .

ثالثاً : أهداف الدراسة .

رابعاً : تساؤلات الدراسة .

خامساً : مفاهيم الدراسة .

0-1 المشاركة

0-2 المجتمع المدني

0-3 المعوقات النفسية

0-4 المعوقات الاجتماعية

أولاً: مشكلة الدراسة :

تواجه مصر حالياً ، كسائر الدول النامية تحديات كبرى - علمية وتقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية - لتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة وسد الفجوة التي تفصلها عنها، ويطلب هذا بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز .

وتتاضل المرأة منذ عقود خلت من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الميادين، دون أن يصادفها النجاح نفسه الذي حققه الحركات النسوية في العالم الغربي، وليس مغalaة في القول، بأن المرأة العربية هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع في معظم المجتمعات بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وظللت النظرة الأكثر انتشارا هي تلك النظرة التي تنظر إلى المرأة بوصفها كائناً لا يصلح سوى للأنجاب، حيث انه ب رغم دخولنا- كعرب -الآلفية الثالثة، إلا انه لا يلمس في واقع الحال أي تقدم كبير في حل القضايا التنموية وفي مقدمتها قضايا المرأة، وبالتحديد دورها في التنمية الشاملة ٠ ولما كانت المرأة تشكل - غالباً- نصف عدد السكان وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية فقد أصبح لزاماً أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، كما أصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور هذا المجتمع ، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة ومشاركتها ، كما يتوقف أيضاً على استعداد المجتمع لتقبل أي نشاط يمكن أن تساهم به المرأة ، فالمرأة على اختلاف مستوياتها الاجتماعية قد اقتحمت كثير من المجالات وخاصة المجالات التنموية ، وجاءت توصيات المؤتمر الدولي الأول لقمة المرأة العربية بضرورة إعداد وتأهيل الكوادر من المرأة للتخصص والمشاركة في مجال

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وأساليبه الفنية مما يمكن اعتباره عاملاً مؤثراً في التعبير عن حاجات المرأة ومستلزمات مشاركتها في مجال التنمية⁽¹⁾.

والواقع أن النهوض بواقع المرأة وتعزيز قدراتها وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة بات يشكل اليوم اتجاهها جاداً في المجتمعات العربية بوجه عام ، بل وهاجساً قوياً نبع من المرأة نفسها التي بدأت تعي واقعها المتراجع والهوة الكبيرة بينها وبين الرجل في التقدم ، فأخذت تسعى نحو تغيير أوضاعها والبحث عن ذاتها وإبراز مكانها و شأنها في المجتمع ، و تواصلًا مع اهتمامات المنظمات النسائية والجهات الرسمية التي تتنامى أكثر فأكثر باتجاه النهوض بها ، والتأييد الرسمي للتحولات المختلفة في حياتها ، وفي أدوارها وإدماجها في عمليات التنمية المجتمعية ، وكذلك المساندة الجيدة من قطاعات المجتمع ، لا سيما المنظمات الجماهيرية غير الرسمية فهناك تمييزاً يتشكل في المجال الثقافي والموروث الشعبي الذي يحفل بالعديد من ملامح التأكيد على التقليل من قيمة المرأة وتفضيل الذكر ، حيث تحتل الأنثى مكانة ثانوية ، وهامشية بالنسبة للذكر . وهو ما يعبر عن طبيعة الثقافة الذكورية التي تسود المجتمع ، وتمتد هذه النظرة الثقافية والاجتماعية إلى مختلف مناحي الحياة في المجتمع المصري ، بحيث يكاد ينفرد الذكر دون الأنثى بممارسة بعض الأعمال ، واحتلال مراكز يتم حرمان المرأة منها نتيجة لهذا التمييز ، وفي ضوء الواقع الثقافي للمجتمع المصري لا تكتسب الأنثى المكانة الاجتماعية

(1) هناء محمد أحمد : دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد الثاني عشر ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة، 2001 ص 22

اللائقة بها، إلا فيما عدا الأنثى الأم، ويرجع ذلك للكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

إن عملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته ، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المختلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الوعية الإيجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة وتمثل المرأة الريفية في مصر ثروة قومية لا يستهان بها من حيث العدد وكذلك المهام التي تقوم بها ومن ثم فلا يمكن إغفال أهمية تمثيلها وزيادة فاعلية مشاركتها في بناء المجتمع والنہوض به وهى تحمل من الأعباء والمسؤوليات داخل المنزل وخارجه ما يمكن أن يكون فوق الطاقة والاحتمال⁽²⁾.

وبالرغم من ذلك فالمرأة المصرية تواجه العديد من الأوضاع المجتمعية التي تعيق مشاركتها الرسمية في القضايا العامة أو في مؤسسات المجتمع المدني . فمصر لا تزال من المجتمعات النامية التي تشكو من الكثير من المعوقات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على مشاركة مختلف فئات المجتمع ومنها المرأة ، ولاشك أن المجتمع بقيمه وعاداته وتقاليده ومعاييره ومؤسساته على اختلاف انتتمانها له تأثير كبير على مدى مشاركة المرأة بشكل عام ومشاركتها في العمل التطوعي والأهلي بشكل خاص ، ويفكك الواقع على أن ضعف مشاركة المرأة المصرية في منظمات المجتمع المدني ، ناهيك عن أن مشاركتها ترتبط بأنشطة معينة ، كما تزداد في سياقات اجتماعية واقتصادية معينة عنها في سياقات أخرى،

(1) سيد عويس: النظرة إلى حياة المرأة المصرية، نظرات باحث علمي اجتماعي مصري ، القاهرة ، روزاليوسف، 1988 ص 99 – 142

(2) سماح محمد عبد السلام المداح: دور المرأة الريفية في ممارسة الصناعات الريفية الصغيرة في محافظة الغربية، رسالة ماجister ، كلية الزراعة، جامعة طنطا 2004 .

وهو ما يشير إلى أن هناك معوقات نفسية واجتماعية تؤثر على مشاركة المرأة في المجتمع المدني في كلا من الريف والحضر 0

وعليه فإن الباحثة تحدد مشكلة البحث في متغيرين أساسين هما :

1- **المتغير المستقل**: والمتمثل في المعوقات النفسية والاجتماعية التي تؤثر على

مشاركة المرأة في المجتمع المدني

وتتعدد المعوقات الاجتماعية ما بين :-

-معوقات من داخل الأسرة:

و تتمثل في رفض الزوج مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية، رفض الزوج

خروج المرأة من المنزل، أو احتياج أحد أفراد الأسرة لرعاية خاصة، و الأنشغال

بتربية الأبناء، عدم وجود وقت فراغ، القيام بعمل إضافي لتغطية نفقات

الأسرة 0

-معوقات من البيئة المحيطة:

وتتمثل عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي، عدم الوعي بأهمية دور المرأة ، النظر

للمرأة على أنها لا تصلح للعمل العام ، النظر لمشاركة المرأة على أن اختلاط

بالرجال حرام، النظر للمرأة على أنها تابعة للرجل 0

-معوقات من الجمعية:

وتتمثل في: سيطرة الشلالية على مجلس الإدارة، سيطرة العصبيات على الجمعية،

وعدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة، معوقات تتعلق بالقانون المنظم

ل الجمعيات، بالإضافة إلى انتشار الفساد بالجمعية، عدم إتاحة فرص المشاركة للنساء،

عدم الوعي بكيفية المشاركة، الشعور بعدم جدوى المشاركة، عدم وجود مناخ

ديمقراطي 0

- أما عن المعوقات النفسية:

فهي: الشعور بالأغتراب والعزلة والأحساس بمقاومة التغيير أحساس المرأة بالأأنطواء والأكتئاب وأحساسها بالسلبية اتجاه المجتمع ، وعدم القدرة علي اتخاذ القرار وأحساسها بأن العمل العام لا يتواافق مع ميولها و طموحاتها كما تشعر بالخوف من الأختلاط بالرجال وخوفها من مواجهة المشاكل.

2- **المتغير التابع:** ويتمثل في مشاركة المرأة في المجتمع المدني على اختلاف صورها وأشكالها ودرجاتها.

ثانياً : أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يأتي :

1- **أهمية علمية:** وترتبط بمحاولة إثراء الدراسات المتعلقة بالمرأة ، خاصة المتعلقة بمعوقات مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية. باعتبار ذلك محوراً من محاور تنمية المجتمع ، ويدخل في اهتمامات الخدمة الاجتماعية وترتبط أيضاً باهتمامات علم اجتماع المرأة .

2- **أهمية مجتمعية:** وتمثل في التعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني حتى يمكن مواجهة هذه المعوقات وتفعيل مشاركة المرأة.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

يحاول البحث تحقيق هدف رئيسي مؤدah : التعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني

ويتفرع من هذا الهدف أهداف فرعية تتمثل في :

1- رصد وتحديد أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني.

2- رصد وتحديد أهم العوامل النفسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني.

3- تحليل ومقارنة العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الريف والحضر.

4- وضع تصور لكيفية تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف والحضر.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

يحاول البحث الإجابة على تساؤل رئيس مؤداته: ما المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني ؟
ويتفرع منه تساؤلات فرعية هي :

1- ما هي العوامل الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني؟

2- ما هي العوامل النفسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني؟

3- هل تختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الريف عنها في الحضر؟

4- كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف والحضر؟

خامساً: المفاهيم الواردة في الدراسة :

يشكل "المفهوم" وحدة اللغة العلمية ومن ثم فهو يتغير بتغير معطيات الواقع ووفقاً للسياق العام للمجتمع والأيديولوجيات التي تحكم تفاعله⁽¹⁾، ويعتبر تحديد المفاهيم العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي عند صياغة أي مشكلة ، وذلك أن تحديد المفهوم يوضح ماذا يقصد الباحث به عندما يذكره ، وذلك أن بعض

(1) على ليله: المفاهيم ومشكلة التعريف ، بحث مقدم إلى ندوة تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية ،جامعة عين شمس ، كلية الأداب ، 1999.

المفاهيم الاجتماعية ذات طبيعة مرنّة ، ويختلف تحديدها من باحث لأخر وفقا للسياق الذي يدرسه ، والمعنى الذي يقصده ، والمشكلة التي يدرسها. وبناءاً على ذلك يمكن القول بأن تحديد المفاهيم هو أحد الشروط الأساسية لأكمال أي دراسة علمية متخصصة تحاول الوصول إلى نتائج مبنية على أسس واضحة و دقيقة و على هذا الأساس تتناول الباحثة أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة والتي ستشمل كل من :

- 1- المشاركة .
- 2- المجتمع المدني .
- 3- المعوقات النفسية .
- 4- المعوقات الاجتماعية .

1- مفهوم المشاركة :

وضّح بعض العلماء أن المشاركة " تمكن الفرد من اكتساب الخبرات في مجال إدارة الشؤون الجماعية وارتباطها بالديمقراطية وإنما تعمل على إحداث تغييرات هامة في السلوك الإنساني مما يعمل على زيادة فاعلية الجماعة⁽¹⁾.

وفي إطار آخر ينظر إليها على أنها يوجه عام بمثابة حجر الزاوية كمنهج في خدمة المجتمع حيث تناول استشارة المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم، ومن ثم فهي تعتبر أيضاً حجر الزاوية في حماية البيئة⁽²⁾.

كما تم تصنيفها إلى مشاركة مباشرة وغير مباشرة وطرح عدة أمثلة للمشاركة المباشرة مثل (تقلد المناصب السياسية ، مناقشة الشؤون العامة) أما المشاركة غير

(1) مصطفى عوض وآخرون : دراسة عن البيئة والتنمية والمشاركة الشعبية بمحافظة القاهرة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، 1992 ، ص 97

(2) حاتم عبد المنعم ، مصطفى عوض : البيئة والإنسان ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، 1994 ، ص 154-155

المباشرة فإنها تمثل في (المعرفة والإحاطة بما يجري الوقوف على القضايا العامة والعضوية في الهيئات والجمعيات التطوعية وبعض أشكال العمل في إطار الجماعات الأولية كالعائلة والقرابة والجيرة)⁽¹⁾.

كما يرى بعض الباحثين أن المشاركة السياسية صورة من صور المشاركة الشعبية ، ففي سياق طرحة لمفهوم المشاركة السياسية يرى الجوهرى أن المشاركة الشعبية يجب ألا يقتصر تطبيقها على السياسة فقط ، بل أيضاً في كل صورة من صور العمل الجماعي⁽²⁾.

ويعرفها آخر بأنها "الربط بين الفردي والكلي أي أن المشارك له نصيب في الشأن السياسي الاجتماعي، بمعنى أن يشارك المواطن أي أن يلعب دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية وتفترض المشاركة وجود جماعة تكون سياساتها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها، وتوسعت بعض التعريفات في طرحها لمفهوم المشاركة كما في التعريف التالي : العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لكي يشارك في وضع العامة لذلك المجتمع أفضل الوسائل وإنجاز الأهداف .

كما ينظر إليها علي أنها (تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسئولية)⁽³⁾، وفي بداية الخمسينات، كان ينظر للمشاركة على أنها تخلق جو عام من التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وبأنها متطابقة مع تنمية

(1) عبد الهادي الجوهرى : أصول الاجتماع السياسي ، ط¹ ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص 73.

(2) فاطمة على حسين الكبيسي : مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ، 2003 ص ص 12 – 13 .

(3) محمود عودة : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية ، مرجع سابق ، 1996 ، ص 13.

المجتمع (Community Development)⁽¹⁾، وفي هذه الفترة وجدت المشاركة الشعبية في التطبيق طريقها إلى النصوص الدستورية في الكثير من دول العالم متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي والإداري المدعم بشرعية المشاركة والمستمد أساساً من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الفرنسية عام 1879 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي تبين من تحليلها أنها إقرار "المشاركة الشعبية" صراحة⁽²⁾.

وفي عام 1956 قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع تعريف للمشاركة حيث عرفتها بأنها: "تلك العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن، وبعد ذلك عرفها "Ross" عام 1958 أنها "العملية التي بواسطتها ومن خلالها يتعلم الناس الاتصال ببعضهم البعض بأسلوب يؤدي إلى تنمية القدرة على الحياة التعاونية التضامنية"⁽³⁾. المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو: "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"⁽⁴⁾، وهي تعني، عند صومائيل هاتجتون وجون نلسون" ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنين العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويأً ،

(1) Kamel. B.: "Process of Community Development as One of the Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries", Unpublished Ph. D.in Architecture. Cairo University, 1994. pp56-58.

(2) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:.. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994 pp132.

(3) وفاء عبد الله، " حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالخطيط والتنمية" القاهرة، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء، جامعة حلوان، 1989.

(4) حمدي عبد الحارس، "دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلي" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المختلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 1989

متواصلاً أو متقطعاً ، سلماً أم عنيفاً ، شرعاً أم غير شرعى ، فعلاً أم غير فعال⁽¹⁾.

وتفرض المشاركة وجود قنوات يمكن الناس من خلالها من التأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم ، فالعلاقة السوية بين الدولة والمجتمع ينبغي أن تتطوّي على قدرٍ كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم في اتخاذ القرارات ، وكلما ازدادت المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة كلما كان ذلك دليلاً على كون الدولة تعبّر تعبيراً أميناً عن توجهات المجتمع وتطوراته . وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بتوسيع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية و اختيار القادة السياسيين⁽²⁾.

وفي ضوء التعريفات السابقة لمفهوم مشاركة المرأة يمكن النظر إلى مشاركة المرأة على أنه :

الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني ، مشاركة في جميع المراحل بدءاً من طرح القضايا ومناقشتها والتخطيط لها ، وتنفيذها وتقويمها سواء كانت المشاركة بالمال أو بالجهد أو غيرها من أشكال المشاركة أو درجاتها .

ومن خلال ذلك يمكن تعريف مشاركة المرأة إجرائياً وفق أهداف الدراسة في الآتي

—

1- مشاركة المرأة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

(1) Lucian W. Pye. 1966. Aspects of Political Development, Little Brown Series in Comparative Politics Boston, MA: Little, Brown, and Gabriel Abraham Almond and G. Bingham Pingham Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little, Brown Series in Comparative Politics, an Analytic Study Boston, MA: Little , Brown, 1966), PP. 52-55.

(2) Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson, 1976. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries “ Cambridge, MA: Harvard University Press, P. 3.

- 2- مشاركة المرأة جميع مراحل الأنشطة بدءاً من التخطيط حتى التنفيذ والتقويم.
- 3- تعدد أشكال المشاركة من المشاركة بالمال والجهد والوقت والخبرة 0
- 4- اختلاف درجات المشاركة من مناقشة وطرح القضايا والتصويت عليها، والمشاركة في التخطيط لها وتنفيذها .. الخ.
- 5- مشاركة المرأة في كافة المستويات الأدارية(جمعية عمومية-مجلس إدارة- لجان) في منظمات المجتمع المدني 0

2- مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) :

تكشف قراءة التراث السوسيولوجي عن وجود تعريفات عديدة لمفهوم المجتمع المدني حيث يرجع هذا التعبير في اللغة الإنجليزية بتاريخه للوراء حتى عام 1594 على الأقل⁽¹⁾، فلقد وصفه جون لوك بأنه " ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التي تتمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي حيث أن غياب السلطة القادر على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق لذا اتفق على تكوين المجتمع المدني صيانة لهذه الحقوق " كما يعرفه البعض بأنه " هو مجموعة من المؤسسات والمنظمات تقع بين الدولة وعالم الأعمال والأسرة ، خاصة تلك المؤسسات التطوعية والمنظمات غير الهدافة للربح بأنواعها المتعددة مثل المؤسسات الخيرية والحركات الاجتماعية والسياسية ، الأشكال الأخرى للمشاركة الاجتماعية والتعاون والقيم والأنماط الثقافية المرتبطة بهذه المشاركة⁽²⁾ .

(1) ثامر كامل محمد ، إشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة 22، العدد 251 ، بيروت ، يناير 2000م ، ص 119.

(2) ميشيل مان : ترجمة عادل الهواري ، سعيد عبد العزيز : موسوعة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1994 ، ص ¹¹³.

فقد عرف لوك " المجتمع المدني " بأنه : المجتمع الذى دخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم التى تمتعوا بها فى ظل القانون资料 .

وينطوى مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة استخدامات متشابهة رغم تباينها :

الأول : الاستخدام السياسي المباشر ويعود هذا الاستخدام إلى "جون لوك" الذى لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي واستخدامها كمقابل للمجتمع资料 .

الثاني : يشير إلى المدلول الاجتماعى لمفهوم المجتمع المدني كمفهوم تحليلي استخدمه من قبل علماء الاجتماع ، ليصف وربما ليشرح ويفسر ظواهر وهيئات اجتماعية ، وقد تم استخدام مفهوم المجتمع المدني بشكل متزايد وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعى القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية .

الثالث : وهو ينبع عن المدلولين السابقين وهو من الناحية الفلسفية مفهوم معياري ، بمعنى أنه يستعمل كغاية أخلاقية أي أنه رؤية توجيهية تحاول تقديم العلاقة بين مصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية⁽¹⁾ .

وفي موضع آخر عرف المجتمع المدني على أنه " رابطة اجتماعية تقوم على الاختيار الفردي يدخل فيها الأفراد طواعية دون إجبار ، ويتقدمون إلى التنظيمات القائمة بطلب الانضمام إلى عضويتها بإرادتهم الحرة التي يجعلهم يلتزمون بمبادئها ، ويسهمون بجد عن أنشطتها ووجود هذه الرابطة يحقق للمجتمع كل مزيد من الاستقرار والسلام والأمن ، كما يضمن وضع حدود لنفاذ سلطة الدولة ، ومنعها من الاستبداد⁽²⁾ .

(1) Centre For Civil Society : What is civil society (London, London school of Economies and Political Sciences, 2001, pp94-95

(2) كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع في عالم الفكر ، جامعة عين شمس ، المكتبة المركزية ، ص ص 23-24

بينما يعرفه إبراهيم على أنه : مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بنى الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف⁽¹⁾.

ويرى آخرون أن المجتمع المدني هو: المحرك الأساسي في الفضاء الثقافي للمجتمع ، ويمكن أن ينظر للمجتمع المدني على أنه" الارتباط والمشاركة والانغماض في الجهود الخاصة لتحقيق الصالح العام وفي شكله الحديث فإن المجتمع المدني يعني التشكيلات النشطة والمنظمة والروابط في الفضاء الثقافي أيضاً المنظمات غير الحكومية⁽²⁾.

أما علي الدين هلال فيرى بأنه هو "كل المؤسسات والهيئات والأنشطة ذات الطابع الأهلي ويندرج فيها المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات المهنية ، والاتحادات الرياضية ، وجمعيات رجال الأعمال ، والجمعيات الدينية إلى غير ذلك من أنشطة تطوعية غير حكومية"⁽³⁾.

بينما تعرفه أمانى قنديل بأنه " مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية غير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة ، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية⁽⁴⁾.

(1) ناهد عز الدين : المجتمع المدني ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2000 ص 9

(2) سعد الدين إبراهيم : تقديم لكتاب أمانى قنديل : " عملية التحول الديمقراطي في مصر " مكتبة القاهرة الكبرى 1995 ص 81-93

(3) كريم أبو حلاوة : مرجع سابق ص 26

(4) علي الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر 1809-1997 ، القاهرة ، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية ، جامعة القاهرة، ط¹، 1997 ص 30-31

أما سيف الدين عبد الفتاح فيرى أنه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي" ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية⁽¹⁾، كما يعرفه عبد المعطى بأنه " تلك المنظمات التي تشغله الفضاء الاجتماعي والسياسي بين الدولة والأسرة والسوق وتهدف إلى تعميق حقوق الإنسان والارتفاع بإشباع حاجاته الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية بالتركيز على تطوير الوعي بتلك الحقوق ، لتعزيز الالتزام المجتمعي لها والضغط بالأساليب المتاحة والمحددة شرعاً وسياسياً لإحداث تغيرات سياسية وحقوقية أو قانونية لبناء شروط موضوعية مواتية لتحقيق هذه الأهداف⁽²⁾.

ويعرفه فالح عبد الجبار بأنه " هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسياً أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه ، كل يضم المجتمع والدولة معاً⁽³⁾.

(1) أمانى قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981- 1993 ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1995 ط 2 ، ص 11.

(2) سيف الدين عبد الفتاح : المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 17

(3) عبد الباسط عبد المعطى، التنمية البديلة، جامعة عين شمس، المكتبة المركزية، بدون سنة، ص 42.

ويرى إسماعيل بأنه "مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة تعمل لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية"⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يمكن للباحثة وضع تحليل للتعريفات السابقة و التي تميز بها المجتمع المدني:-

- 1- أنها منظمات تطوعية تقع بين الدولة والأسرة ، حيث لا تخضع لسلطة الدولة ولا للروابط القرابية.
- 2- تؤدي أنشطتها بالاعتماد على المشاركة الطوعية للأفراد بدعم من بعض الجهات الحكومية أو المؤسسات الدولية .
- 3- تشمل المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات الأهلية ، والاتحادات الرياضية ، والأحزاب، والروابط المهنية.
- 4- تقوم من أجل تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية وثقافية ومهنية وسياسية لاتؤديها الدولة والأسرة بصورة كافية.أو لاتؤديها على الإطلاق.
- 5- أن تكون تطوعية (الفرق بين الوجود الإجباري ، الوجود التطوعي في أي منظمة).
- 6- ينضم إليه مشاركات و مشاركين (القناعة بالقيمة الثقافية أو المادية لهذه الفكرة أو بالأداة التغیرية لهذه الفكرة مرحلياً واستراتيجياً).
- 7- تقديم الخدمات للمصلحة العامة (غير هادفة للربح وتهدف لقضية عامة).

(1) فالح عبد الجبار: الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995، ص 8.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد مفهوم أجرياني للمجتمع المدني على أنه:-

- 1- كل التنظيمات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية التطوعية المستقلة عن سلطة الدولة وأجهزتها.
- 2- هذه التنظيمات تشغل الفضاء الاجتماعي والسياسي بين الدولة والأسرة مثل المنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب والجمعيات المهنية، والاتحادات الرياضية، وجمعيات رجال الأعمال، والجمعيات الدينية، والأندية .. الخ .
- 3- تسعى هذه التنظيمات من خلال تبئث إمكانياتها ومواردها المادية والبشرية والروحية لرعاية الفرد.
- 4- وتعظم هذه التنظيمات من قدرات الفرد على المشاركة في الحياة العامة في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية .

3-مفهوم المعوقات النفسية:

تعني كلمة **Obstacle** في اللغة عقبة ، عائق ، حائل ، ويعرف قاموس ويستر المعوقات بأنها : العثرات و الأشياء التي تقف و تحول دون التقدم ، بينما نجدها في قاموس إكسفورد تعني " الشئ الذي يعوق التقدم في السير سواء ذلك بعوائق طبيعية أو مصطنعة و يؤدي ذلك إلى التعثر في اختيار المواقف " وتقصد الباحثة بالمعوقات النفسية في الدراسة الراهنة :

شعور المرأة بأنها منفصلة عن الآخرين أو المعاناة من الغربة في المجالات الثقافية والاجتماعية و التي تبدو غير مقبولة أو غير معقولة و هو ما نطلق عليه **Alienation** الأغتراب

2- أحساس المرأة بأنعدام القوة **Powerlessness** و الذي يعني شعور الفرد بأنه ليس لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية .

3- أحساس المرأة بفقدان المعنى Eanigless ness وهو عجز الفرد عن الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي أن يفعله أو أدراك ما يجب أن يعتقد موجها سلوكه 0

4- أحساس المرأة بالعزلة Isolation بمعنى انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائدة وتبني مبادئ أو مفاهيم مخالفة مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائم (1).

5- الشعور النفسي للمرأة بمقاومة التطوير من خلال أحساسها بالجمود و الملل حيث يكون هناك ثمة صراع يدور داخل كل فرد بين قوي تدفعه إلى الترد على ما ألفه و اعتاده و هو ما يسمى بالملل و قوي أخرى تدفع به إلى التمسك بالملل و المعتاد و هو ما يسمى بالجمود و تختلف محصلة الصراع بينهما تبعا لتباعي الأفراد و المواقف 0

6- أن مصطلح الجمود كمصطلح نفسي يمكن أن يعد معادلا لمصطلح مقاومة التطوير الذي له علاقة بعدد من متغيرات الشخصية 0 و لقد أنتقت الباحثة متغيرين من هذه المتغيرات للأستفادة منها في الدراسة الراهنة و هي :

أ- التوتر النفسي 0

وهي تلك الحالة الأنفعالية الناجمة عن عدم أشباع الحاجات أو أعاقة السلوك المتوجه نحو الهدف و تشير نتائج العديد من البحوث النفسية في هذا الصدد إلى أن الجمود يتزايد بتزايد التوتر النفسي و هي علاقة يمكن فهمها منطقيا فالشخص الذي يميل للجمود يستشعر التوتر حال أي تغير يطرأ على السط المحيط به و لما كان العالم في حالة تغير دائم فأنه يكون أقرب إلى التوتر النفسي دائما 0

ب- سوء التوافق 0

(1) معجم العلوم الاجتماعية - أحمد شفيق السكري.

هي القدرة على اكتساب أو الاحتفاظ بالقيم والمعتقدات والسلوكيات المطلوبة للنجاح في البيئة⁽¹⁾.

7- أحساس المرأة بالأنطواء Introversion داخل المجتمع حيث أن الأنطواء هو توجية الفرد بطاقاته النفسية واهتماماته وفكرة ومشاعرة إلى الداخل بدلاً من توجيهها نحو البيئة الاجتماعية والمادية المحيطة به

8- شعور المرأة بالأكتئاب Depression حيث ينتابها مجموعة من ردود الأفعال الأنفعالية وعادة ما تتسنم بالحزن والوهن في مم العزيمة واليأس والتشاؤم نحو المستقبل ونقص النشاط والانتاجية و الشعور بعدم الارتياح

9- شعور المرأة بالسلبية Passivity اتجاه المجتمع وهو نموذج من السلوك حيث نادراً ما يبادر الفرد بالتصرف ولكنها يستجيب بأذعان لقوى في البيئة⁽²⁾.

من خلال الطرح السابق يمكن تعريف المعوقات النفسية التي تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني احرائياً وفق أهداف الدراسة في الآتي :

- عدم القدرة على المشاركة وتفضيل الأنطواء .

- صعوبة مواجهه الجمهور أو الحديث في مكان عام خاصة أمام الجنس

الأخر 0

- القلق من المشاركة في الأعمال العامة 0

- عدم القدرة على اتخاذ القرار 0

- الأحساس بالفشل في العمل العام 0

4- المعوقات الاجتماعية :

(1) محمد سمير عبد الفتاح، م الموضوعات في العلاقة الإنسانية وديناميات الجماعة، جامعة المنيا، كلية الآداب، علم النفس، ط 1، 2001.

(2) معجم العلوم الاجتماعية - أحمد شفيق السكري مرجع سبق ذكره.

المعوق هو المانع يعوق أى يمنع أو يحاول أن يمنع ، والمعوق هو العامل الذى يحد من قدرة الشخص على القيام بأدوار يرغب في القيام بها .
والمعوق الاجتماعي هو العامل الاجتماعي _أى المرتبط بالمجتمع - الذى يحول دون قيام الفرد بدور يرغب

في القيام به . سواء كان هذا العامل مرتبط بالعادات أو التقاليد والقيم ، وقد يكون هذا العامل مرتبط بالبيئة الاجتماعية أوالسياق الاجتماعي سواء كان ريفي أو حضري . وقد يكون من داخل الأسرة كما قد يكون من خارجها .
ولاتوجد في أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تعريف للمعوقات الاجتماعية

وتحاول الباحثة أن تضع تعريفا إجرائيا للمعوقات الاجتماعية يتمثل في :

- المعوق الاجتماعي هو العامل الذى يحول دون قيام الفرد بدور يرغب في القيام به سواء كان هذا العامل مرتبط بالعادات أوالتقاليد أوالقيم و الأعراف
- المعوق الاجتماعي يكون مرتبط بالبيئة أو السياق الاجتماعي سواء كان ريفي أو حضري
- قد يكون من داخل الأسرة (الأب؛ الأبناء ، الزوج).

الفصل الثاني

مشاركة المرأة في المجتمع المدني

تحليل للدراسات السابقة

تمهيد

المحور الأول : المشاركة السياسية للمرأة.

المحور الثاني : مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية.

المحور الثالث : الدولة والمجتمع المدني.

المحور الرابع : منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

المحور الخامس: الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

تمهيد:

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقاييس على تقدم وتحضر المجتمع، ومن أجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع او تسعى الى فتح الطريق أمام مشاركة المرأة السياسية وإبراز دورها، يضاف الى ذلك وجود قوانين معاصرة تقر بالحقوق الأساسية والمشروعة للمرأة وضامنة لحرياتها ومساواتها، وأن مشاركة المرأة سياسياً هي إحدى الصور التي تبين مدى مساهمة المرأة وان المشاركة دليل على تعزيز الانتماء ومدى تنمية والمشاركة المجتمعية حيث لا تستطيع الفصل بين المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة.

فمنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها. بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح.

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل. أضف إلى ذلك، أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديموقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديموقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على

مستوى المجتمع ككل. فاعتبار الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه.

فقد تعددت الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة والتنظيمات غير الحكومية، أو الدولة والمجتمع المدني ، ومنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة. وقد حاولت الباحثة الاطلاع على بعض هذه الدراسات وذلك لمعرفة من درس ماذا؟ وكيف درسه؟ والسياق الاجتماعي الذي تمت فيه الدراسة؟ والمنهج والأدوات المستخدمة؟ ولا تدعى بذلك أنها قامت بحصر لجميع الدراسات المتعلقة بموضوع دراستها الحالية، وإنما استعرضت بعض من الدراسات التي رأت أنها ترتبط بشكل بأحد أبعاد موضوع الدراسة ويمكن عرض الدراسات السابقة من خلال عدة محاور كما يلي:

المحور الأول: دراسات تتناول المشاركة السياسية للمرأة:

وتتناول دراسات هذا المحور مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية ، ومقومات ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة ، كما رصدت المشاركة السياسية للمرأة في ظل الدول الإسلامية عبر المراحل التاريخية المختلفة :

دراسة (Sandra Dawn ,1983)

وتهدف الدراسة إلى محاولة تحسين الفهم للمشاركة النسائية في الحياة السياسية في انتاريو- بكندا . وانطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات هي: اى نوع من النساء في انتاريو يشاركن في السياسة؟ ما هي أسباب مشاركة النساء في النواحي السياسية؟ ماذا تعنى المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة؟

وتوصلت الدراسة على النتائج التالية :

ان دور الجنس وحاجات الأسرة والصداقه لها أهمية كبرى في العلاقات المتدخلة للمشاركة السياسية عند النساء أيدت النتائج ما ذهبت إليه في أن استخدام المرأة للسياسة لتوزيع خدماتها أكثر من إكسابها وسيلة للقوة بالإضافة إلى ان اختيار المرأة للسياسة يتم وفقا لإدراكتها ووعيها السياسي ودرجة التأييد للنظام الانتخابي . وأكدت على ارتباط فهم المرأة وإدراكتها للأمور السياسية بمدى قدرتها وكفاءتها وان هذا الفهم يتأتي من خلال زيادة خبراتها ومهاراتها المعرفية والثقافية بأوضاع المرأة⁽¹⁾.

دراسة ملاك الرشيدى (1991) : دور فريق العمل في زيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية المحلية.

أستهدفت هذه الدراسة التعرف على الاعتبارات التي يجب أن تراعى في تكوين فريق العمل الخاص بتنمية المرأة الريفية والتعرف على الأنشطة التي يشارك فيها فريق العمل وترتبط بتنمية المرأة الريفية والتعرف على العوامل التي تؤثر على عمل الفريق التنموي .

- التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة الريفية وتعوق مشاركتها في المشروعات التنموية والتعرف على عوامل نجاح العمل الغريقي في التنمية الريفية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق العينة، واستخدمت أداة الاستبيان.

وكان من أهم نتائجها: وجود مشكلات تواجه المرأة الريفية وتحد من مشاركتها في مشروعات التنمية، كما أن الأمية من أهم المشكلات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية بالمشروعات التنموية وأهمية المشاركة الفعالة لأعضاء فريق العمل⁽²⁾.

(1) Sandra Dawn the political participation of women in Qntario , 1983.

(2) ملاك أحمد محمد الرشيدى : دور فريق العمل في زيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية المحلية ، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 1991 .

دراسة أحسان محمد حفظي (1992): الوعي والمشاركة ودورهما في إنجاح التنمية الحضرية:

تهدف إلى إحداث المشاركة الشعبية دورها في تطوير وإنجاح التنمية الحضرية من خلال التركيز على الوعي بأهمية التعليم الذي هو أساس أي مشاركة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان 0

من أبرز نتائجها: أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات التنظيمية في تشكيل الوعي لدى الجماهير كالمؤسسات التعليمية والإعلامية ومن ثم يجب على الدولة توفير حد أدنى من التعليم وتبين أن من أهم العوامل التي تسهم في إنجاح التنمية الحضرية (الوعي - المشاركة)⁽¹⁾.

دراسة رقية المصدق (1995) : المرأة والسياسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرض لأهم متغيرات وعوامل التمثيل السياسي للمرأة في المغرب الأقصى

وحاولت الدراسة التعرف على العوامل الدستورية حيث لاحظت ان الدستور المغربي قد انتزع الحقوق السياسية للمرأة المغربية وحصرها في حقها كناخبة الأمر الذي جعل قضية المرأة قضية ثانوية في البرامج السياسية ولا تجد وزنها إلا أثناء الحملات الانتخابية. كما تعرضت الدراسة للأحزاب السياسية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق العينة، واستخدمت أداة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى أن :

- أن تواجدها ضعيف جدا مقارنة بدور المرأة في موازين القوة المغربية وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى الخلفيات الاجتماعية والثقافية المغربية ونظرتها للمرأة

(1) احسان محمد حفظي : الوعي و المشاركة و دورهما في إنجاح التنمية الحضرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة الأسكندرية ، 1995

إضافةً إلى عدم وجود إرادة سياسية لدى الأحزاب لإشراكها في ممارسة الشئون العامة وهذه العوامل ساهمت في ضعف تواجد المرأة وفعاليتها في تقلد المناصب السياسية الخاصة بالدولة لاسيما وأن الدستور المغربي يشترط الانتماء الحزبي لتولي المناصب البرلمانية وتولي الوظائف السياسية على المستوى المحلي والوطني⁽¹⁾.
دراسة مركز الشرق الأوسط للدراسات (1997): مشاركة المرأة في الانتخابات الأردنية:

عندما كانت نتائج الانتخابات النيابية التي بينت عدم فوز أي من المرشحات في الانتخابات السابقة. واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلات وذلك بالرجوع إلى عينة مجموعها الكلي 1432 فرداً تزيد أعمارهم عن 19 سنة لجميع بيانات الدراسة . وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية منتظمة من جداول سجلات الناخبين لعام 1997 في الدوائر الانتخابية المشتملة على مرشحه فأكثر، والتي بلغت عدد الدوائر اثنتاً عشر دائرة انتخابية موزعة على محافظات المحكمة .

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلى:

- 1- على الرغم من عدم فوز أي من المرشحات في الدوائر الانتخابية السابقة لعام 1997 وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في هذه النسبة إلا أنها تعكس إمكانية نجاح الجهود المبذولة للارتفاع بمكانة المرأة في المجتمع.
- 2- كان موقف النساء الأردنيات لانتخاب المرأة لعضوية مجلس النواب دون المستوى المطلوب 0

(1) رقية المصدق ، المرأة و السياسة التمثيل السياسي في المغرب الدار البيضاء، دار توبقال للنشر 1995

3- اقتصرت الحملات الانتخابية والبرامج التي تتبعها المرشحات على إقناع الرأى العام الأردني بصفة جدية بأن المرأة تمتلك من القدرات والخبرات ما يؤهلها للوصول إلى مراكز قيادية مؤثرة في صنع القرار السياسي⁽¹⁾.

دراسة محمد عبد القادر خربسات (1998): "المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدول الإسلامية".

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشاركة الفعلية وغير المباشرة للمرأة في الأمور السياسية في ظل الدولة الإسلامية واستخدمت الدراسة المصادر الأدبية والتاريخية والفقهية للتعرف على مشاركة المرأة المباشرة وغير المباشرة في ثلاثة عصور تاريخية في بغداد في العصر الجاهلي، وعصر الخلفاء الراشدين، ثم العصر الأموي والعباسي وقد فسرت الدراسة نتائجها في ضوء تحليل مضمون المصادر الأدبية والتاريخية والفقهية ، واستخدام التحليل التاريخي لكل فترة من الفترات الثلاث على حده.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- إن المرأة لم تتسلم الأمور السياسية مباشرة، بل أدت هذا الدور من خلف الرجال، مما أدى إلى عدم تقديم صورة واضحة عن مدى فاعلية هذه المشاركة .
- 2- إن عمل المرأة من وراء ستار في الأمور السياسية جعل مشاركتها هامشية في الحياة العامة والسياسية، مما أدى إلى عدم تدوين كل شيء.
- 3- قلة المعلومات التي تشير إلى المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية وتناثرها في المصادر الأدبية والتاريخية والفقهية، زاد من صعوبة تحقيق بحث متكامل عن نشاط المرأة السياسي .
- 4- إن المرأة في الإسلام كانت على جدار فائقة في المشاركة في إدارة الدولة القيام بالأعمال الخيرية⁽¹⁾.

(1) مركز الشرق الأوسط للدراسات والمستشارات التسويقية- دراسة عن مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية الأردنية 1997 .

دراسة (Wienr E,1998)

ترى الدراسة ان العوامل الثقافية لا تلعب وحدها الدور الفاعل فى عملية المشاركة السياسية ولكنها تبرز كأحد العوامل الاجتماعية التي تتفاعل مع العوامل الاقتصادية في تحديد الأدوار السياسية للمرأة سواء كانت هذه الأدوار إيجابية او سلبية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن لعقد المقارنات التاريخية والكشف عن النظم السائدة في المجتمعات المتقدمة ومقارنتها بالمجتمعات النامية وانعكاس ذلك على الأدوار السياسية للمرأة ٠

وقد بيّنت نتائج الدراسة : ان المرأة في المجتمعات الرأسمالية مقهورة سياسيا نتيجة اعتمادها على الرجل فضلا عن عدم ملكيتها للممتلكات الخاصة بها الا ان ادارة المرأة لممتلكاتها الخاصة قد زادت مع دخولها في قوة العمل وتوفيق اوضاعها المنزلية مع احتياجاتها الاجتماعية وان هذه العوامل قد تؤدي بالضرورة إلى تحرير المرأة ومحو العادات الأبوية وعلاج مسألة عدم المساواة بين الرجل والمرأة⁽²⁾.

أما دراسة محمد منيف العجمي(2000) : المشاركة السياسية للمرأة الكويتية استهدفت الدراسة التعرف على رؤية طلاب الجامعة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، ومستوى المشاركة ،والوقوف على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحدد مستوى المشاركة السياسية للمرأة الكويتية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة واستخدمت الدراسة صحفة استبيان

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

(1) محمد عبد القادر خريبات المرأة و المشاركة السياسية في ظل الدول الإسلامية مركز الشرق الأوسط للدراسات و الاستشارات التسويقية 1998

(1) Wienr E Assessing the implication of politic and Economic Reform the case of Gzech and Slviak , East European Quaratenig , vol 31 , Issue 4 , 1998

- 1- يرى أكثر من نصف مجتمع الدراسة أن المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها السياسية في حين أجاب 45% بأنها تتمتع بحقوقها السياسية إلى حد ما. غالبية الإناث يرين أن المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية
 - 2- أن حوالي 59% من مجتمع الدراسة لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة للبرلمان وأكثر الرافضين من الذكور.
 - 3- ترى نسبة 31% بأن طبيعة المرأة لا تتناسب مع مشاركتها سياسياً 0
 - 4- تؤكد نسبة 52% بأن وجود قيادات نسائية في المناصب العليا سيفعل دور المرأة سياسياً.
 - 5- تشير الاتجاهات العامة لمجتمع البحث أن المرأة الكويتية راغبة رغبة فعلية في المشاركة السياسية (68%) وأغلبهم من الإناث.
 - 6- أن المعوقات السياسية من أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية ، فالأغلبية يعتبرون ان المسألة سياسية بالدرجة الأولى ، فإذا أتاحت القوانين السياسية للمرأة الحقوق في المشاركة السياسية فإن العوامل الدينية سوف يعاد النظر في دراستها ، وكل العوامل الأخرى سوف تتأثر بالتغيير الاجتماعي وتنكيف معه⁽¹⁾ .
- دراسة عبد الله نقرش (2002) : الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية في الأردن).

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر ثقافة المجتمع على المرأة الأردنية في المشاركة السياسية، والتعرف على الاختلافات الثقافية السياسية للمواطن، وثقافة المجتمع عامة، وانعكاساتها على ثقافة المرأة

(1) محمد منيف العجمي ، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية 2000

السياسية عن الرجال. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي لوصف الأسس الثقافية المجتمعية ، كما استخدم تحليل مضمون محتوى الثقافة السائدة في المجتمع
وقد بينت الدراسة النتائج التالية:

- 1- تؤثر ثقافة المجتمع على دور المرأة في الحياة العامة عموماً، وفي الحياة السياسية خصوصاً تأثيراً سلبياً، فمشاركتها العملية السياسية محدودة وضيقة ومنفصلة وتابعة.
- 2- أن جزءاً هاماً من الثقافة المجتمعية الأردنية ترتبط بشكل مكمل للثقافة في المجتمعات العربية. بمعنى أن المركب الثقافي الذي يتشكل من العقيدة الدينية ، والأعراف ، والتقاليد ، والأفكار والاتجاهات ، والميول ، ومنظومة القيم تضبط تفاعل ذلك كله في المجتمع الأردني.
- 3- أن النسق العام للمركب الثقافي القومي يتحدد باعتماده سمة المجتمع العربي "الأبوية" بالإضافة إلى بعض الخصائص التي يصطبغ بها المجتمع الأردني بنسب متقاومة مع المجتمعات العربية الأخرى ، كالصبغة العشائرية ، أو المحافظة ، أو الهوية الوطنية⁽¹⁾.

دراسة سهير عبد المنعم(2002) : حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والدافع الاجتماعي

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: مامدى فاعلية التشريع المصري في تحقيق مشاركة المرأة السياسية على قدم المساواة بين الرجل؟ وتنطلق الدراسة من واقع الأدبيات التي تأخذ في الاعتبار قضايا النوع باعتبار أن النصوص القانونية التي لاتأخذ في الاعتبار ظروف الاختلاف بين الجنسين لاتؤدي بطبعتها إلى إلغاء التمييز او التخفيف من حدته بل انها تساعد على

(1) عبد الله نقرش، الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية في الأردن، المرصد الإعلامي للأنتخابات في عمان، الأردن ، ابريل 2002

استمراريتها و لقد استخدمت الدراسة الأسلوب النقدي للإجابة على التساؤل السابق
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- ان مجرد حصول المرأة على البطاقة الانتخابية لا يتحقق بالضرورة عنصر المشاركة، فكثيراً ما يتحكم في هذه البطاقة الأب أو الزوج 0
- 2- بالرغم من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان بسبب استفادتها من نظام القوائم الحزبية ، إلا أنه إلغاء هذه النظام بناء على القانون 201 لعام 1990، هبطت تلك النسبة إلى 2.2% لتقع في أدنى المعدلات العالمية والعربية.
- 3- حرمان المرأة من الوظائف القضائية، مما يجعل المرأة المصرية في موقع أدنى من النساء العربيات اللائي سبقتها في العمل⁽¹⁾.

دراسة (Nasser,2003)

أجريت الدراسة المفوضية الوطنية الأردنية للنساء للتعرف على مشاركة النساء في السياسة الأردنية، حيث أن المرأة دخلت البرلمان في الأردن عام 1994، وإن أكثر من 40-45 من النساء أعضاء في المقاعد البرلمانية 2003 ، كما خصص للنساء ست مقاعد في البرلمان، وإن هؤلاء الستة يشغلن مناصب في البرلمان الأردني، وقد بينت الدراسة النتائج التالية:

- ان المرشحات قد فزن في البرلمان أكثر من دورتين متتاليتين (كل أربعة سنوات) وعندما فازت النساء فازت البلاد.
- كان للإعلام أثره الإيجابي في توجيهه ووعي النساء بضرورة المشاركة في شؤون السياسية.
- إن النساء أصبحن أكثر ثقة في الميدان السياسي، مما شجع المسؤولين على خلق فرص مستقلة للنساء للتمتع بالنجاح في صنع القرار.

(1) سهير عبد المنعم، حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والدافع الاجتماعي، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة 2003

إن الدولة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية أدركت أهمية التغلب على التحديات التي تواجه النساء في ممارسة الحياة السياسية، من خلال إعادة النظر في الأساليب والمارسات والقيود الثقافية التي تحول تصويت النساء لصالح المرشحات ^(١) .
<http://Hdi.org>

دراسة سامية خضر (٢٠٠٠) : المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي

تحاول الدراسة التعرف على ان مشاركة المرأة تختلف باختلاف الحالة البنائية للمجتمع، خاصة إذا طرأ على هذه البنية تغييرات في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ،

وقد استخدمت الدراسة **الأساليب البحثية التالية**: تحليل مضمون القوانين الخاصة بالبرلمان الفرنسي من 1944-1981 لمعرفة تطور المشاركة السياسية للمرأة الفرنسية من خلال التركيز على ثلاثة عوامل مجتمعه متغيرة هي التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي. تحليل الوثائق التاريخية الخاصة بسجلات الانتخابات والاستفتاءات ،استخدمت الأسلوب الجدلی فى توضیح دور العلاقة بين دور الصفة السياسية و موقف الطبقات الاجتماعية. استخدمت الأسلوب المقارن بعقد المقارنات حول تطور مشاركة المرأة الفرنسية مقارنا بالمرأة المصرية .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المشاركة السياسية للمرأة تختلف باختلاف الفرص المتاحة لها في العمل والتعليم والوضع الاجتماعي. ارتباط المشاركة السياسية للمرأة بالوعي، فكلما زاد الوعي السياسي زادت درجة المشاركة ، كلما زادت درجة التناقضات الاجتماعية انخفضت حدة المشاركة السياسية. وفيما يتعلق بمنح المرأة الفرنسية حقوقها

(١) سامية خضر ، المشاركة السياسية للمرأة و قوى الغير الاجتماعي ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ط2، ص4.

السياسية، تشير النتائج إلى انخفاض نسبة العاملات في المجال السياسي الفرنسي حيث أن عدد العاملات في المجال السياسي 28 نائبة داخل البرلمان الفرنسي من مجموع 786 نائبة، كما تمثل المرأة الفرنسية 8.4 % من مجموع المستشارين داخل المجالس الشعبية ، كما أن هناك 1006 رئيسه مجلس هي من مجموع 36000 رئيسا.أن مشاركة النساء في عملية صنع القرار والقيادة ضئيلا ،وفي معظم أجزاء العالم لا يبدو واضحا⁽¹⁾.

تعليق

تمثل المشاركة السياسية للمرأة أهمية مجتمعية ، حيث تمثل المرأة نصف المجتمع ، ولا يمكن أن يصنع قرار أو يصاغ قانون دون مشاركة هذه الفئة من المجتمع ، وذلك أنها تتأثر بهذه القرارات وتحكم بتلك القوانين ، وعليه فلابد للمرأة أن تشارك في صناعة القرارات والقوانين المتعلقة بها. وتمثل مشاركة المرأة في صنع القرار أساس تكوين نظام ديمقراطي ، حيث تقيس ديمقراطية بعض الدول بمدى مشاركة المرأة فيها ، ولا يمكن فصل مشاركة المرأة في المجتمع المدني عن مشاركتها السياسية ، وذلك أن النظام السياسي الذي يعطي الشرعية لمشاركة المرأة سياسيا يمثل دافعا لمشاركتها اجتماعيا واقتصاديا ، ويساعد على سيادة روح المشاركة عند المرأة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة.

فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح. والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد

(1) Salwa Nasser, Women in jardaniah politics, jardanianNational commission for women,2003.

عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لأن هناك حصنًا يلجأون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.

المحور الثاني: دراسات عن مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية

يدور هذا المحور حول الدراسات التي عنيت بدور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني وخاصة في الجمعيات الأهلية، حيث كانت هذه التنظيمات تمثل قنطرة يمكن للمرأة أن تشارك في الأنشطة الاجتماعية والسياسية من خلالها، كما يمكنها الدفاع عن قضاياها والتعبير عن أراءها، والمطالبة بحقوقها من خلال هذه التنظيمات. وأهمية الجمعيات في توعية المرأة بقضاياها ومواجهتها مشكلاتها، وتأثير خروج المرأة للعمل أو تعليمها على مشاركتها في الجمعيات الأهلية ، كما تتناول العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة وانعكاسات ذلك على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل والتعليم. وتعرضت لتأثير المتغيرات الاقتصادية في المجتمع على مشاركتها في الجمعيات الأهلية.

ومن هذه الدراسات:

دراسة أنعام عبد الجود(1982): العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية.

تحاول هذه الدراسة التعرف على العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية والمؤثرة فيها، وانعكاسات ذلك على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل والتعليم.

وقد استخدمت الباحثة الأدوات البحثية التالية:

1. تحليل مضمون الوثائق والسجلات التاريخية لفهم طبيعة النمط الانتاجي السائد والعميق لمشاركة المرأة.

2. تحليل مضمون الدراسات والبحوث النظرية والذى ساعدنا فى فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ودور الفن الانتاجى المستخدم فى الدول الخليجية.

3. تحليل مضمون القوانين المتعلقة بالمرأة والخاصة بقوانين المشاركة فى العمل فى المجتمعات الخليجية ٠

4. استخدام الأسلوب الجدلى لتوضيح دور مكونات البناء الفوقي فى علاقتها الجدلية وانعكاس ذلك على الواقع الاجتماعى بالمرأة وللمرأة.

وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى:

1- إن تخلف أوضاع المرأة الخليجية يرجع إلى تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الخليجى.

2- أن محدودية مشاركة المرأة فى العمل والتعليم والمشاركة السياسية والاجتماعية ما هو إلا أحد مظاهر التخلف فى البناء الاجتماعى ونمط الإنتاج السائد ومحدوديتها الذى أدى إلى قلة فرص العمل والمشاركة المتاحة أمام المرأة.

3- ربطت النتائج بين دور المرأة فى المشاركة فى العمل ووعيها بذاتها بفلسفتها الاقتصادية للرجل، وبظروف المجتمع التاريخية وأن أي تغيير فى أوضاع المرأة ومشاركتها يرتبط بحدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية فى البناء التحتى والفوقي للمجتمع^(١).

دراسة مريم عيسى الشبراوى (1991): "معوقات مشاركة المواطنين فى مشاريع الجمعيات الأهلية القطرية"

(١) أنعام عبد الجود "العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة فى الخليج العربى، الكويت، 1982.

حيث تناولت المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطنين في العمل التطوعي المنظم بالمجتمع القطري وحددت علاقة عناصر أساسية تحد من مشاركة المواطن القطري في الجمعيات الأهلية⁰

العنصر الأول : خاص بالخصائص الشخصية للمواطن القطري والعنصر الثاني خاص بصعوبات تعود إلى البناء التنظيمي للجمعيات الأهلية أما العنصر الثالث فإنه يرتبط بخصائص المجتمع القطري ، وترى هذه الدراسة أن الجمعيات الأهلية محتاجة إلى تغطية إعلامية وإلى تدعيم من الحكومة وأن تحدث مشروعات جديدة وتعود كوادر إدارية وفنية للجمعيات الأهلية والاستعانة بمتخصصين في مجال العمل التطوعي لتنشيط عملية المشاركة التطوعية في مشروعات وبرامج الجمعيات⁽¹⁾.
كما تناولت الباحثة سحر خليفة (1992) دور المرأة المصرية الريفية في العمل التطوعي.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة التطوعي في المجتمع القروي حيث طبقتها على قرية سيدى غازى بكر الدوار . واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعى وتوصلت هذه الدراسة إلى أن :

المرأة القروية دوراً فعالاً وبارزاً في مجال العمل التطوعي من خلال تفاعلاها مع البرامج التي وضعتها الوحدات القروية بتوصيل مشكلات بيئتها إلى هذه الوحدات و مما أدى إلى إعادة توجيه البرامج والأهداف وأسفرت نتائج هذا الدراسة إلى أن مكانة المرأة القروية ومركزها ونشاطها الاجتماعي الثقافي والاقتصادي قد تأكّد أكثر بمساهمتها في الجهود الذاتية والعمل التطوعي⁽²⁾.

(1) مريم عيسى الشبراوى ، معوقات مشاركة المواطنين في مشروعات الجمعيات الأهلية القطبية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان 1991

(2) سحر خليفة: "دور المرأة المصرية الريفية في العمل التطوعي" رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة الإسكندرية 1999

دراسة سوزان أحمد أبوريه(1996) "دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية.

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي لعبته المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية من الربع الأول من القرن العشرين حيث كان لها أدوار فاعلة ولا زالت من خلال هذه الجمعيات ، و استخدمت هذه الدراسة المنج الوصفي و منهج المسح الاجتماعي، وتتناول الدراسة هذا الموضوع في جزئين:-

الأول: - حول الجمعيات الأهلية حيث تختلف دول العالم في هذه التنمية وإشارات إلى النظم العالمية التي تعمل على تصنيف هذا النوع من المنظمات ثم يتناول خلفية تاريخية موجزة حول المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية حيث كانت هذه الجمعيات في لحظات تاريخية معينة أدلة رئيسية في التنشئة السياسية ولعبت دوراً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً رائداً وقد تأثرت نشأة هذه الجمعيات وشكلها التاريخي بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية مثل نشاط البعثات البشرية الدينية طبيعة التركيبة الاجتماعية .

أما الثاني: - فقد تناول وضع المرأة في مجال العمل الأهلي ودورها التاريخي ودور الدولة في هذا المجال وأشار إلى أن الأنشطة البنائية لا يمكن تمييزها وأشار إلى رؤية مستقبلية لفاعلية دور المرأة في الجمعيات الأهلية⁽¹⁾.

أما غادة علي موسى (1996):" استعرضت في دراستها دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية:

وتهدف هذه الدراسة إلى اختيار اثر الانتقال إلى التعددية السياسية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، بحيث اختيار فرضين اساسين هما:

(1) غادة علي موسى "التجددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثارهما على المشاركة السياسية للمرأة

دراسة الحالة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1996

1- كلما تعمقت التعددية في النظام السياسي كلما زادت المشاركة السياسية للمرأة⁰

2- كلما اتسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد كلما زادت المشاركة السياسية للمرأة .

و استخدمت منهج المسح الاجتماعي، و توصلت إلى أن هناك مجموعة معوقات تحد من مشاركة أو فاعلية مشاركة المرأة السياسية وقد قسمتها الباحثة إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية .

أ- معوقات داخلية :

1- القيود التي تفرضها الدولة على المشاركة السياسية للمرأة بصفه خاصة .

2- اتسام المشاركة السياسية للمرأة المصرية بالموسمية حيث ظلت مرتبطة باندلاع احداث معينة او بأوقات الانتخابات فقط .

3- ابعاد الجمعيات النسائية عن ربط التدريب المهني بالتدريب على ادارة المشروعات الفردية والجماعية⁰

ب- معوقات خارجية: الانفتاح الاقتصادي وتطبيق مصر لسياسية الإصلاح الاقتصادي جعل خروج المرأة لسوق العمل مرتبط بالعائد المادي دون أن تعبأ بعوامل التدريب والترقى والوصول إلى مراكز صنع القرار⁽¹⁾ .
وتناولت أقبال السمالوطي (1998) " دراسة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والمرأة المصرية"

وتحاول هذه الدراسة التعرف على: الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات الأهلية للتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الواقع على المرأة المصرية ، وقد دعت هذه الدراسة الجمعيات الأهلية إلى تفعيل مشاركة

(1) غادة على موسى " التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثارهما على المشاركة السياسية للمرأة

دراسة الحالة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1996

المرأة اقتصادياً واجتماعياًً وسياسياً باعتبار أن المرأة المصرية ستواجه أكثر معوقات اقتصادية وسياسية واجتماعية . فلابد من القضاء على هذه المعوقات وتشجيع المرأة على المشاركة الإيجابية في المجتمع وذلك من خلال التركيز على تعبئة النساء في الريف والحضر ، وحصر الاحتياجات الفعلية للمرأة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية وتنمية خدمات المرأة وذلك من خلال تنمية وعيها ومعرفتها السياسية والاجتماعية المحيطة بها وتنمية قدرتها ، وان تدعم الجمعية الأهلية قدرة المرأة على المشاركة الاجتماعية والسياسية⁽¹⁾ .

دراسة "البحارنة عن المرأة الخليجية في الجمعيات الأهلية":

اهتمت بالدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الأهلية وبالأخضر النسائية في تطوير الدور القيادي للمرأة ، مؤكدة على دور هذا النوع من التنظيمات في مساعدة المرأة في تبوء المناصب الإدارية القيادية وذلك من خلال عدة مستويات:-

1- مستوى الجمعيات والمنظمات الأهلية النسائية التي لابد أن تؤهل وتعزز المرأة كقيادية في موقع صنع القرار من خلال ثلاثة أقسام هيكلية في تنظيم الجمعية وهي مجلس الإدارة وقسم العلاقات العامة والأعلام قسم التنفيذ والتدريب .

2- مستوى علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى .

3- مستوى تطوير جانب من شخصية المرأة

4- مستوى دور الجمعيات في تعزيز النوع الاجتماعي والاندماج في برامج التنمية

وتوكّد هذه الدراسة على أهمية دور الجمعيات الأهلية والنسائية في دراسة مشكلات المرأة النفسية والاجتماعية التي تضفي عائلاً أمام تقدمها وعليها أن تضع

(1) إقبال السمالوطى : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية العدد (2) المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة، 1998 ، ص 25-1 . فاطمة على حسين الكبيسي

خططاً طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى لعلاج هذه المشكلات بالتعاون مع الهيئات الرسمية في الدولة⁽¹⁾.

دراسة أقبال السمالوطى(2001) عن المعوقات التي تواجه المرأة للتطوع في الجمعيات الخيرية:

حيث تهدف هذه الدراسة إلى :

1- دراسة خصائص المتطوعات وحجم مشاركتهم في الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة .

2- دراسة الدوافع التي تشجع المرأة على التطوع في الجمعيات الأهلية .

3- تحديد المعوقات التي يمكن أن تجد من تطوع الشباب في الجمعيات أو عند توافر رغبتها في ذلك .

4- تحديد المعوقات التي يمكن أن تحد من تطوع الشباب في الجمعيات الأهلية .
و استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي و منهج المسح الاجتماعي، و توصلت إلى أنه بالرغم من كبر حجم المحافظة وبالرغم من وجود كثير من الجمعيات الأهلية في جميع مراكز المحافظة إلا أن عدد الجمعيات النسائية محدود ولا يمثل سوى 0.5 % من مجموع الجمعيات كما أوضحت النتائج أن أغلب العضوات في هذه الجمعيات من السيدات فوق 40 سنة وهذا يشير إلى أن سن ما قبل 40 سنة لا يتوافر لديهم الفرصة للمشاركة بالجهود التطوعية ويشير إلى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي أو الظروف الاقتصادية وغيرها

من المعوقات التي أشارت إليها الدراسة، بالرغم من أن المعطيات الميدانية تشير إلى أن أغلب المتطوعات من ذوات الدخل المرتفع في مجتمع الدراسة فإن ذلك

(1) فاطمة على حسين الكبيسي: مرجع سابق، ص52.

يشير إلى ضرورة تشجيع العمل التطوعي بين بقية فئات السيدات من ذوى الدخل المتوسط والمنخفض وأيضاً من لم يكن لهن فرصة التعليم⁽¹⁾.
دراسة عائشة أحمد العبد الله (2002) : مشاركة المرأة الإماراتية في الجمعيات الأهلية:

تحاول الدراسة التعرف على: أن هناك دوافع وعوائق قد تحد من فاعالية المرأة الإماراتية عن العمل التطوعي واستخدمت هذه الدراسة المنج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن : من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي عن ذوات المستوى التعليمي العالي ومن العاملات بالقطاع الحكومي وينتمين إلى الفئة العمرية الشابة والمتوسطة ، ومن أهم دوافع انضمامهن إلى الجمعيات الأهلية هو خدمة المجتمع ، واستثمار وقت الفراغ والإفادة من نشاط الجمعية وتشجيع الصديقات والزوج وأيضاً قناعتهن بقدراتهن على الالفادة في العمل التطوعي 0 وذهبت الدراسة إلى أن من أهم معوقات عدم انضمام المرأة للجمعيات الأهلية هو عدم معرفة نشاط الجمعية وعدم توافر وقت الفراغ وتفضيل المرأة للعمل الذي يوفر دخل ومنع الزوج والأسرة وكذلك سيطرة الرجال على الجمعية ، وإمكانية الاحتكاك بالرجال ، وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدة طرق لتفعيل مشاركة المرأة في العمل التطوعي كاللوعية بأهمية العمل التطوعي بالإضافة إلى استقطاب ذوات المواهب المتنوعة للمشاركة فيها ومتطلبة الجهات الحكومية المعنية بدعم النشاط التطوعي وتيسير حركة المتطوعات في مواطن النشاط المستهدف ، وذهبت هذه الدراسة إلى أن نسبة تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية النسائية أكثر وكذلك المهمة بالأسرة

(1) أقبال السمالوطى دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد (1) أكتوبر ، 2001 ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

والطفل بينما تقل نسبة تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية الأخرى ، كما تقل نسبة النساء في مجلس إدارة الجمعيات الأهلية⁽¹⁾.

المحور الثالث : دراسات تتناول الدولة والمجتمع المدني:

لاشك أن معنى المجتمع المدني يختلف عن الدولة. فهو مجال المشاركة في الحياة العامة والحركة الحرة والتعبير عن مطالب المواطنين عبر قنوات في شكل منظمات وجمعيات وروابط غير حكومية ذات صفة تلقائية تتأسس فيها رابطة الانتفاء على الاختيار لا الإجبار بينما ينتمي الأفراد إلى الدولة ويحملون جنسيتها بحكم الميلاد دون اختيار. وبينما يتصف ولاء المواطنين للدولة بالشمول والعمومية، فإن وحدات المجتمع المدني عادة ما تضم فئات دون أخرى ترتبط بها بروابط خاصة لا تشمل المجتمع ككل لأن كلاً من تلك الوحدات يعبر عن مصلحة خاصة بجماعة معينة وليس عن المصلحة العامة للجميع كما هو حال الدولة. أضف إلى ذلك، أنه بينما تتسم رابطة الولاء للدولة بالاستمرارية والثبات حيث يحمل الفرد جنسية بلده ولا يغيرها طوال حياته إلا نادراً فإن الولاء لإحدى منظمات المجتمع المدني عادة ما يكون متنوعاً ومتغيراً. فالفرد قد ينتمي لأكثر من جمعية كما انه قد ينتقل من منظمة إلى أخرى بحسب التغير في مصلحته من فترة لأخرى⁰

وقد شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء

(1) عائشة أحمد العبد الله، المرأة و إدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة بين جمعيات النهضة النسائية و جمعية توعية و رعاية الأحداث بدبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2002.

نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله. وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف. وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

وتتناول دراسات هذا المحور علاقة الدولة بالمجتمع المدني من حيث طبيعة هذه العلاقة مع الدولة تدعيم أم تقلص وفقاً لطبيعة النظام وعلاقة ذلك بالتحول الديمقراطي.

ومن هذه الدراسات:

دراسة مصطفى السيد (1993) " حول دور الدولة في المجتمع المصري وعلاقته بالجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات المجتمع المدني " :

حيث يرى في هذه الدراسة أن الدولة توفر الحرية لهذا النوع من التنظيمات إلا أن الدولة والفاعلين الاجتماعيين يوقعون الجزاء على من يرون بأنه خارج عن إطار الأوضاع الصحيحة من هذه التنظيمات وبأن علاقة الدولة بهذا النوع من التنظيمات تختلف حسب طبيعة ونشاط التنظيم الأهلي فالعلاقة بين الدولة والتنظيمات ذات الأنشطة الاجتماعية ومع جمعيات رجال الأعمال تكون علاقة انسجام ووئام أكثر من غيرها إلا أن الدولة في المجتمع المصري لا تنكر على المواطنين الانضمام إلى هذه التنظيمات⁽¹⁾.

دراسة عبد الخالق عبد الله (1995) : " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة " استهدفت هذه الدراسة رصد وتطور مؤسسات المجتمع

(1) Mustapha Al-sayyid ,K,Aciv /Society in Egypt ? Middle Fast Journal ,vol . No2, Spring 1993 PP.228 – 241.

المدنى الذى يضم الجمعيات النسائية والطلابية وجمعيات الجاليات والجمعيات المهنية وقد جمعت الدراسة بين عدد من الإجراءات المنهجية واستخدمت هذه الدراسة: المنهج الوصفى والمنهج التاريخى والمسح الاجتماعى وقد استطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج ذكر منها:

بالرغم من المكاسب التى تحققت للمرأة فى مجتمع الإمارات على صعيد العمل والتعليم ، فإن الثقافة السائدة لازالت تنظر إلى المرأة نظرة دونية ، إلا أن المرأة لم تستسلم فاتجهت نحو تنظيم أمورها ، وتأسيس الجمعيات الخاصة بها من أجل تعميق دورها الاجتماعى والتطوعى ، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية ، حيث ذهبت إلى وجود جمعية بكل إمارة من إمارات الدولة فيما عدا إمارة الفجيرة التى لم تشهد تأسيس جمعية نسائية ، تتولى رعاية مصالح المرأة وتنظيم نشاطاتها⁽¹⁾.

دراسة محمد زاهي المغريبي (1995) "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى **ليبيا**"

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور تنظيمات المجتمع المدنى ، الذى يضم الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وأثرها على عملية التحول الديمقراطى سلباً أو إيجاباً وخاصة فى الفترة من 1977 حتى 1994 وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من الإجراءات المنهجية وتبنت عدداً من المناهج منها المنهج التاريخى والمنهج التحليلي والمنهج الإحصائى.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ذكر منها:

(1) عبد الخالق عبد الله عفيفي "المجتمع المدنى و التحول الديمقراطى في الأمارات العربية المتحدة سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى و التحول الديمقراطى في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين، القاهرة، 1995.

وجود مجموعة من المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني ومنظمه فى ليبا سلباً أو ايجابياً فمن الناحية السلبية أوضحت أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والسياسية المعمقة لتطور منظمات المجتمع المدني فى ليبا فمن الجانب الاجتماعى " تناقض الاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع الليبى مع فكرة ومفهوم ومضمون تنظيمات المجتمع المدني ، فالارتباطات والانتماءات العائلية والقبلية لا تزال تسيطر على أنماط التفاعل فى المجتمع الليبى فالولايات والعلاقات الأولية والإرثية وليس المدنية هي التي تحدد وتوجه اتجاهات وسلوكيات الأفراد ، وكذلك فإن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ليست متطرفة بالدرجة الكافية ، والوعى الطبى ضعيف للغاية وهذا فإن الاتجاهات والسلوكيات السياسية تعكس المصالح العائلية والعشائرية والقبلية والإقليمية بدلاً من المصالح الاقتصادية والطبقية⁽¹⁾.

في حين تهدف الدراسة (Eduardoj luis, 1995) إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأرجنتين في القرن العشرين وأنها علاقة تكاملية وما يواجه ذلك من أزمات وجهود المجتمع المدني لإيجاد التوازن، ولقد أوضحت نتائج الدراسة : وجود فشل في تنمية ميكانيزمات للتكميل بين الدولة والمجتمع المدني وصياغة الدولة الحديثة بالشكل الذي ظهر في المجتمعات الغربية وقد أثرت الظروف الثقافية والسياسية بشكل متواتع على ذلك⁽²⁾.

وأشارت دراسة m.s swaminthan(1996) عن منظمات المجتمع المدني بالهند إلى أهمية إيجاد التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وذلك لخلق

(1) محمد زاهي المغيري "المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في ليبا" مركز ابن للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، 1995

(2) Eduard of luis: State and Civil society in Argentina: A study of system integration, New york, new school for social Research , 1995

المناخ الملائم لتحقيق الأهداف التنموية حيث قامت الحكومة بالتنسيق مع بعض منظمات المجتمع المدني التي تم إنشائها عن طريق الأهالي لتنفيذ البرامج الخاصة برعاية الطفولة وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج توضح الفائدة الإيجابية من إيجاد العلاقات التساقية خصوصاً "لتطوير البناءات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني" ⁽¹⁾.

(3) m.s swaminthan Research Fundation,Design For Fortnership Proceedings Of The Consultation On Government And Nan. Governmental Organization Partner Ship In Child Care India:New Delhi,Inndian Coun ci1 for child weIfore, 1996 .

المحور الرابع : دراسات عن منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة ٠

وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعم كرامة الإنسان وإعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية^(١)، ويعرض هذا المحور للدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، حيث أصبحت التنمية المستدامة ضرورة إنسانية للمحافظة على الموارد وتنمية البشر وإشراكهم في التنمية. وحيث يؤكد مفهوم التنمية المستدامة على أن التنمية لا تبدأ إلا بالناس (دون تهميش للمرأة) وأنها لابد أن تقوم على الفعل الجماعي والإرادة الطوعية دون قسر ، بمعنى أنها لابد أن تعتمد على العمل الأهلى.

وتبرز قضايا التنمية المستدامة بشكل كبير في اهتمامات منظمات حقوق الإنسان، وجمعيات البيئة ، والجمعيات الأهلية بشكل عام حيث تعنى بالبشر رعاية وتأهيلًا للعمل ، وتنمية ، وتعرض الدراسات السابقة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

دراسة أحمد عبد الفتاح (1985)" دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الإسلامية في المنيا " حاولت التعرف على الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية ، في تنمية المجتمع المحلي والعوامل التي تؤثر في أداء الجمعيات لأدوارها من خلال عدد من المؤشرات تبين أبعاد هذا الدور وهي

(١) عبد الحسين شعبان ، الحكم الصالح الرشيد والتنمية المستدامة ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية <http://www.mokarabat.com>

درجة مشاركة المستفيدين من خدمات المجتمع المحلي وتدريب القيادات بها أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في أداء الجمعية الأهلية لدورها في تنمية المجتمع فقد تحدد بعدد من المؤشرات منها كفاية عدد العاملين بالجمعية وتمويل الخدمات التي تقدمها الجمعية وطبيعة الأساليب التي تستعين بها الجمعية في تعريف المجتمع بأنشطتها وخدماتها وقد اعتمد الباحث في دراسته على الإجراءات المنهجية حيث تبني منهج المسح الاجتماعي ودراسة الحالة حيث كانت أدوات الدراسة تتمثل في صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة من المبحوثين كما استخدم مصادر غير ميدانية تمثلت في البحث المكتبي والوثائق والمستندات،

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تبين أن الجمعية تهتم بتدريب القيادات من خلال الزيارات الخارجية والداخلية للجمعيات المشابهة والاستعانة بالخبراء في مختلف الأنشطة مع إتاحة الفرص أمام القيادات على تولي المناصب القيادية بالجمعية بأسلوب ديمقراطي واتضح من الدراسة ارتفاع درجةوعي الأهالي بمشروعات الجمعية في تنمية المجتمع المحلي وهو ما يعكس مراعاة الجمعية لاحتياجات هذا المجتمع من ناحية ويدل على ارتباط الأفراد بهذه الجمعية في تلبية بعض حاجاتهم من ناحية أخرى ، وقد كشفت دراسة الحالة أن غالبية أفراد العينة يرون أن التمويل غير كاف لأداء الجمعية لخدماتها ومن ثم يقترحون مصادر أخرى لزيادة تمويل الجمعية منها زيادة الدعم الحكومي الحكومي وإنشاء مشروعات استثمارية وإنتاجية، كما أوضحت أن عدد العاملين بالجمعية تتناسب مع مشروعات الجمعية وأنشطتها⁽¹⁾.

(1) أحمد عبد الفتاح : "دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الإسلامية في المنيا" 1985

دراسة هانى معوض سليم(1989) "دور المنظمات التطوعية فى الدفاع عن حقوق الإنسان"

انطلقت مشكلة الدراسة من أن أزمة حقوق الإنسان ظلت سمة أساسية لدول العالم الثالث سواء من حيث الحقوق السياسية والمدنية والتى شهدت أكبر قدر من الانتهاكات المتمثلة فى القوانين التى تتنافى مع الديمقراطية وأساليب القمع والاضطهاد ضد المعارضين السياسيين والاعتقال، أو فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث ينتشر الفقر والجوع والجهل والمرض فى أغلب الدول النامية لا لأسباب التخلف الاقتصادي بقدر ما هو رد فعل للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها أغلب هذه البلدان والتى يتنافى مع مبدأ العدالة فى توزيع الدخل والثروة وما ترتب على ذلك من انفراد فئات محدودة متميزة في هذه الدول بالتمتع بالوفاء لا باحتياجاتها الأساسية فقط إنما بالكماليات أيضاً في حين تركت أغلبية الشعب نهباً للحرمان من أبسط متطلبات الحياة الكريمة ، وتعنى هذه الدراسة بتحليل دور ثلاثة منظمات (جمعية انصار حقوق الإنسان بالإسكندرية وجمعية انصار حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان)، بالإضافةدور كل من نقابة المحامين ونقابة الصحفيين فى الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر على مدى الفترة من 1974 حتى 1985

واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على منهج دراسة الحالة واستقصاء أنشطة هذه المنظمات كذلك أسلوب المقابلة ومنها المقابلة المقنية والمقابلة غير المقنية معاً ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن قصور الموارد المالية للمنظمات في مواجهة التكاليف المادية للنشاط وتوسيع دائرة إصدار النشرات والمجلات، بما يعوق فعالية النشاط بشكل كبير به فى نطاق محدود ويعتبر عدم انتظام الأعضاء

في سداد الاشتراكات المالية سبباً رئيسياً لهذه الأزمة بالإضافة إلى محدودية الأعضاء أصلاً وعدم تقديم الدولة الموارد الازمة⁽¹⁾.

دراسة سوزان دكليش (1995)

حاولت التعرف على أوجه التحول الديمقراطي في أوغندا وبشكل خاص الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في هذا التحول وقد أتضح من نتائج الدراسة أن: المؤسسات غير الحكومية تؤثر إيجابياً في هذا التحول إلا أن هناك عوامل تؤثر على فاعليتها في الضغط تجاه التحول الديمقراطي منها ما يرجع للنظام

السياسي، ومنها ما يرجع لقيود ومعوقات متعلقة بتأسيس منظمات المجتمع المدني، بالإضافة لعوامل متعلقة بالعمل داخل تلك المنظمات كما يتضح من الدراسة أن المجتمع المدني ذو فاعلية في تخفيف حدة الفقر وفي مجال الخدمات في أوغندا⁽²⁾.

دراسة عدلي طاحون(1996) "دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة" تحدد مشكلة دراسة الواقع المصري مع التطبيق على إحدى قرى محافظة كفر الشيخ ، في محاولة استجلاء الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في صيانة البيئة بصفة عامة وصيانة البيئة الريفية بصفة خاصة والتي تهدف إلى التعرف على أوضاع التأريخي لنشأتها والتعرف على طبيعة العلاقة بين درجة توافر الجمعيات الأهلية بأنواعها المختلفة وبين بعض المتغيرات الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية وذلك على مستوى المحافظات من خلال البيانات الثانوية، كذلك دراسة طبيعة العلاقة بين درجة مشاركة الأهالي في الجمعيات الأهلية وبعض المتغيرات البيئية وذلك في إحدى قرى محافظة كفر الشيخ. حيث أجريت الدراسة على مستويين هما: الأول: هو محافظات مصر حيث تناولت الدراسة (21) محافظة شملت جميع محافظات

(1) هاني معرض سليم دور المنظمات التطوعية في الدفاع عن حقوق الإنسان جامعة عين شمس المكتبة المركزية 1989.

(2) Susan Dicktich: Indigenous Noh.Governmental organizations, civil society and Democratic transition in Uganda, 1985, 1994 (No- Governmental organizations Canada university of Toronto, 1995 Research

الوجهين القبلي والبحري ، المحافظات الحضرية. وقد اعتمدت الدراسة على متغير مستقل واحد وهو المشاركة في النشاط المنظمي الأهلي وخمسة متغيرات تابعة ، وهي صيانة البيئة والوعي البيئي ، الاتجاه نحو التشريعات البيئية ، حجم الأسرة ، الممارسات البيئية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

أن جميع المتغيرات المرتبطة أساساً بالكثافة السكانية ودرجتي الريفية والحضرية مرتبطة أيضاً بدرجة توافر المنظمات الأهلية وارتفاع أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في صيانة الأراضي الزراعية وفي مجال الجريمة والعنف⁽¹⁾.

دراسة أحمد غنيمي مهناوي (1996) "دور الأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات التعلم الوظيفي للمرأة الريفية دراسة حالة في محافظة القليوبية" 0

يحاول هذا البحث تحليل الدور الاجتماعي للأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات حمو الأمية ، الوظيفي التدريب المهني ، والتنقيف الديني والصحي ، والتنقيف السياسي والإرشاد الزراعي للمرأة الريفية داخل محافظة القليوبية ويعالج البحث عدة أفكار ، تعرض الأولى لنظريات التنمية ، والتحديث للدور الحيوي للمرأة الريفية وتناول الفكرة الثانية الأهمية الاجتماعية والسياسية لمشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية الاجتماعية نظراً لأنها تشكل حوالي 50% من تعداد النساء في مصر وتطرح الفكرية الثالثة بعض جهود الدولة إزاء تعليم وتدريب المرأة ، إقامة المراكز الاجتماعية أو الجمعيات النسائية ، نتج عنه أن الأندية النسائية داخل المحافظة لا تقوم بالدور المنوط بها في مجال تلبية بعض متطلبات التعليم الوظيفي للمرأة الريفية وعزوف بعض السيدات عن الالتحاق بهذه النوادي ، نظراً

(1) عدلي علي طاحون "دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، 1996.

لعدم مناسبة مواعيد النوادي لها ضرورة العمل على تتويع أنشطة النادي بما يتناسبى وطبيعة المكان الذي يقع فيه⁽¹⁾.

كما تعد الدراسة التي قدمتها شهيدة الباز وآخرون (1997) عن المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين . محددات الواقع وآفاق المستقبل من أهم وأول الدراسات التي اهتمت بالعمل التطوعي المنظم وفاعلية دور المنظمات الأهلية في أداء دورها وتم اختيار عدة أقطار عربية منها (مصر - الكويت - المغرب - لبنان - فلسطين - الإمارات - الكويت) وتهتم وترتکز هذه الدراسة على الجمعيات الأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية والمجال التنموي وكان من نتائج هذه الدراسة أن :

- أنشطة الجمعيات الأهلية وال QUESTS المستهدفة - مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وسياسة الدولة وحيوية المجتمع المدني ، وترتکب مجهودات الجمعيات الأهلية بعدة عوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة ومدى تطور وقوة العمل الأهلي ، ووعى المشاركين كما أوضحت هذه الدراسة أن من المعوقات لفاعلية الجمعيات الأهلية العربية نقص التمويل⁽²⁾.

وكان هدف دراسة Eric. J. Olver (1997) تحديد مدى اختلاف المشاركة في النشاط الأهلي في المدن المختلفة وبين المدن وضواحي المدن وتأثير الخصائص الاجتماعية للمدنية على هذه المشاركة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المشاركة أكثر ارتفاعا في المدن الصغرى عن الكبرى. وأن المشاركة منخفضة في المدن الأحدث. وأن المشاركة مرتفعة في الضواحي عن وسط المدينة وأن كانت تتبادر

(1) أحمد غنيمى مهناوى: مؤتمر تشغيل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية و المحلية ، 20-21 إبريل 1996 ، كلية التربية ، جامعة حلوان، 1996 ، ص ص 75-55.

(2) شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية 1997.

في الضواحي وفقاً لعدة عوامل اجتماعية تزيد مع ارتفاع الدخل وعدد الأسر والمساحة المأهولة بالسكان⁽¹⁾.

دراسة حياة محمد خطاب (1998) " دراسة حول فاعلية الجمعيات الأهلية في مجال الإصلاح الإداري" من خلال التعرف على تجربتين مختلفتين في هذا المجال وهى تجربة جمعية تنمية خدمات حي مصر في جمهورية مصر العربية وتجربة الاتحاد النسائي في الإمارات العربية المتحدة وتوصلت الباحثة إلى أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً في برامج الإصلاح الإداري من خلال برامج إنسانية في مجال الصحة والثقافة والتعليم وهى بذلك استطاعت أن تخفف العبء عن الحكومة في دفع عملية التنمية ومن نتائج الدراسة أيضاً أن جمعية تنمية خدمات حي مصر في جمهورية مصر العربية قدمت برامج إنسانية في مجالات متعددة كالصحة والثقافة والاهتمام بالطفل وحماية المستهلك أما الاتحاد النسائي الإماراتي فإنه استطاع المساهمة في برامج إنسانية تساعد المرأة على التعليم والثقافة وإعداد المرأة للاحقة بالقوى العاملة⁽²⁾.

دراسة Paul W. Graig,1998

استهدفت الدراسة الكشف عن طبيعة المجتمع المدني العالمي والعمليات التنموية التي يقوم بها وتأثير ذلك على العلاقات الدولية، وخرجت الدراسة بثلاث مستخلصات أساسية وهي: هناك ارتباط بين المنظمات غير الحكومية القومية والمجتمع المدني العالمي وهذا الارتباط في تزايد وأنهما يتحركان معاً في اتجاه

(1) Eric John Oliver: Civil society in suburbia : the effects of metropolitan civil society in suburbia : the effects of metropolitan social context on participation in voluntary organizations, university of California, 1997

(2) حياة محمد خطاب ، دراسة حول دور المنظمات غير الحكومية في الإصلاح الإداري : دراسة مقارنة بين جمعية خدمات حي مصر في جمهورية مصر العربية والإتحاد النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998

التنمية وقد ساعد تطور تكنولوجيا الاتصالات على دعم هذه العلاقة وأن انضمام المنظمات غير الحكومية القومية للمجتمع المدني العالمي يمنح هذا المجتمع قوة و يجعله يلعب دوراً أكثر أهمية في تشكيل هذه السياسات العالمية وال العلاقات الدولية، وأن المجتمع المدني العالمي يركز على قضايا عالمية كالقهر والمساواة بين الجنسين⁽¹⁾.

وفي دراسة محمود عودة وآخرون (1999) " واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية" تم دراسة المنظمات الأهلية العربية في أقطار أخرى وهي (اليمن - سوريا-الأردن - موريتانيا) حيث تم دراسة 350 جمعية من مجتمعات الدراسة المختلفة واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة السابقة في أن العمل الأهلي في المجتمعات الأهلية مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، كما أنه يعاني من بعض المشكلات الخاصة بالمشاركة كالوعي والانتماء ونقص المتطوعين وكذلك قلة الإمكانيات البشرية ونقص التمويل وأن الديمقراطية داخل المؤسسات ليست قائمة وأن جوانب الضعف هذه تقلل من فاعلية الجمعيات الأهلية في المجتمعات العربية⁽²⁾.

وتقوم دراسة Bradsaw,2000 حول دور المنظمات غير الحكومية في المحافظة على البيئة في الفترة من (1975-1990) والتي تمكنت المنظمات غير الحكومية خلالها أن تعمل على وقف الزحف العثماني والعمل على توفير مياه نظيفة وأوضحت النتائج أن المنظمات غير الحكومية أدت إلى تبطئ الزحف

(1) Paul warkeutin Graig: framing a global civil society NGOs and politics of transitional. Activity (non governmental organizations, international relations), university of Kentucky, U.S.A., 1998.

(2) محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية والعربية ، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 1999

العمرانى على الأرض الزراعية ، بالإضافة إلى أنها ساهمت بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

أما دراسة نهاد محمد كمال (2000) "دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم وتماسك المجتمع المصري" فإنها تناولت فاعلية الجمعيات الأهلية من خلال بعد جديد وهو دعم وتماسك المجتمع المصري في فترة تاريخية معينة وهي 1970 - 1995 من خلال تعرفها على أراء فئات متعددة من المجتمع المصري حول دور الجمعيات الأهلية في تماسك المجتمع المصري في فترة تاريخية معينة وهي 1970-1995 من خلال تعرفها على أراء فئات متعددة من المجتمع المصري حول دور الجمعيات الأهلية في تماسك المجتمع وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العينة ترى أن الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري لها فاعلية وبأن الفئة العمرية 40-60 أكثر إدراكاً لفاعلية الجمعيات الأهلية وتذهب هذه الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تحد من الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري منها عدم كفاية التمويل ، وضعف المشاركة وعدم توافر الكفاءات والعقبات الإدارية والقانونية وبالرغم من ذلك ترى هذه الدراسة أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور بارز في المجتمع المصري وتحافظ على استقراره⁽²⁾.

دراسة محمد مطيع مؤيد (2000) "دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية في مدينة دمشق" تشير إلى أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور في المجتمع ويتمثل هذا الدور في تقديم الخدمات الاجتماعية في عدة مجالات من أهمها التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والتأهيل المهني

(1) Bradsaw york w .(ed) ,Urbanization and Development : The Emergence Of International Nonganizations amid Declining States , Sociological Perspectives ,VOL. 43, SPRING 2000 , PP 97-116.

(2) نهاد محمد كمال ، دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم وتماسك المجتمع المصري . دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1980-1995 رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة عين شمس 2000

والمساعدات المادية والعينية لفئات معينة في المجتمع فما حجم هذا الدور وما مدى مساهنته في التنمية الاجتماعية وهل هذا الدور فعلاً رديف لدور المؤسسات الحكومية في المساهمة بعملية التنمية الاجتماعية وكيف يمكن لهذه الجمعيات أن تتمى هذا الدور وتجاوز العقبات التي تعترضها. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الافتراضات التي استقاها الباحث من الأهداف في العامة للبحث من واقع عمل الجمعيات الأهلية. حيث اعتمد الباحث في الإجراءات المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم وسائل جمع البيانات في الدراسة (الاستبانة المقابلة والملاحظة) وكانت الملاحظة المباشرة عن طريق الزيارات الميدانية المتكررة بمقرات هذه الجمعيات ومن خلال الوثائق والمستندات الخاصة بالجمعيات.

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ذكر منها: أن معظم الجمعيات الأهلية حدبت لنفسها أهداف كثيرة وعريضة في نظامها الداخلي عند تأسيسها دون أن تراعي الإمكانيات المتوفرة لديها أو المتوقع توفيرها على المدى القريب مما أدى إلى عدم تمكن هذه الجمعيات من الوفاء بكامل الأهداف التي وضعتها.

كما أوضحت الدراسة أن نسبة الإناث المستفيدة من خدمات الجمعيات الأهلية أكبر من عدد المستفيدين من الذكور ، كما أظهرت الدراسة الميدانية أن الجمعيات الأهلية لا تميز في تقديم خدماتها بين سكان مدينة دمشق وريفها وأوضحت أن غالبية المستفيدين هم دون الخامسة عشر من العمر⁽¹⁾.

دراسة علي ليلة(2002) "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر" وتمت في نطاق أربعة مجتمعات عربية هي (اليمن، ولبنان، مصر ، والمغرب) باعتبار أن

(1) محمد مطيع مؤيد: دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية في مدينة دمشق 2000

هذه المجتمعات نماذج العديد من المجتمعات العربية الأخرى ، حيث تمت دراسة نموذج للجمعيات الرعائية وأخر مثل الجمعيات التنموية في كل مجتمع ، وكذلك أسلوب كل منها في مواجهة الفقر وذلك للاستفادة من التجارب الجادة والمشرفة في بعض المجتمعات العربية لدعم وتطوير التجارب الأخرى في العالم العربي ، بحيث يساعد ذلك في النهاية علي تطوير عمل أهلي عربي حديث وفعال قادر علي دفع عجلة التنمية الاجتماعية المستدامة وتبني الجماهير من أجل المشاركة في تأسيسها والحفاظ عليها، أما الإجراءات المنهجية استندت إلي دليل دراسة حالة المنظمة غير الحكومية صممها الباحث خصيصاً لهذا الغرض وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر بعض منها على المستوى المحلي 0

مصر تبين الدراسة أنه من المتغيرات التي تحاصر العمل الأهلي البيروقراطية بقواعدها الثابتة بالإضافة إلي وجود بعض المظاهر الضارة بالعمل الأهلي كتأسيس البعض لبعض الجمعيات الأهلية لأغراض الواجهة الاجتماعية ، خاصة ما تفعله نساء الطبقة الأرستقراطية ، أو تأسيس البعض لبعض المنظمات الأهلية لاستقطاب التمويل الأجنبي وهو ما يجب أن تواجهه حركة المجتمع المدني⁽¹⁾.

هناك دراسة قدمها" موسى شتيوي وأخرون عن التطوع والمتطوعين في العالم العربي" حيث طبقت هذه الدراسة على ثلاثة دول عربية (مصر - فلسطين - الأردن) وكان من أهدافها التعرف على طبيعة العمل التطوعي العربي وكان من نتائجها :

- أن الذكور أعلى من الإناث في العمل التطوعي .
- أن الفئات العمرية الشابة والوسطي أكثر إقبالاً على العمل التطوعي .

(1) علي ليلة ، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2002

- أن المتزوجون وأصحاب الدخول المتوسط والعليا وبالنسبة للأسباب التي دفعت المتطوعين للاشتراك في العمل التطوعي 0 وأثبتت هذه الدراسة تفاوت المجتمعات في الدراسة فقد اختلفت الرغبة والمشاركة في خدمة المجتمع الموقع الأول لدى الدول الثلاث - واحتل الدافع الديني المرتبة الثانية في مصر ، ثم الرغبة في المساهمة بالتنمية واحتل الدافع الديني المرتبة الثالثة في الأردن وبرزت الأسباب والدافع الوطنية في فلسطين وذلك لظروف الاحتلال وأشار المتطوعين لعوامل سلبية منها تدني المستوى التعليمي وانتشار الأمية ، وحب الظهور ، أما العوامل الإيجابية التي تؤدي إلى زيادة المشاركة التطوعية فهي وجود أجندة تقسم عمل واضح لدى التنظيمات التطوعية - وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمتطوعين وإدخال مفهوم العمل التطوعي في مناهج التربية والتعليم بوزارة التوعية العمل التطوعي وتعزيز مبدأ الديمقراطية في المجتمع العربي⁽¹⁾.

دراسة سلوى نصر"دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة دراسة ميدانية على قطاع مياه الشرب"

تشير مشكلة دراسة أنه من الملاحظ أن الحكومة أصبحت عاجزة عن القيام بكل المتطلبات لقصور الموارد وتنوع الأعباء ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مشاركة إيجابية من كل من القطاع الأهلي والقطاع الخاص لإمكانية الحفاظ على البيئة ، وذلك من خلال تمويل بعض المشروعات والقيام بحملات إعلامية وتنقية لتوعية المجتمع ، فمشكلة الإهدار وسوء الاستخدام هي قضية سلوك في المقام الأول ونحن بحاجة إلى تصحيح السلوك الإنساني تجاه البيئة التي نعيش فيها، أما الإجراءات المنهجية فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة للتعرف على تجربة المكتب

(1) موسى شتيوي وأخرون - التطوع والمتطوعون في العالم العربي دراسات حالة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع مؤسسة ساسا كاوا اليابانية

العربي للشباب والبيئة في مجال الحفاظ على مياه الشرب كما اعتمدت الدراسة على المقابلات والوثائق الخاصة بالبرنامج والمراجع العربية والأجنبية والتقارير والدراسات السابقة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أبرزها: أتضح من خلال الدراسة أن تطور العمل الأهلي إنما يتوقف على احتياجات المجتمع ومقتضيات التنمية ، فمن الملاحظ أن الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة ظهرت في الفترة التي اكتسبت منها قضية البيئة أهمية دولية ومحالية ، وتبين أن الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة تلعب دوراً إيجابياً في توعية أفراد المجتمع بقضايا البيئة وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية لتعريفهم بكيفية الحفاظ على البيئة من خلال ترشيد الاستهلاك وعدم إلقاء نفايات المصانع في مياه النيل⁽¹⁾.

دراسة محمد المطيري(2004) "دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي" انطلقت من إشكالية مؤداها السؤال التالي "إذا كان مفهوم الدولة الرعوية يرتبط باتساع دورها فكيف يمكن تصور تسامي دور المنظمات غير الحكومية في إطار هذه الدولة؟ أي مدى يعده تسامي دور المنظمات غير الحكومية خصماً عن دور الدولة (ال سعودية) ذات الطبيعة الرعوية؟

أما الإجراءات المنهجية فقد اعتمدت الدراسة على "اقتراب الدور" بعناصره الأساسية التي يقوم عليها (السلوك، الفاعل، المركز، النسق الاجتماعي، الاستمرارية والتوقع) مع التذكير على توقعات الدور وسلوك الدور وتوجهات الدور أما أدوات جمع البيانات اعتمد الباحث على الأداة المكتبة من خلال الأدبيات المنشورة واستعراض وتحليل الوثائق والنشرات والبيانات والإصدارات الخاصة عن الجمعيات - المؤسسات محل الدراسة وبجانب ذلك قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات المفتوحة

(1) Salwa Nasser, Women in jardaniah politics, jardanian National commission for women, 2003.

الشخصية الرسمية الفردية والمستقدين من أنشطة هذه المنظمات أما النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر منها أن هناك كثافة وتعدد في أبعاد الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع السعودي وتوزعت هذه الأبعاد بين النشاطات الإنمائية والخيرية والصحية والتعليمية، كما توصلت الدراسة أن هناك محدودية في أبعاد الدور السياسي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي، وأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي للمواطنين وبين انتشار فاعلية المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي ، حيث أدى ارتفاع درجة التحضر والتحديث والنهضة العلمية والثقافية إلى شهدتها المجتمع إلى اتساع في عدد المنظمات غير الحكومية⁽¹⁾.

دراسة ملاك الرشيد⁽²⁰⁰⁵⁾ "المجتمع المدني في دولة الكويت، دراسة دور الجمعيات الأهلية" تركز على الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في المجتمع باعتبارها أحد أشكال تظميمات المجتمع المدني، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب منها الاستبيان الذي احتوى على خمسة أقسام يضم كل قسم مجموعة من الأسئلة تسعى إلى تحقيق أهداف بعينها ، كذلك تم تطبيق استماراة المقابلة على أحد الأعضاء العاملين في الجمعية ، الذي ضم أثنتي عشر سؤالاً ، وذلك للتعرف على واقع الجمعيات المستهدفة في الدراسة ، حيث قام الباحث باختيار عينة الدراسة بعد إحصاء الجمعيات الأهلية في الكويت ، وتم اختيار بعض الجمعيات الأهلية حسب نشاطها إما ثقافية أو اجتماعية أو مهنية.. إلخ. وبعد تحديد الجمعيات الأهلية وفقاً للمجال

(1) محمد المطيري: دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي 2004

التي تعمل به تكونت عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة العاملين بالجمعيات الأهلية حيث طبقت عليهم استمار الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، نذكر منها أن نسبة كبيرة من أفراد العينة التي تم بحثها أكدوا أن الجمعية تؤدي دورها بالشكل المطلوب. وحول الطرق الذي يجب أن تفعله الجمعية لتفعيل المشاركة وتأكد أخيراً نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تعيق المشاركة في الجمعية هو نقص الموارد المالية حيث يرى أفراد العينة حل هذه المشكلة بزيادة حجم الدعم الحكومي والقيام بأنشطة تكون لها عائد والبحث عن تبرعات محلية والبحث عن تمويل دولي ورفع قيمة اشتراك العضوية في الجمعية⁽¹⁾.

وفي دراسة للمجتمع المدني في اليابان " تناولت Menscher(2007) في هذه الدراسة التعرف على طبيعة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الياباني وذلك بهدف التوصل إلى نمط المجتمع المدني في اليابان من خلال طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة واهتمام اليابانيين بالعمل التطوعي على المستوى المحلي والعالمي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ميزتين رئيسيتين تميزان المجتمع المدني في اليابان وهما :

أولاً : أن اليابانيين أكثر اهتماماً بالمجال المحلي على المجال الدولي ، والعمل التطوعي في المجتمع المحلي مألف أمّا أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي غير معادين عليها 0

ثانياً: أن الحكومة اليابانية نشطة في خلق مجتمع مدني وفي مشاركتها الحديثة مع المنظمات غير الحكومية حيث توفر الحكومة التدريب ويعود هذا النمو إلى

(1) ملاك الرشيد: المجتمع المدني في دولة الكويت ، دراسة لدور الجمعيات الأهلية 2005 ، دراسة منشورة كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

ازدياد الاحترام للمنظمات غير الحكومية في الميدان الدولي وإلى الركود الاقتصادي في اليابان⁽¹⁾.

تعليق

ومما سبق نتوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- تتميز الدراسات السابقة بأنها تتوعد بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن و المنهج التاريخي و منهج دراسة الحالة 0
- تميزت الدراسات السابقة بأنها تتوعد بين أقسام المجتمع المدني من جمعيات أهلية و أحزاب و مراكز شباب مع ندرة الدراسات في النقابات .
- تعرضت الدراسات السابقة لمشاركة المرأة في مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي والذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية
- يرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظراً للظروف الاقتصادية والتي اضطررت البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل.
- هناك بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتدريس والطب وأعمال السكرتارية والخياطة.. وغيرها ولكن نظير دخل مادي يوفر ظروف معيشية أفضل للأسرة، أما العمل تطوعاً وخاصة في

(1) Geueve Eliza Menschet , Ithere Civil society in jpane Astudy on NGOS ,MA The American University , 2000.

منظمات المجتمع المدني فما زال لا يلقى تجاوباً عند معظم الشرائح الاجتماعية في بلادنا .

- كما أن هناك أسباباً أخرى تؤثر في مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة.

- تعددت الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة والتنظيمات غير الحكومية، أو الدولة والمجتمع المدني ، ومنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

وقد حاولت الباحثة الاطلاع على بعض هذه الدراسات للتعرف على السياق الاجتماعي الذي تمت فيه الدراسة و أهم نتائجها وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني وأهم المعوقات التي أبرزتها هذه الدراسات، ولا يعني ذلك حصر لجميع الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية ، وإنما تم أستعراض بعض من الدراسات التي ترتبط بأحد أبعاد موضوع الدراسة الحالية.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكن الخروج ببعض الملاحظات التالية :

أن المشاركة السياسية للمرأة خطوة هامة نحو الديمقراطية وتنمية ثقافة المشاركة بشكل عام. تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساعدة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة. وتدرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسخير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع وكل النساء والرجال.

1- تعدد أشكال المشاركة في انتخاب الممثلين والممثلات. حق الانتخاب يعتبر شرطاً من شروط الممارسة الحقيقة للديمقراطية (Démocratie participative). بالإضافة إلى؛ تقلد الوظائف التسييرية على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ممارسة العمل الجمعياتي والنقابي، التوقيع على العرائض ، الاعتراض على السياسات المحلية والإقليمية والدولية وتقديم التقارير في هذا الشأن

لدى السلطة المختصة، التظاهر في الأماكن العمومية ، التعبير السياسي عن طريق وسائل الإعلام .

2- مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية : وذلك لأنّ أهمية المشاركة المجتمعية للمرأة في أنشطة وقضايا المجتمع المدني ، والتخطيط والإعداد والمشاركة في الأنشطة التي تخدم المجتمع والمرأة على وجه الخصوص

3- تناولت الدراسات السابقة علاقة الدولة بالمجتمع المدني: حيث تؤثر الدولة على المجتمع المدني سواء من حيث التشريعات أو تدخل الدولة في ممارسة الأنشطة. وذلك أن مساحة أنشطة المجتمع المدني تتسع كلما تقلص دور الدولة . وتنعد اشكال علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالدولة وتمثل في :

أ) التنسيق : وتنعد مجالات هذا التنسيق في المجال القانوني حيث تضع الدولة القوانين المنظمة للمجتمع المدني ولتأسيس الجمعيات والمنظمات وإشهارها ولتحديد مصادر التمويل والميزانية وأحقيقة الحصول على مساعدات أجنبية من جهات خارجية وأسلوب الإدارة وعلاقتها ببعضها البعض وبالحكومة، وكذلك لتحديد أسلوب ممارسة النشاط وإجراء الانتخابات لاختيار القيادة

ب) التنافس والصدام: وهو قد يحدث بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان التي قد تصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض الممارسات، كما قد تتجأ بعض جماعات المصالح إلى تنظيم الاحتجاجات ضد السياسات الحكومية التي تضر أصحابها .

4- المجتمع المدني هو إحدى أدوات الانتقال إلى الديمقراطية وأن وجوده وقوته من أهم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . فلا وجود لدولة ديمقراطية دون مجتمع مدني، ذلك أن هذا المجتمع هو أداة تحقيق الديمقراطية في أبسط معانيها بتوفير قنوات سلمية مفتوحة للتنافس على الوصول

إلى السلطة ومحاسبة الحكومة ومساءلتها من خلال المؤسسات والهيئات الأهلية والشعبية للدفاع عن حقوق المواطنين ووقف تعدي الدولة عليها.

المحور الخامس : الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

لما كان العلم تراكمي كان من الضروري أن نعرض لما توصلت إليه أو ناقشتة الدراسات السابقة لتحديد موقع الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة لما كانت أوضاع المرأة في تظميمات المجتمع المدني في الدول العربية ما هي إلا انعكاس لطبيعة الإطار - الاجتماعي والثقافي والسياسي لهذه المجتمعات، الذي يحدد أدوار بعينها للفرد في المجتمع حسب النوع وليس حسب القدرات والإمكانيات للفرد في المجتمع، وحسب المناخ السياسي ومساحة الحرية المتروكة للمواطن العربي بشكل عام وللمرأة بشكل خاص.

ولكي تقوم تظميمات المجتمع المدني بدورها في خدمة قضايا المرأة في المجتمعات العربية بشكل خاص والإنسان العربي بشكل عام، لا بد أن تكون هناك بيئة مجتمعية تساعد هذه التظميمات في أداء دورها

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

1- دراسة سياقات ثقافية واجتماعية متباعدة ومقارنتها : تحاول الدراسة الحالية أن تكشف عن تأثير البيئة الاجتماعية على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني ، وما يمكن أن تفرزه من معوقات في المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري في محاولة لتحليل وتفسير اختلاف مشاركة المرأة باختلاف السياقات الاجتماعية والبيئية ، حيث تفرز كل بيئة ثقافة تشجع أو تعوق المشاركة ، كما يختلف كل مجتمع في نظرته للمشاركة وأساليب المشاركة وأنماطها ، ومدى المشاركة ، وذلك أن فتح قنوات

المشاركة يمكن أن يختلف باختلاف الحدود والجوانب المسموح بها للمرأة في المشاركة في المجتمع الريفي أو الحضري.

2- تغيرات على المستوى المحلي : حيث تم هذه الدراسة في مرحلة تاريخية هامة في المجتمع المصري حيث تم تعيين عدد من النساء في مناصب قضائية ، كما تم تعيين امرأة لأول مرة وزيرة للقوى العاملة ، بالإضافة إلى دعوة النظام السياسي والإعلام إلى المشاركة بشكل عام ومشاركة المرأة المصرية بشكل خاص سواء في الجوانب السياسية أو غيرها من الجوانب. خاصة بعد أن أصبح منصب رئيس الجمهورية بالانتخاب ، وإشراف القضاء على الانتخابات ، وقد ارتفعت نسبة الإقبال بين النساء في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة. خاصة بين أنصار التيار الإسلامي. كما قامت كثيرات من النساء بتنظيم مظاهرات داعمة لمرشحى التيار الإسلامي.

3- تغيرات على المستوى الدولي: حيث ظاهرة العولمة وانتشار الفضائيات (سواء الأطباق اللاقطة أو وصلة) في القرى والمدن مما يساعد على نقل نموذج المرأة المتحركة والإيجابية التي تشارك في مظاهرات وغيرها من أشكال المشاركة ، بالإضافة إلى بث ثقافة التحرر بين الفتيات.

الفصل الثالث

مشاركة المرأة في المجتمع المدني في عصر العولمة

تمهيد:

أولاً: المجتمع المدني و مؤسساته (الأحزاب - النقابات - الجمعيات الأهلية)

ثانياً: تطور المجتمع المدني في ظل العولمة

ثالثاً : التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

رابعاً: تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية و الصحية 0

خامساً: تحرير المرأة و مراحل تشكل الوعي النسوي 0

المرحلة الأولى من (1870- 1918)

المرحلة الثانية من (1919- 1955)

المرحلة الثالثة من (1956- 1975)

سادساً: تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي 0

المرحلة الأولى: بداية الانطلاق من القرن 19 إلى 1922 .

المرحلة الثانية(الليبرالية): الجمعيات الأهلية النسائية من (1923 إلى 1952).

المرحلة الثالثة: مرحلة تجميد المجتمع المدني من عام 1952 إلى 1970 .

المرحلة الرابعة: الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينيات في مصر.

المرحلة الحالية : الوضع الراهن للجمعيات الأهلية للمرأة في مصر.

سابعاً: التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة والتبلور من (القرن 19 حتى دستور 1923)

المرحلة الثانية : الجمعيات الأهلية في العهد الليبرالي(1923-1952 ثورة 1952)

المرحلة الثالثة : الجمعيات الأهلية في فترة التوجه الاشتراكي (مرحلة الانحسار)

1952 - 1970

المرحلة الرابعة: الجمعيات الأهلية في مرحلة الانفتاح والخصوصة (1971 - 1971)

حتى الفترة الحالية)

- خاتمة 0

تمهيد:

تدور فكرة المجتمع المدني أساساً حول دور كل من الدولة والسوق وارتباطهما بالمواطنين والمجتمع الذي يكونه هؤلاء المواطنون ويشير التاريخ الفكري للمفهوم إلى ارتباطه بفكرة المواطنة ، وحدود قوة الدولة وانتظام قوى السوق⁽¹⁾.

ولقد استخدم تعبير المجتمع المدني من الناحية التاريخية بعديد من المعاني - كما سيتضح فيما بعد - بوصفه نقضاً للوحشية أو بوصفه نقضاً للكنيسة أو نقضاً للدولة وهذا السياق الأخير من التضاد أو المواجهة هو الذي يحتل المرتبة الأولى في أذهان أولئك المفكرين الذين عادوا إلى هذه الفكرة بشغف شديد⁽²⁾، ولقد اكتسبت ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها من المفاهيم مضامين وأوزان مختلفة في ظل تشكل المناخ العالمي الجديد ونظام القيم المرافق له من تغيرات جذرية في وسائل الاتصال والمعلومات ونشرها على مستوى الكون بأكمله . وفي إطار عملية العولمة التي شقت طريقها بوضوح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بدأنا نلحظ انكسار الحدود بين مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العالم فثورة الاتصالات قد سمحت بفتح الأبواب وانكسار الحدود بحيث أصبح "الهم الداخلي" لمؤسسات المجتمع المدني في دولة ما هو "هـماً مشتركاً" ونضالاً لمؤسسات أخرى متشابهة في دول العالم⁽³⁾.

(1) UNDP:Undp and organizations of sivil society a programme frame work (N.Y, UNDP ,1999)

(2) إرنست جليز : المجتمع المدني في السياق التاريخي ، القاهرة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 129 ، مركز مطبوعات اليونسكو ، أغسطس 1991 .

(3) أمانى قنديل ملامح مجتمع مدنـي عـالـيـ فيـ القـرنـ الـواـحـدـ والعـشـرـونـ جـريـدةـ الأـهـرـامـ قـضاـياـ وـآرـاءـ 2001/6/30 القاهرة .

وقد أدت عملية العولمة إلى اتجاه الدولة إلى التخلص من وظائفها الأساسية قبل المجتمع ، من هذه الوظائف تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي اتجهت ل تقوم ببعض وظائف الدولة خصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

لهذا فلابد أن يأخذ في الاعتبار توجهات العولمة وانعكاساتها على المجتمع المدني وإمكانيات المجتمع المدني للتضاؤل والتأثير حيث التطورات الخاصة بالمجتمع المدني في مصر في إطار العولمة وما تتضمنه من أبعاد اقتصاديه وسياسيه وثقافية فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور السياسات والتشريعات في مواجهة المجتمع المدني⁽²⁾ ، والذي تختلف الآراء حول المؤسسات التي تدرج تحت مظلة

فمنهم من يرى أنه يتكون من :-

1. النقابات والأتحادات المهنية.

2. الجمعيات الأهلية الخيرية و جمعيات تنمية المجتمع.

3. الأوقاف والجمعيات الدينية المحلية.النادي والجمعيات الثقافية و الرياضية.

4. أتحادات رجال الأعمال .

5-الأحزاب السياسية⁽³⁾.

والذي يدافع عن هذا الرأي في إدراجها في هذا الإطار باعتبارها ذات طبيعة مزدوجة ، فهي - من جهة تستمد قوتها من قدرتها على التعبئة الاجتماعية بشرط أن يكون الحزب معبراً عن بعض فئات المجتمع ، ومن جهة أخرى تستمد الأحزاب

(1) إبراهيم نصر الدين : العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، ندوة العولمة القاهرة ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية 1998 ، ص 40

(2) أمانى قديل : تطور المجتمع في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية المجلد السادس والثلاثون العدد الثالث ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سبتمبر 1999 ، ص 69

(3) رشاد أنطونيوس: الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني - تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب في المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، كلية الآداب جامعة القاهرة 1995 .

فاعليتها – كأحزاب سياسية – من قدرتها على الاشتراك في اللعبة السياسية في إطار المجتمع السياسي .

بينما يرى آخرون أن المقومات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني هو عدم السعي للوصول إلى السلطة وبالتالي فلا يجب ضم الأحزاب السياسية وبرغم ذلك فإن هذا الرأي يرى أيضاً أن الأحزاب السياسية تدخل في إطار مؤسسات المجتمع المدني لأنها ماتزال محرومة من تداول السلطة في المجتمعات العربية⁽¹⁾، بينما تقسم أمانى قنديل تنظيمات المجتمع المدني إلى ثلاثة أنواع هي:

1. الأحزاب السياسية .
2. المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية .
3. جماعات المصالح : وهي هنا تضم النقابات إلى جماعات المصالح سواء نقابات مهنية أو عمالية⁽²⁾.

وسوف تعتمد الدراسة الحالية على التقسيم التالي لمؤسسات المجتمع المدني :

1. الأحزاب السياسية .

2. النقابات.
3. المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) .

حيث تعرضت الباحثة لنبذات مختصرة عن الأحزاب السياسية والنقابات من حيث النشأة والتطور وتطور دور المرأة بكل منها ، أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) فهي صلب الدراسة لذا تعرضت الباحثة لها بالتفصيل .

ورغم تعدد النظريات التي تفسر نشأة المنظمات غير الحكومية إلا أنها في الوقت الراهن تقوم بدور تنموي هذا ما أكده وتوكده الموثائق الدولية المختلفة ومراجعة

(1) عبد الغفار شكر : أثر السلطة على المجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة اليسار الجديد العدد الأول ص 103 ، القاهرة ، 2002

(2) أمانى قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ص 120 .

الإعلان العالمي للحق في التنمية يكشف مكونات أساسية يتضمنها الإعلان يضع في قلبها المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية وهو ما يسقط مباشر بالمنظمات غير الحكومية التي أصبحت له لتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التنمية⁽¹⁾.

وكان الاهتمام بتصاعد المنظمات غير الحكومية في الإطار العالمي كأحد أبرز ملامح العولمة مرتبطاً بكثافة الاهتمام بالمجتمع المدني في العديد من مناطق العالم إلى الحد الذي راى فيه البعض بين نشوء تلك المنظمات وتطور المراحل التي مر بها المجتمع المدني على مدار تاريخه مع التأكيد على الأثر المتزايد الذي خلقه تصاعد المجتمع المدني العالمي على شكل العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية .

أولاً: المجتمع المدني ومؤسساته.

نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني (الاحزاب - النقابات - الجمعيات الأهلية)

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه هم مواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها.

وتطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني. فطرحت قضية تمركز

(1) نجوان فاروق شيخه وآخرون: الجمعيات الأهلية وتحديث مصر (المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية) المنظمات غير الحكومية والاستغلال الأمثل لموارد المجتمع (مقال)

السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكّد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليل هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية⁽¹⁾.

والمجتمع المدني ظاهرة قديمة في المجتمعات الإسلامية تعود إلى نظام الأوقاف والطرق الصوفية والطوائف الحرفية (النقابات) وظل المجتمع الأهلي يمتلك تعبيراته المدنية القديمة طيلة القرون الماضية حتى اعتماد الدولة العثمانية قانون (التنظيمات) في ثلثين القرن التاسع عشر حيث انتقلت عدوى الأنظمة والأفكار الأوروبية الحديثة التي بلورت مفهوم المجتمع المدني الحديث وكرسته عملياً في القرن الثامن عشر⁽²⁾.

أولاً: الأحزاب :

ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر بعض التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ساهمت بشكل أو بآخر في نشأة الأحزاب السياسية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي لعبت دوراً أساسياً في الوساطة بين الحاكم والمحكوم. وخلال تلك الفترة مررت الحياة الحزبية بعدة مراحل:-

(1) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا، 2006.

(2) ريف شاكر الداغستاني ريف شاكر ، الداغستاني، منظمات المجتمع المدني والعلمة، الحوار المتمدن ، ع 1589، 2006

(1) مرحلة ما قبل الثورة (1907 – 1952)

وقد كانت كل الأحزاب السياسية التي ولدت في مصر بين عامي 1907 – 1920 مجرد بداية لنشأة وانتشار الأحزاب السياسية في مصر ، ولكنها كانت محكومة في ذلك الوقت بالأطار الموضوعي الذي كانت تعيش فيه البلاد ممثلا في الاحتلال البريطاني والتبعية المصرية الرسمية للباب العالي في اسطنبول ، ولكن بعد تصريح 28 فبراير 1922 الذي اعترف باستقلال مصر ، ثم صدر دستور 1923 الذي اقام نظام حكم ملكي دستوري علي اساس من تعدد الأحزاب وبعض من مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، وخلال الفترة من (1923-1952) شهدت مصر تجربة ثرية في الممارسة السياسية والديمقراطية ولكنها تجربة عانت من العديد من الشوائب من بينها استمرار الاحتلال والتدخل الاجنبي في شؤون مصر وكذلك تدخل القصر الملكي في الحياة السياسية ومع قيام ثورة يوليو 1952 اتجه النظام الي توطيد اركانه وكسب التأييد الجماهيري له وتصفية المعارضة الموجه ضده ، وفي 16 يناير 1953 صدر قانون حل الأحزاب السياسية واتجه النظام الي التنظيم السياسي الواحد⁽¹⁾.

(2) مرحلة التنظيم السياسي الواحد (1953 – 1976)

بتصدر قانون حل الأحزاب السياسية دخلت مصر مرحلة التنظيم السياسي الواحد والتي استمرت حتى عام 1976 حين أعلن الرئيس السادات عن قيام التعددية الحزبية في البلاد ، وشهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تظميمات وذلك علي النحو التالي :

(1) سعد زهران : مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر في (تحرير) علي الدين هلال النظام السياسي المصري " التغيير و الاستمرار ، القاهرة، النهضة المصرية، 1988

أ - هيئة التحرير : في 23 يناير 1953 تم الإعلان عن قيام هيئة التحرير والتي اعتبرت بديلا عن الأحزاب السياسية، وكان الدافع الأساسي لتأسيسها هو خلق نوع من التعبئة السياسية الشاملة خلف قيادة الثورة .

ب - الاتحاد القومي : في 16 يناير 1956 اعلن الرئيس عبد الناصر نهاية المرحلة الانتقالية وطرح الدستور الجديد للاستفتاء . وتبعاً لدستور 56 فقد ظلت الأحزاب السياسية غير مصري بها وبديلاً من هيئة التحرير فصل الدستور على تنظيم جديد هو الاتحاد القومي ليكون البوتقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكل طبقاته 0

ج-الاتحاد الاشتراكي العربي : في 29 اكتوبر 1962 اصدر عبد الناصر قراراً بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، وصدر القانون الأساسي له في 8 ديسمبر 1962 ، ثم فتح باب الانضمام إلى عضوية التنظيم الجديد في يناير 1963⁽¹⁾.

وقد تميز عن سابقيه بخصائصين (الأولي) : هي الضيق النسبي لنطاقه فقد أصبح الاتحاد الاشتراكي تجتمعاً لتحالف قوي الشعب العاملة وليس تجتمعاً للشعب كله ، أما الثانية : فهي الوضع المتميز للعمال والفلاحين عن طريق ضمان نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية المنتخبة علي كافة المستويات لهاتين الفئتين وقد عبر الاتحاد الاشتراكي عن اهداف تلك المرحلة التي تجسدت في فكر واضح تمثل فيما يلي :

1 - سيطرة الدولة علي الاقتصاد الوطني وإقامة قطاع عام يضطلع بالدور الرئيس في عملية التنمية

(1) أحمد فارس عبد المنعم : دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية (تحرير) مصطفى كامل السيد و صلاح زرنوقة الأحزاب و التنمية في الوطن العربي و خارجه (القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، ط 1 1977 0

2 – القومية العربية.

3 – الحل السلبي للصراع الطبقي.

4 – الديمقراطية.

5 – الالتزام بالدين والتأكيد على حرية العقيدة والعبادة.

وشهدت مصر في الفترة ما بعد هزيمة يونيو 1967 واندلاع مظاهرات فبراير واكتوبر 1969 ازمة مشاركة ، وادي ذلك الى تنامي دعوة سياسية في البلاد تدعو الى توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين ، وطالب بالسماح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها .

وعندما تولى الرئيس السادات الحكم عام 1970 طرح شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات، وفي اغسطس 1974 أصدر السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي، وفي يوليو 1975 صدر قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء منابر داخل الاتحاد على اساس انها منابر للرأي في إطار الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية . ثم قرر الرئيس السادات في مارس 1976 السماح لثلاثة منابر بالقيام بتمثيل اليمين (ممثلًا في تنظيم الاحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) واليسار (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدي)، وفي اول اجتماع لمجلس الشعب في 22 نوفمبر 1976 أعلن الرئيس السادات تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى احزاب ، ثم صدر قانون الاحزاب السياسية في يونيو 1977⁽¹⁾.

ثانياً - مرحلة تعدد الاحزاب 1977

بصدور قانون الاحزاب عام 1977 تحول النظام السياسي في مصر رسمياً الى التعددية الحزبية، الا ان الإعلان عن قيام الاحزاب بمقتضى لم يكن يعني إلغاء

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/>

تنظيم الاتحاد الاشتراكي، بل ان هذا القانون كان قد اعطى للاتحاد الاشتراكي صلاحيات واسعة في الموافقة علي تشكيل الاحزاب .

وقد اشترط القانون لتأسيس أي حزب ألا تتعارض مبادئه مع مبادئ الشريعة والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، والا يقوم الحزب على اساس طبقي او طائفي او فئوي او جغرافي او علي اساس التفرقة بسبب الجنس او الأصل او الدين أو العقيدة . وقد اضيف إلي هذه المبادئ في عام 1979 بعد توقيع معايدة السلام مع اسرائيل الا يكون من بين مؤسسي أي حزب او قياداته من يدعوا لمبادئ تتعارض مع هذه المعايدة .اما عن الاحزاب السياسية في عهد الرئيس السادات فهـي :

- 1 - حزب مصر العربي الاشتراكي (الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد)
- 2 - حزب الاحرار الاشتراكيـين
- 3 - حزب التجمع الوطني التقدمي الـوحـدي
- 4 - حزب الوفـد الجـديـد
- 5 - حزب العمل الاشتراكي

وقد شهدت مرحلة التعدد الحزبي في عهد الرئيس السادات (1977 - 1981) عدة تحولات سياسية هامة ادت إلى تعثر التجربة الحزبية في مراحلها الأولى ومنها اندلاع احداث يناير 1977 وزيارة السادات إلى القدس وما ادى اليه ذلك من تصعيد المواجهة مع المعارضة وبدأ النظام الحاكم في التضييق من قنوات المشاركة السياسية عن طريق ما يلي :

- 1 - إصدار مجموعة من القوانين التي تضيق على المعارضة ومنها قانون العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .
- 2 - محاصرة النشاط السياسي لاحزاب المعارضة .
- 3 - تعقب الآراء المخالفة وقيام المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين حول افكارهم فيما سمي بالتحقيق السياسي ، او المسائلة السياسية .

ب - التعددية الحزبية في عهد الرئيس مبارك (1981)

تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم في مصر في 15 اكتوبر 1981 في ظروف سياسية بالغة الصعوبة ، وكانت اولى مهام الرئيس هي العمل علي إعادة الاستقرار إلى البلاد بعد التوتر الذي شهدته المرحلة الأخيرة من حكم السادات . وقد حدثت انفراجة سياسية بعد تولى مبارك وذلك عن طريق الاجراءات التي اتخذها مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين والإلتقاء بهم ، وإعادة بعض الصحف إلى الصدور ، وتخفيض القود علي النشاط الحزبي . وقد ازداد عدد الأحزاب السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك حتى وصل الي 21 حزبا سياسيا. عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في القرن التاسع عشر، حيث كان ظهور هذه الأحزاب تعبيراً عن تفاعلات اجتماعية واقتصادية وفكرية معينة في تلك الفترة التي شهدت أيضاً نشأة وتطور مؤسسات الحكم الحديثة في مصر ، وبدأت هذه الأحزاب في شكل جمعيات اجتماعية وسياسية رغم أن بعضها حمل اسم الحزب إلا أن أول حزب حقيقي اكتملت فيه صفة الحزب السياسي بالمعنى الحديث كان هو الحزب الوطني الذي أسسه الزعيم الوطني مصطفى كامل في عام 1907 ، وقد ولدت الأحزاب السياسية في مصر ناضجة تماماً فلم تكن تمضي سنوات قليلة على ظهورها حتى تعددت الأحزاب، ومع صدور الدستور الحالي عام 1971 تم إعادة مبدأ التعددية السياسية في مصر بعد توقفها في أعقاب ثورة 23 يوليو 1952 التي كانت قد أصدرت قانون حل الأحزاب حيث دخلت مصر آنذاك مرحلة التنظيم السياسي الواحد التي استمرت حتى عام 1976 حتى أعلن الرئيس السادات عن قيام التعددية الحزبية في البلاد فتم إنشاء ثلاثة منابر داخل التنظيم السياسي القائم آنذاك، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 بشأن تنظيم إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية في مصر والذي تحول بمقتضاه النظام السياسي في مصر رسمياً إلى التعددية الحزبية 0

وقد تعدل هذا القانون بإصدار القانون رقم 177 لسنة 2005 حيث قضي التعديل بزيادة عضوية لجنة شئون الأحزاب من 7 إلى 9 أعضاء وتقليل نسبة موظفي الحكومة باللجنة من 57 في المائة إلى 33 في المائة ومن ثم تأكيد الثقة في استقلاليتها كما اقر التعديل بان تصدر اللجنة قرارها في شأن تأسيس الحزب خلال تسعين يوما وان انقضاء هذه المدة دون صدور قرار اللجنة يعني عدم اعتراضها على تأسيس الحزب وحرص التعديل على زيادة الدعم المادي الحكومي للأحزاب إضافة إلى أحقيتها في الحصول على فرصة متساوية في استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

وفي هذا السياق تزايد عدد الأحزاب السياسية من خمسة أحزاب في عام 1981 إلى 24 حزباً في الوقت الحالى تمارس نشاطها السياسي بكل حرية في إطار ضمانات قانونية وسياسية كاملة .

ويمكن تصنيف الأحزاب وفقاً لثلاثة أبعاد أساسية:

1. **شكلها كمنظمة** : التي تميز بين أحزاب الجماهير والكادر ، فأحزاب الجماهير لديها أعضاء رسميون عديدون نسبياً وهي مركبة ومنظمة وعلى درجة من الأوليغاركية (سيطرة قلة على أمور الحزب) بينما أحزاب الكادر قليلة في العضوية الرسمية مع درجات قليلة من المركزية والأوليغاركية .
2. **برامج الأحزاب** : وهي يمكن أن تكون أيديولو جية (عقائدية) أو براجماتية (واقعي) وكذلك يمكن أن تغمس وجهة نظر يسارية أو وسط أو يمينية .
3. **مؤيدي الأحزاب**: وهم يمكن أن يكونوا أساساً من الطبقة المتوسطة العاملة أو الطبقة المتوسطة أو يمكن تحديدهم في ضوء أي منظور اجتماعي اقتصادي آخر مثل الدين أو العرق⁽¹⁾.

(1) lijphart, Arend: political parties – n- Adam & Jessica Cuper, Social Science Encyclopedia (London, Routledge and Kegan Poul,1985.

ثانياً النقابات:

تتقسم النقابات إلى نوعين :

1- النقابات المهنية : ويقصد بها تلك المنظمات التي تكون العضوية فيها على أساس مهني ، أي الاشتغال بمهنة معينة كالأطباء أو الصيادلة و تستمد هذه النقابات أهميتها في المجتمع من أهمية الدور الذي تقوم به هذه الفئات ، خصوصاً أن معظمها ينتمي إلى شرائح الطبقة الوسطى التي اعتبرت ركيزة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مصر ، و تتمثل أهم أدوار هذه النقابات في العمل على الارتقاء بمستوى ممارسة المهنة و تطويرها ، والدفاع عن مصالح أعضائها ، والمشاركة في صنع السياسات العامة المرتبطة بمارسة المهنة .

وفي مرحلة التنظيم السياسي الواحد اعتبرت هذه الهيئات بمثابة تنظيمات معاونة للتنظيم السياسي وأنشئ في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي أمانة المهنيين للإشراف على نشاط هذه النقابات و التنسيق بينها ، و سعى النظام إلى كسب ولاء هذه النقابات من خلال منحها بعض المزايا الاقتصادية لتوزيعها على أعضائها . و مع عملية التحول السياسي إلى التعددية الحزبية تغير دور النقابات تدريجياً و انتقلت النقابات لممارسة دور سياسي و ترتب على ذلك ازدياد الدور السياسي للنقابات ، و يبلغ عدد النقابات المهنية في مصر 23 نقابة⁽¹⁾ .

- النقابات العمالية : تعتبر جميع المجتمعات التعددية أن حرية التنظيم و تكون الروابط في الحقوق الأساسية للإنسان ، وأن العمال المنظمين هم عادة طليعة الحركة الموجهة نحو مزيد من الانفتاح السياسي والديمقراطية وان كان كثير من البلدان لا يزال يقيد أنشطة النقابات العمالية ، ولقد كان نضال عمال بولندا من أجل

(1) علي الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر ، مركز البحوث السياسية 1977 ، ص 171

مرجع سبق ذكره .

الحرية في ثمانينات القرن العشرين تذكرة مؤثرة بأن غالبية نقابات العمال الحرة مؤسسات ديمقراطية .

و إذا كان زعماء حركة "تضامن" يؤمنون بأن تعدد النقابات العمالية يمكن أن يكون عاملاً حافزاً لقيام نظام سياسي يقوم على التعددية وأن النقابات الحرة تعتبر شرطاً أساسياً لقيام المجتمع الحر .

كذلك أتاحت نقابات السود في جنوب أفريقيا الفرصة أمام المغلوبين على أمرهم ليعطوا أصواتهم مسموعة . وعلى الرغم من أن النقابات كانت معنية أساساً بتنظيم العمال ، فقد حظيت أنشطتها السياسية على اهتمام أكبر⁽¹⁾ ، وفي مصر بدأت التنظيمات العمالية في الظهور لرعاية مصالح العمال في بداية القرن 19 في شكل طوائف بلغت 14 طائفة في تلك الفترة ثم ظهرت النقابات العمالية في نفس الفترة وكانت في البداية على شكل جماعات⁰

ويؤرخ لبداية العمل الجماعي للعمال في العصر الحديث بعام 1899 وهو العام الذي شهد أول حزب للعمال للمطالبة بتحسين شروط العمل مثل زيادة الأجور ونقص ساعات العمل ، وأجر أيام الراحات ، والمساواة بالعمال الأجانب في فترة الاحتلال البريطاني ، والمطالبة بنوع من التأمينات والنضال لعقد اتفاقيات بين والإدارات الرأسمالية لضمان حقوق العمال 0

وقد بلغ مجموع النقابات 11 نقابة حتى سنة 1911 تضم في عضويتها ستة آلاف عامل وفي عام 1946 وصل عدد النقابات إلى 388 نقابة تضم 95538 عاملًا وقفز عدد النقابات عام 1957 إلى أكثر من 1347 نقابة تضم 437.751 عضواً و في نفس العام تكون الأتحاد العام المصري للعمال فكان صفحة جديدة في تاريخ الحركة النقابية وفي عام 1964 أصبح عدد النقابات العامة 27 نقابة و في عام

(1) <http://www.aaramnew.com/website/21863NewsArticle.html>

1973 أصبح عددها 16 نقابة عامه⁽¹⁾ وحالياً بلغ عدد النقابات العامة 23 نقابة موزعة بين ثلاثة قطاعات :

-قطاع الزراعة: ويمثلها نقابة واحدة.

-قطاع الصناعة: وتمثله ثمان نقابات عامه.

قطاع الخدمات: يستحوذ على النصيب الأكبر من عدد النقابات العامة أذ يبلغ نصيبة 14 نقابة عامه

وتحدد مستويات النقابة العمالية فيما يلي:

أ- اللجنة النقابية: يجوز تشكيل لجنة نقابية لعمال المنشأة الواحدة بشرط أن يبلغ طالبو الاشتراك منهم 50 عاملًا على الأقل و تكون الجمعية العمومية للجان النقابية من جميع العمال المنضمين إليها و المسددين أشتراكاتهم بانتظام إلى ما قبل تاريخ عقد الجمعية العمومية بشهرين و يكون لكل لجنة نقابية إدارة منتخبة

جمعيتها العمومية و يشكل من أعضاء لا يقل عددهم عن 7 و لا يزيد عن 11 ويجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريق الأقتراع السري و لمدة سنتين⁽²⁾.

ب - النقابة الفرعية: يجوز للنقابات العامة في الحالات التي تراها ضرورية أن تكون نقابات فرعية في المحافظات التي بها 10 لجان نقابية تابعة لها على الأقل و تحدد لائحة النظام الأساسي شروط وقواعد و صلاحيات النقابات الفرعية و طريقة أدارتها و تكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من ممثلي أعضاء اللجان النقابية في الجمعية العمومية للنقابة العامة ويتكون مجلس إدارة النقابة الفرعية من 3 على الأقل و 9 على الأكثر.

ج- النقابة العامة: يجوز للعمال و العمال المدرجين المشتغلين بمهن أو صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض أو تشغله في إنتاج واحد ان يكونوا

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/>

(2) <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=12688&SecID=304>

فيما بينهم نقابة عامة ولا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال المهن و الصناعات التي تضمها مجموعة واحدة من المجموعات المحددة التي يصدر بها قرار من وزير العمل و تكون الجمعية العمومية للنقاية العامة من ممثلي أعضاء اللجان النقابية الذين تختارهم مجالس أدارتها .

د- الاتحاد المحلي للعمال : يجوز للأتحاد العام للعمال أن يشكل في المحافظات أتحادات محلية للعمال يكون اختصاصها مقصورا علي رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية في المحافظة يكون تشكيل و تنظيم الأتحاد المحلي للعمال بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل .

ه - الأتحاد العام للعمال: يجوز للنقابات المكونة أن تكون فيما بينها أتحاد عاما يرعى مصالحها و يكون تمثيل النقابات العامة في الجمعية العمومية بالأتحاد بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل و تكون لهذا الأتحاد الشخصية الاعتبارية و له ما للنقابات العامة من حقوق و علية ما عليها من واجبات⁽¹⁾ .

ثانيا : - تطور المجتمع المدني في ظل العولمة :

لاشك في أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيرا في حياة الشعوب ومستقبلها . ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقا لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجري على امتداد العالم، وقد عانت

(1) مؤتمر المرأة المصرية و تحديات القرن الحادي و العشرين 6-8 يونيو 1994 التقرير الختامي الجزء الثاني أ/ مينة شفيق

دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أو أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهى السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي. ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تتسبّب من أدوارها التقليدية ومسئوليّاتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكافحة والفئات الضعيفة، وتهدّف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملطف لحدّة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد⁽¹⁾، وقد تجلّت العلاقة الوثيقة بين ظاهرة العولمة ومفهوم المجتمع المدني العالمي في نشاط مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع العالمي داخل الدول التي شهدت ما يُعرف بالعولمة الكثيفة على أكثر من مستوى، لعل أهمها المستوى الاقتصادي وهو ما يتجلّ في زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. حيث تزايدت حركة مؤسسات المجتمع المدني العالمي داخل دول أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل خاص، وإن كان بعض هذه الأنشطة قد انتقل مؤخراً إلى بعض الدول الآسيوية أو بلدان أمريكا اللاتينية. ولعل هذا الارتباط بين ظاهرة العولمة والمجتمع المدني العالمي يمكن إرجاعه إلى الآثار الملحوظة للعولمة على هذه المجتمعات وعلى زيادة الوعي بين مواطناتها بأهمية البعد العالمي بالإضافة إلى تمنعهم بالموارد والخبرات الالزامية للعمل على المستوى العالمي فعلى الرغم من الآثار السلبية

(1) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا، 2006

للعلمة الليبرالية على البلدان النامية. إلا أن هناك معوقات كثيرة تحد من قدرة المجتمعات المدنية داخل هذه الدول على تخطي الحدود الوطنية والمشاركة في الحملات والشبكات ذات الطابع العالمي⁽¹⁾.

وإذا كان مطلع القرن العشرين قد اتسم بسيادة الدولة بأن نهاية ذلك القرن قد شهدت تشكيكاً في المفهوم التقليدي لتلك السيادة، حيث أدت العولمة إلى انهيار المفهوم "والشأن الداخلي للدولة" وأصبحت كثيراً من الأمور تعتبر شأنًا عالمياً خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وقضايا المرأة والحريات والقوانين المرتبطة بحقوق الأقليات.

ولا شك أن الفضل في التمييز بين المجتمعين السياسي والمدني يعود أساساً إلى هيغل الذي اعتبر أن المجتمع المدني ليس هو الدولة إلا أنه وبشكل مفارق لا يمكن أن يتجسد إلا من خلالها. فالعلاقة بينهما علاقة وحدة معقدة من الصراع والتكامل. إنه مجتمع يقتنع عند هيغل بدلالات الفردانية والضرورة ويجيل إلى جملة التجمعات المهنية والحرفية والأسرية الضيقة التي ليس بإمكانها تحقيق حريتها وإرادتها إلا في ظل دولة راعية مطلقة تحميها. فمن المعلوم أن هيغل قد نظر إلى المجتمع في توزّعه إلى دوائر ثلاث لكل دائرة خصيتها المميزة والمعيار الذي يحكمها، فدائرة العائلة محكومة بقيمة الحب الذي يشد أفرادها بعضهم إلى بعض. أمّا دائرة المجتمع المدني فتسود داخلها قيمة التناقض الاقتصادي بين أفراد متباينين. في حين أن دائرة المجتمع السياسي (الدولة) محكومة بقيم العقلانية التي توجّه سلوك الأفراد. لكن الأهم هو أن هيغل نظر إلى المجتمع المدني باعتباره "وحدة عاجزة" تحتاج بشكل مستمر إلى الرقابة من قبل الدولة ذات "اليد الطولى".

(1) نهاد جوهر، المجتمع المدني العالمي، ساحة جديدة للعمل علي النطاق العالمي، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر 2007

ولئن تبنى ماركس التعريف الهيغلي للمجتمع المدني فإنّ نمط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بدا مغايرا في تصور ماركس. وربما يعود ذلك في المقام الأول إلى الحضور المكثف لمفهوم الصراع الطبقي الذي هيمن على التحليل السوسيوستاريكي للماركسيّة بحيث "همّش الصراع الطبقي مفهوم المجتمع المدني". لكن الأهم في سياق هذه المساهمات تبقى مساهمة الإيطالي GRAMSCI-A الذي فضل القفز فوق الفكر الماركسي والعودة إلى هيغل مباشرة. فاعتبر أن المجتمع المدني يمثل مجالاً يضمّ في إطاره المؤسسات الخاصة والحرّة من مثل المدارس والكنائس والنقابات... وتضمّ الدولة هذا "الجسم الشبحي"، إلى جانب كونها جهاز قمع، مؤسسات متنوعة تُنَصّح عبرها الدولة عن وجودها وهي مؤسسات تتمتع بها متشّعّبة... من الحرية وتساهم في تكريس الإيديولوجيا السائدة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً... بحيث تنجح هذه الدولة في ممارسة هيمنتها الإيديولوجية والسياسية⁽¹⁾، وذلك أن الدولة حسب التصور الهيغلي هي فكرة مدنية تعاقدية⁽²⁾

قائمة على مؤسسات هي مؤسسات المجتمع المدني الذي يعُد بمثابة الرحم الملائم لتنمية النخب والكفاءات.

والعلمة من المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومؤسسات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة فالعلمة من المنظور السياسي هي نقل سلطة الدولة واحتياصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها⁽³⁾،

(1) كاميت غرامشي: حياته وأعماله ، ترجمة عفيف الرّاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط1 ، بيروت 1984

(2) هربرت ماركوز : العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979

(3) السيد أحمد مصطفى: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، المستقبل العربي، العدد 2556، يونيو 2000 مركز دراسات الوحدة العربية.

يؤكد المهتمون للموضوع أنه لا يمكن لهذه الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أن تكون حقيقة وفالة إلا بتوفّر شروط دنيا أساسية هي:

- 1 - الشرعية التي تمثل في اعتراف السلطة الحاكمة بدور المجتمع المدني وإقرارها بشرعية فعله وحقه في المخالفة والاقتراح.
 - 2 - الاستقلالية التي تكون على مستويين: مستوى الرؤية والتصور للمسألة التنموية وفق الاحتياجات ثم مستوى التنظيم والإدارة وآليات صنع القرار.
 - 3 - الحق في المحاسبة والمكافحة وإرساء الشفافية في التوزيع والتبادل والمتابعة والتقييم والتشاور على أساس آليات مؤسسة.
- وفي ظل العولمة نستطيع أن نحدد عدد من الآليات على وشك الاندثار وآليات أخرى في طريقها إلى الانتشار وسوف نعرضها على النحو التالي:

الآليات المندثرة :-

1- سلطة الدول القومية: حيث تتدخل البنوك المقرضة والهيئات المقرضة في القرار السياسي للدولة ومن هنا يغيب دور الدولة القيادي وليس المقصود هنا أن هذا الدور يغيب تماماً لأن العولمة لن تؤثر كثيراً على الدولة المركزية فلديها الأمن والجيش والإعلام ولكن الدور الوطني في القرار السياسي هو الذي يتأثر بالعولمة⁽¹⁾.

سلطة دون القومية: حيث أن سلطة هذه الحكومات تكسب بعض السلطة على إحساب الحكومات المركزية بسبب عملية تقويض السلطات أو التنازل عنها (من جانب الحكومة المركزية للحكومة المحلية) ولكنها تفسر كل شيء في مواجهة القطاع الخاص لأنها تضطر أن تتنافس كل مع الأخرى لتقديم أكثر الحوافز سخاء

(1) أريج البدراوي زهران، التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية ، بند 4 ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع 2004

لاجذاب القطاع الخاص⁽¹⁾، ففي الواقع أن العولمة تطرح تحديات كبيرة على كل الدول فنتيجة الطابع العالمي الذي تتسم به كل المجالات أصبحت الدولة تواجه العديد من القيود على قدرتها على صياغة السياسات الداخلية والخارجية وتتنفيذها وتحديد الدولة لوظائفها وطريقة قيامها بهذه الوظائف وعلى هيكل الدولة وعلاقتها القوية في المجتمع السياسي وعلى أسس شرعية هذه الدولة⁽²⁾.

- الآليات المنتشرة:

وسوف نتناول من خلالها (المنظمات الدولية، شركات عابرة للقوميات ، المجتمع المدني).

1- المنظمات الدولية: والمنظمات الدولية نوعان هما المنظمات الدولية الحكومية (IGO) ومنها الأمم المتحدة التي تتكون من دول حيث أن الأفراد الممثلين في هذه المنظمات هم في الواقع يمثلون صالح وسياسات الدول التي أرسلتهم والنوع الثاني المنظمات العالمية غير الحكومية (NGO'S) وهي المنظمات التي تضم أفراداً أو جماعات روابط واتحادات قومية من دول مختلفة وبالنسبة لكلا النوعين فقد حدث نمو هائل في أعدادها وحجم أنشطتها على النطاق العالمي.

3- المجتمع المدني: لم يقتصر التطور للمجتمع المدني على المستويات الجغرافية فقط ولكن تناول التطور أيضاً في المضمون من أجل أن يحدث توافق وتنواءم مع ما يجري على صعيد الأنشطة الاقتصادية للعولمة الأمر الذي أوجه توجه جديد نحو تشكيل وبلورة مجتمع مدني عالمي بمعنى مؤسسات مدنية دولية

(1) أريج البدراوي زهران، التحولات الاجتماعية الجديدة ، المرجع السابق ، ص89.

(2) مصطفى كامل السيد : العولمة والنظرية السياسية ، تنمية السياسة (تحرير) حسن ناذعة ومبدي الدين عبدالفتاح والعولمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات المؤتمر الثقافي 2000 ،

متماثلة تطوعية غير هادفة للربح تتبني قيم أساسية تتحدد عن قيم الثقافة المدنية وتمثل في حقوق الإنسان والتسامح وال الحوار والإيمان بالتحول الديمقراطي⁽¹⁾. فقد اتجهت الحكومات في أغلب الأحوال إلى إضعاف أدوار الدولة الاقتصادية والاجتماعية لحساب حزمه غير متوازنة من سياسات التحول الديمقراطي المقيد وبرامج التحرير الاقتصادي ، ذات التكلفة الاجتماعية. ومن خلال هذا الوضع لا يكون من المنطقي أن تتسم الحكومات في احتكارها لسلطة إصدار القرار السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً حيث لا بد من مشاركة منظمات لا تهدف للربح وتعتبر أقرب إلى المواطن العادي وهذا ما لا يتوافر إلى حد كبير للمؤسسات السياسية الكبرى كالأحزاب والنقابات⁽²⁾.

إلا أن هناك تياراً إصلاحياً لا يرفض العولمة بشكلها الحالي ويؤمن بإمكانية إصلاح مؤسساتها. ويتجلّى هذا التيار في عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تسعى لممارسة الضغوط على البنك الدولي وصندوق النقد لإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية وتبني المزيد من سياسات المكافحة والشفافية وإدخال بعض المفاهيم التي تهم هذه المنظمات غير الحكومية في خطاب المؤسسات المالية الدولية مثل مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة والنوع والاعتبارات الاجتماعية وذلك في محاولة لحث هذه المؤسسات على ممارسة دور أكبر في محاربة الجوع والفاقر والتدّهور البيئي الذي تسبّب فيه كثير من سياساتها من جهة أخرى هناك تيار يسعى لنشر قيم ومارسات تساعد على نشأة عولمة بديلة ومؤسسات أكثر إنسانية وتقهّماً لأوضاع الفقراء في العالم بشكل عام وفي دول الجنوب بشكل خاص وأخيراً هناك تيار يرفض العولمة تماماً ويدعو لتفكيك مؤسساتها والبحث عن حلول وطنية

(1) عبدالمنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي مركز دراسات الوحدة العربية أغسطس 1987 ، ص46.

(2) أمانى قديل "المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية" ملامح مجتمع مدنى عالمي في القرن الواحد و العشرين، جريدة الأهرام، قضايا و آراء 6/30/2001 القاهرة .

متقردة للمشاكل التي تواجهها الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء ويتجلّى هذا التيار الحمائي في عدد كبير من الأفراد والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية⁽¹⁾. والحق أن مؤسسات المجتمع المدني من خلال جهودها التي تقوم على الجهود التطوعية أو المشاركة الشعبية تدعم الجهود الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية وإشباع الحاجات الأساسية وتوفير خدمات اجتماعية للطبقات الدنيا والمتوسطة ويشارك الكثيرون من طبقة الصفوة كمتطوعين في تقديم تلك الخدمات مما يمثل تضاد يُستهدف تحقيق المساندة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي للطبقات الاجتماعية غير القادرة⁽²⁾ مما يحقّ تتميم للجيل الحاضر والأجيال المستقبلية. وإذا كان مطلع القرن العشرين قد إتسم بسيادة الدولة فإن نهاية ذلك القرن قد شهدت تشكيّكاً في المفهوم التقليدي لتلك السيادة، حيث أدت العولمة إلى إنهايـار المفهوم "الشأن الداخلي للدولة أو أصبحت كثيراً من الأمور تعتبر "شأنـاً عالمـياً خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، والحريات والقوانين المرتبطة بحقوق الأقلـيات⁽³⁾.

ونتيجة للتغيرات العالمية وطغيان ظاهرة العولمة ظهرت الحاجة إلى فاعل جديد يقوم بعده وظائف أهمها **الوظيفة الأولى**: تتمثل في أن النظام الاقتصادي الجديد يتطلب وجود نظام سياسي مبني على الديمقراطية، وعلى تقوية المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية من أجل التخفيف من آثار وعدم المساواة الاجتماعية.

(1) السيد عبدالفتاح عفيفي: العولمة بين الأحادية الثقافية والعدمية الثقافية في بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم ، مايو ، 2000، ص 25-

(2) أمانى قديل "المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية" ملـامـح مجـتمـع مـدنـي عـالـمي فـي القرن الواحد و العـشـرين، مـسـرـز

(3) السيد عبدالفتاح عفيفي: العولمة بين الأحادية الثقافية والعدمية الثقافية في بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم ، مايو ، 2000، ص 25-

الوظيفة الثانية: اتجاه قطاع كبير من البشر - نتيجة لانكمash دور الدولة في رعاية المواطنين - إلى إنشاء المنظمات الأهلية.

الوظيفة الثالثة: الحاجة إلى تظميمات إذا توافرت لها الكفاءة والفاعلية ، فإنها قد تصبح طریقاً لتحقيق الديمقراطية الحقيقة التي تقوم على مشاركة الجماهير في التنمية.

الوظيفة الرابعة: وتمثل في قدرة هذه التظميمات غير الحكومية بمساعدة التظميمات الدولية على ترسیخ الاستقرار الداخلي وتطوير فرص للدخل الملائم

ثالثاً: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

تطور مشاركة المرأة في الحياة الحزبية في مصر :

مع قيام الدولة الحديثة في عهد محمد علي بُرِزَ دور المرأة واضحاً حيث أنشئت مدرسة الممرضات عام 1832 حيث كانت النواة الأولى التي مهدت لخروج المرأة المصرية إلى العمل غير أن هذا الأمر لم يحدث فجأة بل ساعد عليه وأسهم فيه تبني عدد من العلماء والمفكرين المصريين من دعاة التثوير مثل رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين قضية المرأة المصرية ومطالبهم ب التعليم المرأة وبحقها في العمل .

وفي أوائل القرن العشرين أُسست مجموعة من النساء المصريات أول تظميم غير حكومي للخدمات (مسيرة محمد علي - الرابطة الفكرية للنساء المصريات) ليكون ايداناً بمشاركة أوسع للمرأة المصرية في العمل العام حيث أنشأت واشتركت في العديد من الجمعيات الخيرية والتطوعية وكذا في الجمعيات الأدبية وقد بُرِزَ دور المرأة المصرية في القضايا الوطنية حيث كان خروج النساء المصريات في طليعة الجماهير المشاركة في ثورة 1919 واستشهاد احداهن دلالة واضحة على انخراطها في الحركة الوطنية المصرية وبالرغم من ذلك فقد صدر دستور 1923 دون أن يعطيها حقوقها السياسية مما أدى إلى تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة على هذه الحقوق .

تم تأسيس أول حزب سياسي للمرأة تحت اسم الحزب النسائي المصري عام 1942 وطالب الاتحاد النسائي المصري في عام 1947 بضرورة تعديل قانون الانتخاب باشراك النساء مع الرجال في حق التصويت وضرورة أن يكون للمرأة جميع الحقوق السياسية وعضوية المجالس المحلية والنيابية كما خرجت مظاهرات نسائية خلال المؤتمر النسائي الذي عقد في 19 فبراير عام 1951 تهتف بأن البرلمان للنساء والرجال .

بعد قيام ثورة يوليو 1952 نص دستور 1956 على منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة حيث سادت قناعة بأن حرمان المرأة من هذه الحقوق يتنافي مع قواعد الديمقراطية التي تجعل الحكم للشعب كله وليس جزء منه فقط وبناء على ذلك دخلت المرأة لأول مرة البرلمان إثر انتخابات عام 1957 .

كان حصول المرأة على حقوقها السياسية بداية لتمتعها بمزيد من الحقوق الأخرى مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعليا ، وفي الاعتراف بها كقوة انتاجية على قدم المساواة مع الرجل وقد توج هذا التطور بتعيين أول وزيرة للشئون الاجتماعية في مصر عام 1962 .

استمر منذ ذلك التاريخ إسناد مناصب وزارية للمرأة في جميع الحكومات المصرية ، وترسخ تمثيلها في المؤسسات التشريعية والسياسية الأخرى⁽¹⁾ .

- لعبت المرأة دورا في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت "هدى شعراوي" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي ببروكسل سنة (1923م).

- استثمرت المرأة النهضة الصحفية في تلك الفترة في تأسيس صحفة نسائية تتبني القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود التقاليد ، فأصدرت

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/> 13/12/2007

"هند نوفل" أول مجلة مصرية هي "الفتاة" في (20 من نوفمبر 1892م) بالإسكندرية ، كما أصدرت "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة".

- وسعت المرأة لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضاياها فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (1925م) بعنوان "المصرية" باللغة العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة (1942م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب "بنت النيل" سنة (1949م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (1924م).

ويلاحظ أن طرح قضية المرأة ونهضتها تزامن مع طرح قضيتي مهمتين:
الأولى: تتعلق بقضية تحديث المجتمع الذي بدأ في عصر محمد علي باشا للنهوض بالأمة المصرية واللحاق بالغرب المتقدم.
الثانية: تتعلق بقضية الاستعمار والكفاح الوطني من أجل استقلال والتحرر الوطني.

المرأة المصرية خلال ثورة 1919 :

تمثل ثورة 1919 حجر زاوية في تاريخ مصر الحديث حيث اشتعلت الثورة الشعبية في كل فئات الشعب المصري رجاله ونسائه .

فقد ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يعتدتها المجتمع لفترة طويلة من السنوات وذلك بخروجها لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في التاسع من مارس 1919 ، وفي يوم 14 مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهن السيدتين (حميدة خليل) و (شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة (ملتر) ، بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع التي عقد بمقر الكنيسة المرقسية في 12 / 12 / 1919 ، رداً على الإنجليز للوشایة والتفرقة بين عنصري الأمة المسلمين والأقباط وفي عام

تم تشكيل لجنة الوفد المركبة للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول وإنتخبت السيدة هدى شعراوى رئيساً لها ، واستمر الكفاح الإجتماعى والسياسى مواكباً لأحداث مصر الكبيرة وأهمها قيام حرب فلسطين عام 1948. بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 ترسخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد حصلت على حق الانتخاب والترشح عام 1956، ودخلت البرلمان وتقلدت الوزارة فكانت وزيرة للشئون الاجتماعية 1962 ، وشاركت في الحياة الحزبية و النقابات العمالية والمهنية والمنظمات غير الحكومية ، وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة وتوج ذلك بتعيينها قاضية . المرأة المصرية خلال الفترة من 1981 إلى الآن.

ولقد تميزت الفترة من 1981 وحتى الآن بتغييرات جوهرية وملمودة بهدف النهوض بالمرأة وتمكينها ، وإدراكاً من الدولة لمكانة المرأة تم العمل على تدعيم هذه المكانة علي كافة المستويات و بتضافر جهود جميع الهيئات والوزارات وإنشاء كيان مؤسسي خاص ومتميز هو المجلس القومى للمرأة وتعيين أول قاضية مصرية وطرح آليات للإصلاح والتطوير من خلال المؤتمرات الخمسة للمجلس القومى للمرأة والعمل علي إنشاء منظمة المرأة العربية وحركة سوزان مبارك الدولية للسلام⁽¹⁾.

رابعاً: تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية و الصحية:

تمهيد:

بما ان قضية المرأة لا يمكن ان تبحث بصورة مجردة وبمعزل عن قضايا المجتمع كل، بأعتبار ان قضية المرأة هي جزء من قضايا المجتمع، فأن النهوض بالمرأة العراقية لا يمكن ان يتم الا في اطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الامثل للموارد البشرية

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/> 13/12/2007

ويندرج ضمن مفهوم مشاركة المرأة في التنمية مسائل عديدة منها مساهمتها في قوة العمل.. مساهمتها السياسية.. تعليم المرأة ومسئوليّتها.. القواعد والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية.. الوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية .. الأسرة وقضاياها الخ.

(1) الأوضاع الاجتماعية ومشاركة المرأة:

أ- التعليم ومشاركة المرأة:

إذا كانت تنمية أي مجتمع من المجتمعات لا تتحقق إلا بمشاركة جميع أفراده رجل وأمرأة، وإذا سلمنا بأن على المرأة دور أساسيا في مجال التنمية فعلينا أن نسلم بأن تعليم المرأة هو المدخل الطبيعي للأسهام في التنمية وأن وجود نسبة كبيرة من المرأة في مصر من الأميات لهو بلا شك يمثل معوق لقيامها بدورها⁽¹⁾، حيث أن إرتفاع معدل الأمية للمرأة إذا ما قورن بالرجل في القطاعين الريفي والحضري مما يؤثر على وعيها و يجعلها أكثر عرضة لقهر الأوضاع التقليدية علي الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾.

ومن جانب آخر أدت أمية المرأة إلى اعتبارها طاقة عاطلة عالة على الأسرة ومن هنا يجب تزويجها تخلصا من عبئها الاقتصادي ومسئوليّتها الاجتماعية وبالرغم من أن الحد الأدنى للزواج هو 16 عام للإناث طبقا للقانون إلا أنه لا يطبق ومن الطبيعي أن تزداد الفجوة اتساعا كلما اتجهنا للمناطق الريفية حيث تلعب التقاليد والعادات الاجتماعية دورا فعالا في الاعتقاد بعدم أهمية تعليم الفتيات وتركيزه الاهتمام على تعليم الأبناء من الذكور⁽³⁾.

(1) سعد لبيب، ناهد رمزي: مكون المرأة في الخطة الخمسية.الجزء الثاني.مشروع التوجهات العامة في التعامل مع الأئمة في مجال الأعلام والثقافة.مكتبة المجلس القومي للأئمة والطفلة

(2) محمود عودة: الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية.الأوراق الخفية للأطار الفكرى المكون للمرأة 1995.مرجع سبق ذكره

(3) سعد لبيب، ناهد رمزي: مكون المرأة في الخطة الخمسية.مرجع سابق

ولقد ظهرت العديد من الدراسات التي توضح إرتفاع نسب التسرب في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية وخاصة في السنوات النهائية في المرحلة الإبتدائية نتيجة لأسباب إجتماعية وقيمية وتزايد هذه الظاهرة كلما انخفض المستوى الاقتصادي وزاد معدل الفقر⁽¹⁾.

وفي قراءة لتطور تعليم المرأة في مصر نجد أن نسبة تعليم الإناث في المرحلة الإبتدائية قد إرتفعت من 36% في عام 1952/51 بشكل مطرد إلى 38% عام 1961/60 لتصل إلى 40% عام 1980 ثم وصلت إلى 45.7% في عام 1995/94 ثم زادت لتصل إلى 74.5% في عام 1998/79⁽²⁾، بينما زادت في المرحلة الإعدادية من 21% عام 1954/53 إلى 29% عام 1962/61 ثم إلى 33% عام 1971/70 لتصل إلى 37% عام 1980⁽³⁾، ثم زادت لتصل إلى 48% في عام 1996⁽⁴⁾.

وشهد التعليم الثانوي تطورا ملحوظا أيضا ، كما تشير إلى ذلك الإحصاءات الرسمية ، حيث تطورت النسبة من 14% عام 1952/51 إلى 21% عام 1961/60 ، ثم إلى 32% عام 1971/70 حتى وصلت إلى 38% عام 1980⁽⁵⁾ ثم زادت لتصل إلى 47% في عام 1996⁽⁶⁾

أما أبرز التطورات التي تشير إليها الإحصاءات في مجال تعليم المرأة، فقد حدثت في مرحلة التعليم الجامعي حيث لم تكن تتجاوز نسبة الفتيات في هذه المرحلة

(1) محمود عودة : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية الأوراق الخلفية للأطار الفكري المكون للمرأة 1995
م س ز

(2)---- الجمعيات الأهلية وتحديث مصر 2002 مرجع سبق ذكره ص 233 .

(3) ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل : مرجع سبق ذكره، ص 28

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لEnumeration of the population in 1996، المجلد الأول (إجمالي الجمهورية) ديسمبر 1998، ص 48

(5) ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل ، 1997 مرجع سبق ذكره ص 29

(6)---- الجمعيات الأهلية وتحديث مصر 2002 مرجع سبق ذكره ص 234

عام 1951 / 50 فزالت الى 15.95 % عام 60 / 1961، ارتفعت الى 21.3 % عام 70 / 1971 حتى وصلت الى 31 % عام 1980، ثم زادت لتصل الى 45.3 % في عام 94 / 1995 ثم زادت لتبلغ 47.6 % في عام 1996 ومن تلك النسب تظهر مؤشرات ارتفاع نسبة التعليم بين الإناث في مختلف التعليم في مصر إلا أن تعليم الإناث ما زال يواجه عقبات كبيرة تتمثل في مشكلات ارتفاع

نسبة الأمية بين الإناث والتسرب الدراسي وضعف المشاركه السياسيه⁽¹⁾

ب - الحاله العمريه ومشاركة المرأة :

يشير البعض إلى أن كبر السن قد يكون عائق في مشاركة المرأة ويعتقد البعض الآخر عكس ذلك ويرون أن كبار السن على درايه كامله بأهميه المشاركه ولهم دور كبير في المشاركه في أنشطه المجتمع المدنى ، حيث يعتقد البعض أن مشاركة المرأة يكون في فئات عمريه متاخره نسبيا بعد سن الأربعين غالبا حتى لا يكون هناك أطفال في حاجه الى الرعايه أمر على درجه عاليه من الخطوره لأنه يعني انحسار التطوع وقد يفسر ذلك بأن دخول المرأة غير العامله الى هذا المجال و مشاركتها في العمل التطوعي يأتي بعد الانتهاء من تربيه الاطفال ومن ثم التخفف من بعض الاعباء المنزليه مما يتاح فائضا من الوقت لهذا النشاط⁽²⁾.

ج- التنشئة الاجتماعية :

تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً هاماً في تشكيل سلوكيات الإنسان فألام تعلم ابنتها كيفية إتقان الأدوار الإيجابية والمنزلية وإغفال دورها كعضو فعال في المجتمع ويدعم ذلك العادات والتقاليد الموروثة التي توكل على دور المرأة في المنزل غالبا ما تصطبغ هذه العادات بالصبغة الدينية التي تصور مطالبة المرأة بحقوقها عقوقا دينيا واجتماعيا وأن استمرارية معاناة المرأة الريفية من تأثير العادات والتقاليد

(1) ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل ، 1997 مرجع سبق ذكره ص 30

(2) الواقع الاجتماعي للمرأه المصريه ، محمود عوده 1995 مرجع سابق.

والتشتئه الاجتماعية التي تحرمها من التعليم ومن ممارسة حقوقها في المجتمع وكذلك تعدد الأدوار التي تؤديها في كل من المنزل والحقل في حين إغفال الإحصاءات لكل الأدوار وكذلك لابد من تدريبيها على مهارات جديدة في صناعات بيئية مختلفة ، وتدريبيها على كيفية إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تساهم بها في زيادة دخل الأسرة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا في ظل التشريعات الازمة لتنظيم سوق العمالة اليومية في الريف وكذلك تلك الأدوار التي توفر المناخ المناسب للعمل دون تحيز أو تفرقة⁽¹⁾.

2) الأوضاع الاقتصادية ومشاركة المرأة في المجتمع المدني :

تحمل المرأة غالبا عبء الفقر في الأسره الفقيره حيث تعانى من آثاره بشكل أكثر حده من الرجل باعتبارها الجانب الأقل حظا والأضيق فرضا ، حيث تمثل المرأة الغالبية العظمى بين فقراء العالم ، ويعزز واقع تأثير الفقر ذلك الوضع الممتد الذى تعيشه 23 % من الأسر فى المجتمع المصرى وتقولها المرأة⁽²⁾.
ويرى البعض أن الفقر يؤثر على حجم مشاركة المرأة في العمل التطوعي حيث ان المرأة الفقيره لديها الرغبه في التطوع بالنسبة للأدوار الاعتمادية أكثر من الأدوار القياديه ، كما أن فرص إعداد المرأة للمشاركة وإشباع حاجتها الأساسية يتاثر بالبطالة الهيكلية والتضخم وزيادة نفقات المعيشة ووجود ظواهر مؤثرة في أدوار المرأة على المستوى المجتمعى⁽³⁾.

(1) مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين (المحور الثالث) -- العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الإنتاج القومى : القاهرة ، مكتبة المجلس القومى للأمومة والطفولة .

(2) مدحه السفطى : دور المرأة من الزياده بالتزامن الى الحول الكيفى ، القاهرة ، فى بحوث الندوه السنويه الاولى لقسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعه القاهرة ، 1994 ص 132 .

(3) عبد الباسط عبد المعطى ، أبعادالاجتماعي للمرأة المصرية ، الأوراق الخلفية للإطار الفكري المكون للمرأة في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1998/97 .

وتکاد تجمع نتائج البحوث الإقليمية، كالتي أجرتها الأسكوا أو E.C.A في أفريقيا أو المسوح الوطنيه فى الدول العربيه وفى مصر أن أعداد الفقراء ونسبتهم أعلى في المجتمعات الريفية العربية من نظائرهم في المجتمعات الحضريه وان نصيب المرأة من الفقر أكبر في المجتمعات الريفية من نصيب الذكور وأن أعداد ونسبة الأسر الفقيره في الريف ، سواء بمقاييس الدخل والاستهلاك أو وفقا لفقر القدرات والحرمان البشري تکاد تقترب من الأسر الفقيره في الحضر وأن معاناة المرأة من أوضاع أسرهم الفقيره تكون أقوى وأشمل من معاناة المرأة في الأسر غير الفقيره في الريف وتدل تلك الدراسات على أن المرأة في الأسر الفقيره ، طفلة أو شابة أو حتى زوجة و أم ، تعانى من فقر القدرات والحرمان البشري ومن صور غير قليله من العنف المادى الاقتصادى فى العمل والأجر والاستهلاك والتعليم والتسرب والانحسار فى أنواع بعينها من التعليم قليلة الفرص فى أسواق العمل الريفية والعنف الرمزي المعنوى واللغوى والثقافى خاصه فى الثقافة الشعبية⁽¹⁾.

أ - في مجال العمل :

يعد عمل المرأة ضرورة وطنية ؛ لأن حرمان نصف المجتمع من العمل وجعلها غير منتجة ومستهلكة فقط معناه شل الاقتصاد الوطني وعرقلة نموه. لكن الإقرار بحق المرأة بالعمل ومتطلباتها به لا يكفي بل يجب أن تؤمن لها التسهيلات وإزالة العوامل المعرقلة لعملها من قبل الدولة والجهات الفاعلة بالدرجة الأولى ولا زالت نسبة المرأة العاملة (بمفهوم العمل الرسمي خارج المنزل) منخفضة حيث 5.5% في عام 1976، ثم انخفضت لتصل إلى 4.4% عام 1986 نتيجة لارتفاع نسبة هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية خلال تلك الحقبة ومعظمها من الذكور ، حيث

(1) المؤتمر العربي حول المرأة والفقر الدار البيضاء - 20 - 23 مارس 2001 المجلد الأول الأطر المفاهيم والمقارنات البحثية آليات الأفقار واساليب المواجهه ، المجلس القومى للمرأة .

انسحبت كثير من العاملات من سوق العمل لرعاية الأسرة في غياب الزوج أو سافرت مع الزوج المهاجر .

وعلى جانب آخر برزت ظاهرة تأثير العمل في المصالح الحكومية حيث حلت عاملة المرأة محل العاملة المهاجرة من الذكور للعمل في بلاد النفط، وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة البطالة للمرأة لتصل إلى أعلى معدلاتها خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات حيث بلغت نحو 40.5% في عام 1980 نتيجة لتراجع الدول عن الالتزام بتعيين الخريجين ولكن هذه النسبة عادت إلى الانخفاض مره أخرى بعد أن عادت الدولة إلى تعيين دفعات متتالية من الخريجين وأتاحت المزيد من فرص العمل للمرأة بالقطاعين العام والخاص ، وانخفضت نسبة البطالة بين النساء إلى 24.1% في عام 1995⁽¹⁾.

وهناك العديد من الآراء التي تناقش قضية عمل المرأة وتأثيرها على مشاركتها في العمل الأسري . حيث يرى البعض انه نتيجة للضغط الاقتصادي التي يتعرض لها المجتمع والأسرة وزيادة متطلبات الحياة أدى إلى ضرورة خروج المرأة للعمل لإشباع الاحتياجات الضرورية لأسرتها مما جعلها تعاني العديد من المشكلات بوصفها عاملة وزوجة وأم و مدمرة منزل فكيف يمكن لها أن تتحقق الاتساق بين هذه الأدوار⁽²⁾، هذا بجانب دورها الهام في المشاركة في تنمية المجتمع من خلال مشاركتها في العمل التطوعي والجمعيات الأهلية ومع كثرة الأدوار وتعددتها تقلل العبء على كاهل المرأة أدى ذلك إلى قصور دورها جاه المشاركة والتعاون لخدمة

(1) معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية، 1996، ص 152 .

(2) احمد مصطفى خاطر :تنمية المجتمعات المحلية ،نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع ،دار المعرفة ،الإسكندرية ،ص 219 .

المجتمع نتيجة لتضاعف أعبائها حيث لا تجد الفائض من الوقت لممارسة دورها والقيام بالنشاط التطوعي الذي قد يأتي على حساب دخلها من العمل⁽¹⁾. في حين ينظر البعض إلى المرأة غير العاملة على أنها تملك الوقت والجهد الكافي الذي يمكنها من القيام بأنشطة متعددة مرتبطة بخدمة المجتمع والبيئة وبالتالي فإنه من الممكن لها أن تشارك بفاعلية في الجمعيات الأهلية ولكن عدم المشاركة يأتي من عدم قدرتها على استثمار وتنظيم الوقت بين مسؤولياتها كأم وربة منزل وبين مسؤولياتها تجاه العمل التطوعي إلى جانب نقص التدريب والمهارات والخبرات التي تؤهلها للقيام بدورها والمشاركة بشكل أفضل هذا هو السبب إذا لم يكن هناك أسباب أخرى أهمها الأمية وانخفاض مستوى التعليم لدى المرأة غير العاملة مما يجعل منها طاقة معطلة قاصرة على أداء مسؤولياتها وأدوارها التقليدية فقط .

بينما يرى البعض الآخر أن مشاركة المرأة غير العاملة في الجمعيات الأهلية يتأثر تأثراً شديداً بمسؤولياتها وأعبائها المنزلية وأن دورها كزوجة وأم وربة منزل يطغى على جميع أدوارها الأخرى مما يجعل مشاركتها قاصرة وغير إيجابية وهذا يرجع إلى بعض المعتقدات والعادات السلبية السائدة في المجتمع حول دور المرأة كزوجة وربة منزل إلى جانب الثقافة السائدة ، حيث أن المرأة المصرية حتى المتعلمة تدرك ذاتها وأدوارها في دائرة الزوج والأبناء ، ولذلك فإن إدراك المرأة لدورها في العمل العام والسياسي وخدمة المجتمع يتسم بالقصور⁽²⁾.

كما أثبتت التجربة العملية بوضوح أن الحركة التطوعية ضمت عدداً أكبر من الرجال إذا ما قورن بعدد المتطوعات في العمل الأهلي ، بالإضافة إلى ذلك فهناك عدد كبير من الجمعيات الأهلية وخاصة في الريف يتم إدارتها من قبل الرجال فقط الذين يحاولون توجيه بعض نشاطات الجمعية لخدمة المرأة بالقرية ، ولكن في

(1) شهيدة الباز وآخرون : المرأة في المنظمات الأهلية في مصر ، ورقة مقدمة لجنة القومية للمنظمات الأهلية للإعداد لمؤتمر المرأة العالمي في بكين ، مرجع سابق ، ص 13 .

(2) شهيدة الباز : المرجع السابق ، ص 13 .

النهاية لا تتدخل المرأة في الإدارة أو صنع القرار في تلك الجمعيات وبالتالي فان المرأة مبعدة عن آلية العمل التنموي ،وبالرغم من أن هناك جمعيات أهلية قد أنشئت من أجل تلبية احتياجات المرأة ،إلا أن هذه التنظيمات تظل مهمسة في إطار الحلقة الاجتماعية الاقتصادية الأوسع حجما ،كما تظل الأنشطة المقدمة تدور في فلك الدور التقليدي للمرأة ٠

ما يعني أن مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية التي تمثلها جمعيات التنمية في المناطق الريفية تتسم بالقصور وتنعدن فيها مشاركة المرأة بشكل واضح ،وإن وجدت مشاركة من جانب المرأة ف تكون ضئيلة وقادرة على النشاطات ،التي تكون نسبة المستفيدات من الدرجة الأولى وذلك مثل نشاط تنظيم الأسرة ومحو الأمية^(١) .

ويرجع قصور مشاركة المرأة الريفية في المجتمعات الأهلية إلى أمية المرأة الريفية وكذلك ارتفاع حدة الفقر وخاصة بين النساء الريفيات العائلات لأسر إلى جانب انخفاض مستوى الوعي البيئي الناتج عن الأمية ، هذا بالإضافة إلى أعبائها المنزلية دورها في مساعدة الزوج والأسرة من خلال العمل في الحقل والأرض الزراعية لرفع المستوى الاقتصادي للأسرة مما يؤثر على دورها ومشاركتها في النشاط الأهلي

هذا بالإضافة إلى النظرة التقليدية لدور المرأة في الريف، وهذا يرجع إلى اختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل مشاركة المرأة تميل إلى النقصان في المناطق الريفية^(٢) .

(3) : الأوضاع الصحية ومشاركة المرأة المجتمع المدني:

لم يعد مفهوم الصحة يعني خلو الجسم من الأمراض بل أصبح هذا المفهوم يعني السلامه البدنيه والنفسيه والاجتماعيه لهذا اتسع مفهوم صحة المرأة ليشمل الصحة

(1) شهيدة الباز: المرجع السابق ،ص11

(2) The road from cairo---:theNational N.G.O Commission for population and Development,

الإنجابية والرعاية الصحية المستمرة لها قبل الانجاب وأنثاء الحمل وما بعد الولادة ويعتقد البعض بأن الحالة الصحية تؤثر تأثيرا سلبا أو إيجابا على مشاركة المرأة حيث أن المرأة التي تتمتع بصحة جيدة قادرة على بذل الجهد والعطاء. كما أنه من المعروف أن الزواج المبكر والخصوبة في سن المراهقة من 15 إلى 19 سنة يؤثران على وضع المرأة الصحي وعلى نتائج الدور الإنجابي عبر جميع مراحل حياتها .

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الصحة النفسية والفيسيولوجية والبيولوجية للمرأة وبين قدرتها على الأداء ، حيث تستلزم مقومات التنمية الشاملة المنشورة توفر عامل الأمان والاستقرار كقاعدة أساسية لإسهام المورد البشري رجل وأمرأة في ترسير مقومات التنمية والمشاركة في أعبائها وثمراتها . حيث تتعرض المرأة لكثير من المشكلات الصحية مثل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة ووفقا لتقديرات البحث القومي لوفيات الأمهات في مصر 1992-1993 أن نسبة وفيات المرأة بلغت 174 حالة لكل مائة ألف مولود حتى مشكلة نقص وسوء التغذية ومشكلة الخصوبة والسرطان وختان الإناث ومشكلات الإعاقة ومشكلة ارتفاع معدل الأمراض التناسلية⁽¹⁾.

وقد أولت المؤتمرات الدولية للمرأة اهتماما كبيرا بقضايا الصحة الإنجابية للمرأة وظهر هذا واضحا في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في عام 1994 ، والمؤتمرون العالمي الرابع للمرأة والتنمية في بكين عام 1995 . وقد أولت خطط الرعاية الصحية في مصر اهتماما كبيرا في الوصول بالخدمات الصحية للأم والطفل إلى أعماق الريف والمناطق النائية والمجتمعات البدوية والصحراوية وقد أثمرت تلك الجهود عن نجاحها في تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع ، والكشف المبكر عن الأمراض وتشخيصها وعلاجها وأثار الوعي الصحي بين السكان إلا أن سوء

(1) السيد عبد الفتاح عفيفي : علم الاجتماع الطبي ، الفيوم ، دار العلم 2001 ص 31.

التغذية بين النساء ما زال بحاجة إلى مزيد من الجهد، وكذلك فإن ختان الإناث أيضاً رغم ما طرأ عليه من انخفاض نسبته لكنه بحاجة أيضاً إلى دوراً أكثر إيجابية من الجمعيات الخاصة بالمرأة وجمعيات التنمية والجمعيات الأهلية بصفة عامة⁽¹⁾.

معوقات سياسية :-

رغم مرور حوالي أكثر من أربعين عاماً على منح الدستور المصري الحق للمرأة في المشاركة في الحياة السياسية سواء بالتصويت أو الترشح للمجالس النيابية، مما زالت مشاركة المرأة محدودة للغاية حيث يبلغ تمثيل النساء في مجلس الشورى 5.4% و مجلس الشعب 1.9% مما زال الكثير من النساء الريفيات لا تمارس حقوقهن في استخراج بطاقة انتخابية مع استغلال البعض للحقوق الممنوحة للنساء الريفيات واستخراج بطاقة انتخابية لهن بدون علمهن أو اصطحابهن للجان الانتخاب لصالح أشخاص بعينهم دون وعي المرأة بمدى صلاحية هؤلاء الأشخاص⁽²⁾.

حيث تعد المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية وفاعلية الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع من ناحية أخرى ومن ثم فإن محور المشاركة السياسية للمرأة يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي تبلغ تطور هذا الوضع إذا تشير فرص المشاركة السياسية للمرأة إلى الدور الذي تلعبه في الحياة العامة والقوة التي تتمتع بها في المشاركة في المجتمع.

فعلى الرغم من أن نسبة التسجيل للمرأة الريفية ليست عالية من المشاركة السياسية في عمليات التصويت والاقتراع، وكذلك النساء الفقيرات في الأحياء الحضرية، فإن هذه المشاركة تظل شكلية يتم فيها استغلال المرأة من خلال التعبئة المؤقتة في مناسبات بعينها ولا تعكس بالتالي وعيها سياسياً حقيقياً أو مشاركة سياسية فعلية

(1) الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، 2002.

(2) مكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة، ديسمبر 1996 مرجع سبق ذكره 0

ذلك لأن معاناة المرأة الفقيرة وإهار حقوقها في حالات الطلاق والنفقة والحضانة وتدنى ظروف أحياها الأساسية والمادية لايمكن أن تشكل مناخا ملائما لتنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية الفعلية⁽¹⁾.

ولقد ساهمت الثقافة التقليدية في تدنى أوضاع المرأة المصرية ، وممارسة كثير من أشكال التمييز التي أساءت إليها في التعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية ولذلك أصبحت العناية بتنمية المرأة ضرورة ملحة وتحتاج إلى إعادة النظر في الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك من آن لآخر .

من أجل ذلك قامت المنظمات غير الحكومية للمرأة في جميع بلاد العالم شمالا وجنوبا بدور هام من أجل دفع قضية المرأة للأمام . وتميز الجمعيات الجديدة عن القديمة بتبنيها قضية التنمية وتمكين المرأة بدلا من تقديم الخدمات الخاصة بالمهارات التقليدية والخدمات الصحية التي طالما كانت تقدمها الجمعيات بدون مشاركة فعالة من جانب المرأة⁽²⁾.

ومعنى ذلك أن الخدمات المقدمة للمرأة والأنشطة التي تساهم في إشباع احتياجاتها والمقدمة لها من الجمعيات والمؤسسات الخدمية في المجتمع تؤثر على مدى مشاركة المرأة بصورة عامة في الحياة الاجتماعية والسياسية ومراعاة المجتمع لظروفها واحتياجاتها يؤثر على إيجابية مشاركتها ورغبتها الحقيقية في الاندماج والانغماض في قضايا المجتمع .

ولذلك فإنه من المهم ونحن نتحدث عن المرأة المصرية في المجتمعات الأهلية أن نتعرف على أهم أنشطة هذه الجمعيات أو بعبارة أخرى توزيعها على مجالات النشاط لأنها تعتبر مؤشرا لاهتمامات المرأة المصرية ، خاصة فيما يتعلق بوجود

(1) المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية : تنمية المرأة الريفية 14-16 مارس 1998 ، التقرير الختامي .

(2) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، القاهرة ، من بحوث الندوة الأولى لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 187 .

مياضين تقليدية لاهتمام المرأة ، وكذلك فإنه من المهم التعرف على مجالات النشاط الجديدة للمرأة ، أو الأنماط غير التقليدية والتي كشفت عنها بوضوح ظاهرة "الشركات المدنية 0"

وتؤكد على الدور الذي تلعبه المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية منذ الربع الأول من القرن العشرين فهناك اهتمام بتحليل المؤشرات التي تهتم ببعضية المرأة ومشاركتها في الجمعيات الأهلية أو دورها في موقع اتخاذ القرار حيث أن زيادة أو نقص مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية تتغير تبعاً للثقافة ، والمجتمع والمناخ الاقتصادي كما أنها تتأثر بالوعي الاجتماعي والاقتصادي ما بين العاصمة والمحافظات الأخرى⁽¹⁾.

خامساً : تحرير المرأة ومراحل تشكيل الوعي النسوي

تمهيد:

في العقدين الآخرين من القرن التاسع عشر ظهر الوعي النسوى مصاحباً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (خاصة التعليم) والسياسة (الكفاح الوطنى) وكان ذلك قبل معركة تحرير المرأة التي ارتبطت باسم قاسم أمين⁽²⁾. وكان لتحديث المجتمع المصري في عهد محمد علي أثره الكبير على حركة المرأة فقد صاحب بناء الدولة المصرية الحديثة ازدهار الصناعة والبعثات التعليمية للخارج التي عادت تبشر بروح جديدة ودعوة لإعادة صياغة العلاقات بين الرجل والمرأة علي أساس مختلفة عما عرفه الناس في عهد الحملات العثمانية . وقد بُرِزَ في هذا المجال رفاعة الطهطاوى الذى استطاع أن يؤثر في الفكر المصري تأثيراً عميقاً وقد كان دور رفاعة الطهطاوى شبيهاً بدور خير الله التونسي فهو أزهري

(1) The road from cairo -----the National N.G.O Commisssion For population and Development, -----p.19

(2) أمانى قديل : العمل الأهلي والتغير الإجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

سافر في بعثات محمد علي إلى فرنسا وعاد مشيرا في كتابه *تلخيص الإبريز* عام 1831 بأوضاع المرأة الأوربية المشاركة في الحياة العامة، وقد خرج من عباءة الطهطاوى كثيرا من الرواد الذين نادوا بأفكار تحرر المرأة مثل محمد عبده وباحثة الbadia وعائشة التيموريه وقاسم أمين ولطفي السيد وبناء على هذه الأفكار التوينية بدأت حركة إنشاء المدارس لتعليم البنات وكان لكتاب الطهطاوى "المرشد الأمين للبنات والبنين" أثره في دفع عملية تعليم الفتيات وإعطاءها زخما خاصا⁽¹⁾. ويمكن عرض تحرير المرأة وتكوين الوعي النسوي في مصر في مراحل يشتمل كل منها على عدة فترات:

المرحلة الأولى من (1870-1918) :

وتعد فجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية وتنقسم إلى فترتين الأولى فترة نيابة الرجال والثانية فترة استمرار نيابة الرجال مع ظهور بادرة نسائية .

الفترة الأولى (1870-1879) :

كان دور المرأة المصرية في المشاركة وهذا حال الأغلبية العظمى من النساء، أما الرجال فهم الممثلون في شخصيات رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده فكانوا أول من رفعوا لواء تحرير المرأة والمرافعة عن حقوقها⁽²⁾.

(1) نادية عبد الوهاب ، أمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، أبحاث و مدخلات من أربعة بلدان عربية ، مجموعة بحثات مركز دراسات المرأة الجديدة .

(2) سامية حسن الساعاتي : علم أجتماع المرأة ، رؤية معاصرة لأهم قضاياها ، القاهرة ، دار الفكر العربي 37، 1999، ص

وقد اعتبر عبد الله النديم أن انتشار التعليم والمعارف من أهم عناصر الوطنية وقام بتأسيس الجمعية الإسلامية في عام 1879 بهدف تربية الناشئة وبث روح المعارف فيهم⁽¹⁾.

حيث أنشئت أول مدرسة في عهد محمد علي وهي مدرسة لتخرج القابلات ،وفي عهد سعيد رغم اضمحلال العناية بالتعليم بشكل عام إلا أنه سمح للبعثات الأجنبية الدينية بإنشاء بعض المدارس مثل مدرستان القاهرة والإسكندرية لراهبات الراعي الصالح "الليون باستير" وفي عهد إسماعيل ساهمت إحدى زوجاته في إنشاء أول مدرسة مصرية للتعليم العام للبنات عام 1873 وبدأت مدارس البنات تتزايد ببطء بعد ذلك حتى توجت بإنشاء الجامعة المصرية الأهلية عام 1908 والتي ترددت عليها بعض النساء المصريات⁰

الفترة الثانية : حدد قاسم أمين دعوة كل من رفاعة الطهطاوى و محمد عبده و وسع نطاقها ،ونشر كتابه "تحرير المرأة " "والمرأة الجديدة⁽²⁾ ، في عام 1899 و عام 1900 علي التوالي⁽³⁾.

وقد كان فضل الريادة في الحركة النسائية المصرية كان في أطوارها الأولى لسيدات النخبة من بيوت العائلات الكبيرة التي توافرت لهن السبل للحصول على قدر من التعليم سواء بمدرسين يقومون بالتدريس لهن في المنازل أو بالالتحاق بالمدارس الأهلية بالإضافة للاحتكاك بسيدات الجاليات الأجنبية في هذه الفترة⁽⁴⁾.

(1) عبد المنعم الجميسي ، عبد الله النديم رائد الوطنية والتثوير ، في النداء الجديد ، جمال حمدان وعمرية السكان ، عبد الله النديم رائد الوطنية والتثوير ، العدد 8 أغسطس 2003 ، ص 10 .

(2) سامية حسن الساعاتي : علم اجتماع المرأة ، رؤية معاصرة لأهم قضيتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 38-39 .

(3) الحركة النسائية العربية ، أبحاث و مدخلات ، مجموعة باحثات ، مرجع سابق ، ص 133 .

(4) أمانى قنديل : المجتمع المدنى في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مرجع سابق ، ص 28 .

بالإضافة إلى الصحافة النسائية ففي عام 1879 نشرت مريم النحاس "معرض النساء في ترجم مشاهير النساء وفي عام 1887 نشرت عائشة التيمورية نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال ونشرت زينب فواز عام 1893 قصة "حسن العواقب" كذلك في عام 1892 صدرت مجلة الفتاه بالإسكندرية علي يد هند نوفل⁽¹⁾ وتعد أول مجلة ل الدفاع عن حقوق المرأة والتعبير عن وجهه نظرهم وفي عام 18966 صدرت مجلة الفردوس والتى وакبتها فى الظهور - وفي نفس العام - المرأة النساء ثم صدرت مجلة "أنيس الجليس" عام 1898، ومجلة العائلة 1899 ثم تابعت المجالات النسائية كمجلة المرأة فى الإسلام عام 1900⁽²⁾ ومجلة الهوانم - في نفس العام وشجرة الدر عام 1901 والسعادة 1902 والسيدات والبنات 1903 وفتاة الشرق 1906 وترفية المرأة 1908 وفتاة النيل 1913⁽³⁾. هذا بالإضافة إلى الصالونات الثقافية والتي كانت منتشرة في ذلك الوقت ،فكان ت زوجة حسين رشدي أحد المسؤولين بالحكومة تدعى النساء لبيتها للتناقش في القضايا الاجتماعية المعاصرة⁽⁴⁾.

ولعل اهتمام أميرات الأسرة الحاكمة كان له دور أيضا في تطور الحركة فلا يمكن إنكار دور صالون الأميرة نازلي الأدبي في هذه الفترة⁽⁵⁾، وآلكسندر أفرنيوة و"مي زيادة" وغيرهن يستقبلن النساء والرجال في صالوناتهن ، حيث يتجمع المثقفون والسياسيون لمناقشة القضايا⁽⁶⁾.

(1) فوزي فهمي : المرأة والمنظومة الثقافية ، مرجع سبق ذكره ،ص 89 .

(2) الحركة النسائية العربية، أبحاث ومدخلات، مجموعة باحثات، مرجع سبق ذكره، ص 133-134

(3) ثريا خطاب ، على فهمي : دور المرأة في المجتمع من خلال الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي ، المجلة الاجتماعية القومية العدد 2-3 ، المجلد 12 سبتمبر 1975 ، ص ص 182-198

(4) بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، الثقافة والمجتمع والصحافة ، المشروع القومي للترجمة ، ص 118 ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999 ص 161-177 .

٥) الحركة النسائية العربية ، أبحاث ودخلات ، مرجع سبق ذكره .

(6) بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، مرجع سابق ذكره ، ص 177 .

وفي عام 1897 أنشأت نازلي فاضل صالوناً أدبياً في منزلها ارتاده نخبة من رواد الإصلاح في مصر من أمثال فتحي زغلول، سعد زغلول والشيخ محمد عبده وإبراهيم المليجي وجمال الدين الأفغاني وأديب إسحاق ومن المعروف أن للأميرة نازلي الفضل في تصحيح مسار فكر قاسم أمين وتوجهاته، وبعد أن كان متحالماً على المرأة المصرية ومتخذاً موقفاً مناهضاً لطموحاتها، عدل عن موقفه، كما جاء في بعض الروايات بعد ذهابه إلى صالون الأميرة نازلي وتعرفه عن قرب بما تستطيع أن تتحقق المرأة المصرية متى حصلت على حقها في التعليم، لم يقتصر تأثير الأميرة نازلي على قاسم أمين بل تعداه وشمل العديد من رواد الإصلاح مثل الشيخ محمد عبده ومصطفى عبد الرزاق⁽¹⁾.

وبالرغم من أن أغلب الجمعيات الخيرية قد وجهت مجهودها لحل مشكلات المجتمع المحلي إلا أن النساء قد أشتركن في التعبئة أثناء الأزمات القومية والعالمية فعندما غزت القوات الإيطالية طرابلس في 1911 وكانت تحت الحكم العثماني أسست مجموعة من النساء القاهريات لجنة السيدات بالعباسية لجمع التبرعات للجيش العثماني بالإضافة إلى لجنتان متماثلتان في أسيوط وبني سويف وأقامت ملك حفني ناصف جمعية لإرسال الملابس والأموال إلى طرابلس أثناء المعركة⁽²⁾.

المرحلة الثانية (1919-1955) :

نشأت الحركة النسائية في أحضان الحركة الوطنية فقد قامت النساء بدور كبير في ثورة 1919 فوعدهن حزب الوفد بإعطاء النساء حق التصويت متى بلغت السلطة تقديرها لمشاركتهن ولكن بعد انعقاد البرلمان وصياغة الدستور الجديد تم حرمان النساء من حق التصويت مما ترتب عليه خيبة الأمل التي منيت بها الحركة

(1) هدى الصرة ، عماد أبو غازى : لمسيرة المرأة المصرية ، علامات وموافق ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة ، 2001 ، ص 49-51 .

(2) بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، مرجع سبق ذكره .

النسوية وساد شعور عام بالحاجة لمنبر جديد للنساء كي يعبرن عن احتياجاتهن فنزعـتـ الحركة النسائية إلى الاستقلال بـنفسـهاـ لـمواـجهـةـ المـساـومـةـ عـلـىـ حقوقـ المرأةـ وبـذـلـكـ لـجـأـتـ النـسـاءـ لـلـعـلـمـ الأـهـلـيـ لكنـ يـبـيـنـ هـيـاـكـلـ قـوـةـ مـتـواـزـيـةـ يـعـوـضـنـ بـهـاـ ضـعـفـ أوـ غـيـابـ مـكـانـتـهـنـ السـيـاسـيـةـ⁽¹⁾.

كـماـ كـانـ لـنـجـاحـ الرـعـيـلـ الأولـ منـ الجـامـعـيـاتـ الـلـاتـيـ تـخـرـجـ فـيـ مـصـرـ وـالـمـبـعـوـثـاتـ الـلـاتـيـ أـتـمـنـ درـاسـتـهـنـ فـيـ الـخـارـجـ أـكـبـرـ الـأـثـرـ فـيـ تـشـجـعـ الـفـتـيـاتـ عـلـىـ الإـقـبـالـ عـلـىـ الـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ إـقـنـدـاءـ بـهـنـ ،ـ كـمـاـ كـانـتـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـ الـثـانـيـ منـ الـأـثـارـ الـقـوـيـةـ عـلـىـ اـنـفـتـاحـ الـمـجـتمـعـ الـمـصـرـيـ وـقـدـ شـجـعـتـ هـذـهـ الـظـرـوفـ غـيـرـ الـعـادـيـةـ كـثـيـرـاتـ مـنـ النـسـاءـ عـلـىـ الـأـشـغـالـ فـيـ مـجـالـاتـ الـخـدـمـةـ⁽²⁾.

وـفـىـ عـامـ 1948ـ قـدـمـتـ عـدـةـ اـقـتـرـاحـاتـ عـلـىـ مـجـلـسـ الشـيـوخـ لـمـنـحـ الـمـرـأـةـ حـقـ الـاـنـتـخـابـاتـ،ـ وـتـولـتـ الـاـقـتـرـاحـاتـ عـلـىـ أـنـ رـضـخـ الـقـائـمـونـ عـلـىـ شـيـوـنـ الـبـلـادـ وـحـسـمـ الـدـسـتـورـ الـمـصـرـيـ سـنـةـ 1956ـ⁽³⁾ـ،ـ كـمـاـ يـمـكـنـ أـيـضـاـ أـنـ نـطـقـ عـلـىـ هـذـهـ الـفـتـرـةـ الـإـعـدـادـ وـالـتـكـوـينـ فـلـأـولـ مـرـةـ تـنـفـرـدـ النـسـاءـ بـحـمـلـ لـوـاءـ الـدـافـعـ عـنـ أـنـفـسـهـنـ وـيـنـطـلـقـ بـعـدـ ذـلـكـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ مـكـوـنـاتـ رـائـدـاتـ التـحـرـيرـ السـنـوـيـ .ـ

المرحلة الثالثة من (1956-1975):

وـتـمـتـ هـذـهـ الـمـرـاحـةـ مـنـ عـامـ 1956ـ حـيـثـ إـعـلـانـ الـدـسـتـورـ الـجـدـيدـ إـلـىـ عـامـ 75ـ الـذـىـ وـقـعـ عـلـىـ الـاـخـتـيـارـ لـيـكـونـ "ـعـامـ الـمـرـأـةـ الـعـالـمـيـ"ـ حـيـثـ ظـهـرـتـ أـوـلـ قـيـادـةـ نـسـائـيـةـ رـسـمـيـةـ تـحـقـيقـاـ لـمـبـدـأـ إـقـامـةـ عـدـالـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ وـهـوـ أـحـدـ الـمـبـادـيـعـ الـسـتـةـ لـثـورـةـ 1952ـ،ـ نـصـ فـيـ الـدـسـتـورـ الـجـدـيدـ عـلـىـ مـنـحـ الـمـرـأـةـ حـقـوقـ سـيـاسـيـةـ أـسـوـةـ

(1) سهام عبد السلام: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين النشر، نور، جمعية المرأة العربية، مكتبة المجلس القومي للمرأة، 18 إبريل 2006

(2) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضيتها، مرجع سبق ذكره

(3) مارلين تادرس وأخرون: المواطنـةـ المـنـقـوـصـةـ،ـ تـهـيـشـ الـمـرـأـةـ فـيـ مـصـرـ،ـ الـقـاهـرـةـ،ـ مـرـكـزاـ لـدـرـاسـاتـ وـالـمـعـلـومـاتـ الـقـانـونـيـةـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ الطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ،ـ 1995ـ

الرجال⁽¹⁾، ومن عام 1956 أصبح للمرأة المصرية الحق في المشاركة في صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة⁽²⁾.

كما تميزت هذه المرحلة بأنها كانت فترة تكشف اقتصادي، أعقبها النكسة العسكرية 1976 تلتها فترة الاكتئاب الاجتماعي والسياسي مما أنعكس على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأ راكدا غير فعال .

سادسا : تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي في مصر :

بدأ العمل الأهلي للمرأة في النصف الأخير من القرن 19 حيث تصاعد الجدل حول المرأة، وظهور إرهاصات مثلت بذور الجنينية لانطلاق المرأة المصرية في القرن العشرين نحو تأسيس منظماتها التي تعبر عن قضاياها ومطالبتها وتمتد حتى هذه اللحظة الحالية وبالرغم من حدوث تغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية عميقة خلال القرن العشرين ، إلا إن عناوين القضايا التي احتلت الأولوية في بداية هذا القرن ما زالت كما هي مع نهاية القرن العشرين وهي (التعليم ، العمل ، المشاركة السياسية أو الحقوق السياسية قانون الأحوال الشخصية) فأجندة قضايا المرأة في بداية القرن العشرين من خلال العمل الأهلي قد أعطيت الأولوية من منظور إقرار حق المرأة في التعليم ومع نهاية القرن العشرين من منظور يحقق المساواة⁽³⁾.

ولقد ارتبط تاريخ مشاركة المرأة في العمل الأهلي بالتحديد عام 1982 عندما قامت أولى الجمعيات النسائية وسوف تعرض الباحثة فيما يلي الحقب التاريخية لتطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي في مصر .

المرحلة الأولى : بداية الانطلاق من القرن 19 إلى 1922 :

(1) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضاياها، مرجع سبق ذكره

(2) مارلين تادرس وآخرون: المواطنة المنقوصة، تهيش المرأة في مصر، مرجع سابق

(3) أمانى قديل: العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره

إن وضع المرأة في مجال العمل الأهلي يوضح أنها كانت ولا زالت تلعب دوراً كبيراً فلقد كان العمل التطوعي هو أحد المنافذ القليلة للخروج وكان لفترة ماضية قاصر على الفئات الموسرة التي لديها المال والوقت إما الآن وعلى مدى العقود القليلة الماضية نجد ازدياد أعداد النساء المشتغلات بالعمل الاجتماعي من فئات مختلفة، كما تميزت هذه الفترة بظهور قيادات نسائية اجتماعية لها وزن كبير⁽¹⁾

حيث ظهرت الجمعيات الخيرية والثقافية وغيرها من الجمعيات في مصر في أواخر القرن التاسع عشر على أساس من المتماييز الدينية أو التقسيمات الاجتماعية للأدوار بين الجنسين بالإضافة على أبعادها الاجتماعية الهامة ، وقد سعت النساء شأنهن شأن الرجال في تلك الفترة إلى تكون تنظيماتهن ، والتي كانت تبدأ بنوأة من المعارف وقد ساعدت تلك المنظمات النساء على السعي نحو مزيد من الانخراط في المجتمع المصري ومهدت الطريق لمزيد من المشاركة السياسية للمرأة وقد كانت الصحافة النسائية في صدر هذه المعركة وكانت المنبر الذي عملت النساء من خلاله على تحديد مواقفهن وبرامجهن ، ومع نهاية القرن 19 بدأت تبرز إرهاصات لمبادرات نسائية تشارك في تأسيس الجمعيات وفي أنشطة بعض هذه الجمعيات خاصة ما تعلق بجمعيات المساعدات الاجتماعية، وفي أوائل القرن 20 بدأت تزغ مبادرات نسائية خالصة أسهمت في تطوير حركة الجمعيات من خلال جذب الانتباه إلى أنشطة و مجالات جديدة ومن أهمها ما تعلق بقطاع الخدمات الصحية وقضايا تحرير المرأة والتنوير الثقافي⁽²⁾

ويؤرخ عادة لبدايات العمل النسائي الشعبي بجهود هدى شعراوى ولغيف من النساء المصريات حيث دعت إلى إنشاء مبرة محمد على عام 1909 وفي عام 1961

(1) هيا حمدي صابر زهران:التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز دور القيادات النسائية لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها،مراجع سبق ذكره،ص180

(2) بث بارون:النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة ، م س ذ، وأيضاً أمانى قنديل المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة،

كانت المبرة قد أنشأت 12 مستشفى وعيادة وعلى مدى 20 عام وفرت مؤسسات المبرة العلاج لأكثر من 13 مليون مريض ويشير نجاح وانتشار عمل المبرة إلى غياب المبادرات الحكومية في مجال الصحة العامة والخدمات الاجتماعية كما يفند مقولة انحسار هذه الأنشطة في المناطق الحضرية⁽¹⁾ وكانت المحاولة الثانية التي قامت بها هدى شعراوى عام 1926 حين أنشأت ملعاً رياضياً خاصاً بالسيدات وكانت المحاولة الثالثة عندما أنشأت نخبة من السيدات جمعية المرأة الجديدة عام 1909 وانتخبت هدى شعراوى رئيسة فخرية لها⁽²⁾.

كما لعبت المرأة دوراً مميزاً في مجال الجمعيات الأهلية من خلال جمعية الشفقة عام 1908 حيث أنشأت لرعاية الأطفال وتعليم الفتيات الفقيرات التدبير المنزلي⁽³⁾ وفي نفس العام تبنت جمعية ترفية المرأة برئاسة فاطمة راشد قضية تشجيع المرأة على إمضاء إسمها الحقيقي حيث كان من الشائع أن تستخدم المرأة أسماء مستعارة عند الكتابة للصحف والمجلات لإخفاء هويتها⁽⁴⁾ وقد نمت شبكة الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء البلاد مثل الجمعية الخيرية للسيدات المارونيات وجمعية يد المرأة المساعدة الخيرية والجمعية النسائية بالإسكندرية والجمعية الخيرية لسيدات الشام في طنطا والجمعية القبطية للنساء في الفيوم وتضمن نشاط تلك المجموعات تعليم القراءة ورعاية الأيتام ومساعدة الفتيات⁽⁵⁾.

(1) دور المرأة المصرية في بناء المجتمع -القاهرة-الهيئة العامة للاستعلامات 1980، ص 42-43

(2) مركز الدراسات المرأة الجديدة: مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره

(3) محمد حافظ دياب: بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي "قراءة تحليلية نقدية بالإسكندرية"، المكتب العلمي للكمبيوتر، 1997، ص 142

(4) هدى الصدة وعماد أبو غازى: مسيرة المرأة المصرية علامات وموافق، الجزء الأول، المجلس القومى للمرأة، مرجع سبق ذكره، ص 58

(5) بث بارون: النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة، مرجع سبق ذكره،

وفي عام 1914 تأسست جمعية الاتحاد النسائي التهذبي التي ضمت بين عضواتها ملك حفني ناصف وهي زيادة كما ضمت هذه المجموعات نساء أجنبيات وقد ركزت على تنظيم المحاضرات وكن يجتمعن أيام الجمع لعقد الناقاشات بالجامعة الأهلية وبعد شهرين في أبريل 1912 تأسست جمعية الرقى الأدبي للسيدات المصريات ويدو أن ثمة هاتين الجمعيin في الأنشطة والعضوية⁽¹⁾ وهدفت تلك المنظمات الأهلية التي تبني جدول أعمال إصلاحي لدفع تقدم قضية المرأة وبعد انفراط عقدها بين المنظمين أنشأت فاطمة عاصم جمعية النهضة النسائية عام 1916⁽²⁾.

وتميزت سنوات 1919 حتى 1922 بإنشاء العديد من الجمعيات النسائية فقد أنشئت جمعية خريجات الجمعية الأمريكية بالقاهرة وجمعية المرأة الجديدة التي قامت مئات النساء بتكوينها في 1919 أو ربما قبل ذلك ففي حين تحدد بعض المصادر تاريخها بفترة ما قبل الحرب ويرجع البعض الآخر تاريخ تكوينها لفترة ما بعد الحرب وتولت أمينة صدقى إدارة الجمعية، وقد كانت تنتمى للشراحت العلية من الطبقة الوسطى، وكانت هدى شعراوى رئيسة شرقية للجمعية وكانت الأميرة شويكار ممولتها وقد أنشئت الجمعية مدارس لتعليم البنات التفصيل والتطريز وصناعة السجاد وغيرها من الحرف كما أنها افتتحت ملاجىء للأيتام ومراكم لرعاية الأطفال⁽³⁾.

ملاحظات على هذه الحقبة التاريخية:

1- لقد لعبت المرأة المصرية عبر البدايات المبكرة للحركة السنوية خلال المراحل التالية لها دورا أساسيا في كافة التحولات السياسية والاجتماعية ويمكن إرجاع

(1) مركز الدراسات المرأة الجديدة: مصر المرأة في المنظمات الأهلية ،مرجع سبق ذكره

(2) سهام عبد السلام: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 57

(3) بث بارون: النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة، مرجع سبق ذكره

نزعها التاريخي إلى تحقيق درجة من التنظيم المستقل إلى الإحباط والعنف الذي
كان يتبع اشتراكها في الحركات الوطنية التحريرية

– تولى المرأة من الطبقات الوسطى والعليا إنشاء معظم جمعيات العمل الخيري
والاستعانة بأميرات العائلة المالكة لتمويل الجمعيات كما كان جمع التبرعات من
الأنشطة السياسية التي شغلت المرأة العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية

3- لعبت المرأة المصرية في هذه المرحلة دورا فعالا في تأسيس الجمعيات الأهلية
الخيرية وخلال الفترات التاريخية التالية تقاوالت فاعليتها وفقا لطبيعة الإطار
السياسي والقانوني والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقيم الثقافية السائدة وأن
انحسار الدور وتقدمه للأمام لم يمس المرأة وحدها في الجمعيات الأهلية وإنما مس
المرأة والرجل معا إلا أنه نتيجة لظروف تاريخية ثقافية واجتماعية خاصة بالمرأة فإن
وضعها له حساسية أكبر داخل هذه الجمعيات

المرحلة الثانية(الليبرالية):الجمعيات الأهلية النسائية من (1923 إلى 1952)

شهدت تلك المرحلة حيوية المجتمع المدني حيث اعترف دستور 1932 بحق
المصريين في إنشاء الجمعيات غير الهدافة للربح بلا قيد ولا شرط ولم يحظر إلا
الجمعيات ذات الطابع العسكري⁽¹⁾ ولكن عندما تعطل البرلمان سنة 1925 أصدرت
وزارة زuir باشا قانونا حتم على المنظمات الأهلية الانخراط عن نظامها، وحظر
تسميات ذات طابع ثوري وأعطى مجلس الوزراء سلطة رفع طلب حل المنظمات
الأهلية إلى القضاء ثم أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1939 وصحبها تحسن
في الجانب التخطيطي والتنفيذي للعمل الأهلي رغم أنها فتحت باب هيمنة الحكومة
علي المنظمات الأهلية أما المنظمات الأهلية النسائية فلم تقتصر في بدايات القرن

(1) شهيدة البار: الحركة النسائية في مصر في المرأة العربية في مواجهة العصر، بحوث ومناقشات
الندوات الفكرية التي نظمتها نور. دار المرأة العربية للنشر. ص 107

العشرين علي العمل الخيري التقليدي فقط بل امتد عملها لمجالات دفاعية عن حقوق المرأة في التعليم والعمل، ودورها في الكفاح السياسي والوطني⁽¹⁾ ولقد بدأت الحركة النسائية المصرية المستقلة بإنشاء الاتحاد النسائي المصري سنة 1923 وقد أسسته عدد من عضوات اللجنة المركزية الوفديات بقيادة هدى شعراوى حيث اجتمعت المنظمة للمرة الأولى في منزل هدى شعراوى 16 مارس 1923⁽²⁾ حيث كونت هدى شعراوى وسيزا نبراوى هذا الاتحاد الذي نادى بضرورة مشاركتها في الحياة العامة عن طريق الدعوة التي تمنع المرأة بحقوقها السياسية وتغيير قانون الأحوال الشخصية⁽³⁾ وقد طرح الاتحاد النسائي ثلاثة مطالب سياسية واجتماعية ونسوية كما تضمنت برامجه المطالبة باستقلال مصر والسودان كما تأسست هيئة تطوير المرأة بزرتا وطالبت بالإفراج عن سعد زغلول⁽⁴⁾ كما تأسست في ذلك الفترة عشرات من الجمعيات الخاصة بالمرأة التي لعبت دوراً مهماً منها "جمعية العمل لمصر التي رأسها السيدة أستر فهمي ويصا" وامتدت إلى عدد كبير من محافظات مصر في الوجهين القبلي والبحري⁽⁵⁾.

وفي عام 1929 تأسست جمعية الشابات المصريات، وهو ما مثل علامة تطوير مبكرة للعمل الأهلي لأن الجمعية توجهت إلى الشابات والأجيال الصغيرة سواء

(1) أمانى قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 29

(3) Badran, Margot. Feminism, Islam vation:Gender and the Making of Modern Egypt. Cairo. Auc press.

(3) فاطمة خفاجي: المنظمات النسائية ودورها في مجالات التنمية وتمكين المرأة، احمد زايد وسامية الخشاب: المجمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، جامعة القاهرة، كلية الآداب اجتماع، ص 209-187

(4) غادة على موسى: التعبئة السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثراهما على المشاركة السياسية للمرأة. دراسة الحال المصرية. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996، ص 125-126

(5) أمانى قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص 24-25

للعضوية والنشاط بالجمعية أو للانقطاع بخدمات الجمعية ، ولم تتجاوز رئيسة الجمعية من العمر أكثر من 22 عاما وضمت في عضويتها الطبقة المتوسطة والقاعدة الشعبية ، مما بدأ يحدث نقلة نوعية في توجهات الجمعيات الأهلية النسائية⁽¹⁾ وفي عام 1930 أنشأت مجموعة من شبابات الطبقة العليا الجمعية النسائية لتحسين الصحة برئاسة ليلى دوس لمساعدة اسر مرضى الدرن⁽²⁾ وفي عام 1932 برزت نقطة تحول جديدة في تاريخ العمل الأهلي النسائي، إذا ارتبط هذا التاريخ بتأسيس أول لجنة للأخوات المسلمات بمدينة الإسماعيلية⁽³⁾ وفي عام 1934 أنشئ نادي سيدات القاهرة⁽⁴⁾ وفي عام 1937 أنشئت زينب الغزالي جمعية النساء المسلمات وكان التدريب الديني على هذا المستوى يرتبط بالعلماء إلا أن هذه الجمعية كانت تتحدى التقاليد بفتحها هذا المجال المغلق على الذكور أمام النساء⁽⁵⁾.

وفي عام 1939 تأسست لجنة سيدات الهلال الأحمر وكانت جمعية من الرجال فقط حتى نشأت تلك اللجنة تحت رعاية الأميرة فريال وتمرور السنوات ازدادت مساهمة النساء في جمعية الهلال الأحمر المصري، حتى صارت معظم مقاليد أمور الجمعية في أيديهن واهتمت الجمعيات النسائية الأهلية المبكرة بقضايا تحرير المرأة وتعليم البنات وتنمية المرأة في الريف والأحياء الشعبية وتقديم الخدمات الصحية والإنسانية والدعوة لمنح النساء حقوقهن السياسية وتعديل قانون الأحوال الشخصية⁽⁶⁾.

(1) أمانى قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره

(2) سهام عبد السلام : المنظمات الأهلية الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

(3) مركز دراسات المرأة الجديدة ، مصر المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سبق ذكره

(4) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات وتمكين المرأة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189

(5) مركز دراسات المرأة الجديدة ، مصر المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سبق ذكره

(6) سهام عبد السلام ، المنظمات الأهلية الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

وفي عام 1942 تأسست مبرة التحرير وتولى بعد ذلك إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية النسائية كما شاركت في بعض الجمعيات المشتركة جنبا إلى جنب مع الرجال حيث تكونت لجان نسائية في الجمعيات الأخرى⁽¹⁾.

هذا وقد أقام الاتحاد النسائي مدرسة تطريز في عام 1942 ولكن بسبب الضغوط المالية أغلقت بعد عام واحد من إنشائها وقد قام أيضا بتأسيس مؤسسات عديدة ففي عام 1924 أنشأ مدرسة أولية صارت مدرسة ابتدائية في عام 1937 وفي كلا الحالتين كان التعليم مجانا وفي عام 1924 أنشأ ورشة لتعليم الاقتصادي للنساء المعوقات في منطقة السيدة زينب⁽²⁾.

وقد تراوحت أنشطة الاتحاد بين ممارسة الضغط وتوفير الخدمات والضغط من أجل مصالح المرأة كالعمل من أجل قانون الأحوال الشخصية والأجر المتساوي وتحسين شروط العمل والحق في التعليم والاقتراع⁽³⁾ وقد تم تأسيس الحزب النسائي المصري برئاسة فاطمة راشد عام 1942 وتضمن برنامجه مساواة المرأة بالرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسية ، توسيع فرص العمل أمام الفتيات في الوظائف العامة ، منع تعدد الزوجات وتقيد حق الطلاق⁽⁴⁾

وقد ركزت بنت النيل على نقطتين هما:ال усилиي إلى رفع مستوى الأسرة المصرية ثقافية واجتماعيا وصحيا ، وإصدار التشريعات التي تحقق تدعيم المرأة المصرية وتجنبها عوامل التفكك وقد مثلت المبادرات المدنية لاتحاد بنت النيل توجها جديدا ، يعكس تحولا من عقلية العمل الخيري والخدمي كأدلة للتغيير إلى عقلية التمكين عن

(1) فاطمة خفاجي:المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة،مراجع سبق ذكره ، ص 209 .

(2) مركز دراسات المرأة في المنظمات الأهلية،مراجع سبق ذكره .

(3) سهام عبد السلام:المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة ، مراجع سبق ذكره،ص 59 .

(4) هدى الصده ، عماد أبو غازى : مسيرة المرأة المصرية ، علامات وموافق ، الجزء الأول ، مرجع سابق ذكره ،ص 107 .

طريق الفعل السياسي المتمثل في مشاركة المرأة في المواقع السياسية في المؤسسات المختلفة بالمجتمع⁽¹⁾.

وفي عام 1944 تكون الاتحاد النسائي العربي في القاهرة نتيجة نشاط الاتحاد النسائي المصري والجديد بالذكر أنه في نفس العام أنشأت الصحفة فاطمة نعمت راشد حزب النساء الوطني فكان أول محاولة لإنشاء حزب سياسي في مصر وقد نادت بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وعملت على نشر محو الأمية والتدريب على الممارسات الصحية السليمة بين الطبقات الفقيرة من النساء في القاهرة وكانت أيضاً أول من نادى بتنظيم الأسرة⁽²⁾، وفي نفس العام تكونت لجنة للأخوات المسيحيات في القاهرة وأصبح لها في عام 1948 خمسون شعبة وفرعاً تضم 5 آلاف سيدة وقد تبنت العديد من المشروعات⁽³⁾ ومن أهم الجمعيات الأهلية النسائية التي ظهرت في تلك الفترة اتحاد بنت النيل الذي أسسته درية شفيق عام 1948 وكانت أنشطته موجهة للمرأة وفتح مكتب تشغيل ونادي ثقافي ومدرسة لمحو الأمية⁽⁴⁾ كما ركز هذا الاتجاه على حقوق المرأة في المشاركة السياسية وأمتد نشاط الاتحاد خارج القاهرة⁽⁵⁾

وقد تبنى الاتحاد الدعوة إلى رفع مستوى الأسرة ثقافية واجتماعياً وصحياً ، وتعديل القوانين من أجل دعم مكانة المرأة في المجتمع وقد كان للاتحاد نشاطات فعالة في طرح القضايا الساخنة في الصحافة والمؤتمرات وقد لعبت درية شفيق دوراً مهماً في

(1) مركز دراسات المرأة الجديدة ، مصر المرأة المنظمات الأهلية ، مرجع سبق ذكره .

(2) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، مرجع سبق ذكره .

(3) أمانى قديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره .

(4) سهام عبد السلام : المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة ، مرجع سابق ، ص 60 .

(5) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، مرجع سبق ذكره .

هذا الصدد وأخذت مكانها وسط قيادات الحركة النسائية في مصر، كما أنها قد أسست مجلة بنت النيل عام 1945 ثم حزب " بنت النيل السياسي عام 1953⁽¹⁾ . أما في الأربعينيات فتتامي اتجاه جديد بين جيل خريجات الجامعة المصرية ، أضاف بعد آخر لتفاصيل الخطاب السياسي حول مسألة المرأة وهو الاتجاهات الاشتراكية والشيوعية ، ووجه الأولوية إلى الفئات المحتاجة ، وبالنسبة لهم فإن حرية المرأة مرتبطة بحرية الشعب ككل وهو الأمر الذي يقيده الاستعمار من ناحية والقهر الطبقي من ناحية أخرى⁽²⁾ ونلاحظ في العقدين الآخرين (الثلاثينات والأربعينات من القرن) أن هناك تطويراً ملحوظاً في برنامج الحركة النسائية وهو الاتجاه لبرامج نسوية أكثر جذرية كالطالبة بالمساواة التامة أمام القانون والتمثيل السياسي أيضاً مهاجمة التقاليد الاجتماعية الأبوية بدون مواربة في بلد يرفع هذه التقاليد لمرتبة القدسية. كما نلاحظ تأثر البرامج النسوية بنضج الحركة السياسية وانقال أدوات نضالها من المثقفين إلى طبقات شعبية بدأت تخرط في الصراع السياسي الدائري. كما يقل في هذه الفترة الزخم الذي بصيغة الاتصال بالحركة النسائية الغربية بعد أن امتلكت النساء المصريات قرارات ذاتية لتنمية برنامج نسوي مصري إقليمي⁽³⁾

ومن خلال العرض السابق يمكن عرض أبرز ملامح العمل النسائي التطوعي في هذه المرحلة كما يلي:

(1) هدى الصدة وعماد أبو غازى : مسيرة المرأة المصرية ، علامات وموافق ، مرجع سبق ذكره ، ص 125-126 .

(2) أمانى قديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر ، مرجع سبق ذكره .

(3) نادية عبد الوهاب-أمال عبد الهادي:(الحركة النسائية العربية المشتركة-أبحاث ومدخلات)مركز دراسات المرأة الجديدة، م س ذ، ص 139-140

- 1- لقد أفرزت المرحلة الليبرالية (1923-1952) مشاركة النساء المهنيات من الطبقة الوسطى الالاتي توجهن نحو القاعدة الشعبية في مناطق مختلفة في مصر كما برزت صراعات طبقية وثقافية بين النساء النشطات في العمل الأهلي، فبرز الخطاب الإسلامي واليساري 0
- 2- تأسيس العديد من الجمعيات الأهلية في العديد من المحافظات لتقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات وتوسيع فرص العمل أمام المرأة والضغط من أجل قانون الأحوال الشخصية وتحسين شروط العمل والحق في التعليم والتصويت السياسي.
- 3- تأسيس العديد من الجمعيات للأخوات المسلمات والأخوات المسيحيات وإنشاء اتحادات المرأة للمطالبة بحقوقهن الاجتماعية والسياسية، كما نادت بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتبني العديد من المشروعات لرفع مستوى الأسرة تفاصياً واجتماعياً وصحياً ودعم مكانة المرأة في المجتمع ككل.

المرحلة الثالثة:

مرحلة تجميد المجتمع المدني (دمج الجمعيات الأهلية في الدولة) من عام 1952 إلى 1970:

في تلك المرحلة لم تكن الحكومة تثق في الجمعيات الأهلية وقد سادت في هذه الفترة بيرورقراطية الحكومة والتنظيم السياسي الواحد حيث صدر قرار جمهوري رقم 284 لعام 1953 أخضع الجمعيات الأهلية لقاعدة الجرم العقابي في سابقة تعد الأولى من نوعها وشددت عقوبة الحبس لأعضائها جزاء لأول مخالفة وبادل المجتمع الأهلي عدم ثقة بعدم ثقة، وبدأت مرحلة تراجع وعزوف عن المشاركة الشعبية وتدخلت الدولة في إدارة الأوقاف التي كانت تدعم الجمعيات الأهلية مما

أثر بالسلب على مواردها ثم صدر القانون 32 لسنة 1964 والذي شدد من قبضة الدولة وتدخلها من مقدرات الجمعيات الأهلية⁽¹⁾

بعد ثورة 1952 اتسعت قاعدة الجمعيات الأهلية واعتمدت عليها الدولة في تحقيق بعض برامجها الاجتماعية لقدراتها على الوصول إلى الجماهير ثم شاركت الجمعيات الأهلية في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى التي بدأت مع إعلان التحول الاشتراكي سنة 1961 بل سبقت الجهد الرسمي في مجالات مثل الإصلاح الاجتماعي في الريف واستحدثت خدمات مثل الدفاع الاجتماعي والأندية والمحلات الاجتماعية واتسمت هذه الفترة بزيادة مشاركة المرأة في مجالات العمل التطوعي التي تتماشى مع توجهات الدولة⁽²⁾

كما أولت الثورة أيضا تحقيقاً لمبدأ إقامة العدالة الاجتماعية لتعليم الفتاة وإعدادها للعمل وأعلن بتعهيم مجانية التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية مما أتاح فرصة التعلم لآلاف الفتيات مما نجم عنه ازدياد مطرد بشكل ملحوظ في عدد المتعلمات تبعاً لإحصاء التعداد العام للسكان 1960⁽³⁾

كما اهتم الاتحاد النسائي بالتوسيع في الخدمات الصحية وفي المؤسسات التعليمية المتناثرة للمناطق الريفية، فعندما أنشئت 15 عيادة طبية حكومية للأمهات والأطفال في القرى عام 1927 ناشدت مجلة مصرية ناطقة بالفرنسية الحكومة التوسيع في هذه الخدمات لندرتها في المناطق الريفية وإرسال وحدات طبية مستقلة وممرضات ومستلزمات طبية إلى القرى وأكدت على أن تشمل الخدمات الطبية تعليماً أساسياً للريفيات في النظافة والصحة ورعاية الأطفال.

(1) أمانى قنديل، سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سابق

(2) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادى والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية 1977، شبكة المنظمات العربية، ص 47

(3) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها، ص 54

وفي نهاية الثلاثينيات أشבעت الاحتياجات التعليمية للأطفال بشكل واسع في المدن، ولكن المناطق الريفية افتقدت المدارس، وفي عام 1936 طالب الدستور حق وفي عام 1937 قام الاتحاد بخطوات عملية حيث أنشأ لجنة لتحسين الأحوال في الريف تتبعها عدة لجان متخصصة وأمسكت هدى شعراوى بزمام المبادرة وبدأت في إنشاء قرية نموذجية على الأرض المملوكة لها في ناحية الترسنة في محافظة الجيزة ودعمت عضوات الاتحاد المشروع مالياً وشاركتن في تخطيط مباني بيوت الفلاحين وإنشاء محطة لرفع مياه الشرب كما افتتحت هدى شعراوى نفس العام عيادات طبية في قرى الشرق وسمالوط وزاوية الأموات كما أنشأت هدى شعراوى أيضاً مدرسة للبنات وأخرى للبنين في زاوية الأموات⁽¹⁾

كما حاولت النساء الحضريات مد المعونة إلى المصريين المقيمين في الريف في إطار عمل الجمعيات الخيرية فافتتحن فروعاً لجمعياتهن في الأقاليم كما اشتركتن في تكوين جمعيات أنشأت خاصة لمواجهة الاحتياجات الريفية. وفتحت جمعية لتحسين الصحة فروعاً في صعيد مصر بدأ بفرع أسيوط عام 1943 ثم فرع المنيا عام 1944 وشاركت عضوات من المركز الرئيسي بالقاهرة في احتفالات افتتاح الفروع الجديدة التي إدارتها نخبة من النساء المحليات وكان من بين من قدمن من القاهرة لافتتاح فرع جمعية تحسين الصحة بالأقصر عام 1953 (ليلي دوس، منيرة البيادى، جانيت مقار، كمال بولس حنا). كما قامت نور مرعي عام 1944 باعتبارها مندوياً عن الاتحاد النسائي المصري في المؤتمر في نشر الخدمات الصحية في المناطق الريفية مطالبة من الحكومة والمنظمات الخيرية على حد سواء أن يتजاوبن معها. كما ضغط على الحكومة لافتتاح مراكز للتدريب المهني في عواصم المحافظات الريفية وإنشاء ملاجئ للأطفال اليتامى ولذلك انتشرت

(1) رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن_ مارجو بدران . ترجمة علي بدران . المجلس الأعلى للثقافة. ص 190-191

مبرة محمد على في البلاد مفتوحة فروعا في المنيا وطنطا وسيدي سالم (بالقرب من طنطا)، وفي الزقازيق عام 1946 أنشأت جمعية السيدات القبطية ل التربية الطفولة ومؤسسها (أنا داديان نجيب غالى) ⁽¹⁾

ولم تسلم الحركة الشعبية المستقلة رايتها بسهولة وكانت أزمة مارس 1954 نتيجة عدم الاستجابة لمطالبات الجمعيات النسائية بتعديل الدستور وإعطاء المرأة حقوقها السياسية حيث ترعمت درية شفيق اعتصاما وإضرابا عن الطعام حتى الموت في نقابة الصحفيين بالقاهرة ثم حسمت هذه الأزمة لصالح المؤسسة العسكرية ثم حل الاتحاد النسائي عام 1956 وحل محله التنظيم النسائي بالاتحاد القومي ثم التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي وهى التنظيمات التي تشكلت بقرار من السلطة بديلا لـ هيئة التحرير في سنوات (1957-1961) ولم تكن ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وفي هذه الفترة توقفت أصوات الحركة النسائية وتعرضت التنظيمات الأهلية للتجمد أو الحل وقد تعرض في هذا الوقت القطاع الأهلية عامه لمثل هذه الإجراءات الاستثنائية التي أثرت السياسات الاشتراكية التي تبنتها الدولة كتأثير إيجابي في نشاط المرأة الاقتصادي والاجتماعي وقد تضاعف عدد النساء المتعلمات، وتزايد دور المرأة وزنها في قوة العمل المصرية ⁽²⁾.

كما تشير إحصاءات عام 1966 إلى أن عدد المشتغلات بالخدمات الاجتماعية والدينية في المجال الحكومي هو 2302 امرأة يمثلن 109% من إجمالي المشتغلات في الحكومة وهذا الإحصاء لا يشمل المرأة التي تقوم بخدمات اجتماعية تطوعية والتي بلغ عددهن في البحث الذي أجرى عام 1967 لتقدير الجمعيات والمؤسسات الخاصة 62949 امرأة بنسبة 12.2% من إجمالي العاملات في ميدان

(1) مارجو بدران: ترجمة علي بدران. الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن. مرجع سابق. ص 192

(2) أمانى قنديل : العمل الأهلى والتغير الاجتماعى منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر. مرجع سبق ذكره

الخدمات الاجتماعية التطوعية وهؤلاء يقمن بنشاطهن إما من خلال جمعيات المرأة
الخالصة(190 جمعية) أو جمعيات مشتركة

(233 جمعية) وتحت ضغط من الدولة تم تجميد عضوية ممثلات اليسار في
مختلف المنظمات الأهلية. فقد حاولت سوزان نبراوى وأنجى أفلاطون مع آخريات
إنشاء اتحاد النساء الوطنى ولكن لم تمنحهن الحكومة رخصة التسجيل نظراً لطبيعة
عملهن السياسي وهكذا قيدت أنشطة التنظيمات النسائية وتحول الاتحاد النسائي
المصرى إلى جمعية هدى شعراوى وأغلقت أبواب "لجنة الوعي الانتخابي للمرأة" ولم
تسمح الحكومة بأى نشاط للتحالف النسائي الجديد الذى أُعلن عن نفسه تحت اسم
"الاتحاد القومى النسائى" وتعرض للحل عام 1959⁽¹⁾

ففي هذه الفترة نظراً لزيادة دور الدولة في الحياة العامة قد تقلص دور العمل الأهلى
من حيث الكيف وليس الكم ، فقد استمر عدد الجمعيات في التزايد حتى أصبح
الغالبية العظمى منها ذو طابع حكومي وطابع خيري ، فقد عكست التنظيمات
الأهلية النسائية ما يعرف في أدبيات دراسة المرأة والعمل الأهلى باسم "استراتيجيات
التبعدية الفرعية" وهو ما يعني درجة استقلال محدودة لهذه التنظيمات وأصبحت
الجمعيات الأهلية النسائية تتبني مفاهيم التنمية والعدالة الاجتماعية والمساواة وهى
نفس مفاهيم الدولة، وتخلت عن جدول أعمالها المستقل الذي يتبنى قضايا الحركة
النسائية كما برزت ظاهرة الانخراط التام للمرأة في العمل الأهلى في مجال الطفولة
والأمومة والعمل الخيري⁽²⁾ كذلك دمجت الدولة بعض الجمعيات الأهلية النسائية
فيها وظيفياً عن طريق منحها الصفة العامة بقرار جمهوري في السبعينيات ، فصار

(1) أريح البدراوى زهران: المرأة والعمل الأهلى في مصر في ظل التغيرات المعاصرة، رسالة
ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب اجتماع، 2004، ص 126

(2) أريح البدراوى زهران: المرجع السابق، ص 126-127

هناك حالة "تبعية فرعية" أي إلهاق الجمعيات الأهلية النسائي بتنظيم سياسي رسمي⁽¹⁾

كما نلاحظ أن تزايد تمويل جمعيات المرأة من ميزانية الدولة بحيث يصبح هذا المصدر من مصادر التمويل موردا رئيسا لتمويل الجمعيات في مجال الدفاع عن حقوق وقضايا المرأة، وفي الستينيات لجأت الحكومة إلى منهج جديد، فأسندت بعض مشروعاتها إلى جمعيات أهلية هي جمعيات تنمية المجتمع⁽²⁾

المرحلة الرابعة :

الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينات في مصر.

الفترة الأولى من (1970 إلى 1980) :

ارتبطت هذه الفترة بعهد السادات، وقد شهدت إسهام الدولة في توليد تيارات فاعلة في الحركة النسائية الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادي ، كما شهدت تحولا سياسيا من هيمنة نظام الحزب الواحد إلى التعديلية الحزبية المقيدة ، ومع السماح بهامش أكبر من الحرية⁽³⁾

كما ارتفعت أعداد الجمعيات الأهلية الدينية والخريجية مقابل انخفاض أعداد الجمعيات الأهلية الثقافية والعلمية مما شكل انقطاعا في الدور الذي لعبته الجمعيات الأهلية في النهضة حتى نهاية الحقبة الليبرالية وانحصر عمل الجمعيات في بعض مشروعات التدريب وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل وظهرت عدة مؤشرات دالة على تراجع العمل العام منها انخفاض نسبة المتطوعات ونسبة تسديد الاشتراكات وحصول أعضاء مجالس بعض الجمعيات الأهلية على مقابل نقدي

(1) أمانى قنديل: العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 44-45

(2) سهام عبد السلام: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، مرجع سبق ذكره

(3) أمانى قنديل: العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 48-49

لحضور المجتمعات وسيادة الذكور في المراكز القيادية وركود حركة تداول السلطة داخل الجمعيات الأهلية لحساب الشخصيات القيادية التاريخية، وانخفاض إقبال الشباب بالذات على التطوع في العمل العام⁽¹⁾

ومع تبني سياسة الانفتاح في سبعينات القرن العشرين ومع تامي الدعوة العالمية لدعم المجتمع المدني، وتحفف الدولة من التزاماتها الاجتماعية ازداد الاحتياج لدور العمل الأهلي فانتشرت في الريف جمعيات تنمية المجتمع المحلي، كما ظهرت الجمعيات الأهلية الداعية الخاصة بالمرأة والبيئة وحقوق الإنسان وكذلك الجمعيات الأهلية الدينية ذات الرؤية السياسية غير المعلنة نتيجة المد الديني الأصولي. ولا تحظى جميع القطاعات السكانية بنفس القدر من نشاط الجمعيات الأهلية في مصر ، حيث وجدت إحدى الدراسات أن 82.6% من المنظمات الأهلية تقع في الحضر ، 23.3% منها تقع في الريف ، 1.8% منها تقع في البايدية⁽²⁾ وفي هذه الفترة عادت بعض الجمعيات الأهلية للعمل مستقلة عن الدولة ولكن بشكل خافت ودون تنسيق، وقام معظمها بدور علاجي وقامت الأقلية منها بدور الدفاع عن الحقوق. وبلغت نسبة الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة في القاهرة عام 1978 4.1% من مجموع الجمعيات وبلغت نسبة الأعضاء الذكور فيها 91%⁽³⁾ وقد عملت تلك الجمعيات الداعية في السبعينات في مناخ كانت فيه الحركة النسائية هزيلة، تتمثل في بعض الجمعيات الخيرية، ومجموعات ملحة بالدولة والأحزاب السرية أو العلنية تؤمن جميعها أن مشاكل المرأة تحل تلقائياً مع حل مشكلات المجتمع⁽⁴⁾

(1) أمانى قديل - سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 49-65

(2) شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين ، م س .

(3) أمانى قديل ، قضايا العمل التطوعي في مصر ، م س .

(4) سهام عبد السلام: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة ، مرجع سبق ذكره، ص 64-

ويمكن عرض ملامح هذه الفترة في عدة نقاط أهمها:

- 1 تبني سياسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي بالإضافة على الانفتاح الاقتصادي ثم سياسة التحرر الاقتصادي كل ذلك في إطار واقع اجتماعي واقتصادي جديد انعكس على واقع الجمعيات الأهلية كما وكيفا.
- 2 بلغ تمثيل المرأة في الجمعيات الدينية المسيحية في السبعينات 7% وهو أعلى من الجمعيات الذي بلغ في نفس الفترة 3.45%.
- 3 تراجع دور المرأة في هذا العقد إذا تناقصت جمعيات تنظيم الأسرة من 47 في عقد السبعينات إلى 10 في السبعينات ويرجع هذا التناقص في الجمعيات الأهلية للمرأة بما فيها الإسلامية والمسيحية والأندية النسائية من 112 جمعية في السبعينات إلى 37 جمعية في السبعينات وهذا التراجع في العمل الأهلي للمرأة في حقبة السبعينات يرجع إلى تأثير الأيديولوجيا الإسلامية التي تدفع إلى تحجيم دور المرأة وتقصّرها على نطاق بيتها وأسرتها.
- 4 طرح موضوع المرأة بطريقة أكثر إلحاها من أي وقت مضى في إدراجها في برامج التنمية لذلك كان لابد من تكثيف الاهتمام بالقضايا التي تعرقل انخراط المرأة في كافة مجالات الحياة وواكب هذا الوعي تشكيل دوائر متخصصة في شؤون المرأة بالأمم المتحدة التي أعلنت عام 1975 عاماً للمرأة كما أعلنت في المكسيك بدء العقد الدولي للمرأة في نفس العام.

الفترة الثانية تمانينات القرن العشرين:

في هذه الفترة ظهرت جمعيات جديدة خاصة بالمرأة تعمل برؤى جديدة من خلال مفهوم تمكين المرأة Women's Empowerment وأخذت تلعب دوراً متزايد في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ومتابعة تطبيق مبادئ الاتفاقيات الدولية الخاصة بها وإجراء البحوث الخاصة بالمرأة المصرية وتوثيق المعلومات والبيانات، وإنشاء شبكات الاتصال وتبادل المعلومات مع المنظمات النساء غير الحكومية ، سواء

على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وإصدار المجلات والدوريات النسائية⁽¹⁾ كما تشهد هذه الفترة أيضاً نوعاً من العودة من قبل المرأة المصرية للاهتمام بقضايا المرأة باعتبارها قضايا قائمة بذاتها وتشكل بعض المجموعات التي تنظر من منظور خاص إلى المسألة النسائية خاصة بعد عقد مؤتمر كوبنهاغن 1980 حيث تأسست منظمة تضامن المرأة العربية عام 1982 والتي قادتها نوال السعداوي وكذلك تشكلت مجموعة أخرى لم تكن قد اتخذت بعد التشكيل القانوني الرسمي ومنها مجموعة المرأة الجديدة ومجموعة بنت الأرض كما شهد في نهاية الثمانينات تأسيس رابطة المرأة العربية وجمعية النهوض بالمرأة وقد وضعت رابطة المرأة العربية من ضمن أهدافها تقديم برامج تربوية وتربيوية للمرأة وتدعيم القروض للمرأة المعيلة للأسر⁽²⁾

ويشير تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادر 1993 إلى ما يمكن أن يصنف بجمعيات المرأة في فترة الثمانينات ينقسم إلى:

- 1- جمعيات ترتفع فيها نسبة المرأة وهي التي تعمل في مجالات إعانة الأسر وتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة، وتتراوح عضوية المرأة فيها ما بين 30% و40% كما تمثل المرأة في مجالس إدارتها ما بين 37.5% و42%
- 2- جمعيات خيرية تقليدية وجمعيات المسنين والمسجونين، حيث تصل فيها عضوية المرأة 26.5% وفي مجلس الإدارة نسبة 13% ، وكذلك الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية التي لا تتجاوز فيها العضوية للمرأة 14% ويصل تمثيلها في مجالس الإدارات إلى 8%⁽³⁾
- 3- جمعيات متعددة الأنشطة حيث نجد تناقض من حيث تمثيل المرأة، فبينما تصل نسبة عضوية المرأة فيها إلى 45% لا يزيد تمثيلهن في مجالس الإدارة عن 17.5%

(1) رفيقة سليم حمود: المرأة وتحديات المستقبل، القاهرة، دار الأمين، 1997، ص 179.

(2) فاطمة خفاجي: المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة، مرجع سبق ذكره

(3) مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره، ص 346-348

ومن الواضح أن مكانة المرأة في هذه الجمعيات لا تزال مقصورة على الأدوار الدنيا
كما أنهن لا يشاركن في إنشاء الجمعيات⁽¹⁾
وتنقسم الجمعيات من حيث مستوى مساهمتها في إبراز قضايا المرأة إلى الأنواع
التالية:

1- منظمات المرأة الخدمية وهي الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات لفئة المرأة الفقيرة غالباً والتي تعد امتداد للجمعيات الخيرية الخاصة بالمرأة التي تأسست من القرن 19 وتنقسم بأنها مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية وأنها تتبني في الغالب نظرة تقليدية لدور المرأة في الأنشطة المقدمة وقد بدأ دورها في الاتساع في السنوات الأخيرة ليشمل الأنشطة التنموية مثل محو الأمية الأبجدية والتوعية القانونية، ولا تتبني المرأة في هذه الجمعيات رؤى سياسية إلا أنه لوحظ أن مشاركة المرأة من هذه الجمعيات في الأنشطة التحضيرية لمؤتمري السكان والمرأة أدت إلى نمو الوعي ببعض القضايا المعاصرة للمرأة ويتميز هذا النوع من الجمعيات بالعمل على المستوى القاعدي 0

2- منظمات المرأة الداعية وظهرت معظمها في الثمانينات - وهي قليلة العدد - عن طريق المرأة المثقفة التي تحمل رؤية سياسية وهي أن تحرر المرأة جزء من تحرر المجتمع. وتتميز عضواتها بالقدرات الفكرية واللغوية التي تمكنهن من التسويق مع منظمات المرأة الدولية وقدرات على الحصول على تمويل لمشروعاتهن، وإن كان معظمهن يتحفظ على التمويل الأجنبي للشكك في أهدافه وتنقسم هذه التنظيمات بالتركيز في المناطق الحضرية وأنها عملياً مازالت بعيدة عن الوصول إلى القاعدة الجماهيرية من النساء⁽²⁾ لجان المرأة في منظمات غير حكومية متخصصة، لجنة النهوض بأوضاع المرأة في اتحاد المحامين العرب

(1) أمانى قنديل وسارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 90-99

(2) أريح البدراوى زهران: المرأة والعمل الأهلى في مصر في ظل المتغيرات المعاصرة، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 129

ولجان المرأة في منظمات حقوق الإنسان وتعتبر هذه اللجان أيضاً تنظيمات دفاعية وتشابه رؤيتها لقضايا المرأة مع النوع السابق مع التركيز على قضايا المرأة في إطار منطقات وأهداف المنظمة الأم⁽¹⁾

ولكن هذا التصنيف غير معترف به في وزارة الشئون ولا توجد أية بيانات رسمية عن حجم الجمعيات التي تحدد هويتها أو أنشطتها بأنها خاصة بالمرأة ، فلا يمكن تمييزها بشكل مستقل ضمن تقارير الوزارة أو الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء⁽²⁾

(1) شهيدة الباز : الحركة النسائية في مصر م س ز

(2) أمانى قنديل : المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، مرجع سبق ذكره، ص 101-102

ملاحظات على هذه الحقبة التاريخية:

- 1- شهدت الثمانينات صحوة جديدة لتنشيط الحركة النسوية كرد فعل للرجعية المتتصاعدة في السبعينات والذي ركز هجومه على قضية المرأة محاولاً إلغاء أي دور يخرج بها في نطاق الأسرة وسعى لتحريرها المرأة من أيّة حقوق اجتماعية وسياسية وتوافق ذلك مع اتخاذ قضايا المرأة بعدها دولياً ضمن قضايا حقوق الإنسان مما أتاح فرصة أوسع للعمل الأهلي وتطويره وإخراجه من الشّتات الذي لازمه.
- 2- انعكست سياسات الانفتاح الاقتصادي على سيطرة رأس المال الخاص والأجنبي على معظم المشروعات الاقتصادية التي اتجه بعضها إلى إنتاج السلع الاستهلاكية والبعض الآخر إلى استيرادها هذا وفي الوقت ذاته تجدد وتطور هياكل الإنتاج الرئيسية مما أدى ندرة فرص العمل أما الشباب بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.
- 3- بسبب عدم تشجيع الدوائر الرسمية لوجود الخطاب النسوي ظلت الأغلبية العظمى من الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة بعيدة التأثر عن هذا الخطاب ومحصورة في إطار الأنشطة التقليدية التي رسمتها الشّؤون الاجتماعية ولم تعمل على تعزيز قدرات المرأة وتمكّنها.
- 4- في نهاية الثمانينات تحول كثير من المنخرطات في العمل العام من المنحني السياسي إلى المنحني الاجتماعي /التمويلي ، كما شهدت هذه الفترة تصاعد الخلافات داخل الجمعيات الأهلية للمرأة لاسيما حول قضية التمويل الأجنبي وتبادل الاتهامات بالفساد ولم يفلح أحد في وضع المعايير التي تحدد الأجندة الخاصة الشاملة للجمعيات الأهلية المصرية المنادية بحقوق المرأة.
- 5- عندما عملت الجمعيات الأهلية للمرأة على تجاوز خلافاتها والعمل الجماعي ضد إلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم 44 لسنة 1979 تميز عملهن

بالتحفظ والخوف من رفع المطالب القصوى خلافا للجرأة التي اتسمت بها الحركة النسائية المصرية المبكرة في بداية القرن.

الفترة الثالثة : "الستينيات القرن العشرين" منذ عام 1990 إلى الفترة الحالية.

في العقد الأخير من القرن العشرين أقيمت المزيد من الأضواء على أنشطة الجمعيات الأهلية في جميع أنحاء العالم لاسيما المهتمة منها بالمرأة والتنمية وامتد نمو عدد الجمعيات الأهلية المهتمة بالنساء من الثمانينيات إلى التسعينيات، حيث شهدت مصر طوال تلك الفترة وحتى عام 1996 تأسيس سلسلة من الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة في القاهرة والمحافظات فقد حدث تسارع ونمو في حجم وأدوار جمعيات المرأة الخدمية في السنوات الخمس الأولى من عقد التسعينيات وحتى انعقاد مؤتمر المرأة العالمي في بكين سبتمبر 1995 وقد أسهم في ذلك عاملان :

أولهما : الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها المرأة في تلك السنوات، خاصة تضاؤل فرص العمل وتهبيش دور المرأة الفقيرة .

ثانيهما: الدعم الرسمي من جانب الدولة للجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تقديم خدمات المرأة والطفل إلى جانب تدفق التمويل الأجنبي لمشروعات هذه الجمعيات⁽¹⁾

كما تميزت فترة التسعينيات بالشركات المدنية ومن أمثلتها ،جمعية المرأة الجديدة ،جمعيات ومرتكز حقوق الإنسان ، مراكز إغاثة ضحايا العنف وبعضها يتصدى لبعض الظواهر الهمامة مثل العنف ضد المرأة وحقوق المرأة السنجابية وحق المرأة في العمل وتغيير قانون الأحوال الشخصية⁽²⁾

(1) أمانى قديل : العمل الاهلى والتغير الاجتماعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

(2) أمانى قديل : المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، مرجع سبق ذكره ص ص 106 - 107

كما شهدت أيضا هذه الفترة تزايد الجمعيات الأهلية الداعية والمهتمة بالمرأة حيث وجدت بعض العضوات النشطات في العمل الأهلي أن الكثير من الجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة تفتقر إلى وضوح الرؤية وتنطلق من مفهوم أقرب للمفاهيم الخيرية بالإضافة إلى الاحتياج الداخلي المتمامي لهيئات تدافع عن حقوق المرأة أوجد الاحتكاك المكثف بالعالم الخارجي فتأسس عدد كبير من الجمعيات الأهلية الجديدة للاستجابة لاتجاهات الدولية إذ تشكلت بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان 1994 بعض مجموعات العمل التي تضم أكثر من جمعية أهلية منها المجموعة المعنية بتعزيز قدرات المرأة والمجموعة المعنية بمكافحة ختان الإناث⁽¹⁾ وازداد التعاون بين الجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة في غضون الإعداد لمؤتمر المرأة الدولي بيكين 1995 ، فقد تجمعت الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة بمناسبة التحضير لهذا المؤتمر في مجموعتين إحداهما تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية والأخرى تحت مظلة رابطة المرأة العربية كما قد بدأ ظهور بوادر للتشابك ما بين الجمعيات الأهلية بصفة عامة وجمعيات المرأة بصفة خاصة " اللجنة الفرعية للمرأة " كأحدى المجموعات التحضيرية لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية⁽²⁾ فقد شجعت تجهيزات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993 جهود الجمعيات الروابط بين شبكات حقوق الإنسان الدولية وشبكات المرأة والنتيجة كانت تنفيذ علم مناهج حقوق الإنسان على قضية حقوق المرأة⁽³⁾ ثم عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994 وشاركت فيه الجمعيات الأهلية المصرية كما عقد أيضا مؤتمر المرأة الدولي في بيكين 1995⁽⁴⁾ نستطيع أن نقول أن قضية المرأة

(1) مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره،

(2) هالة شكر الله وأخريات: مصر ، المرأة في المنظمات الأهلية ، ص ص 353-352

(3) E.keckmaragret and sik kink kathrun:activists be yond borders advocacy network in international politics kitbaca and London kcornell university press.p183

(4) هالة شكر الله وأخريات: المرجع السابق ، ص 351 .

وحقوقها سيطرت على كل مناقشات ومفاضات السكان والتنمية 1994 إلى الدرجة التي يمكن معا وصف المؤتمر بأنه كان يدور حول المرأة أكثر مما يدور حول السكان والتنمية ، فقد اشتركت أعداد كبيرة من القيادات النسائية وعلى رأسهم رئيسه وزراء النرويج وبنظير بوتر رئيس وزراء باكستان كذلك اشتراك عدد من القيادات النسائية المصرية والعربية وكان لاشتراك هؤلاء جميعا أهمية خاصة في بيان ما تعانيه المرأة إلى الوقت الحاضر من صنوف القهر والمعاناة والتمييز ضدها وما

يمكن أن تقوم به من دور أساسى في علاج المشكلة السكانية⁽¹⁾

كما تم إعادة لتشكيل اللجنة الفرعية للمرأة بمناسبة التحضير لمؤتمر بكين كما حدثت محاولة لإحيائها عام 1997 و 1998 لمناهضه كافة أشكاله التمييز ضد المرأة كما تكونت عده شبكات كانت أولها قوه العمل المعنية بمكافحة ختان الإناث وشبكة "سالمة" لمناهضه العنف الواقع على النساء وملتقى الهيئات لتنمية المرأة ومشروع الدعم المؤسسي والفنى للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين⁽²⁾

المرحلة الحالية:الوضع الراهن للجمعيات الأهلية للمرأة في مصر ٠

حيث تتركز معظم الجمعيات الأهلية للمرأة في الحضر حيث مراكز الفعل السياسي والثقافي وتميز الكثير منها بالطابع النخبوى فالرغم وجود عدد محدود من المنظمات الأهلية الداعية المهتمة بالمرأة ألا انه لوحظ أن الملامح العامة للعمل الأهلي للمرأة في الوقت الحالي هو غياب الأولويات والتخصص، والتركيز على تقديم الخدمات أكثر من الدفاع عن قضايا المرأة فمعظم الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة تعمل في مجال الأمومة والطفولة وهو نشاط تقليدي يكرس التمايز على أساس النوع ، ومعظم المنظمات الأهلية العامة في مجال تبني المرأة تركز على

(1) أريج البدرأوى زهرات، المرأة والعمل الاهلى في مصر في ظل المتغيرات المعاصرة مرجع سبق ذكره ص 131.

(2) هاله شكر الله وأخريات مصريات المنظمات الاهليه مرجع سبق ذكره ص 363.

الأنشطة الحرفية التقليدية ولا تعمل في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة التي تراعي اتساق الهدف مع الأنشطة والتي تقوم بأنشطه من نوع التوعية القانونية، ومحو للأمية والتدريب وتوفير فرص العمل⁽¹⁾ وفي عام 2000 تزايدت الجمعيات التي تعنى بقضايا المرأة وبعضها تبني مدخلاً اقتصادياً وبعضها قد تبني مدخلاً سياسياً للتوعية بالحقوق السياسية والمرئية للمرأة وقد وصلت إلى 200 جمعية للمرأة بينما كانت الجمعيات الأهلية للمرأة التي تعلن صراحة عن توجهها لدعم المرأة لا يزيد على 58 جمعية في منتصف التسعينات⁽²⁾

وبصفة عامه ساعدت الجمعيات التطوعية النسائية بطريقه مباشرة أو غير مباشرة في تحسين وضع المرأة ، فقد ساهمت في الحث على التصويت السياسي، كما ساهمت في تقديم قدر من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمدارس والحضانات والخدمات الإسعافية ، توظيف الكثير من السيدات ، وبعض من الجمعيات الخاصة بالمرأة ساعدت في تعليم المرأة وإيجاد فرص عمل لها تعينها على مشاكل الحياة ، كما كان السعي وراء حرية المرأة هدف في حد ذاته، وبالرغم من أن جمعيات المرأة ما زالت تواجه مناقشات عن المساواة الجنسية بدرجة أقل أهميه عن الطبقات والاضطهاد السياسي ، إلا أنهم يوسعون عملهم عن قضايا العنف ضد المرأة خلال هذه الفترة ، بمساعدته قويه من طبقه المرأة العاملة⁽³⁾

كما يوجد حوالي 15 ألف جمعيه أهلية من بينها حوالي 400 جمعيه تعمل في مجال رعاية المرأة فقط كنشاط رئيسي بجانب عدد كبير من الجمعيات العاملة في هذا المجال ضمن أنشطتها المختلفة وتضم اللجنة القومية للمرأة واللجان الإقليمية في المحافظات ممثلين للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتتفذ

(1) امانى قديل العمل الأهلی والتغير الاجتماعي 1998 مرجع سبق ذكره.

(2) امانى قديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع إلفيه جديدة مرجع سبق ذكره ص 206 .

(3) أريج البدرانى زهران : المرأة والعمل الأهلی في مصر في ظل المتغيرات المعاصرة رسالة ماجستير مرجع سبق ذكره ص 132 .

الجمعيات الأهلية عدد من المشروعات التي تسند إليها كما يشتر� ممثليين من الجمعيات الأهلية في مناقشه تقارير المتابعة لمؤشرات تنمية المرأة ووفقا للبيانات المتاحة فان عدد الجمعيات الأهلية في مصر عام 1976 قد بلغ 7593 ارتفع عام 2001 وفقا لتقديرات وزارة الشئون الاجتماعية إلى حوالي 16.000 جمعية⁽¹⁾ وقد شهدت التسعينات أعلى متوسطات نمو في الجمعيات المسجلة وفقا لقانون 32 لسنة 1964 هذا وقد شهدت الساحة في مصر ظاهره الشركات المدنية التي تعلن عن نفسها كمنظمه غير ربحية وغير حكومية وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الإنسان 26 منظمه عام 2001 حيث أن القانون 32 لسنة 1964 الحاكم لحركه الجمعيات لا يعترف بحقوق الإنسان كمجال للنشاط كذلك كانت الشركات المدنية صيغه لأنشطه متعددة دفاعيه advocacy في مجال المرأة من ذلك جمعيه المرأة الجديدة ومركز الدفاع عن قضايا المرأة وملتقى الهيئات النسائية. ووفقا لتصنيف الرسمي فان الجمعيات تتوزع على نمطين رئيسيين ؟

أولهما : الرعاية الاجتماعية، وثانيهما:جمعيات التنمية ، وتشكل جمعيات الرعاية الاجتماعية غالبيه الجمعيات ، فهي حوالي 74 % من الإجمالي وجمعيات التنمية حوالي 26 % فقط⁽²⁾ كما تشير بعض التقارير إلى زيادة عدد الجمعيات الجديدة في الثلاث سنوات الأخيرة (2000 - 2002) بحوالى 1730 جمعيه بمتوسط سنوي حوالي 550 في العام ، وهو ما يعبر عن نمو متتصارع للجمعيات في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنه بفترات ماضيه كما أن أعلى نسبة تسجيل وإشهار للجمعيات الجديدة قد شهدتها القاهرة (11.1%) والجيزة (10.6%) كما أن كل من المنيا

(1) بيانات متاحة من أداره الجمعيات وزارة الشئون الاجتماعية القاهرة.

(2) تقرير وزارة الشئون الاجتماعية ، القاهرة 1997.

وشمال سيناء وجنوب سيناء شهدت ميلاد عدد محدود نسبياً من الجمعيات 29

جماعية في ثلاث سنوات⁽¹⁾

وتشير الظاهرة في مصر إلى عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للجمعيات ما بين الحضر والريف وذلك لصالح المناطق الحضرية على وجه العموم فعلى مستوى جمعيات الرعاية الاجتماعية ، وهي حوالي 10.000 جماعية يتركز 82.4% في الحضر ، ألا أن هذا يعني أن حظ الريف فيما يتعلق بجمعيات التنمية أفضل ، إذا أن الحضر 55.3% بالإضافة إلى ما يتواجد من الجمعيات في المجتمعات الصحراوية المستحدثة . هناك أيضاً عدم توازن آخر فيما تعلق بالتوازن الجغرافي بين العاصمة والمحافظات (26 محافظة) فالقاهرة موجدها تستأثر بحوالي 27.2% من إجمالي الجمعيات، وإذا أضفنا إليها الإسكندرية يصبح نصيب الإثنين 34.2%

ويتوزع الباقى في محافظات مصر⁽²⁾

ملاحظات على هذه الحقبة التاريخية:

- تميزت التسعينات بزيادة عدد الجمعيات الأهلية الداعية للمرأة من أقل من خمس مجموعات في الثمانينات إلى أكثر من عشر مجموعات في التسعينات .

- أن الدولة قد تأثرت بالاتجاه العالمي نحو تبني القضايا الحساسة المتعلقة بالموروثات الثقافية فظهر جزء عن العنف ضد المرأة والختان في المسح السكاني الصحي لسنة 1995 وخففت وسائل الإعلام من هجومها على عمل وحقوق المرأة.

- من أوجه القصور الملحوظ في عمل الجمعيات الأهلية للمرأة انخفاض التضامن بينها ، وعدم وجود شبكة اتصال حديثة للتعاون والتنسيق بينها

(1) المنظمات الأهلية العربية ، التقرير السنوي الثاني ، مكتبة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2001 ص 206.

(2) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة 1996.

والتشبيك حين يأتي في معظمها نتيجة مناسبات دولية أو مبادرات خارجية مثل ما حدث في أثناء التحضير لمؤتمر السكان أو مشروع الدعم المؤسسي الذي تبنته اليونيسيف وليس بداعٍ داخليٍّ من الجمعيات الأهلية لذلك يتم إجهاض التضامن وعدم استمراره بعد الحدث.

خاتمة:

نبتت فكرة تحرير المرأة على يد المبعوثين العائدين من الخارج وعلى رأسهم الطهطاوى وقاسم أمين في محاولة لمحاكاة المرأة الأوروبية في مشاركتها في الحياة العامة . وقد تولت ريادة الحركات النسائية نساء العائلات الكبيرة ممن نالوا حظاً من التعليم واحتكرن بالأجانب عن طريق الصحافة والصالونات الثقافية.

وبدأت المجهودات الخيرية للنساء في أوقات الحروب والأزمات عن طريق جمع التبرعات ، والمشاركة في ثورة 1919 . وقد أعطى دستور 1923 المرأة الحق في المشاركة السياسية تتوياً لمشاركتها في ثورة 1919.

وفيما يتعلق بالعمل الأهلي فقد ارتبطت المنظمات النسائية في بداياتها بالعمل الخيري الإغاثي والمساعدات الاجتماعية تلها الخدمات الصحية ، وقضايا تحرير المرأة والتأثير الثقافي والرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة ، وتكونت الجمعيات النسائية في بداية القرن العشرين وقد اهتمت بالأنشطة التدريبية للفتيات وتعليمهن ، واستعانت هذه الجمعيات بأميرات العائلة المالكة للمساعدة في التمويل ولتنفيذ أنشطتها.

ثم تلا ذلك المرحلة الليبرالية ابتداءً من دستور 1923 الذي اعترف بحق المصريين رجالاً ونساءً في إنشاء جمعيات أهلية ، وكان لهذه الجمعيات دور هام في المشاركة في الحياة السياسية . وتكونت الاتحادات النسائية وتبعه إنشاء حزب النساء الوطني لأول مرة في تاريخ المرأة ، ثم طالبت الجمعيات بمساواة المرأة بالرجل أمام القانون والتمثيل السياسي.

وقد اتسعت مساحة النساء المشاركات في الجمعيات الأهلية حيث ساهمت النساء من أبناء الوسطى وطالبت المرأة بحقوقها ، وتنوعت اهتماماتها حيث أنشئت العديد من المشروعات التي تدعم مكانتها . ثم انتقل العمل الأهلي إلى مرحلة ثلاثة من الحكم الشمولي الذي حاول تجميد المجتمع المدني من خلال تغليظ العقوبات للمخالفين ، والسيطرة على الأوقاف حيث كانت المصدر الأساسي لتمويل الجمعيات إلا أن التنظيمات النسائية لم تتراجع في ظل العهد الاشتراكي خاصة المنظمات التي تتبنى قيم ومفاهيم النظام حيث أُسندت لها بعض المشروعات ، في حين عمل النظام على تجميد عضوية ممثلات اليسار.

وقد عادت مساحة الحرية السياسية للجمعيات من قبل النظام في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والشخصية نتيجة تراجع الدولة عن بعض المشروعات الاجتماعية غير أن التيار الإسلامي حارب هذه التنظيمات النسائية ودعى إلى عودة المرأة للمنزل ورفض فصل قضايا المرأة عن قضايا الوطن ، ثم مالبثت أن ظهرت جمعيات جديدة تعمل على تمكين المرأة.

وقد زاد عدد الجمعيات النسائية في الفترة الحالية بالإضافة إلى إدراج قضاياها في بعض الجمعيات الأخرى كجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات التنمية ودعم ذلك النظام من خلال إنشاء المركز القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة ، بالإضافة إلى تعيين بعض النساء في مناصب القضاء أو وزارة القوى العاملة . كما كان عقد مؤتمر السكان والتنمية عام 1994 دافعاً لتفعيل المنظمات النسائية والتشبيك بينها . غير أن هذه الجمعيات تتوزع جغرافياً بطريقة غير عادلة حيث تركز بنسبة عالية بالقاهرة والمناطق الحضرية ، في حين تغقر المناطق الريفية والصعيد لهذه الجمعيات بدرجة كبيرة في الوقت الذي تزداد الحاجة إليها .

ومن خلال العرض التاريخي للعمل الأهلي النسوى نجد أنه قد تأثر بعده عوامل أهمها :

- 1- الظروف والأوضاع السياسية التي يمر بها المجتمع من حركات تحرر وثورات ولiberالية أو انفتاح . حيث أدت إلى زيادة أو تقلص الجمعيات النسائية بالإضافة إلى أنها ساعدت على طرح قضايا معينة ترتبط بأوضاع المجتمع .
 - 2- التشريعات التي نظمت تكوين الجمعيات وعملها من حيث؛القيود على تأسيس الجمعيات الأهلية ،مخاطر على النشاط من خلال التمويل ،سلب اختصاصات الجمعية العمومية ،التدخل في شئون مجلس الإدارة ، حل الجمعيات . والمتمثلة في دستور 1923 ، والقانون رقم 32 لسنة 1964 ، والقانون سنة 1975 القانون 153 لسنة 1999 ،قانون الجمعيات الأهلية الحالي رقم 84 لسنة 2002 .
 - 3- مصادر تمويل الجمعيات والأنشطة النسائية. وذلك أن التمويل قد أدى للجوء إلى الطبقات العليا في فترة معينة ، كما استخدمته الدولة في محاربة الجمعيات غير الموالية للنظام في فترة الحكم الشمولي .
 - 4- الأوضاع الاجتماعية للمرأة من تعليم وانتماء طبقي حيث جذبت الجمعيات في بدايتها تاريخية نساء الطبقة العليا ، ثم انضم إليها نساء الطبقة المتوسطة في فترة الوجه الاشتراكي .
 - 5- الأوضاع الاجتماعية الخاصة بالمجتمع والتي دفعت للاهتمام بأنشطة معينة سواء كانت أنشطة رعائية أو تنموية أو قانونية او سياسية ، التي تحتاج لها المرأة ، وتواجه مشكلاتها .
- رابعاً : التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية:
- 1- المرحلة الأولى: النشأة والتبلور من (القرن 19 حتى صدور دستور (1923

تمتد هذه المرحلة إلى ما يزيد على ثلاثة أرباع قرن من الزمان تبدأ بحكم محمد علي (1805-1849)، ثم عهد إبراهيم الذي لم يزد عن فترة قصيرة أثناء مرض والده، وعهد عباس (1848-1854)، ثم عهد سعيد (1854-1863)، وإسماعيل (1863-1879) وتوفيق الذي بدأ عهده في 1879 وجاءت الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي بمرحلة جديدة في تطور النظام السياسي وتطور تنظيمات المجتمع المدني حيث اتسم النظام السياسي خلال هذه الفترة بتركيز السلطة في يد الوالي، ثم الخديوي فيما بعد في إطار من الملكية الوراثية لأسرة محمد علي، إضافة إلى وضع أساس مؤسسات الدولة الحديثة، مع تصاعد الحركة الوطنية والوعي السياسي في مصر نتيجة عدد من المؤثرات من أبرزها تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، والتي تعكس الإطار الاجتماعي والسياسي الذي تبلورت بين جنباته⁽¹⁾

في هذا الإطار وعبر فترات تاريخية مختلفة من القرن التاسع عشر، ولدت بذور تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية والتي بدأت كتنظيمات سرية، وجمعيات أهلية وكيانات تنظيمية عمالية حديثة وتجمعات مهنية، وبذور الحركات النسائية إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتدفع إلى قلب ساحة الجمعيات الأهلية⁽²⁾ ولقد ارتبطت نشأة الجمعيات وتشكلها التاريخي في القرن التاسع عشر بمجموعة من المؤثرات والتحديات الداخلية والخارجية وهي جميعها تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تبلورت في جنباته حركة الجمعيات الأهلية في مصر ومن أهم هذه المؤثرات، نشاط البعثات التبشيرية الدينية حيث شهدت العقود التي سبقت الاحتلال البريطاني عام 1882 نشاطاً واسعاً للبعثات التبشيرية الدينية الوافدة من بريطانيا، فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة

(1) علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني (1923-1952) مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص 14.

(2) إبراهيم البيومي غانم ، الأوقاف السياسية في مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص

الأمريكية ففي عام 1815 على وجه التحديد ، وفدت جمعية إرسالية (الكنيسة الإنجيليكانية) ، والتي هدفت إلى تحويل الأقباط المصريين إلى بروتستانت ، ثم وفدت جمعية التوراة البروتستانتية "عام 1840 وتوالي بعد ذلك نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية إليه جانب البروتستانتية – واتجه اهتمامهم نحو الفقراء من خلال الإعلانات الاجتماعية⁽¹⁾

ولقد أدي نشاط البعثات التبشيرية إلى معارضة المصريين جميعاً المسلمين والأقباط، مما شجعهم على تأسيس عشرات الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية ، ويلاحظ أن هذه الجمعيات قد استخدمت أسلحة مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية، فقد اهتمت بتقديم الإعلانات إلى الفقراء إلى أهم الفئات المستهدفة للبعثات – كما أنشأت مدارس مجانية لتعليم الفقراء ، وفي العقد بين الآخرين من القرن التاسع عشر مثل إنشاء الجمعيات الدينية الأهلية للمدارس اتجاهًا عاماً، كما كان محل اهتمام خاص من جانب الجمعيات الدينية بما في ذلك جمعيات يهودية ضمت اليهود المصريين مثل جمعية Mohar Haptouiot التي هدفت إلى رعاية الفقراء وتعليمهم وجمعية Eeznet Ohin إضافة إلى أن المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الأجانب في مدارسها إلا بعد استئذان ديوان المدارس وهو الأمر الذي يساعد على نشاط الإرساليات الأجنبية وفتح الباب على مصرييه للوفود إلى مصر وممارسة النشاط فيها ما بين كاثوليكية وبروتستانتية وسواء إنجليزية أو أمريكية⁽²⁾ حيث تعتبر الإرساليات الكاثوليكية وخاصة الفرنسية من أبرز المؤسسات التبشيرية التي ظهرت في مصر خلال تلك الحقبة التاريخية، حيث قام الفرنسيون بجهود كبير لإحلال النفوذ الفرنسي محل النفوذ الإيطالي وساعدهم على ذلك مركزهم

(1) سلوى العطار، المتغيرات الأجمالية في عصر محمد علي (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1981 ، ص 355.

(2) تقرير الحالة الدينية في مصر، الطبعة الثانية ، 1995، مركز الدراسات والسياسة والإستراتيجية الأهرام ، ص ص 134 ، 233.

السياسي في البحر المتوسط والسياسة الدولية عموماً. إضافة إلى نشاطهم في مصر من تجار وموظفين، غير أن أبرز العوامل التي ساعدت على قيام هذه الهيئات الدينية الكاثوليكية الفرنسية في مصر كان إتجاه رئيس إرسالية العذريين نحو مساعدة محمد علي بالدعاهية له بين يد المارون بقصد دعم حكمه في بلاد الشام ، ومن ثم كان في ظل التفاهم بين محمد علي والكاثوليك الفرنسيين أن بدأ تنشيط الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية، حيث قدرت الإرساليات (العذريون- راهبات الإحسان، إرسال قسيس) وبعض من الراهبات عام 1844 لإنشاء مدارس بمصر لنشر الثقافة الفرنسية استجابة لرغبة الجالية الكاثوليكية⁽¹⁾. ولم يقتصر نشاط الإرساليات الدينية على الكاثوليك وحدهم إنما كانت هناك إرساليات دينية بروتستنطية من إنجلترا وأمريكا أسهمت بتصنيف كبير في هذا المضمار. وبعد الاحتلال الإنجليزي لمصر انتشر خارج إنجلترا كثير من المؤسسات الدينية البروتستنطية اهتمت بنشر هذا المذهب في الخارج، ومنها مصر حيث كان من أهم الإرساليات الإنجليزية التي وفدت إلى مصر جمعية إرسالية الكنيسة (الإنجليكانية) عام 1815 وإن لم يبدأ العمل بها إلا في 1882، إضافة إلى إرسالية القدس والشرق التي مارست نشاط التبشير في معاهدها وكنائسها بالقاهرة والإسكندرية منذ عام 1890 ، والإرسالية العمومية بالقطر المصري التي مارست نشاطها بالإسكندرية منذ عام 1900، وإرسالية أفريقيا الشمالية التي مارست نشاطها بالإسكندرية منذ عام 1895 وذلك بجانب إرسالية بروتستنطية أخرى تسمى الإرسالية الإسكتلندية والتي كانت تسمى أحياناً (إرسالية اليهود، الكنيسة الإسكتلندية) والتي بدأ نشاطها بعد عام 1856.

(1) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الإجتماعية، القاهرة ، 1963، ص ص 37 ، 38.

أما الإرساليات الدينية الأمريكية، فلم يكن الهدف منها رعاية أبناء الجالية الأمريكية لقلة عددهم، كما لم يكن الغرض أن تهئي لأبناء الجالية تعليماً خاصاً بهم، وإنما كان الهدف أن توجد كنيسة ومدرسة. وتكون المدرسة المكان الذي يلتقي فيه أبناء سن معين يمكن تشكيلهم وتوجيههم التوجه الخاص، كما يلتقي فيها المشرفون على المدرسة بأولياء الأمور، ولذا فإن الإرسالية الأمريكية بدأت تعمل بجد في مصر عام 1855 حينما افتتحت أول مدرسة للبنين وأخرى للبنات بالقاهرة عام 1860. أما في الإسكندرية فقد افتتحت مدرسة للبنات وأخرى للبنين عام 1856 ثم اتجه نشاط الإرسالية إلى أسيوط حيث أنشأت أول مدرسة عام 1865 ثم استمر انتشار مدارس الإرسالية في القرى والصعيد بشكل كبير حتى بلغت عام 1896 ما يقرب من مائة وثمانين وستين مدرسة تابعة بطريق مباشر أو غير مباشر للإرسالية منها 133 للبنين، 35 للبنات. وإلى جانب ذلك كان هناك إرسالية أفريقيا الوسطي النسوية لنشر المذهب الكاثوليكي وهي التي مارست نشاطها الدينى في القاهرة منذ عام 1888 وجمعية سن شارل بورومبة الألمانية التي مارست نشاطها الكاثوليكي بالإسكندرية منذ عام 1883 غير أن نشاط هاتين الإرساليتين قد توقف مع قيام الحرب العالمية الأولى لاعتبارهم أعداء للحلفاء في مصر، إلا أننا نجد أقل هذه الإرساليات التبشيرية أهمية في المجتمع المصري هي الإرسالية الهولندية التي استقرت في قليوب منذ عام 1874 واستمرت تمارس نشاطها بعد الاحتلال، إضافة إلى ذلك تعتبر طبيعة التركيبة الاجتماعية وتأثير الجالية الأجنبية، من العوامل الهامة التي ساعدت على قيام الجمعيات الأهلية خلال تلك الحقبة التاريخية من ناحية، وأثارت تخوفاً عند المصريين من تغفل النفوذ والقيم الأجنبية، فاحتموا بالجمعيات الأهلية، حيث تميل كل جماعة متجانسة نحو خلق آليات لدعم الترابط بينها والدفاع عن ثقافتها في مواجهة الثقافات الأخرى، ومن ثم فقد شهد

المجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخية ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الأجانب⁽¹⁾ فتمثلت أولى تلك الجاليات الأجنبية من الحالية اليونانية التي أنشئت عام 1843 ثم بعد ذلك الجاليات تبعاً لأكبرها حجماً الإيطالية⁽²⁾ الإنجليزية، الفرنسية النمساوية، الروسية، الألمانية ويوضح الجدول التالي تعداد الجاليات الأجنبية في مصر من عام 1837: 1927.

جدول رقم (1)

توزيع الجاليات الأجنبية في مصر في الفترة من 1837-1927

مجموع الأجانب	أجناس مختلفة	بريطاني	فرنسي	إيطالي	يونان	النسبة
18000	6100	5000	-	-	5900	1837
68000	4000	5000	14000	15000	3000	1878
80886	13086	6118	15716	18665	2730	1882
88144	10344	6118	15716	18665	37301	1886
112540	16178	19563	14137	24454	38208	1897
151364	182713	20603	14591	34926	62973	1907
176252	33599	14454	21270	40198	56731	1917
216416	29089	24332	34169	52462	76264	1927

ويلاحظ تزايد عدد الأجانب خاصة في السنتين التي تحل الأزمات ببلادهم والتي يهاجرون منها أو السنتين التي تبدو فيها علامات الرخاء في مصر أو فرص استغلال رؤوس الأموال الأجنبية وقد زاد عدد البريطانيين بشكل لامثيل له حيث ارتفع عددهم تدريجياً حتى وصل إلى نسبة 40% عام 1927 مما كان عليه عام 1882 كما يلاحظ الزيادة الكبيرة في الجالية اليونانية خلال هذه الحقبة بسبب قرب

(1) نبيل عبدالحميد، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من عام 1882-1922 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب، جامعة عين شمس ، 1977 ، ص ص 39: 40.

(2) عبدالعظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الجزء الأول من 1937 - 1948 / مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1973 ، ص 245.

المسافة بين مصر اليونان، كما أن الغزو المصري لليونان شجع على زيادة أعداد المهاجرين اليونانيين إلى مصر⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك فقد كان لعمق الاتجاهات الدينية أثر بارز على ملامح تكوين الجمعيات الأهلية خلال ذلك الفترة، والتي تنوّعت وفقاً للأديان السماوية ثم وفقاً للطوائف الدينية، فالأمر الذي لا شك فيه هو ارتباط الجمعيات الأهلية منذ مرحلة النشأة في القرن التاسع عشر وحتى صدور دستور 1923 بالسمة الدينية سواء الإسلامية أو المسيحية الأمر الذي يشير إلى عمق تأثير المكون الديني، والتعاون بينها في مواجهة خطر تمثل في زحف الإرساليات التبشيرية ثم الاحتلال البريطاني لمصر، حيث كان هناك حرص من جانب الطرفين على إبراز فكرة الوحدة الوطنية مثل : جمعية المساعي الخيرية القبطية التي شارك فيها كبار القيادات القبطية ومعهم الشيخ محمد عبده ، الشيخ محمد النجار، عبدالله النديم، كما أنه في إطار انشغال الجمعيات القبطية بقضية الوحدة الوطنية وعندما ظهرت بعض المشكلات بين الأقباط وال المسلمين تم احتواءها بفضل جهود دينية ترعمتها جمعيات أهلية أكدت على مبدأ الانتماء لمصر مثل: جمعية أهالي حصة مليج⁽²⁾ التي ضمت 5 آلاف قبطي عام 1920⁽³⁾

ثم أتى الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 ليتوافق مع مزيد من تقوّين الشعور القومي للمصريين وليدفع بحركة الجمعيات الأهلية نحو مزيد من الحيوية والنشاط حيث كان تحالف السلطات الحاكمة مع سلطات الاستعمار أكبر الأثر في تشجيع المصريين على إنشاء جمعيات أهلية تقوم بأدوار بديلة عن المؤسسات الرسمية وزاد نشاط هذه الجمعيات بعد أن تزايد الفوز البريطاني لمقاومة استبداد الحكم مما أدي

(1) طارق البشري: المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980 ، ص 181.

(2) المرجع السابق ، ص 53.

(3) أمانى قديل، سارة بن نقيسة: الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سابق ، ص 53.

إلي بعض المصادرات بين السلطة والجمعيات وتم إغلاق البعض منها مثل:
جمعية محفوظ التقدم ، محبي التقدم.

كما يلاحظ أن الجمعيات وهي تنشط في مجال السياسة حرصت على أبعاد هذه الصفة لأمرتين: أولهما التأكيد من خلال لوانحها على أنها تعمل بالسياسة، وثانيهما الاستعانة بالأمراء للرئاسة الشرفية للجمعيات، مثل الجمعية الإسلامية الخيرية وجمعية المقاصد الخيرية حيث أن انخراط الجمعيات الأهلية في العمل السياسي قد يتسبب في صدام مع السلطة وإغلاق الجمعية وهو ملمح في ممارسة نشاط الجمعيات ما زال قائماً حتى هذه اللحظة⁽¹⁾

أيضاً كان للأحداث السياسية السائدة على المستوى العالمي دوراً كبيراً في ازدياد الاتجاه نحو تكوين الجمعيات الأهلية فبانتهاء الحرب العالمية الأولى لعبت الأفكار التقدمية عن الحرية والتحرر والتقدم والمساواة والثورة الشيوعية دوراً في تتبّع الأذهان إلى ضرورة توفير بعض الخدمات، كما كان لصدور الدستور المصري الأول عام 1923 بعد إعلان استقلال البلاد عام 1922 (تصريح فبراير) أن نص لأول مرة على حق المصريين في تكوين الجمعيات والانضمام إليها⁽²⁾

من هنا ومن خلال رصد التغيرات التي مر بها المجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخية منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى صدور دستور 1923 يمكن التوصل للجمعيات التي ظهرت خلالها وفيما يلي نعرض لتلك الجمعيات من خلال الإطار الاجتماعي التي نشأت فيه ، حيث يعود تاريخ الجمعيات الأهلية في العالم العربي إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر حيث برزت أول جمعية في مصر عام 1821 ثم منذ منتصف القرن التاسع عشر تأسست سلسلة من الجمعيات داخل

(1) المرجع السابق ، ص54.

(2) مصطفى المحامي :الحركة التطوعية ودورها في التنمية الشاملة ، دراسة لحالة مصر مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية والشرق الأوسطية في إستراتيجية التنمية الوطنية 3:1، 1993، ص

مصر أيضا تستهدف دراسة التاريخ المصري وجغرافيته⁽¹⁾ مثل جمعية معهد مصر في عام 1859⁽²⁾ حتى بدأت الجمعيات الدينية الإسلامية ثم المسيحية في الظهور وذلك منذ عام 1878⁽³⁾

ثم أنشئت جمعية المعارف المصرية عام 1868 على يد محمد عارف باشا بغرض نشر العلوم والمعارف وطبع الكتب العلمية وتأليفها ولذلك فقد لقيت إقبالا عظيما وتعظيما من أفراد الطبقة العليا في المجتمع مثل : إبراهيم جماعي ، إبراهيم المولحي ، حسن باشا التسريعي ، بدرالوى عاشور ، حسن موسى العقاد. كما أنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية عام 1872 بهدف العناية بالأبحاث الجغرافية العلمية⁽⁴⁾ والجمعية الجغرافية عام 1875 ثم الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878 والتي شغل عبد الله النديم فيها منصب نائب رئيس الجمعية ولها اشغالت إلى جانب عملها الخيري ببث الروح الوطنية بين المصريين⁽⁵⁾

أما "جمعية مصر الفتاة" التي تألفت من الشبان المتفقين بالإسكندرية عام 1879 والتي كان من أهدافها القضاء على دكتاتورية إسماعيل (الذي تم خلعه في ذلك العام) فقد وضعت برنامجها الذي تضمن الإصلاح العام ، ونادت بحكم الشورى وأصبحت منشوراتها متداولة ورفعت مطالبها إلى مجلس شورى النواب عارضة ما حاق بمصر من تغلغل أجنبي في استعمال اللغة الأجنبية في الجهات

(1) حيدر إبراهيم علي : دور المؤسسات الأكademية و البحثية في تطوير المنظمات الأهلية العربية، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة 17-19 مايو 1997 ، ص 19

(2) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، مصدر سابق .

(3) حيدر إبراهيم علي : دور المؤسسات الأكademية و البحثية في تطوير المنظمات الأهلية العربية، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية م س ز ص 20

(4) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، مصدر سابق

(5) الجمعيات الأهلية و أولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، يناير 2001 سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم (136) معهد التخطيط القومي، ص 5

الرسمية، وأيضاً تكونت جمعية أطلقت على نفسها "اتحاد الشبيبة المصرية" وهي ذات طابع اقتصادي واجتماعي، دعت إلى إنشاء بنك قومي وطني لإنقاذ مصر من الأزمة المالية، وطالبت بالاهتمام بالتعليم وتشجيعه وجعله مجاناً⁽¹⁾

كما تكونت "جمعية المقاصد الخيرية" بالقاهرة حيث صدر قرار إنشاءها إلى "أحمد السيوفى" وجاء في قانونها أنها لن تتعرض للسياسة والدين وأعطيت رئاستها في بداية الأمر إلى ولی العهد "عباس حلمي" ولكنه عين نائباً له هو "محمود سامي البارودي" وزير الأوقاف آنذاك وبرزت فيها شخصية "محمد عبده" فأكثر من محالفه عن التقدم للعلوم والآداب وبين الحقوق والواجبات وفوائد التربية والتعليم والرقي باللغة وتح الأغنياء على إنشاء المكاتب والمدارس ومع قيام الثورة ساهمت تلك الجمعية بكل طاقتها من أجل خدمة مصر⁽²⁾

وفي هذا المقام قد يكون من المهم التأكيد على أن المرحلة الأولى لنشأة وبلورة الجمعيات لم تشهد صراعاً طائفياً بين التنظيمات التطوعية الإسلامية والقبطية بل على العكس ساد التعاون في مواجهة خطر واحد يهدد الجميع هو الاحتلال البريطاني لمصر وأهمية السعي من أجل الحصول على الاستقلال ومناهضة أية محاولة استعمارية لإحداث الفرقة بين المسلمين والأقباط ولهذا كان هناك حرص شديد من جانب زعماء الطرفين على إبراز فكرة الوحدة الوطنية وإحباط سياسة الاستعمار الذي دفع بحركة الجمعيات الأهلية تجاه مزيد من الحيوية وحصولها على الثقة والمصداقية بين الشعب بمختلف فئاته⁽³⁾

(1) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، مصدر سابق

(2) المرجع نفسه ، ص 90

(3) الجمعيات الأهلية و أولويات التنمية بمصر 0 معهد التخطيط القومي ، مرجع سابق، ص 5، 6

وقد تأسست أيضا في هذه المرحلة بعض الجمعيات السرية مثل: "جمعية حلوان" للوصول إلى إصلاح أحوال مصر فقد مثلت هذه الجمعية فيما بعد الأساس الذي خرج من الحزب الوطني إلى الوجود⁽¹⁾

كما أسهمت الأحداث السياسية الهامة في فترة ما بعد الاحتلال البريطاني في حصر روح المشاركة الشعبية وكان لثورة 1919 أكبر الأثر في هذا الاتجاه، حيث استطاعت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة أن تقوم بدور رئيسي وفعال في مختلف المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية بل تجاوزت هذه الخدمات الرئيسية لكن تكون من بين القوى السياسية الدافعة للعمل الوطني وقد وجد الزعماء السياسيون في هذه الجمعيات السبيل لتحقيق أهدافهم فسارعوا في تكوينها ودعمها بكافة السبل وشاركهم في ذلك فئات الشعب المختلفة حينما تأكد لهم عظم الدور الذي تقوم به الجمعيات في دعم الحركة الوطنية وفي النهوض بالعلوم والفنون والآداب فضلاً عما تقوم به من برامج الرعاية الاجتماعية حيث معظم هذه الجمعيات أنشئت لهدفين رئيسيين وخاصة الخيرية منها:-

الأول: إنشاء هيئة اجتماعية علمية تضمد جراح الناس ما وسعها ذلك .

الثاني: إنشاء حركة سياسية تقاوم الاحتلال سراً وكان على رأس مجلس إدارتها الخديوي الشاب عباس حلمي، ومصطفى كامل، أحمد لطفي السيد⁽²⁾ وقد بدأت تلك الفترة مع ثورة 1919 وتأثرت بها كما تأثرت بعوامل متعددة كنموا الوعي القومي وتطور دور المرأة في المجتمع وظهور عدد من المشكلات الاجتماعية وعودة كثير من المبعوثين المصريين من الخارج وكذلك إنشاء مدارس لتخريج الأخصائيين الاجتماعيين كمهنيين للعمل في المجتمعات الأهلية ويعلق

(1) امانى قديل : المنظمات غير الحكومية والثقافية والتشريعية السياسية في مصر، قراءة في التاريخ ، مرجع سابق ، ص 15

(2) رئاسة الجمهورية (المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للخدمات و التنمية الاجتماعية، الدورة الثامنة عشر، 1997-1998 ، ص 155 ، 156)

يحيى درويش علي تطور الجمعيات في تلك الفترة بأنه لم يبلغ المدى المقرر له سعة وقرة وشمولاً⁽¹⁾

هذا ولقد شهد الربع الأخير من القرن التاسع توالى نشأة الجمعيات الأهلية القبطية في مصر، حيث اتسمت هذه الفترة بتصاعد الدور الخيري للجمعيات الأهلية القبطية مع تبني مفهوم التكافل الاجتماعي لذلك كانت هناك مبادرات من جانب الأثرياء والصفوة لتنشيط هذا القطاع الأهلي مع تبني قضيتي الإصلاح والنهضة حيث وقت الجمعيات القبطية بجانب المجلس الملي في صراعه مع الأكليروس بهدف الإصلاح الكنسي كما عكست الجمعيات الأهلية القبطية خلال تلك الفترة ارتفاع قيمة المشاركة العامة ونبذ السلبية، فلم يقتصر مجالها على الأنشطة الدينية فقط بل نشطت في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية فتحركت في العمل الديني والخيري من جهة والعمل العلماني من جهة أخرى واشتركت الجمعيات الأهلية القبطية مع غيرها من الجمعيات الخيرية في طرحها لقضايا الهوية والوحدة الوطنية فدافعت عن ذاتها أمام زحف الإرساليات الأجنبية ولم تعتمد في ذلك على الشعارات وإنما على سلسلة من المدارس التابعة لها لتعليم القراء وأبناء الطبقة الوسطى⁽²⁾

وكان لتنوع الطوائف المسيحية في مصر أثرة على تنوع الجمعيات الأهلية القبطية لرغبة كل طائفة في إنشاء جمعيات تعبّر عن أبناء طائفتها ونعرض فيما يلي لبعض النماذج من تلك الجمعيات حسب الطوائف الدينية التي تنتهي إليها وسوف تعرّضها الباحثة في جداول :-

جدول رقم (2)

يوضح نماذج لجمعيات أهلية تمثل طائفة أقباط الأرثوذكس

(1) موسى شتوى وأخرون : التطوع والمتطوعون في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ص 46-47 .

(2) تقرير الحالة الدينية في مصر : مصدر سابق ، ص 25 .

مسلسل	عام التأسيس	اسم الجمعية
1	1881	الجمعية الخيرية القبطية، أسمها الحالي المساعي الخيرية
2	1891	جمعية التوفيق القبطية
3	1896	جمعية النشأة القبطية
4	1900	جمعية الإيمان القبطية
5	1905	(جمعية المحبة) كان يطلق عليها أشعة حب يسوع
6	1908	جمعية أصدقاء الكتاب المقدس
7	1908	جمعية ثمرة التوفيق القبطية
8	1909	جمعية الإخلاص القبطية بالإسكندرية
9	1917	جمعية ملجاً للأيتام

ويلاحظ من خلال الرصد السابق لجمعيات الأقباط الأرثوذكس أن كل منها تشمل على أهداف وتقوم بعده أنشطة من خلال مؤسسي هذه الجمعيات على النحو التالي:-

أولاً: جمعيات أقباط الأرثوذكس :-

الجمعية الخيرية القبطية : تأسست عام 1881 باسم المساعي الخيرية القبطية وتمثلت أهدافها في مساندة المجلس الملي وزيادة دوره في الإشراف على أوقاف الكنيسة وإدارة أموالها ومساعدة الفقراء وقامت بإنشاء مستشفى قبطي بشارع الملكة رمسيس حاليا عام 1926 كما أنشأت الجمعية عام 1910 المشغل البطرسى لأعداد الفتيات الفقيرات للمستقبل وأسندت رئاستها إلى "بطرس غالى" رئيس الوزراء ثم خلفه خليل باشا إبراهيم ثم جرجس باشا .

جمعية التوفيق القبطية : وتعتبر هذه الجمعية ثانى الجمعيات الأهلية القبطية التي تأسست بمصر عام 1891 وتمثلت أهدافها في الوقف بجانب المجلس الملي في الخلاف بينهم وبين البابا كيرلس الخامس وأنشئت الجمعية مدرسة صناعية للأقباط عام 1905 وأنشئت ثلاثة فروع لها في الإسكندرية وطنطا والفيوم ومن مؤسسيها "رافلة جرجس" و"جندى بك إبراهيم" و"ميخائيل بك شارويم" و"عطية بك وهب" ومرقص بك سميكة ومينا بك إبراهيم وإبراهيم منصور .

جمعية النشأة القبطية : تعتبر هذه الجمعية ثالث الجمعيات الأهلية التي أنشأت عام 1896 وقامت على ثلاث مبادئ أساسية هي الحث على دراسة اللغة القبطية ، وتشجيع المنشغلين بها علما وعملا وتدرس قواعد الدين تقسيرا وعظا وجمع تاريخ واف للأقباط . وفي عام 1898 أصدرت نتائجها السنوية حيث كانت تولى نتائجها قبطية وانشأ هذه الجمعية اثني عشر عضوا في الشعابين بالقاهرة ويرجع الفضل في إصدارها لنتيجة إلى " توفيق اسكاروس " صاحب كتاب نوابع الأقباط ومشاهيرهم في القرن التاسع عشر .

جمعية المحبة : ومن أهدافها غرس الفضائل في النشء وإحياء اللغة القبطية وتعليم الدين المسيحي ، وافتتحت مدرسة باثنتي عشر فناه كانت تقوم بتعليمهن وكسوتهم وتأسست على يد " حبيب جرجس " مع بعض أصدقائه .

جمعية الإيمان القبطية : وقد تأسست عام 1900 ومن أهدافها ممارسة الوعظ والإرشاد ونقلت إلى حي الفجاله بدلا من حارة السقاين وكان يقوم بالوعظ طلبة المدرسة الالكليريكية وخريجيها مثل " فرج جرجس " وأنشأ فرعا لها بجزيرة بدران بشبرا عام 1919 .

جمعية أصدقاء الكتاب المقدس : فقد تأسست عام 1908 ومن أهدافها إعداد شباب نافع للكنيسة مسلح بالأخلاق الفاضلة وقامت الجمعية عام 1915 بإعداد منازل لسكنى الطلبة المغتربين ليعيشوا في جو روحى بعيدا عن الرذيلة وتنظيم سلسلة من المحاضرات مع تنظيم مؤتمر سنوي لتقديم الوسائل الناجحة للترفية عن الشباب وبحث القضايا الدينية والاجتماعية ، وتأسست هذه الجمعية على يد " باسيلي بطرس "

جمعية ثمرة التوفيق القبطية : قد تأسست عام 1908 وتمثلت أهدافها في العناية بالفقير فتم إنشاء مدرسة لليدين عام 1910 وإنشاء مستوصف عام 1919 وتأسست على يد " تادرس ميخائيل " وتولى شقيقته " عبده ميخائيل " رئاستها .

جمعية الإخلاص القبطية : قد تأسست عام 1909 بالإسكندرية وتمثلت أهدافها في غرس مبادئ الإصلاح ، ومساندة المجلس الملي السكندري في قراراته ، ومحاربة العادات المستهجنة وإحياء اللغة القبطية ، وتعليم الدين المسيحي كما قامت الجمعية بإنشاء كنيسة السيدة العذراء بمحرم بك ومدرسة الفنون الطرازية ومستوصف ومستشفى ومدارس أولية .

جمعية ملجاً للأيتام : فقد تأسست عام 1917 وكان الهدف منها إقامة ملجاً لإيواء بعض اليتامي وتعليمهم تعليماً أولياً بسيطاً ، كما أنشأ ملجاً في عام 1918 وألفت فرقة موسيقية من أبناءه وأدخلت تطويراً كبيراً في نظم التعليم والتدريب المهني ، وتأسست هذه الجمعية على يد "جرجس بك فهمي" ⁽¹⁾

ثانياً: جمعيات الأقباط الكاثوليك :-

جدول رقم (3)

يوضح نماذج لجمعيات أهلية قبطية للطائفية الكاثوليكية

مسلسل	عام التأسيس	اسم الجمعية
1	1886	الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك
2	1904	الجمعية القبطية الكاثوليكية

حيث تأسست أولى الجمعيات القبطية الكاثوليكية عام 1886 وتمثلت أهدافها في مساعدة المحاجين والمرضى من الأسر الفقيرة بالقاهرة فكانت تعتمد في إيراداتها على الاشتراكات والإيرادات . أما أوجه الإنفاق فكان بين مرتبات شهرية للأسر الفقيرة ، إضافة إلى بعض المساعدات الوقتية لمواجهة الظروف الطارئة الحالات الزواج وكان أول مؤسسيها "باعوض باشا غالى" وطوبياً كامل تويج باشا ، "والأستاذ مرقص كايس بك" .

أما الجمعية القبطية الكاثوليكية فقد تأسست عام 1904 بالقاهرة لرعاية وتعليم أولاد القراء وتركزت أهدافها في تعليم بعض أبناء الأسر الفقيرة واعتمدت في إيراداتها

(1) تقرير الحالة الدينية في مصر : مصدر سابق ، ص ص 247-249 .

على الاشتراكات والتبرعات وإعانة المدارس المسيحية مثل مدرسة الغير بالخرنفش والغير بشبرا ومدارس راهبات الراعي الصالح.

من ذلك يتبين ارتباط عملية بناء الدولة الحديثة بنمو وتطور المؤسسات المدنية ، كما أن الأهداف الوطنية والدينية كانت مكوناً رئيسياً في نسيج العمل الأهلي ، وذلك إضافة إلى دور العامل الخارجي وتأثيره على بذور الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر ، سواء من خلال الاحتكاك بالثقافة الغربية ومقاومة النفوذ الأجنبي ، أو الدفاع عن الهوية الوطنية والانتقام الديني في مواجهة الإرساليات التبشيرية⁽¹⁾

المرحلة الثانية :

الجمعيات الأهلية والثقافة السياسية في العهد الليبرالي (1923- ثورة 1952)

بدأ تغيير ملامح المجتمع المصري عقب صدور تصريح 28 فبراير الذي أُعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإن كان من ناحية الشكل فقط ، مع منحها حق إقامة حياة برلمانية مررت بمراحل مختلفة من الصراع على السلطة بين الأحزاب السياسية القائمة ، الأمر الذي أدى إلى تعرض الشعب المصري لأشكال من الضغوط على يد الملكية الأرستقراطية من ناحية ، وعلى يد حكومات الأقلية التي عرفت بوزارات الانقلاب من ناحية أخرى .

هذا فضلاً عن ما كانت تمارسه إنجلترا من نفوذ مستغلة الظروف السائدة إلى حد بعيد وذلك مع المشاركة في الاعتداء على الدستور والحياة البرلمانية ولذا فقد

(1) أمانى قديل : المجتمع المدني ، المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسية ، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام ، من 4-6 ديسمبر 1999 ، ص 8

اتسمت تلك الفترة بالانقلابات الدستورية والصراعات التي تدور في دائرة شبة مغلقة بين الوفد وأعدائه على السلطة⁽¹⁾

سومن النتائج الهامة لدستور 1923 والذي أسد على صيغة علمانية ليعرف بحق المصريين جميعاً في تشكيل الجمعيات ، وقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في إطارها التشريعي الصحيح إلى حد بعيد ، فحيث لجأ المشرع إلى القيود ، نجدة قد لجأ إليها من باب التنظيم القانوني لتكوين الجمعية وإشهارها وبذا هناك تفرقة واضحة بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية⁽²⁾

الأولى: جمعيات ذات طابع عسكري:-

تعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسي معين وتقرر حظرها قطعياً بموجب القانون رقم(17) لسنة 1938 لأنها كانت تبني بعض مظاهر النظم الفاشية⁽³⁾

الثانية: جمعيات مدنية:-

تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها أي شخص اعتباري ولها أن تمارس كافة الأنشطة بشرط ألا يكون بين أنشطتها أو أهدافها الحصول على ربح مادي وقد نظمها القانون المدني من المواد (54) إلى (68) .

الثالثة: الجمعيات الخيرية والمؤسسات :-

التي يخصص مالها لمدة غير معينة لأعمال الخير والنفع العام وتعد أموالها بمثابة هبة أو ورثة وقد أخضعتها القانون المدني في المواد من (69) إلى (78) لرقابة الدولة

(1) أمانى قنديل : المجتمع المدني ، المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسية، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، من 4-6 ديسمبر 1999 ، ص8

(2) على شلبي : مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية(1933-1941)، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 1982، القاهرة، ص 4 .

(3) خالد مجاهد أحمد السيد : المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية

وأصدر لها القانون رقم 45 لسنة 1945 و بين أمثلتها الملاجئ و المؤسسات رعاية
(¹) الأحداث

الفترة من (1925-1944) ، وإلى حوالي 508 جمعية تأسست في الفترة من (1945-1949) ⁽²⁾ وفي هذه المرحلة أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1939 وتخرجت الدفعات الأولى من الأخصائيين ، وقد صدرت في هذه الفترة عدة قوانين خاصة بالجمعيات أهمها قانون (49) لسنة 1945) والقوانين الخاصة بالأندية وصناديق الادخار والمعونة كما أنشئ مجلس لتنسيق الخدمات بالقاهرة عام 1952 حيث شهد المجتمع المصري عدداً من التيارات الفكرية التي كانت سبب في ظهور عدد من الجمعيات الأهلية لمساندتها، كالتيار الإسلامي الذي ترجع جذوره إلى بداية انتشار الإسلام، والرغبة في توحيد الشعوب الإسلامية تحت نظام سياسي واحد، خاصة بعد إلغاء تركيا الخلافة الإسلامية، وتخليها عن زعامة العالم الإسلامي، فنشأت جمعيات نشطة جعلت الوحدة الإسلامية وزعامة مصر للعالم الإسلامي بدلاً من تركيا ، محوراً رئيسياً في برنامجها وقانونها الأساسي ⁽³⁾ وذكر منها على سبيل المثال "جمعية الشبان المسلمين" ، والتي تكونت عام 1927 حيث تمثل مرحلة انتقال بين نمط الجمعيات الدينية ذات النشاط المقصور على الميادين الثقافية والخيرية وبين الجمعيات الدينية ذات النشاط السياسي السافر.

وحرص نظامها على التصريح بحظر تدخلها في السياسة، كما اشترط في العضو أن يكون مسلماً ليست لديه ميول تتعارض مع الإسلام ، وأن هدف الجمعية نشر مبادئ الإسلام الإنسانية وأخذ الحسن من ثقافات الشرق والغرب ، ورفض السي

(1) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومي، بناء 2001 ، م س ص 6.

(2) امانى قديل: المنظمات غير الحكومية والثقافية والتنشئة السياسية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 18

(3) عاصم الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية (1939: 1945) رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1976، ص 287

منها ، وإحياء تعاليم الإسلام في مختلف نواحي الحياة ومعارضة تيارات الإلحاد التي تحول دونهم ، وشكل مجلس الإدارة من "عبد الحميد سعيد" عضو الحزب الوطني ، ونائب الرئيس الشيخ "عبد العزيز جاويش" المفكر الإسلامي وكاتب الحزب الوطني قبل الحرب العالمية الأولى ، وأمين الصندوق "أحمد تيمور باشا" والسكرتير العام "محب الدين الخطيب" ورئيس تحرير مجلة الزهراء الشهرية ، ومجلة الفتح الأسبوعية كما امتد نشاط هذه الجمعية خارج مصر فتأسست جمعيات الشبان المسلمين في فلسطين وسوريا وبغداد والبصرة ، وكان عقد مؤتمر للجمعيات الإسلامية في يافا عام 1928 ، نقطة تحول لانخراط الجمعيات الإسلامية في العمل السياسي خارج حدود مصر⁽¹⁾

أما جمعية الأخوان المسلمين فقد نشأت بمدينة الإسماعيلية عام 1927 ، كجمعية دينية تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتحدد نشاطها في البداية بالوعظ الديني ، إلا أن الفكرة الأساسية لدى مؤسسها لم تكن قاصرة على إنشاء جماعة خيرية أو جمعية تقوم بالخدمات الاجتماعية ، إنما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع كله ، وكان أسلوب نشرها يعتمد على إثارة الوجдан الديني إثارة ترتبط بذكر المفاسد والشروع الاجتماعية مع التنقيب على أوجه ارتباط المشاكل الشخصية على المستوى الفردي والمشاكل الاقتصادية على المستوى الاجتماعي بهذا الفهم العام وساعد على قبول الدعوة ما أطلق عليه السلفيون وقتها "الموجه الإلحادية" إذ ألغيت الخلافة وفصل الدين عن الدولة في تركيا عام 1924. هذا وقد كان من بدايات أعمال الجمعية إنشاء مسجد حرص المرشد العام للجماعة في أولى خطبه أن يشير إلى المساجد التي لم يقتصر على كونها دور للعبادة ، ولكنها دور للتعليم تختلف عن مدارس التبشير والمدارس العلمانية الحديثة

(1) طارق البشري: المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 394

كما أنه خلال الخمس سنوات الأولى لنشأة الجماعة تأسست نحو خمس عشر شعبة لها بالقاهرة ، الإسماعيلية ، بورسعيد ، شبراخيت ، المحمودية ، المنزلة ، الجمالية ، ميت مرجا ، طنطا ، السويس ، دمياط ، أبو حماد⁽¹⁾ كما كان لصحيفة الأخوان المسلمين التي ظهرت في عام 1933 دور كبير في تتبع مقاومة شعب الإخوان لنشاط المبشرين واستشارة المسلمين بالأخبار والمقالات والشعر ضد نشاط المبشرين ولذا فقد كان من أهم وجودة النشاط الفعلي للإخوان حتى ما بعد منتصف الثلاثينات هو مقاومة النشاط التبشيري ولعل ذلك ما اقنع جماهير الرأي العام بجدوى نشاط الجماعة ومما أكسبها منزلة خاصة لديهم باعتبار أن ما أثار نشاط المبشرين جلب عليهم سخط عظيم وذلك إضافة إلى وجود جماعات دينية أخرى بلغت نحو 135، ويمكن تصنيفها من حيث النشاط في الجدول التالي:-

جدول رقم (4)
يوضح توزيع الجمعيات الدينية حسب النشاط

الجمعيات	نوع النشاط
الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنّة محمديّة، جمعية الأمة للحافظة على القرآن الكريم، جمعية العروة الوثقى، جمعية الأمة والكتاب، جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، جمعية الهدايا الإسلامية، جمعية المسلم العامل، جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، جمعية الإباء الإسلامي، جمعية الرابطة الإسلامية، جمعية المساعي الخيرية، جمعية المسنين، جمعية إحياء السنّة محمديّة.	النشاط الديني
الرابطة العربية، جمعية شباب محمد، جمعية الأخوات المسلمات، جمعية الإصلاح الوطني، حزب مصر الفتاة	النشاط الديني السياسي
الكشافة المصرية الأهلية، رابطة الإصلاح الاجتماعي، جمعية الاتحاد النسائي	النشاط السياسي

. 498-450 (1) المرجع نفسه، ص ص

الاجتماعي
جمعية التعاونيين ، جمعية التعاونيين المنزلة ، الجمعية التعاونية للبترول ، الجمعية المركزية لتوريد التقاوي
رابطة التعليم الإلزامي ، جمعية المهندسين الملكية ، جمعية خريجي المعلمين
الجمعية الخيرية الإسلامية ، جمعية الموساة الإسلامية ، جمعية عائلات العساكر والبحارة

إضافة إلى التيار العربي ، حيث بُرِزَ تيار قومي يؤكد عروبة مصر ببدأ في الظهور تدريجيا مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي بالإضافة إلى بداية المشكلة الفلسطينية التي كانت آخر العوامل التي ساهمت في التقارب بين مصر والعالم العربي ، كما شهدت تلك الفترة تعبيرا عمليا عن الفكرة العربية ووعي مصر بعروبتها .

وذلك من خلال موقف سعد زغلول من الثورة السورية عام 1925 ، ورفع شعار الوطنيه المصريه الخاصه ، الا ان نمو الوعي القومى فى مصر الذى اتسم بالتصاعد فى بدايه الثلاثينات وحتى قيام ثوره يوليو 1952 ، قد جاء بالعديد من العوامل والتطورات التى أدت الى تدعيم الصلات بين مصر والبلاد العربيه وتنمية ووعى المصريين بعروبتهم⁽¹⁾

وهناك العديد من الجمعيات والاتحادات التى لعبت دورا فى خدمه الفكره العربيه فى مصر والتى يمكن رصدها على النحو التالى :

الرابطة الشرقية : وتمثل أولى هذه التجمعات التى تم تشكيلها فى مارس عام 1921 ، حيث ضمت أعضاء من عده أمم من الدول العربيه و الإسلامية ، وببلاد المشرق عame . وتمثل الهدف الذى أعلنته الرابطه فى نشر المعرفه والآراء الفنون الشرقيه وتوثيق روابط التعاون والتضامن بين أمم الشرق على اختلاف أجناسها ،

(1) نهاد محمد كمال : دور تنظيمات المجتمع المدنى ، مرجع سبق ذكره ص ص 142،143 .

وأديانها بوسائلها الكثيرة بعيداً عن المجالات الدينية والسياسية ، ومن نشاطها فقد طرحت مشروع عقد مؤتمر عربي دوري بتقى بين البلدان العربية يحضره مندوبون عنها لبحث وسائل ترقية اللغة العربية لتواءم مع مقتضيات العصر ، وقد رحبت **البلدان العربية خاصة مصر وسوريا⁽¹⁾**

الرابطة العربية : تألفت على يد مجموعة من المصريين 1936 ، واختاروا محمود بسيونى الذى كان رئيساً للبرلمان فى ذلك الوقت ، والتى كانت تعمل من أجل توحيد البلدان العربية وكان نشاطها بعيداً عن نطاق العمل السياسى أو الدينى ووجهه نحو العمل الثقافى والعلمى كما كانت تهدف فى عملها إلى نشر الثقافة العربية بكل الوسائل المتاحة والمشروعة⁽²⁾

كما نجد جماعة الوحدة العربية التى تأسست عام 1938 ، ومن مؤسسيها " أسعد داغر " وقد عملت الوحدة العربية والتعاون العربى وتحددت أهدافها فى العمل من أجل الوحدة العربية باتحاد روحى وثقافى وإخوانى ونشر الروح الوطنية وبث روح التعاون بالرحلات والنشرات والمؤلفات⁽³⁾

كما تأسس الاتحاد العربى فى عام 1942 وكان من أعضاءه البارزين ، محمد علوى ، توفيق دومى ، موريس أرقش ، فؤاد أباظه وكان يؤمن مؤسسو الاتحاد بأن اللغة هي المقوم الأساسى في العروبة ومن أهدافه - تتميم العلاقات وتنمية الروابط بين الأقطار العربية والعمل على إنشاء أندية للاتحاد لتحقيق أهدافه ومن أبرز أدوار هذا الاتحاد في المجال العربي دفاعه عن حق سوريا ولبنان في تقرير مصيرهما

(1) فؤاد المرسى خاطر ، حول الفكر العربى فى مصر ، دراسه فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1985 ص 83 - 84 .

(2) طارق البشري والحركة السياسية فى مصر (1945 - 1952) دار الشروق ، 158 ، 159

(3) نبيه بيومى ، مصدر سابق ص 178

وتأييده المستمر للقضيه الفلسطينيه وحقوق الشعب الفلسطينى ، وفى عام 1984 ،
قام بدور إمداد الفدائين بالمال والسلاح⁽¹⁾

وعلى ذلك تعتبر تلك الحقبه التاريخيه فتره خصبه لنمو وتطور الجمعيات ، كما
كانت هناك استجابة كبيرة من المؤسسات الأهلية لقضايا واحتياجات المجتمع ،
وتقاعلات مع القضايا والتيارات الفكرية ، إلا أنه لم يكتب لها النضوج والنمو ، وتم
إجهاضها فى الفترة التالية⁽²⁾

(1) فؤاد المرسى خاطر، حول الفكره العربيه فى مصر مصدر سابق ص ص 91 - 92

(2)أمانى قديل: المجمع المدنى، المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسيه مصدر سابق، ص 15

المرحلة الثالثة: الجمعيات الأهلية في فترة التوجه الاشتراكي ٠ (مرحلة الانحسار ١٩٥٢ - ١٩٧٠)

في هذه المرحلة انتقل النظام النظيم السياسي المصري إلى مرحلة جديدة ، بعد إعلانه الثورة وإلغاء التعديات الحزبية ، وأصبحت الدولة مسؤولة تماماً عن كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبينها لسياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية ، صاحب ذلك ما يعرف ببiero-قراطية الدولة التي امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات^(١)

حيث تسلم الضباط العسكريين بعد قيام الثورة مقاليد الحكم والسلطة الذي اتسم بمركزية شديدة من خلال ثلاثة صور رئيسية ، أولها: مركزية السلطة في العاصمة دون نقل حقيقي خارج القاهرة ، ثانياً: مركزية السلطة في يد رئيس الجمهورية الذي امتلك سلطات واسعة بمقتضى الدستور ، كما ارتبط بمركزية السلطة سمه أخرى لا تقل أهمية تتمثل في الدمج بين السلطات ورفض مفهوم التوازن بين السلطات ، فمنذ عام ١٩٥٢ ومن خلال أدوات قانونية دستورية أو عبر ممارسات فعليه سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، فلم يعد البرلمان أداه رقابه ذات فعالية ، كما لم يسمح بالتطور المستقل للمنظمات والجمعيات المعبأة عن مصالح هذه الفئات ، وبذلك فقد اكتسبت الدولة المصرية خلال تلك المرحلة التاريخية ملامح النمط الشعبي والاندماجي الذي يعتبر التكافف فئات الشعب المختلفة خلف القياده ومعاركها على أساس دمجيه وظيفيه ترفض الانقسام على أساس طبقه أو أيديولوجيه ضروره أساسيه ، وفي إطار من التنظيم السياسي الواحد وتحت مراقبه وتوجيهه الدوله ، ورغم ان هذه التجربه أدت فعلاً إلى استبعاد سياسي تدريجي لفئات التحالف الاجتماعي الشعبيه والمتوسطه، وتقيد حركتها المستقله،

(١) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية مرجع سابق ص ٧.

فإن الإطار الاجتماعي كان يقوم على توفير مكتسبات اجتماعية ومعيشية واسعة⁽¹⁾ ثم تأسيس شرعية اجتماعية للدولة قللت إلى حد ما من الطابع التسلطى للدولة ، كما كان سقوط دستور 1923 فى يناير عام 1953 والإعلان عن تشكيل لجنة من خمسين عضوا لإعداد مشروع دستور جديد مؤقت ليجرى العمل به خلال سنوات وهى فترة الانتقال التى حددتها الثورة والذى أباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إخطار ما دامت الغايات والوسائل السلمية⁽²⁾

وعلى هذا اعتبرت الدولة المصرية نفسها مسؤولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم بدأت منذ عام 1956 تضع تدريجيا كل مؤسسات الخدمات ، والإنتاج تحت إشرافها المباشر لكي تحكم قبضتها على التخطيط الشامل ، وذلك مع التركيز على الدمج الوظيفي للجمعيات التطوعية ذات الأغراض المتعددة والتي تقوم بالتعامل بشكل شامل مع المشاكل الاجتماعية وهو الأمر الذى أدى إلى انخفاض حاد فى التطوع ، وتواكبا مع نفس توجه النظام السياسى بدأت الدولة فى زيادة إشرافها على المؤسسات الاجتماعية الخدمية التنموية بمقتضى القرار الجمهورى رقم 384 لسنة 1956⁽³⁾ الذى يمثل آخر عهد ممارسة المواطنين لحرىهم حق تكوين الجمعيات الأهلية أو التنظيمات الشعبية باستقلال عن الدولة ، وأول عهد كسر حركه التنمية والتطوير والنهوض بالأنشطة الشعبية فى مختلف المجالات سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الفنية بعيدا عن هيمته الدولة بما لها من

(1) أحمد ثابت : أزمة الدور الاجتماعي للدولة فى مصر أعمال الندوة السنوية الأولى (10 - 11) ما يو تحرير أحمد زايد ، ساميء الشاسب ، 1995 ص 69.

(2) ماده (29) : أنظر طارق البشري ، الديمقراطية ونظام يوليو 1952 ، كتاب الهلال ، العدد (492) ديسمبر 1991 ، 194 ،

(3) مصطفى الماحي: الحركة التطوعية في مصر، مصدر سابق ص ص 16-17

نقل بिरوقراطی وتعقیدات لا حصر لها وتدخل وملحّقه بوليسية في أحيان كثيرة
لأصحاب الأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية⁽¹⁾

كما أن تطور الجمعيات أدى إلى أن الدول قد استكملت إقامة الجزء الأكبر من المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها كما أنشأت العديد من المستشفيات الكبرى ولذا صار دور الجمعيات بالنسبة للميدانين التعليمي والصحي مكملا للنشاط الحكومي، وفي كثير من الحالات منافسا للخدمات الصحية الحكومية والخاصة ، واستمرا لدور الجمعيات كهيئات شعبية مشاركة أو التنمية الاجتماعية الشاملة فقد وجهت الجزء الأكبر من جهودها للخدمات والمؤسسات الخاصة بالرعاية والتنمية الاجتماعية فأنشأت دور الحضانه بمختلف أعراضها ، والمؤسسات الابيائية للمعرضين للانحراف ومؤسسات الدفاع الاجتماعي ومؤسسات رعاية المعاقين والمسنين والفتات الخاصه وقد برزت في هذا المجال جمعيات تنمية المجتمعات المحلية حيث تتكامل فيها جهود الجمعيات مع جهود الحكومه في تحقيق أفضل السبل والوسائل لتنمية هذه المجتمعات التي تحتاج للرعاية⁽²⁾ كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساهمة في إنشاء جمعيات تطوعيه فتم على سبيل المثال تشكيل الجمعيه المصريه للدراسات السكانيه بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعيه وهي الجمعيه التي تحولت بعد ذلك الى الجمعيه العامه لتنظيم الأسره ، ثانيهما ، إضفاء الصفة العامه على الجمعيه التطوعيه وهي الصفة التي تعنى عدم جواز الحجز على أموالها بمضي المدة وذلك في مقابل إعطاء وزارة الشؤون الاجتماعيه الحق في نزع الملكيه للمنفعه التي تقوم بها ، كما يجوز أن تكفلها

(1) أمير سالم : ملاحظات حول قانون الجمعيات في ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية . مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي مصدر سابق ص ص 16 - 17 .

(2) رئيسه الجمهوريه الجالس القوميه المتخصصه - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية مرجع سبق ذكره ،ص ص 158

الوزاره بإدارة المؤسسات التابعه لها ، أو تنفيذ مشروعاتها أو برامجها⁽¹⁾ إضافة إلى ذلك فقد أقامت الدوله لأول مره فى عام 1968 وفق قرار رئيس الجمهوريه رقم 750 لسن 1968 بإضفاء الصفة العامه على 127 جمعيه موزعه فى أنحاء الجمهوريه ، كما ثم من خلال هذا القرار إضفاء الصفة العامه على جمعيات الوحدات القروية التي تتبع وحدات اجتماعيه بالجمهوريه ، وجمعيات الوحدات الصحراويه وجمعيات الأسر المنتجه بالمحافظات ، وأضيفت الصفة العامه على جمعيه الهلال الأحمر بموجب القانون رقم 1925 لسن 1969 ، وإلى جانب هذه الاستراتيجية للدمج الوظيفي انتهت الدوله استراتيجية أخرى تمثلت في الإشراف والهيمنة التنظيمية ، حيث جسد القانون 32 لسن 1964 قمه هيمنه التنظيميه وخاصة في بعض مواده (27، 39، 33، 57) التي تعطى الجنه الإدارية الحق غير المشروط في الرقابة⁽²⁾

وفي خلال خقبه الخمسينات اتسمت العلاقة بين الدولة والجمعيات ببعض الملامح التي يمكن رصدها على النحو التالي :

- 1- غلبه الطابع التنفيذي على عمل الجمعيات ، حيث اعتبرت الجمعيات احدى أدوات السياسة العامة للدولة لتحقيق أهدافها من خلال خصوص الجهد والتى تبذل في ميدان الخدمه الاجتماعيه لتخفيط سليم في إطار خطه عامه شاملة تشرف عليها الدولة وتوجهها وترافق تنفيذها .
- 2- تأسيس الاتحاد العام للجمعيات والتى كانت مهمته التنسيق والتخفيط للجمعيات وان كانت الطريقة التي تأسس بها يجعله عباره عن أداه سيطرة في يد الدولة على نشاط الجمعيات .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، الأهرام ، القاهرة 1990

(2) نهاد محمد كمال ، دور تنظيمات المجتمع المدنى مرجع سبق ذكره ص ص 148 – 149 .

3- ازدياد الرقابة والإشراف على الجمعيات الأهلية ، فللمشروع الحق في تعين ممثل لوزارة الشئون الاجتماعية أو لأى من الهيئات المعينه في مجلس الإدارة بحيث لا يزيد هؤلاء المعينين عن نصف مجموع أعضاء مجلس الإدارة ، باستثناء الأعضاء المعينين من مبدأ تجديد ثلث الأعضاء كل سنه بطريقه القرعه وهو ما يعني أنه أباح بهذا الاستثناءبقاء الأعضاء المعينين في مجلس الإدارة بغير حد أقصى وهو ما يعتبر إحدى العيوب الخطيره في النشاط الأهلی ويتمثل في عدم دوران السلطة وتوسيع دائرة المشاركه في العمل التطوعى اضافه الى استبعاد بعض المرشحين في مجلس إدارة الجمعيات ذات الصفة العامه وجمعيات الرعاية الاجتماعية وحل مجلس إدارة الجمعيات في حالة ارتكاب مخالفات دون أن يحدد طبيعة هذه المخالفات وكيفيه التتحقق من ارتكابها فعلا⁽¹⁾

4- حق الإدارة في دمج جمعيه مع جمعيه أخرى أو توحيد ادارتهما أو تعديل أغراضها تبعا لاحتياجات البيئه أو لتحقيق التناسق بين الخدمات التي تؤديها وذلك دون رقابه قضائيه.

5-انخفاض متوسط الجمعيات الأهلية إجمالي عددها عام 1960 قد بلغ 3.198 جمعيه ثم وصل في عام 1964 قبل صدور القانون إلى 4آلاف جمعيه مع التوجه بشكل أساسى نحو تقديم الخدمات والعمل الخيري والرعاية الاجتماعية ، واحتلava عضويه التنظيم السياسي الواحد بعضوويه الجمعيات والفوز بالمناصب القياديه⁽²⁾

(1) أشرف حسين : المجتمع الأهلي في ظل التكيف الهيكلي في المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، مصر ، مكتبة مدبولي ، 1996 ، ص 174 .

(2) أمانى قنديل ، سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سابق ، ص 59 .

المرحلة الرابعة: الجمعيات الأهلية في مرحله (الانفتاح والشخصنة) 1971 - حتى الفترة الحالية :

شهد المجتمع المصري خلال تلك الحقبه التاريخيه مجموعه من المتغيرات السياسيه، والاجتماعية، والاقتصادية التي تركت بصمات بارزه على اتجاه الجمعيات الاهليه. فعلى المستوى السياسي شهد المجتمع المصري منذ سبعينيات القرن العشرين تحولا سياسيا من هيمنه الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية المقيدة ، بإنشاء ثلاثة منابر سياسيه فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربي ، ثم تحويل تلك المنابر الثلاث الى أحزاب سياسية كاملة واستمرار النظام السياسي فى نفس الاتجاه ، من خلال احترام مبدأ سيادة القانون ، تأكيد دور هئمه القضاء المصري ، باعتبار الجهة المحايده التي يمكن من خلالها حل الخلافات بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسي ، وزياده استقرار الحياة النيابية ، واتساع دائرة حرية التعبير في الصحفه ، فزاد خلال الفتره التاليه عدد الأحزاب السياسية حتى وصل الى 14 حزبا. وارتبط بذلك تحويلات في السياسة الاقتصادية من السبعينيات تمثلت في نظام اقتصادي أطلق عليه الانفتاح الاقتصادي أو سياسه الباب المفتوح والذى تجسد في صدور القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته بهدف تشجيع الاستثمار الخاص لرؤوس الأموال العربيه والأجنبية والمصرية في كافة المجالات⁽¹⁾

وصاحت سياسة الانفتاح برنامجا للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلى وخصصت شركات القطاع العام ، وإقامة شبكة من الضمان الاجتماعي كان أبرزها الصندوق الاجتماعي للتنمية للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي ولتعبيئة الموارد المحلية والدولية من أجل توفير فرص عمل تخفف من حدة الفقر والبطالة واستخدام الصندوق الاجتماعي بعض

(1) أحمد ثابت : تغير طبيعة دور الدولة المصرية في ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق ، ص 123 .

الجمعيات الأهلية كجهات كفيلة ووسطة ومنفذة لمشروعاته لتنمية المجتمع.

واعتبرت الجمعيات الأهلية شريكاً للحكومة في هذا الصدد⁽¹⁾

وعلي ذلك تبدو ملامح تغير دور دولة الخمسينات من قيادة التنمية الوطنية بهدف تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين مستقيدة من سياسة عدم الانحياز والتعاون مع الكتلة الشرقية، إلى دولة السبعينيات والتي اتجهت نحو الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية وإخضاع النمو لمقتضيات تقييم العمل الدولي، وشروط شركات متعددة القوميات للاستثمار في مصر⁽²⁾

بالإضافة إلى ذلك يوجد بعض المتغيرات الأخرى ذات طبيعة عالمية كانت لها أثار واضحة على المجتمع المصري عامة والجمعيات الأهلية خاصة، وهو ما يمكن التعبير عنه "العولمة" فالعولمة في أساسها ك الاقتصادي قائمة على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة لـ"الاتاحة حرية تنقل السلع، ورأس المال، ومع أن الاقتصاد والتجارة مقصودان لذاتهما في العولمة إلا أنها لا تقتصر عليهما وحدهما، وإنما تتجاوزهما إلى الحياة الثقافية والحياة الاجتماعية بما تتضمنه من أنماط سلوكية ومذاهب فكرية وآراء وآراء وكل ذلك هو الذي يصوغ هوية الشعب والأمم والأفراد .

هذا وتحتاج عولمة الاقتصاد أن تتخلى الدولة أو القطاع العام عن دوره لفائدة الرأس المال الخاص والوطني والأجنبي، وأن تعتمد الدولة الوطنية سياسة تخصيص القطاع العام وأن ترتفع القيود على سياسة التخصيص هذه حتى ينتهي إلى تجريد القطاع العام من صلاحياته السابقة التي تعطي للدولة الوظيفة الرئيسية الأولى في تسخير الاقتصاد الوطني وكل ذلك لفائدة القطاع الخاص (الهادف للربح وغير

(1) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية مرجع سابق ص 8 .

(2) أحمد ثابت ، المرجع سابق ، ص 123 .

الهادف للربح) الذي أصبح فاعلا في مجالات التشغيل، والصحة ، والتعليم، والمحافظة على البيئة⁽¹⁾

وعلي ذلك تعتبر عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية مكونا أساسيا من مكونات عملية العولمة وعندما وصلت العولمة إلى عقد الثمانينات اكتسبت قوة دفع جديدة من خلال إجراءات إعادة التنظيم الداخلي وسقوط الحدود أمام الاستثمار الخارجي وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا ، وأيضا فقد ترتب على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ، إضعاف الدولة وعجزها عن التعامل مع المسائل الاجتماعية التي ظهرت نتيجة تداخل مجموعة من العوامل تكونت من تأثيرات الأزمة الاقتصادية الممتدة، والمشاكل السياسية الداخلية ، وإعادة التنظيم الموجه للخارج ، وكان من شأن هذا الضعف والفراغ إفساح المجال أمام ظهور التنظيمات الأهلية غير الحكومية والمحليه والدولية⁽²⁾

حيث انعكست كل هذه التحولات على الجمعيات الأهلية ، فلقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تزايد في عدد الجمعيات بسبب عاملين أساسين : أولهما : سياسات التحول الاقتصادي التي طرحت الجمعيات الأهلية كآلية لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسات من ناحية .

وثانيهما : سياسة مؤسسات التمويل الدولية من ناحية أخرى .

حيث كانا أكثر حسما في الاتجاه نحو تقوية دور الجمعيات الأهلية عن الاتجاه نحو التعددية السياسية والسماح لها بهامش أكبر من الحرية. وقد عكس الخطاب السياسي الرسمي للدولة هذا التوجه الجديد نحو تقوية دور الجمعيات الأهلية، وطرح مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص والدولة لتعزيز عملية التنمية. ومن المنظور

(1) ناصر الدين الأسد : الهوية والعلومة ، الدورة الأولى لسنة 1997 ، مطبوعات أكاديمية ، المملكة المغربية ، الرباط

(2) تادى اكين آيار : ترجمة صلاح أبونار ، العولمة والسياسة الاجتماعية في أفريقيا ، قضايا واتجاهات ، مركز البحوث العربية للدراسات العربية الأفريقية والتوثيق ، سلسلة أوراق العمل 103 ، 1991

الكمى فقد ازداد عدد الجمعيات من 13.239 جمعية عام 1993 إلى 16.400 جمعية في نهاية عام 1999، نشط حوالي ربع هذه الجمعيات في مجال التنمية الاجتماعية، كما نشط الغالبية العظمى في مجال الرعاية الاجتماعية.

ومن المنظور الكيفى لتطور الجمعيات الأهلية نجد استجابة الجمعيات الأهلية بدرجة عالية من الفعالية لكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالعقد الأخير على وجه الخصوص، من أهمها الفقر والبطالة حيث تزايدت مشروعات الجمعيات في التدريب وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل كما نشط عدد كبير من الجمعيات الأهلية في مشروعات تنظيم القروض الصغيرة سواء للشباب أو النساء، وكان البعض فيها وسيطاً بين مؤسسات التمويل العالمية، وبين هذه الفئات من المستفيدين. أيضاً استمرت نسبة كبيرة من الجمعيات حوالي 23% في اهتمامهم بالعمل الخيري بشكل تقليدي من خلال المساعدات المادية أو العينية للفقراء وهو ما يشكل علامة مميزة في تطور تاريخ الجمعيات الأهلية.

كما شهدت نهاية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي اتجاهها متصاعداً لتأسيس منظمات غير رسمية بعيدة عن القانون 32 لسنة 1964 والذي ظل سارياً حتى عام 1999 من خلال ما عرف باسم الشركات المدينة التي نشط أغلبها في إطار الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان عامة، وكمراكز بحثية ثقافية. إضافة إلى ذلك فقد تصاعد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين وارتفع عدد هذه المنظمات من منظمة واحدة عام 1983 إلى حوالي 23 منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في نهاية التسعينات، وقد لعبت دوراً هاماً في تدقيق المعلومات حول هذه القضية، وفي توعية الرأي العام وأيضاً في الرقابة الشعبية على أراء الحكومة فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الإنسان⁽¹⁾

(1) أمانى قنديل : المجتمع المدنى ، المؤتمر الثالث عشر للبحوث السياسية ، مرجع سابق ، ص 10

وكذلك انشغلت الجمعيات الأهلية في العقد الأخير بقضية تغيير القانون رقم 23 لسنة 1964 الذي استمر يحكم الجمعيات الأهلية لأكثر من ثلاثة عقود متتالية، بالرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي لحقت بالمجتمع المصري. فقد شكل ذلك القانون قيداً على حرية الجمعيات منذ التأسيس وحتى ممارسة النشاط ، ومن ثم كان معوقاً للنشاط الأهلي، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 153 لسنة 1999 الذي جاء لينص على حرية تسجيل الجمعيات وثبوت الشخصية الاعتبارية لها بمجرد القيد مثل القانون 32 لسنة 1964 ، وأن رفض القيد من جانب الجهة الإدارية يعطى الحق لممثل جماعة المؤسسين الطعن على القرار خلال ستين يوماً من تاريخ إخباره ، وكذلك فتح القانون الباب لكل أنشطة الجمعيات الأهلية دون نص على مجالات معينة ، وهو ما يسمح به القانون

الجديد بتغطية مجالات حقوق الإنسان ، إلا أن ما أثار الجدل والاختلاف هو نص القانون علي حظر النشاط السياسي⁽¹⁾

وبنظرة شاملة لتطور عدد الجمعيات الأهلية في مصر ، نجد أنه بحلول عام 1900م بلغ (65) جمعية، وفي الفترة من 1920-1924م بلغ (195) جمعية ، وفي الفترة من 1925-1944م بلغ (633) جمعية، وفي الفترة من 1945-1949م بلغ نحو(1141) جمعية وقد بلغ عددها في عام 1960م نحو(3198) جمعية، ووصلت إلى (4000) أربعة آلاف جمعية بحلول عام 1964م ، وبلغ عددها في عام 1976 ونظراً للمتغيرات السياسية التي حدثت في (7.593) إلى (13.239) جمعية حالياً ، بينما يشير تقرير الإدارة العامة للجمعيات واتحادات الجمعيات إلى أن العدد هو 14.654 وقد يرجع هذا التناقض إلى طريقة تصنيف الجمعيات. وتقدر وزارة الشئون الاجتماعية عدد أعضاء الجمعيات الأهلية بنحو 3 مليون مواطن

(1) قانون الجمعيات الأهلية الصادر برقم 53 لسنة 1999 ، الجريدة الرسمية ، العدد 21 تابع في 27/5/1999 .

وعدد المنتفعين من أنشطتها بنحو 5.5 مليون منتفع وتنلقى حوالى 35% من هذه الجمعيات مساعدات من وزارة الشئون الاجتماعية والتي تقدر عدد الجمعيات النشطة بـ 4500 جمعية فقط وتقسم وزارة الشئون الاجتماعية الجمعيات الأهلية إلى جمعيات رعاية وتبلغ نسبتها 74% من جملة الجمعيات ، وجمعيات التنمية وتمثل نحو 26% من جملة الجمعيات⁽¹⁾ وقد تضمنت تصريحات حديثة لوزيرة الشئون الاجتماعية ما يفيد أن الجمعيات قد وصل عددها عام 1996 إلى أكثر من 15000 جمعية وتقسم الجمعيات إلى نمطين رئيسين:-

أولهما:- جمعيات الرعاية الاجتماعية وهي تصل إلى (10048) .

ثانيهما: جمعيات التنمية (3478) جمعية⁽²⁾

كما تشير إصدارات من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية إلى أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر لعام 2001 م وقد بلغ عدد الجمعيات المركزية (436)

أما عدد الجمعيات الإقليمية (14848) والإجمالي العام (15.28) ⁽³⁾

(1) عدلى أبو طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة (دراسة لواقع مصر مع التطبيق في احدى قرى محافظة كفر الشيخ ، بحث منشور ، المؤتمر التعليمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، القاهرة ، 24/8/1996 ، ص ص 183-184)

(2) أمانى قديل : العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، 1998 ، ص 128

(3) خالد مجاهد أحمد السيد : المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية انجاز القرارات للمنظمات غير الحكومية ، مرجع سابق ذكره ، ص 53

خاتمة:

ما لا شك فيه أن جذور العمل التطوعي في مصر تمتد إلى عمق التاريخ، إذ أن الطبيعة الزراعية للمجتمع المصري جعلت من نظام التأزر ومساعدة الناس بعضهم البعض جزءاً لا يتجزأ من حياتهم العادلة، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث . ومع ظهور الإسلام خلال القرن السابع الميلادي تدعمت هذه الروح من خلال الدعوة القرآنية إلى التكافل والترابط بين الناس . ومع حلول القرن العاشر الميلادي والثالث الهجري تأصلت هذه القيم بظهور نظام الوقف، الذي يعني قيام الأغنياء بتخصيص جزء من عائد ممتلكاتهم أو كل ممتلكاتهم لخدمة غرض خيري أو ديني محدد.

ويمكن القول بأن نشأة الجمعيات الأهلية في مصر كانت أجنبية، وذلك من خلال الحاليات الأجنبية التي كانت متواجدة في مصر بزيارة في القرن الـ19، والتي كانت تتعم بالامتيازات الأجنبية المعمول بها آنذاك، غير أن اللافت للنظر أن الجمعيات التطوعية الثقافية كانت أسبق تاريخياً على نشأة الجمعيات الدينية، فالجمعية الخيرية الإسلامية تأسست عام 1878، فأول جمعية إسلامية جاءت بعد حوالي 17 عاماً من تأسيس الجمعية الثقافية .

ومما لا شك فيه أن الغالبية العظمى من مبادرات وبرامج الجمعيات الأهلية التطوعية كانت تتم بواسطة أفراد مثقفين ينتمون إلى الطبقة العليا والمتوسطة من المجتمع المصري، في حين كان المنتفعون من هذه البرامج يشكلون الجمهور الأعظم للفئات الفقيرة والمحرومة في مصر .

وفي الفترة من 1919 حتى 1923 كان لتحالف الحكم مع سلطات الاحتلال أكبر الأثر في تشجيع المصريين على إنشاء تنظيمات غير حكومية تقوم بأدوار بديلة عن المؤسسات الرسمية القائدة، وهكذا تسارعت حركة إنشاء الجمعيات الأهلية، وتععدد أنماطها، و مجالات عملها، فامتدت إلى التعليم، والصحة والثقافة، والرعاية الاجتماعية، وفي هذا الإطار لاحظ درجة عالية من التفاعل بين الجمعيات ذات

السمة الدينية (الإسلامية وال المسيحية) وحركة الكفاح الوطني. كما أن هذه الفترة من حيث أداء الجمعيات الأهلية قد اجتذبت جميع الفئات من شباب وأمراء ومتقين، ولم تقتصر على النخبة فقط وبخاصة في الجمعيات الإسلامية، وجاء دستور 1923 ليعرف بحق المصريين جميعاً في تشكيل الجمعيات الأهلية التطوعية، وقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في إطارها التشريعي الصحيح إلى حد بعيد، ومع إعلان الثورة في يوليو 1952، وإلغاء التعديلية الحزبية، انقل النظام السياسي المصري إلى مرحلة جديدة شهد فيها التنظيم السياسي الواحد، وتوجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو الاشتراكية، وفي هذا السياق تم إصدار القرار الجمهوري رقم 384 عام 1956، ينص على إلغاء المواد 54 إلى 80 من القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية، وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الأشخاص المحروم من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أي جمعية وفي إطار هذه المرحلة تم إصدار القانون رقم 32 لسنة 1964 للجمعيات والمؤسسات الذي قيد من حرية هذه التنظيمات ، وزاد من رقابة الدولة عليها.

فقد احتفظت الجمعيات الأهلية المصرية باستقلالها منذ بداية نشأتها عام 1821 وحتى منتصف الخمسينيات، أي خلال 140 عاماً من التطور والارتقاء . وقد بدأت عملية فقدان الجمعيات لاستقلاليتها خلال الفترة من 1956 إلى 1964 كجزء من عملية بحث مستمرة استهدفت السيطرة على شؤون السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني ، وهو ما دفع المنظمات الأهلية للمطالبة بتغيير هذا القانون، وتم بالفعل صدور القانون رقم 153 لسنة 1999 للجمعيات والمؤسسات الأهلية وجاء إلى حد بعيد أفضل من القانون رقم 32 لسنة 1964، حيث نص على أن الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد الإخطار (مادة 5) واعتراض الجهة الإدارية لا يوقف الشهر.

ولم يأخذ فرصة كافية في الميدان، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام 2000 بعدم دستورية القانون، وكانت العودة مرة ثانية للقانون رقم 32 لسنة 1964.

تمهيد:

لما كان المنهج هو استراتيجية عامة تعتمد على مجموعة من الأسس و القواعد والخطوات التي يستفيد بها الباحث في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي⁽¹⁾، والمنهج هو ذلك الطريق المؤدى إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل في النهاية إلى نتيجة معلومة ، بمعنى إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته المشكلة لاكتشاف الحقيقة و بمعنى آخر هو مجموعة من الإجراءات و الخطوات التي يضعها الباحث عند دراسته مشكلة بحثه⁽²⁾، و يختلف تحديد العلماء للمناهج فهناك من يحددها بالمنهج الوصفى والتاريخي والتجريبى و منهج دراسة الحالة و المنهج التبعى أو المنهج الاجتماعى ، و منهم من يرى أن بعض هذه المناهج تمثل طرقا و ليست مناهج

أولا : نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ذلك أنها تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها ، وهو تحديد أهم المعوقات النفسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة سواء في الريف أو الحضر ، والأنشطة الأهلية والتطوعية التي تشارك فيها المرأة ، كما تحاول التعرف على طبيعة المشاركة وأنماطها ، واختلاف المشاركة وفقا لاختلاف العمر ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

(1) علي عبد الرازق جلبي وآخرون ، مناهج البحث الاجتماعي ، الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1992، ص 8 .

(2) عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1963 ، ص 5 .

ثانياً : منهج البحث

يعتمد البحث على المسح بالعينة sample survey وذلك أنه محاولة منظمة لتحليل و تأويل و تسجيل الوضع الراهن لمشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني ، حيث يركز على قطاع عرضي من الحاضر و لفترة من الزمن " فترة الدراسة " و الهدف منه الحصول على مجموعة من البيانات المصنفة و تأويلها و التعميم منها 0 كما أنه دراسة علمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة و في مكان معين (الجمعيات الأهلية بالريف والحضر بالإسكندرية) وأنه ينصب على الوقت الحاضر ، حيث أنه يتناول المعوقات الموجودة بالفعل وقت إجراء المسح و ليس ماضيه و يتعلق بالجانب العلمي إذ يحاول الكشف عن المعوقات النفسية والاجتماعية لمشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني ووضع تصور لكيفية مواجهتها. كما تعتمد الدراسة على المسح التفسيري بغرض التعرف على الأسباب أو المعوقات النفسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع المدني. و يتميز المسح بإمكانية تطبيقه على جماهير عديدة و متنوعة و يأتي اعتمادنا على المسح الاجتماعي بالعينة لعدة أسباب أهمها :

- 1- أنه يساعد على تحليل و تأويل الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية 0
- 2- أنه يعمل على كشف و تفسير المعوقات النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني 0
- 3- أنه يساعد على دراسة قطاع عريض من المرأة 0
- 4- أنه يركز على الحاضر بهدف وضع تصور للتفعيل لمشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني 0

ثالثاً: أسلوب اختيار العينة:

(تم اختيار عينة البحث وفق ثلاثة مستويات) :

المستوى الأول : يتمثل في اختيار المنطقة الجغرافية: حيث تم اختيار منطقتين جغرافيتين إحداهما ريفية والأخرى حضرية بمحافظة الإسكندرية لتمثيل القطاعين الريفي والحضري.

المستوى الثاني: يتمثل في اختيار الجمعيات : تم اختيار أربع جمعيات نسائية أو تستهدف النساء ، وبها عدد من العضوات ب مجالس إدارتها من كل منطقة.

المستوى الثالث: يتمثل في اختيار عينة البحث من المرأة المشاركة في الجمعيات حيث يتوافر إطار محدد لسحب العينة بطريقة عشوائية منتظمة ويتم اختيارهم من كشوف المتردّدات والعضوات بالجمعيات، وتم اختيار 260 مفردة من كشوف المتردّدات على الجمعيات وكانت تمثل 50% من المتردّدات في وقت إجراء الدراسة من بداية شهر إبريل و حتى نهاية شهر يوليو 2007

رابعاً- أدوات البحث :

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث وتشتمل على المحاور المختلفة للدراسة وذلك حيث يمكن تطبيقها على المتردّدات على الجمعيات الحضرية والريفية و بذلك تساعد على الإجابة على أسئلة البحث و الوصول إلى أهدافه و تتفق هذه الأداة مع الدراسة الوصفية، حيث تكشف عن الأوضاع الظاهرة كما أنها أداة يمكن تقييّنها، كما تم وضع دليل المقابلة الذي طبق على الخبراء و أعضاء مجالس الأدارات بالجمعيات الحضرية و الريفية المطبق عليها الدراسة.

وقد اشتمل الاستبيان على عدد 39 سؤالاً توزعت على عدة محاور تعالج مشكلة البحث و تتمثل في :

- 1- **بيانات أساسية :** وتمثل في السن ،الحالة التعليمية ، الحالة الاجتماعية ، مكان الإقامة ، الحالة العملية ، المهنة ، قطاع العمل ، عدد أفراد الأسرة المعيشية ، عدد غرف المسكن ، متوسط الدخل الشهري .
- 2 - **تاريخ العمل التطوعي.**ويدور حول اشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية.درجة قربتهم للمبحوث، نوع الأنشطة ،الأنشطة التي شاركت فيها النساء من أسرة المبحوثة،تأثير المشاركة على الأسرة، نوع التأثير .
- 3- **الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية:** العضوية في جمعية أهلية ، وأنشطتها،أسباب الاشتراك في هذه الأنشطة ، أسلوب المشاركة ، كيفية التعرف على الجمعية .
- 4- **المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات:** ويتناول طبيعة المعوقات وأنواعها وكيفية مواجهتها وهي معوقات من الأسرة و معوقات من البيئة و معوقات من داخل الجمعية .
- 5-**ويتناول المعوقات النفسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في أنشطة المنظمات غير الحكومية.**

ومنها الشعور بعدم الانتقاء والمعاناة في اتخاذ القرارات ، والعجز عن أداء أي عمل عام ، وأن العمل الأهلي لا يتاسب مع ميول وطموحات المرأة ، شعورها بالخجل من المشاركة في العمل الأهلي ، وإحساسها بأن خبراتها لا تساعدها على خدمة الآخرين ، إحساسها بأن المشاركة تزيد من ضغوطها النفسية ، إحساسها بعدم وجود نشاط يحفزها على المشاركة ، ينتابها القلق من الفشل في العمل الأهلي ، الخوف من أن تؤثر مشاركتها سلبياً على أسرتها ، خوفها من الاختلاط بالذكور، خوفها من مشاكل لا تستطيع مواجهتها .

ب) دليل المقابلة شبه المقننة :

مقابلة شبه مقننة حيث ستقوم الباحثة بمقابلة العضوات المشاركات في مؤسسة المجتمع المدني الحضرية والريفية ومقابلة بعض الخبراء في مجال مؤسسات المجتمع المدني .

خامساً- مجالات الدراسة :

تتضمن مجالات البحث ثلاثة مجالات وهي :

أ) المجال البشري : ويشمل المرأة المشاركة في أنشطة الجمعيات أو غير المشاركة التي تقع في نطاق إحدى الجمعيات التي تخدم المرأة للتعرف على المعوقات الاجتماعية والنفسية التي تحول دون مشاركتها في المراحل العمرية من سن أقل من 20 سنة دون حد أقصى للسن و ذلك حتى تظهر المعوقات النفسية والاجتماعية عليها بشكل أكثر وضوحا .

ب) المجال الجغرافي: ويتم تطبيق البحث ميدانيا في محافظة الإسكندرية على الجمعيات الأهلية والتي تعمل في مجال المرأة في الريف والحضر حتى يمكن المقارنة بين معوقات مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية في الريف عنها في الحضر .

وكانت الجمعيات هي:

- 1- جمعية تنمية المجتمع المحلي لأهالي سيكلام (ريف).
- 2- جمعية تنمية المجتمع الريفي بالقرية النموذجية (البرنس القبلية).
- 3- جمعية المرأة والتنمية (حضر) .
- 4- جمعية السلام للتنمية (حضر) .

ج) المجال الزمني: تم تطبيق أداة البحث في الفترة من أول مارس 2007 و حتى نهاية إبريل من نفس العام ، ثم تم تفريغ البيانات و عمل التحليلات الأحصائية في شهر مايو ثم كتابة تقرير البحث 0

سادساً: الصدق و الثبات

تعتبر الأداة صادقة إذا كانت تقيس ما وضعت لقياسه و لما كانت أداة البحث قد وضعت بهدف: التعرف على المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني .

فقد اعتمدت الدراسة على نوعين من الصدق هما :

الصدق الظاهري : و قد قامت الباحثة فى إطار مراعاة الصدق الظاهري بعرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين بهدف تقييمه و توضيح رؤيتهم فى تحقيق الأداة لأهداف البحث و قد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين الذين قرأوا الاستبيان وكانت لهم ملاحظات كما قامت الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على خمس و عشرين مفردة للتأكد من ملائمة الأسئلة و تعديل الأسئلة غير المفهومة للمبحوثات و تقوين الأسئلة المفتوحة " غير المقنية " وقد تم استبعاد الأسئلة التي لم تحصل على نسبة اتفاق 80% من الأساتذة المحكمين ، كما تم إضافة مجموعة من الأسئلة اقتربها السادة المحكمين والمرتبطة جوهرياً بموضوع البحث. وبذلك أصبح عدد الأسئلة بعد إجراء صدق المحكمين 38 سؤالاً

0

- الثبات : ويقصد به ثبات الاستجابات فى حالة تكرار تطبيق الأداة بمعنى عدم التغير جوهرياً و قد تم إجراء نفس أداة الاستبيان على المفردات التي أجريت عليهم الدراسة الاستطلاعية بعد عشرة أيام من الدراسة الاستطلاعية و تم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات فى التطبيق القبلي و البعدى 0.80

سابعاً : خصائص العينة:

1- توزيع العينة

تكونت عينة الدراسة من 260 امرأة مقسمة إلى 130 من الحضر ، 130 من الريف وقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة من خلال كشوف المتردّدات والعضوات.

جدول (1)
توزيع العينة وفقاً للجمعية

حضر		ريف		الجمعية
%	العدد	%	العدد	
-	-	50	65	البرنس
-	-	50	65	سيكلم
50	65	-	-	السلام
50	65	-	-	المرأة والتنمية
100	130	100	130	الإجمالي

تم اختيار أربع جمعيات أهلية بمحافظة الإسكندرية وهي جمعية البرنس ، وجمعية سيكلم في الريف ، وجمعية السلام ، وجمعية المرأة والتنمية في الحضر وهي الجمعيات التي تعمل في مجال المرأة في الإسكندرية .

2- السن :

قد يؤثر السن على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية وتأثير علي تفاعلاتهم الأجتماعية و النفسية حيث يشير البعض إلي أن كبر السن قد يكون عائق في مشاركة المرأة و يعتقد البعض الخ عكس ذلك و يرون أن كبار السن علي دراية كاملة بأهمية المشاركة و لهم دور كبير في المشاركة في أنشطة المجتمع المدني حيث يعتقد البعض أن مشاركة المرأة يكون في فئات عمرية متاخرة نسبياً بعد سن الأربعين غالباً حتى لا يكون هناك أطفال في حاجة إلي الرعاية

جدول (2) توزيع العينة وفقاً للسن

الإجمالي		حضر		ريف		السن
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10.8	28	6.9	9	14.6	19	أقل من 20 سنة
44.2	115	40.8	53	47.7	62	من 20-30
20.4	53	19.2	25	21.5	28	30-40
16.9	44	20.8	27	13.1	17	40-50
7.7	20	12.3	16	3.1	4	50-60
100	260	50	130	50	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 13.918 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.008 \quad \text{درجة الحرية} = 4$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقاً للسن وذلك عند مستوى معنوية 0.01..

ويوضح الجدول رقم (2) تمثيل العينة لفئات السن المختلفة و ذلك لتشتمل العينة الفئات العمرية المختلفة دون استبعاد فئة عمرية لمعرفة مدى تأثير السن على مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و توضح البيانات الميدانية ان الثقل النسبي للعينة يتضح في الفئة العمرية من (20-30) حيث بلغت النسبة 44.2% مما يتضح لنا أن الفئة العمرية المتوسطة و الشابة هي من أكثر الفئات إقبالاً على العمل التطوعي و يتضح ذلك مع توصلت إليه بعض الدراسات حول التطوع و المتطوعين في بعض المجتمعات العربية كدراسة العمل التطوعي في مجتمع الإمارات حيث توصل الباحث إلى أن الفئة العمرية (32-23) هي من أكثر الفئات العمرية الممارسة للعمل التطوعي في المجتمع بالإضافة إلى دراسة عن التطوع و المتطوعين في بعض المجتمعات العربية توصلت إلى أن الفئات العمرية الشابة و الوسطى هي أكثر من الذكور في ممارسة العمل التطوعي⁽¹⁾

(1) موسى شتيوي و آخرون، التطوع و المتطوعون في العالم العربي ، م س ز

يليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية من (30-40) حيث بلغت النسبة 20.4% ثم يليها الفئة العمرية من (40-50) حيث بلغت نسبتها 16.9% يليها الفئة العمرية أقل من 20 حيث بلغت نسبتها 10.8 و قد يرجع ذلك إلى ان تلك المرحلة العمرية لها متطلبات من واجبات دراسية و نواحي تعليمية هذا من جانب و قد يرجع أيضاً إلى ان حجم ادراك تلك الفئة بمعنى المشاركة في الجمعيات لم يكتمل بعد .

3- المستوى التعليمي

يؤدي ارتفاع المستوى التعليمي إلى ارتفاع الوعي بشكل عام و منها الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل التطوعي و بالتالي يؤثر على اختلاف استجابة المشاركات للتطوع عن المستويات التعليمية المنخفضة ويمثل توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية في إطار السياق الاجتماعي أهمية في مدى تأثير التعليم على المرأة المشاركة بأختلاف السياق 0

جدول (3)

توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة التعليمية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
4.2	11	-	-	8.5	11	أمي
8.1	21	6.9	9	9.2	12	يقرأ و يكتب
2.3	6	3.1	4	1.5	2	ابتدائي
12.3	32	6.9	9	17.7	23	إعدادي
27.3	71	26.2	34	28.5	37	متوسط
18.1	47	20.8	27	15.4	20	فوق متوسط
27.7	72	36.2	47	19.2	25	جامعي
100	260	50	130	50	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 26.112 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.000 \quad \text{درجة الحرية} = 6$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقاً لحالة التعليمية وذلك عند مستوى معنوية ..0.01

و يوضح جدول (3) إرتقاء مستوى التعليم الجامعي حيث بلغت نسبة الحاصلات على مؤهلات جامعية 27.7 % يليها في المرتبة الثانية الحاصلات على مؤهلات متوسطة 27.3 % من أفراد العينة حيث ارتفعت نسبة عينة الحضر لتصل إلى 36.2% للتعليم الجامعي مقابل عينة الريف التي كانت نسبتها 19.2 % كما تأتي في المرتبة الثالثة التعليم المتوسط في الحضر بنسبة 26.2 % و عينة الريف بنسبة 28.5 و بقراءة تحليلية للجدول و بضم العينة الجامعي و المتوسط يتضح أنهم وصلوا 55% أي أنه يتعدى نصف العينة ، إذا فإن الفئة الحاصلة على تعليم جامعي و تعليم متوسط هي من أكثر الفئات الممارسة للعمل التطوعي المنظم من خلال الجمعيات الأهلية فقد يعود إلى درجة الوعي و النضج الذي يضفيه التعليم لدى المرأة الذي يجعلها تستوعب أهمية العمل التطوعي في المجتمع و يتقد ذلك مع ما ذهبت إليه دراسه صوفي و المغتصب⁽¹⁾

حول الأتجاهات نحو العمل التطوعي في المجتمع القطري حيث توصل الباحثان إلى دور التعليم في خلق إتجاه إيجابي نحو العمل التطوعي و ذلك دراسه راشد محمد راشد حول العمل التطوعي في المجتمع الأماراتي التي أثبتت نتائجها ان درجة الأهتمام بالعمل التطوعي ترتبط بارتفاع المستوى التعليمي 0

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة "عائشة أحمد" و التي مؤدتها أن من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي ان تكون من ذوات المستوى التعليمي الجامعي⁽²⁾ كما

(1) عبد الرحمن الصوفي و عبد العزيز المغتصب: "الأتجاهات نحو العمل التطوعي في دولة الإمارات

(2) عائشة أحمد العبد الله: المرأة و أدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة

بين جمعيات النهضة النسائية و جمعية توعية و رعاية الأحداث بدبي م س ز

أكّدت دراسه "ملاك الرشيدى" 1991 وجود مشكلات تواجه المرأة الريفية و تحد من مشاركتها و تعتبر الأمية من أهم المشكلات التي تحد من مشاركة المرأة⁽¹⁾ كما تشير البيانات إلى أن توزيع العينة وفقاً للمستوى التعليمي على المستويات التعليمية المختلفة و هو ما يساعد على التعرف على المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تتعكس على مشاركة المرأة دون تجاهل المستوى التعليمي.

4-الحالة الاجتماعية :

يمثل التعرف على توزيع العينة وفقاً للحالة الاجتماعية في السياقات الاجتماعية المتباينة أهمية ، و ذلك ان السياق الاجتماعي يؤثر على طبيعة و أشكال العلاقات الاجتماعية داخل الأسر و في إطار العلاقات القرابية

جدول (4)

توزيع العينة وفقاً للحالة الاجتماعية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة الاجتماعية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
39.6	103	37.7	49	41.5	54	أعزب
50.4	131	50.8	66	50	65	متزوج
5.4	14	4.5	7	4.5	7	مطلق
4.6	12	6.2	8	3.1	4	أرمل
100	260	50	130	50	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 1.584 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.663 \quad \text{درجة الحرية} = 3$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقاً للحالة الاجتماعية.

(1) ملاك الرشيدى، دور فريق العمل في زيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الحضرية م س ز

و تشير البيانات الميدانية كما يوضح جدول (4) إلى شمول العينة للفئات الاجتماعية المختلفة وارتفعت النسبة بين المترrogات لتصل إلى 50.45% يليها العذاب بنسبة 39.6% و تنخفض بين المطلقات والأرامل بدرجة كبيرة لتصل إلى 5.4% مطلقات، 4.6% أرامل

5- الحالة العملية 0

قد تؤثر الحالة العملية على مشاركة المرأة حيث تشير إلى وجود مصدر للدخل لدى المرأة المشاركة أو أن المرأة المشاركة تعد مصدراً لدخل الأسرة ، كما تشير إلى وجود تأثيرات اجتماعية و نفسية للمرأة في مجال العمل والتي تتأثر بالسوق الجماعي حيث توجد أعمال في الريف مثل (أعمال الزراعة) يمكن للأبناء مساعدة ربه الأسرة على القيام بها في حين لا يمكن ان يتم ذلك في أعمال أخرى

0

جدول (5)

الحالة العملية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة العملية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
60.8	158	70.8	92	50.8	66	يعمل
39.2	102	92.2	38	49.2	64	لا يعمل
100	260	50	130	50	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 10.906 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.001 \quad \text{درجة الحرية} = 1$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالحالة العملية وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

و تشير البيانات الميدانية كما يوضح جدول (5) إلى انخفاض نسبه من يعملن إلى 39.2% مقابل 60.8% يعملون ، ويدل ذلك على أن المرأة العامله أكثر إقبالاً على العمل التطوعي من غير العاملة حيث لا يحول ارتباطاتها بمسؤولية العمل الرسمي من ممارسة العمل التطوعي و يتفق ذلك مع دراسه حول التطوع والتطوعين في العالم العربي التي ترى بأن ربات البيوت يمثلن نسبه قليلة من

المتطوعين و ان غالبية المتطوعين من العاملين⁽¹⁾ حول المهنـة التي تمارسها المرأة المتطوعة فـأن المـادة المـيدـانـية أـمدـتـنا بـتوزيعـ أـفـرادـ العـيـنةـ حولـ المـهـنـ المـخـلـفةـ وـغـيرـ ذلكـ منـ تـأـثـيرـاتـ إـجـتمـاعـيـةـ وـ نـفـسـيـةـ قدـ تـخـلـفـ بـأـخـتـلـافـ السـيـاقـ الأـجـتمـاعـيـ 0ـ المـهـنـةـ :

حول المهنة التي تمارسها المرأة المتطوعة فإن المادة الميدانية أمدتنا بتوزيع أفراد العينة حول المهن المختلفة وغير ذلك من تأثيرات إجتماعية و نفسية قد تختلف باختلاف السياق الاجتماعي 0

جدول (6) توزيع العينة وفقاً للمهنة

الإجمالي		حضر		ريف		المهنة
%	العدد	%		%	العدد	
24.7	39	27.2	25	21.2	14	مشرفة حضانة
15.8	25	16.3	15	15.2	10	أخصائية اجتماعية
5.7	9	13	12	4.5	3	مهندسة
8.2	13	8.7	8	7.6	5	موظفة بالجمعية
7	11	6.5	6	7.6	5	مدرسة
3.2	5	2.2	2	4.5	3	أمينة مخزن
5.1	8	4.5		4.5	3	مديرة
10.1	16	1.1	1	22.7	15	عاملة
4.4	7	7.6	7	-	-	موظفة
1.9	3	1.1	1	3	2	حرافية
2.5	4	4.3	4	-	-	سكرتيرة
5.1	8	2.2	2	9.1	6	محامية
100	158	100	92	100	66	تنسب النتائج إلى

$$0.000 = \text{مستوى المعنوية} \quad 14 = \text{درجة الحرية} \quad 46.654 = \text{كا}^2$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالتوزيع ووفقاً للمهنة وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

(1) موسى شتيوي و آخرون، التطوع و المتطوعون في العالم العربي، م س ز

وتوضح البيانات الميدانية كما في جدول (6) تعدد المهن بين عينة البحث ما بين مشرفة حضانة بنسبة 24.7% ن و أخصائية اجتماعية بنسبة 15.8% ثم عاملة بنسبة 10.1% و مهندسة بنسبة 9.4% و موظفة بالجمعية بنسبة 8.2% و تتحفظ لتصل إلى 1.9% للعاملات بمهن حرفية 0

7- قطاع العمل:

قد يؤثر قطاع العمل على المرأة المشاركة اجتماعيا ونفسيا و ذلك ان العمل ببعض القطاعات قد يؤدي إلى انشغال المرأة عن العمل التطوعي و قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والأقتصادية خاصة في الأعمال بالقطاعين الأهلي والقطاع الحر أو حتى بالقطاع الخاص غير المؤمن عليه 0

جدول (7)

قطاع العمل

الإجمالي		حضر		ريف		قطاع العمل
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
19.6	31	29.3	27	6.1	4	حكومي
15.2	24	16.3	15	13.6	9	قطاع خاص
63.3	100	53.3	49	77.3	51	قطاع الأهلي
1.9	3	1.1	1	3	2	أعمال حرة
100	158	100	92	100	66	تنسب النتائج إلى

$$\text{كا}^2 = 15.067 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.002 \quad \text{درجة الحرية} = 3$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بقطاع العمل وذلك عند مستوى معنوية 0.01 .. و تشير البيانات الميدانية كما في جدول (7) إلى ارتفاع نسبة العاملات في القطاع الأهلي لتصل إلى 63.3% يليها القطاع الحكومي لتصل إلى 19.6% ثم القطاع الخاص و تبلغ النسبة 15.2% بينما تتحفظ في الأعمال الحرة لتصل إلى 1.9% 0

و ترجع أسباب زيادة نسبة أفراد العينة العاملات في القطاع الأهلي أن أكثرهن يعملون في الجمعيات الأهلية التي طبقت عليها الدراسة الحالية 0

و بقراءة تحليلية للجدول يتضح أن نسبة المشاركات في القطاع الأهلي في الريف بلغت نسبتها 77.3 % مقابل عينة الحضر التي بلغت نسبتها 53.3 % و يرجع ارتفاع نسبة الريف عن الحضر و من خلال أجابة المبحوثات أتضح أن أكثرهن عاملات في جمعيات الريف كما انهم يتعلمون أشغال الأبرة و المفروشات المنزلية و يعرضونها للبيع من خلال الجمعية مما يحقق أستقادة مزدوجة من خلال مشاركتهن في العمل التطوعي 0

8- عدد أفراد الأسرة :

قد تختلف قيم الأنجاب بأختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية في الحضر و الريف وهو ما يؤثر على عدد الأبناء ، وقد يؤثر عدد أفراد الأسرة على أشغال المرأة و أرتباطها بالمنزل إلى حد كبير أو أشغالها بتربية الأبناء و رعايتهم 0

جدول (8)

عدد أفراد الأسرة

الإجمالي		حضر		ريف		عدد أفراد الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
5	13	8.5	11	1.2	2	2-1
53.8	140	56.9	74	50.8	66	4-3
41.2	107	34.6	45	47.7	62	6-5
100	260	100	130	100	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 9.389 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.009 \quad \text{درجة الحرية} = 2$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة وذلك عند مستوى معنوية 0.01 .. وتوضح البيانات الميدانية كما يوضح جدول (8) إلى توزيع عينة البحث وفقاً لعدد أفراد أسر المشاركات لتصل إلى 53.8 % أسر مكونة من 3 إلى 4 أفراد ، و 41.2 %

أسر المكونة من 5 إلى 6 أفراد و أنخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى 5% للأسر المكونة من 1 إلى 2 فرد 0

9-الحالة السكنية (عدد الغرف) :

قد يؤدي معدل التزاحم داخل المنزل نتيجة صغر حجم المكان مع زيادة عدديه متزايدة في عدد الأشياء يؤثر على مشاركة المرأة في العمل التطوعي وقد ينتج عن هذا التزاحم الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسيه التي تتعكس بصورة أو بأخرى على مشاركة المرأة 0

جدول (9)

عدد الغرف

الإجمالي		حضر		ريف		عدد الغرف
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.3	45	20	26	14.6	19	2-1
74.6	194	73.8	96	75.4	98	4-3
8.1	21	6.2	8	10	13	6-5
100	260	100	130	100	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 2.300 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.317 \quad \text{درجة الحرية} = 2$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بعدد الغرف.

و توضح البيانات الميدانية كما يوضح جدول (9) إلى توزيع العينة وفقاً لعدد الغرف التي تمتلكها المرأة المشاركة لتصل إلى 74.6% فيمن يمتلك عدد غرف من (4-3) و أنخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى 17.3% من أفراد العينة الذين يمتلكون عدد غرف من (1-2) غرفة و تزداد أنخفاضاً لتصل إلى 8.1% من يمتلكون عدد غرف من (5-6) غرفة 0

10-المستوى الاقتصادي :

و بالنسبة للمستوى الاقتصادي للمتطوعات في الجمعيات الأهلية الالتي تمثل عينة الدراسة فأن مؤشرات المادة الميدانية في هذا المجال تتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم (10) الذي يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتوسط الدخل الشهري 0

جدول (10)

متوسط الدخل الشهري

الإجمالي		حضر		ريف		متوسط الدخل الشهري
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
16.9	44	12.3	16	21.5	28	أقل من 200 جم
31.2	81	27.7	36	34.6	45	-200
23.1	60	26.9	35	19.2	25	-400
22.7	59	26.2	34	19.2	25	-600
5	13	4.6	6	5.4	7	-800
1.2	3	2.3	3	-	-	-1000
100	260	100	130	100	130	الإجمالي

$$\chi^2 = 10.389 \quad \text{مستوى المعنوية} = 0.065 \quad \text{درجة الحرية} = 5$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بمتوسط الدخل.

حيث يتضح من الجدول السابق أن التقل النسبي لعينة الدراسة يتركز في فئة متوسط دخلهن من 600 (حيث بلغت نسبتهن 23.1%) ثم الفئة من (600 فأقل من 800) حيث بلغت 22.7% من أفراد العينة ثم يليها فئة المتوسط أقل من (200) حيث بلغت

نسبة 16.9% ثم انخفضت بدرجة ملحوظة في فئة المتوسط من (800أقل من 1000) حيث بلغت نسبة 5% ثم فئة المتوسط 1000 بلغت النسبة 1.2% وهو ما يشير إلى أنغلب أفراد العينة تركز متوسط دخلهن في فئة أقل من (200 إلى أقل من 600) حيث بلغت نسبة 71.2% ويرجع انخفاض متوسط الدخل لدى نسبة كبيرة من العينة إلى طبيعة المهن التي تمارسها المرأة المتREWouة و التي أوضحتها في طبيعة المهن حيث إنهن يتركزن في مهن مشرفة حضانة و أخصائية اجتماعية و موظفة بالجمعية و عاملة و سكرتيرة و أن دخول هذه المهن في المجتمع المصري عادة ما يكون متوسط الدخل في هذه الحدود التي تتركز فيها العينة 0

ما يتضح أن الوضع الاقتصادي لأفراد العينة من خلال متوسط الدخل الشهري يؤثر على مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة ، حيث كثيراً ما يكون الفقر و الانشغال بمتطلبات الحياة اليومية عائقاً أمام مشاركة المرأة و الرجل على حد سواء و في دراسة "سلوى شعراوي جمعة" شكل العامل الاقتصادي بنسبة 33% كسبب لعزوف المرأة عن المشاركة حيث ذكر بعض أفراد العينة ان المرأة تستطيع ان تشارك إذا كانت متيسرة ماليا حتى لا تنشغل بالعمل الاجتماعي عن لقمة العيش و يجب الاشارة إلى أن تزايد نسبة الأسر التي تعولها النساء إلى حوالي 25% أدى إلى تفاقم تأثير العوامل الاقتصادية على مشاركة المرأة (1)

ثامناً : أساليب التحليل الإحصائي والتفسير :

تم تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS لوصف المتغيرات والعوامل الأساسية في الدراسة وقد استخدمت الباحثة المعالجة الإحصائية في عدة جوانب هي :

- 1- الجداول البسيطة والتي توضح خصائص عينة البحث ، وطبيعة استجابات العينة .
- 2- الجداول التكرارية التي توضح حجم ونسبة العلاقات بين المتغيرات .
- 3- اختبار كا² Chi-Square لتوضيح مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات
- 4- اختبار (ت) T وقد تم استخدامه للكشف عن الفروق بين متواسطات عينتي الريف والحضر .
- 5- معامل الارتباط لقياس درجة ثبات استجابات المبحوثات في حالة تكرار الأسئلة .

تاسعاً : الصعوبات التي واجهتها الباحثة في إطار المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني واجهت الباحثة عدة صعوبات أهمها :

- صعوبة فصل بعض المعوقات النفسية و الاجتماعية عند المرأة عنها عند غيرهم من الفئات
- حصر جميع الجمعيات التي تعمل في مجال المرأة في محافظة الأسكندرية عن طريق مديرية الشئون الاجتماعية ٠
- وجود الجمعيات عينة البحث في مناطقتين جغرافيتين منفصلتين مما استلزم جهداً مضاعفاً ووقتاً أطول لجمع البيانات ٠

الفصل الخامس

الأبعاد الأساسية لمشاركة المرأة في العمل التطوعي

تمهيد.

أولاً : تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي ٠

ثانياً: مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

خاتمة.

أولاً: تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي .

تحتفل قيم المشاركة بأختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية و هو ما يؤثر على مشاركة المرأة في العمل التطوعي كما تشير إلى أن اشتراك أحد أفراد الأسرة في الأنشطة التطوعية له تأثيرات اجتماعية و نفسية علي المرأة و مشاركتها في العمل التطوعي.

جدول (11)

اشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية

الإجمالي		حضر		ريف		اشتراك أحد أفراد الأسرة
%	ع	%	ع	%	ع	
65.8	171	80	104	51.5	67	يشترك
34.2	89	20	26	48.5	63	لايشترك
100	260	100	130	100	130	الإجمالي

$$\text{قيمة كا}^2 = 25.714 \quad \text{درجة الحرية} = 1 \quad \text{قيمة الدالة} = 0.000$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق باشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

وتشير البيانات الميدانية كما يوضح جدول (10) إلى أن المشتركين من أفراد الأسرة في الأنشطة التطوعية بلغت نسبتهم 65.8% لصالح السياق الحضري حيث بلغت نسبته 80% مقابل السياق الريفي 51.5% بينما من لا يشتراك من أفراد الأسرة في الأنشطة التطوعية بلغت نسبتهم 34.2% لصالح السياق الريفي لتصل النسبة إلى 48.5% مقابل السياق الحضري بنسبة 20% مما يؤكدعلي أن أغلب أفراد العينة من المشتركين كان لأفراد الأسرة دور في تشجيعهم علي ممارسة العمل التطوعي

و يتفق ذلك مع دراسة سابقة (فاطمة الكبيسي) بأن كان للأخرين دور في تشجيع المرأة على ممارسة العمل التطوعي حيث أشارت 65% من المبحوثات إلى أن هناك أشخاصا قد قاموا بتشجيعهن على ممارسة العمل التطوعي بينما أجاب 34.2% منهم بعدم وجود أطراف مشجعة لهن لممارسة العمل التطوعي⁽¹⁾ كما يوضح الجدول أيضا أن النسبة العالية من أشتراك أحد أفراد أسرة المتطوع في الجمعية في الحضر عنها في الريف بلغت نسبة المشتركين في الحضر 80% بينما عدد المشتركين من أفراد الأسرة في الريف بلغت نسبتهم 51.5% مما يعني أن هناك عوامل جذب أسرية في الأشتراك في الجمعيات الأهلية مما يدل على وجود علاقة مستمرة و منتظمة بين الجمعيات و بين المتردد़ين عليها تتمثل في التواصل في المشاركة بين المتطوعين 0

و حول درجة قربة المشاركين في أنشطة تطوعية و تأثيراتهم الاجتماعية و النفسية على ممارسة المرأة للعمل التطوعي ، قد تؤثر درجة قربة المشاركين في الأنشطة التطوعية تأثيراً اجتماعيا و نفسيا على ممارسة المرأة للعمل التطوعي كما يختلف تأثيرها بأختلاف السياق الاجتماعي و الثقافي لأفراد العينة و هذا ما يتضح من الجدول الآتي :

(1) فاطمة علي حسين الكبيسي :مشاركة المرأة القطرية في تطبيقات المجتمع المدني م س ز

جدول (12)
درجة قرابة المشاركين في أنشطة تطوعية

دالة الفروق	قيمة κ^2	الإجمالي		حضر		ريف		درجة القرابة
		%	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	
دالة عند 0.05	0.129	35.7	61	34.6	36	37.3	25	ابن/ ابنة
غير دالة	6.004	31	53	24	25	41.8	28	والد/جد
غير دالة	2.481	30.4	52	26	27	37.3	25	والدة/جدة
غير دالة	2.084	19.9	34	16.3	17	25.4	17	أخ
غير دالة	5.869	25.7	44	19.2	20	35.8	24	أخت
غير دالة	0.084	12.9	22	13.5	14	11.9	8	زوج
		171			104		67	تنسب النتائج إلى

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالأبناء المشاركين في أنشطة تطوعية وذلك عند مستوى معنوية 0.05 في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالأقارب الآخرين .

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة مشاركة الأقارب في الأنشطة التطوعية لتصل بين الأبناء إلى 35.7% يليها والوالد أو الجد بنسبة 31% وهو ما يشير إلى التنشئة الاجتماعية على التطوع سواء من الآباء للمبحوثات أو تنشئة المبحوثات لأبنائهن على المشاركة في الأعمال التطوعية . وتأتي الأخت في المرتبة الثالثة بنسبة 25.7% ، ثم الأخ بنسبة 19.9% وتشير هذه البيانات إلى أن أسر المبحوثات يقدرن الأنشطة التطوعية ويدركون أهميتها وهو ما يشجع على المشاركة في هذه الأنشطة.

ويأتي الزوج في المرتبة الأخيرة بنسبة 12.9% وهو ما يشير إلى ضعف نسبة مشاركة الزوج في الأنشطة التطوعية و إذا أردنا ان نحل أنخفاض نسبة مشاركة الزوج فيمكن أن تشير إلى أن نسبة 39.6% من عينة الدراسة غير متزوجات بالإضافة إلى غياب الزوج في حالة المطلقات و بلغت نسبتهم 5.4% والأرامل . 4.6%

قد تتعدد و تتتنوع الأنشطة في الجمعيات الأهلية التي تشارك فيها المرأة من أفراد الأسرة حيث يتم اختيارها من خلال ميول و هوايات المرأة المشاركة التي تستطيع من خلال هذا النشاط أشباع رغباتها الاجتماعية و النفسية و تتعدد هذه الأنشطة ما بين رعاية فئات خاصة و أسرة و طفولة و أنشطة نسائية وسوف يوضح الجدول التالي هذه الأنشطة 0

جدول (13)

الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة

دلة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		النوع
		%	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	
غير دالة	0.009	49.7	85	50	52	49.3	33	رعاية فئات خاصة
غير دالة	0.973	17	29	19.2	20	13.4	9	أنشطة تنموية
غير دالة	2.715	26.3	45	30.8	32	19.4	13	أسرة وطفولة
غير دالة	0.077	8.2	14	8.7	9	7.5	5	أنشطة بيئية
دالة عند 0.01	19.223	53.8	92	40.4	42	74.6	50	أنشطة نسائية
دالة عند 0.01	15.836	11.7	20	3.8	4	23.9	16	أنشطة إدارية
		171			104		67	تتب النتائج إلى

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة و هي الأنشطة النسائية و الأنشطة الأدارية و ذلك عند مستوى معنوية 0.1 بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة حيث أرتفعت نسبة رعاية فنات خاصة لتصل إلى 49.7 % يليها أنشطة أسرة و طفولة عند نسبة 26.3 % و تنخفض بدرجة ملحوظة في باقي الأنشطة حيث وصلت نسبة أنشطة تنمية إلى 17 % ثم أنشطة بيئية بنسبة 8.2 %

قد تؤثر مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي على دورها في الأسرة و قد لا تؤثر تبعاً لتحمل المرأة للمسؤولية و تبعاً لتوفر مفهوم ثقافة التطوع للمرأة ولأسرتها و تقبلهم لفكرة مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية و يختلف كل هذا باختلاف السياق الاجتماعي نتيجة أن كل سياق له عاداته وتقاليده و موروثة الثقافي 0

جدول (14)

تأثير مشاركة المرأة على أسرتها

الإجمالي		حضر		ريف		تأثير مشاركة المرأة على أسرتها
%	ع	%	ع	%	ع	
73.7	126	74	77	73.1	49	تؤثر
26.3	45	26	27	26.9	18	لا تؤثر
	171		104		67	الإجمالي

$$\text{قيمة كا}^2 = 0.896 \quad \text{قيمة الحرية} = 1 \quad \text{درجة الحرية} = 0.017$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتأثير مشاركة المرأة على أسرتها.

و تشير البيانات الميدانية كما هو موضح في الجدول أن نسبة الأسر التي تتأثر بمشاركة المرأة في العمل التطوعي بلغت 73.7% بينما الأسر لم تتأثر بمشاركة المرأة بلغت نسبتهم 26.3%.

و يلاحظ من خلال القراءة التحليلية لمعطيات الجدول أن هناك تقارب نسبي بين عينة الريف و الحضر في الأسر التي تتأثر بمشاركة المرأة حيث بلغت النسبة في الريف 73.1% بينما في الحضر 74% كما شمل التقارب النسبي أيضاً الأسر التي لم تتأثر بمشاركة بين عينة الريف و الحضر حيث بلغت نسبة الأسر التي لا تتأثر في الريف 26.9% و في الحضر 26%.

قد يختلف نوع التأثير على الأسرة الذي ينتج عن مشاركة المرأة في العمل التطوعي بأختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية في الريف و الحضر و أما أن يكون هذا التأثير إيجابي على أسرة المرأة المشاركة او قد يكون تأثير سلبي و هذا ما سوف يتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول (15)

نوع التأثير

الإجمالي		حضر		ريف		نوع التأثير
%	ع	%	ع	%	ع	
89.7	113	87	67	93.9	46	إيجابي
10.3	13	13	10	6.1	3	سلبي
	126		77		49	الإجمالي

$$\text{قيمة كا}^2 = 1.525 \quad \text{درجة الحرية} = 1 \quad \text{قيمة الدلالة} = 0.217$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بنوع تأثير مشاركة المرأة على أسرتها.

وتشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة التأثير الأيجابي على أسرة المرأة المشاركة لتصل إلى 89.7% لصالح السياق الريفي حيث بلغت نسبته 93.9% مقابل 87% في السياق الحضري .

وهذا ما تؤكد دراسه "مصطفى حسان" في أن التميه بشكل عام و خاصه التنمية الريفية تكون المشاركة و المساهمة إيجابية لأفراد المجتمع الريفي عن طريق المشاركة في الجهد التي تبذل لتحسين أحوال معيشتهم و خلق روح التعاون بين الريفيين منتبهين لظروف شعور الجماعة بعدم الرضا عن بعض الأحوال المادية التي تحتاج إلى ضرورة النقد و الأثارة⁽¹⁾ أما من يرون أن هناك تأثير سلبي على أسرة المرأة المشاركة فقد انخفضت النسبة بدرجه ملحوظة لتصل إلى 10.3% لصالح السياق الحضري 0

قد يختلف تأثر المرأة الأيجابي بمشاركتها في العمل التطوعي من حيث الوعي بدورها و اكتساب الخبرات و شغل أوقات الفراغ و الشعور بالمشاركة و تكوين علاقات اجتماعية و أنها لا تشعر بالوحدة و الضيق و قد تختلف نسب هذه الاستجابات في الريف عنه في الحضر تبعاً للموروث الثقافي و اختلاف العادات و التقاليد فيما بينهم 0

(1) مصطفى حسان "العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفي " رساله دكتوراه غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية "جامعة حلوان" 1982 ص 105

جدول (16)
مظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة

		دلالة الفروق		قيمة Δ^2	الإجمالا	حضر	ريف	مظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة
	%	النكرار	%	النكرار	%	النكرار		
غير دالة	3.353	60.2	68	67.2	45	50	23	أصبحت أكثر وعيًا بدورها
غير دالة	0.272	55.8	63	53.7	36	58.7	27	اكتسبت بعض الخبرات ل التربية أبنائها
غير دالة	2.941	35.4	40	41.8	28	26.1	12	جعلت الأبناء أكثر اعتمادا على ذاتهم
غير دالة	0.742	54.9	62	58.2	39	50	23	شغلت أوقات فراغها بصورة إيجابية
دالة عند 0.01	5.370	13.3	15	19.4	13	4.3	2	لم تعد تشعر بالوحدة والضيق
دالة عند 0.01	6.077	53.1	60	62.7	42	39.1	18	اكتساب الخبرات الاجتماعية
			113		67		46	تنسب النتائج إلى

فيما يتعلق بمظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر في عبارة لم تعد تشعر بالوحدة و الضيق عند مستوى معنوي 0.1 ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في أكتساب الخبرات الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.1 في الوقت الذي تشير فيه التحليلات الأحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر فيما يتعلق بباقي مظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة 0

وتوضح البيانات الميدانية تعدد مظاهر التأثيرات الأيجابية حيث بلغت نسبة أن المرأة أصبحت أكثر وعيًا بدورها 60% أما اكتساب بعض الخبرات لتربيه أبنائها بلغت نسبتها 55.8% و فيما يتعلق بشغل أوقات فراغها بصورة إيجابية بلغت النسبة 54.9% و اكتساب الخبرات الاجتماعية بلغت نسبتها 53.1% في حين تنخفض نسبة جعلت الأبناء أكثر اعتماداً على ذاتهم لتصل إلى 35.4% ثم زادت النسبة إنخفاضاً بدرجة ملحوظة في لم تعد تشعر بالوحدة والضيق لتصل إلى 13.3% و تشير دلالة هذا الجدول إلى أنه يوجد أرتباط بين مشاركة المرأة في العمل التطوعي وبين التأثيرات الأيجابية التي تتعرض لها المرأة و منها شغل أوقات فراغها بصورة إيجابية في العينتين الريف و الحضر و يتفق هذا مع دراسة "عائشة عبد الله" و التي تشير بأن من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي هو أستثمار وقت الفراغ و الأستقادة من نشاط الجمعيات

ثانياً: مشاركة المرأة في العمل التطوعي :

قد تختلف مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة بأختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية تبعاً لأختلاف المجتمع الريفي عن الحضري من نواحي متعددة منها أهمال شئون الأسرة و التقصير في تربية الأبناء أو واجبات الزوج أو ضيق الوقت و التقصير في الواجبات الاجتماعية و هذا ما سيوضح من خلال الجدول الآتي :

جدول (17)
مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة

دلالة الفروق	كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
غير دالة	3.611	7.7	1	—	—	33.3	1	إهمال شؤون الأسرة
غير دالة	1.311	38.5	5	30	3	66.7	2	القصير في تربية الأبناء
دالة عند 0.05	0.965	15.4	2	10	1	33.3	1	القصير في واجبات الزوج
غير دالة	0.043	61.5	8	60	6	66.7	2	زيادة الهموم
غير دالة	0.709	84.6	11	80	8	100	3	ضيق الوقت والقصير في الواجبات الاجتماعية
غير دالة	0.709	15.4	2	20	2	—	—	التعب والإرهاق والتوتر والعصبية
			13		10		3	تنسب النتائج إلى

تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر من حيث القصير في واجبات الزوج و ذلك عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يؤكد على الدور الذي تلعبه المرأة كزوجة و أختلف هذا الدور من الريف إلى الحضر حيث بلغت النسبة في الريف 33.3% و في الحضر 15.4% في حين أرتفعت نسبة ضيق الوقت و القصير في الواجبات الاجتماعية لتصل إلى 84.6% ثم زيادة الهموم بنسبة 61.5% ثم انخفضت النسبة في القصير في تربية الأبناء لتصل إلى 38.5%.

ثالثاً: الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية:

وقد تطرق الماده الميدانيه إلي الصفة الأعتبرية لعينه الدراسة و قد كانت
أستجابة المبحوثات بصفتهن الأعتبرية داخل الجمعيات كما في الجدول رقم (18)
الذى يوضح توزيع العينة حسب الصفة الأعتبرية

جدول (18)

نوع العضوية في الجمعية الأهلية

الإجمالي		حضر		ريف		نوع العضوية في جمعية أهلية
%	ع	%	ع	%	ع	
85.4	222	83	108	87.7	114	عضو جمعية عمومية
7.3	19	10.8	14	3.8	5	عضو مجلس إدارة
7.3	19	6.2	8	8.5	11	عضو شرفي
	260		130		130	الإجمالي

قيمة $\chi^2 = 14.229$ درجة الحرية = 2 قيمة الدلالة = 0.001

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف
والحضر فيما يتعلق بنوع عضوية المرأة في جمعية أهلية وذلك عند مستوى معنوية
0.01.

وقد تطرق الماده الميدانيه إلي الصفة الأعتبرية لعينه الدراسة و قد كانت أستجابة
المبحوثات بصفتهن الأعتبرية داخل الجمعيات كما في الجدول الذي يوضح توزيع
العينه حسب الصفة الأعتبرية يتضح من هذا الجدول أن التحليلات الإحصائية
تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر فيما يتعلق
بنوع عضوية المرأة في جمعية أهلية و ذلك عند مستوى معنوية 0.1 حيث ارتفعت
نسبة عضوات الجمعية العمومية لتصل إلى 85.4 % بينما انخفضت أنخفاض
ملحوظ و بدرجة كبيرة في عضوات مجلس الإدارة حيث بلغت نسبتها 703 %
وكذلك العضوية الشرفية بلغت نسبتها 0 %

ومن خلال البيانات الميدانية السابقة يلاحظ انخفاض شديد في عضوات مجلس الأدارة وقد يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد التي تجعل المرأة تابع للرجل وسيطرة الرجل على مراكز القيادات داخل الجمعية فقد بلغت عضوات مجلس الأدارة في الجمعيات الريفية المطبق عليها الدراسة بنسبة 3.8% و ترتفع نسبيا في الحضر لتصل إلى 10.8%

و بالرغم من أن الدراسة الحالية مطبقة على 4 جمعيات أثاثان في الريف وأثاثان في الحضر وأنهم جمعيات تعمل في مجال المرأة إلا أن أتاضح أن جمعية واحدة في الحضر وهي جمعية المرأة للتنمية ترأس مجلس أدارتها امرأة و باقي الجمعيات يسيطر عليها قيادة الرجل ومن خلال أجابات القائمين على تولي قيادة الجمعيات ومن خلا دليل المقابلة قال البعض أنّه قد تقل العلاقة بين نوعية الخدمات ونسبة تمثيل المرأة في النظر عن نوعية تقديم الخدمة كما قد تواجه المرأة عدة معوقات عند توليها مجلس الأدارة و هي المعوقات الثقافية فقد تحجب المرأة عن ترشيح نفسها في مجلس الأدارة أحتراماً لوجود الأكبر سناً هذا بالإضافة إلى أثر الثقافة عند ترشيح المرأة في حالة وجود رجل لا ترشيحها النساء نظراً لقلة ثقة المرأة المصرية بنفسها و ببنات جنسها نتيجة الموروث الثقافي أو لرفض الرجل قيادة المرأة له في الجمعية كما أجاب البعض من خلال دليل المقابل ومن بينهم رئيس مجلس إدارة جمعية تقع في الريف أن سبب رجوع المرأة عن ترشيح نفسها في عضوية مجلس الأدارة عدم استطاعتها حضور أجتماع مجلس الأدارة لأنعقاده في وقت متأخر وهذا لا يتناسب مع العادات والتقاليد المجتمعية المتعارف عليها في المجتمع الريفي وتخالف هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة سابقة نتج عنها أن هناك سمة علاقة بين تولي المرأة القيادة و نوعية الخدمات و الأنشطة التي تقدم للمستفيدات فعندما تصبح المرأة عضوه مجلس أدارة أو رئيسة مجلس أدارة تسعى إلى أنصاف المرأة و توجيهه الاهتمام لها كما أنها تستطيع التعبير عن احتياجات

المرأة و الكيفية التي تصل بها الخدمة للمرأة نتيجة مراعاتها لأوضاع المستفيدة وظروفها عند تقديم الخدمة⁽¹⁾

قد تتأثر أنشطة الجمعيات الأهلية بعدد المشتركين و غير المشتركين من حيث الأشتراك الفعلي للقيام بأنشطة الجمعية و ليس الأشتراك أسميا بدون القيام بعمل جاد من خلال الأنشطة و هذا ما سوف يتضح من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (19)

الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية

الإجمالي		حضر		ريف		الاشتراك في أنشطة جمعية أهلية
%	ع	%	ع	%	ع	
83.8	218	90	117	77.7	101	اشتراك
16.2	42	10	13	22.3	29	لاتشترك
	260		130		130	الإجمالي

$$\text{قيمة كا}^2 = 7.270 \quad \text{درجة الحرية} = 1 \quad \text{قيمة الدلالة} = 0.007$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالاشتراك في أنشطة جمعية أهلية وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

فمن حيث من تشتراك في أنشطة الجمعية الأهلية أشتراك فعلي أرتفعت نسبتهن لتصل إلى 83.8% مما يدل على حرية المشتركات في القيام بأنشطة الجمعية و تحقيق نجاح ملحوظ بها ، بينما انخفضت نسبة عدم المشتركات في أنشطة جمعية أهلية لتصل إلى 16.2%

(1) أريج البدراوي زهران . مصر بالكافحات لا الهوانم تدار . الجمعيات الأهلية القاهرة (إنسان أون لاين .

نت 2006/10/29)

نتائج الجداول الأرتباطية التي توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

قد يتأثر أشتراك المرأة الفعلي في أنشطة الجمعيات الأهلية بالسن بأختلاف المراحل العمرية للمرأة تختلف مدى أشتراكها و ممارستها لأنشطة الجمعيات الأهلية حيث تتغير حجم مسؤولية المرأة أتجاه أسرتها و ذاتها بتغير السن كما تختلف تبعاً للسياق الاجتماعي حيث أن حجم مسؤولية المرأة في الريف تختلف عن مسؤولية المرأة في الحضر كما قد يمثل السن أهمية في الأشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث يمكن أن يؤثر ارتفاع أو انخفاض السن في أشتراك المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية كما سيتضح من الجدول الآتي:

جدول(20)

الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للسن

الإجمالي		حضر		ريف		السن
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
11.5	25	6	7	17.8	18	أقل من 20 سنة
43.1	94	40.2	47	46.5	47	من 20-30
19.7	43	19.7	23	19.8	20	40-30
18.3	40	23.1	27	12.9	13	50-40
11.9	26	11.1	13	3	3	60-50
100	218	100	117	100	101	تنسب النتائج إلى

(ريف) قيمة $\chi^2 = 3.977$ درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.409

(حضر) قيمة $\chi^2 = 6.069$ درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.194

فيما يتعلق بالاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للسن أتضح من البيانات الميدانية أن الفئة العمرية من 20-30 هي أكثر الفئات التي تشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث بلغت النسبة 43.1% ثم انخفضت هذه النسبة في الفئة العمرية من 30-40 لتصل إلى 19.7% يليها الفئة العمرية من 40-50 وبلغت

نسبة 18.3% و جاءت في المرتبة التي تليها الفئة العمرية من 50-60 لتصل إلى 11.9% يتبعها الفئة العمرية أقل من 20 سنة و بلغت نسبة 11.5% ومن هنا يتضح من البحث العلاقة الأرتباطية بين السن والاشتراك في الجمعيات الأهلية حيث أتضح أن أعلى نسبة من المشتركات في أنشطة الجمعيات الأهلية جاءت في المرحلة العمرية الشبابية من 20-30%.

قد يتأثر أشتراك المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية بالحالة التعليمية للمرأة حيث أن أستيعاب ثقافة العمل التطوعي للمرأة و قيامها بالأنشطة قد يرتبط بالحالة التعليمية التي تسبب في ارتفاع أو انخفاض درجة الوعي و النضج لدى المرأة و قد تفسح لها المجال في التغلب على المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تحول بينها و بين مشاركتها الفعلية في أنشطة الجمعيات الأهلية.

جدول (21)

الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة التعليمية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة التعليمية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
4.1	9	-	-	8.9	9	أمي
8.3	18	7.7	9	8.9	9	يقرأ ويكتب
1.4	3	1.7	2	1	1	ابتدائي
10.6	23	4.3	5	17.8	18	إعدادي
28.4	62	29.1	34	27.7	28	متوسط
18.3	40	21.4	25	14.9	15	فوق متوسط
29	63	35.9	42	20.8	21	جامعي
100	218	100	117	100	101	الإجمالي

(ريف) قيمة $\chi^2 = 1.792$ درجة الحرية = 6 مستوى الدلالة = 0.938

(حضر) قيمة $\chi^2 = 23.976$ درجة الحرية = 5 مستوى الدلالة = 0.000

فيما يتعلق بأرتباط وتأثير الحالة التعليمية للمرأة على الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات التعليم المختلفة فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية بين عينة الريف ، في حين توجد فروق فيما يتعلق بعينة الحضر عند مستوى معنوية 0.01

ففقد جاء في المرتبة الأولى في السياق الحضري المؤهل الجامعي حيث بلغت النسبة 35.9% مقابل 20.8% في عينة الريف ليصل الإجمالي في كلا من العينتين 29% ثم يليها المؤهل فوق المتوسط لتبلغ النسبة 28.4% يليها المؤهل فوق المتوسط لتبلغ النسبة 18.3% و تنخفض المؤهلات الأخرى أنخفاضاً ملحوظاً

لتصل في الأعدادي إلى 10.65 يقرأ يكتب 8.3% وبلغت نسبة الأميين 4.1% وجاءت هذه النسبة بأكملها في عينة الريف مما يوضح ارتقاب نسبة الأمية في الريف و تفضيل تعليم الأبن عن الفتاة و مرحلة الابتدائي بلغت النسبة 1.4% قد تتأثر مشاركة المرأة في انشطة الجمعيات الأهلية بالحالة الاجتماعية كما أنها تختلف بأختلاف السياق الاجتماعي فالعادات و التقاليد و الموروث الثقافي في الريف تختلف عنـة في الحضر فقد تكون فكرة سيادة الرجل و قيادته للأسرة تتنافى مع فكرة مشاركة المرأة الريفية في أنشطة الجمعيات الأهلية أو كثرة أعباء المرأة المنزلية من اهتمام بالأبناء و الزوج و بما يمثل وفاة الزوج أو هجر الزوج أو الطلاق معوق أمام مشاركة المرأة الريفية أو الحضرية في أنشطة الجمعيات الأهلية مما يدفعها إلى أعالة أسرتها و البحث عن مصدر رزق 0

جدول (22)

المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة الاجتماعية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة الاجتماعية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
40.8	89	36.8	43	45.5	46	أعزب
49.5	108	52.1	61	46.5	47	متزوج
4.6	10	4.3	5	5	5	مطلق
5	11	6.8	8	3	3	أرمل
100	218	100	117	100	101	الإجمالي

$$(ريف) قيمة كا^2 = 3.012 \quad \text{مستوى الدلالة} = 0.390 \quad \text{درجة الحرية} = 3$$

$$(حضر) قيمة كا^2 = 4.277 \quad \text{مستوى الدلالة} = 0.233 \quad \text{درجة الحرية} = 3$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية

فيما يتعلّق بالعلاقة الأرتباطية بين الحالة الاجتماعية و المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث أتضح من خلال البيانات الميدانية أن أعلى نسبة جاءت من المتزوجات حيث بلغت 49.5% من أفراد العينة المشتركات بالفعل في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة الاجتماعية يتبعها العذاب 40.8% أما في فئة الأرامل فقد انخفضت النسبة بدرجة ملحوظة لتصل إلى 5% و المطلقات 4.6% قد تؤثر فترة مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية على كيفية قيامها بدورها في هذه الأنشطة من خلال اكتساب الخبرات و نوع الأنشطة التي تشتراك فيها و هذا ما سوف يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (23)

فترة المشاركة لأول مرة

الإجمالي		حضر		ريف		فترة المشاركة
%	ع	%	ع	%	ع	
16.1	35	15.4	18	16.8	17	أقل من عام
9.6	21	12	14	6.9	7	عام -
46.8	102	32.5	38	63.4	64	عامين -
9.6	21	11.1	13	7.9	8	أربعة أعوام -
17.9	39	29.1	34	5	5	ستة أعوام فأكثر
		218		117		تنسب النتائج إلى المشاركات

$$\text{قيمة كا}^2 = 30.735 \quad \text{درجة الحرية} = 4 \quad \text{قيمة الدلالة} = 0.000$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلّق بفترة المشاركة لأول مرة في أنشطة جمعية أهلية وذلك عند مستوى معنوية 0.01

و توضح البيانات الميدانية فترة مشاركة المرأة حيث جاءت في المرتبة الأولى عامين فأكثر و بلغت نسبتها 46.8% و انخفضت فترة المشاركة في ستة أعوام فأكثر لتصل إلى 17.9% وجاءت في المرتبة الثالثة فترة مشاركة أقل من عام لتصل إلى 16.1% ثم فترة مشاركة عام فأكثر 9.6% و كذلك فترة مشاركة أربعة أعوام فأكثر حصلت على نسبة 9.6%

قد تؤثر الأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية علي مدى مشاركتها في العمل التطوعي تبعاً لميولها و أهواها وما يتفق مع طبيعتها كأنثى كما قد يؤثر السياق الجتماعي و الثقافة الفرعية علي حجم مشاركة المرأة في هذه الأنشطة و التي تنعكس علي العوامل الاجتماعية و النفسية للمرأة المشاركة كما سيتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (24)

الأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية

دلالة الفروق	كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		الأنشطة
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
غير دالة	0.249	82.6	180	83.8	98	81.2	19	تقديم الرعاية الصحية
دالة عند 0.01	7.292	22	48	29.1	34	13.9	14	الرعاية الاقتصادية
غير دالة	2.094	12.4	27	15.4	18	8.9	9	رعاية المسنين
غير دالة	0.013	4.1	9	4.3	5	4	4	أنشطة الدفاع الاجتماعي
غير دالة	0.408	25.7	56	23.9	28	27.7	28	الأنشطة التوعوية
غير دالة	0.068	50.5	110	51.3	60	49.5	50	أنشطة محو الأمية
دالة عند 0.01	22.928	65.6	143	51.3	60	17.8	83	أنشطة تنمية المرأة
دالة عند 0.01	9.699	33.5	73	42.7	50	22.8	23	أنشطة ترفيهية
غير دالة	0.717	19.3	42	21.4	25	16.8	17	تنمية بيئية
دالة عند 0.01	8.300	6	13	10.3	12	1	1	حقوق إنسان
دالة عند 0.01	16.240	14.2	31	23.1	27	4	4	تقديم الرعاية لأطفال الشوارع
غير دالة	2.183	2.8	6	4.3	5	1	1	تقديم الرعاية للأحداث
غير دالة	0.673	28.4	62	30.8	36	25.7	26	تقديم الرعاية للمرأة
		218			117		101	تنسب النتائج إلى

فيما يتعلق بالأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بأنشطة تنمية المرأة و الأنشطة الترفيهية و الرعاية الاقتصادية و تقديم الرعاية لأطفال الشوارع وانشطة حقوق الإنسان وذلك عند مستوى معنوية 0.01

يبينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر فيما يتعلق بباقي الأنشطة التي تشارك فيها المرأة 0 و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة أنشطة تقديم الرعاية الصحية لتصل إلى 82% مع وجود التقارب النسبي بين عينة الريف و عينة الحضر يليها النشطة تنمية

قد تختلف أسباب مشاركة المرأة في الأنشطة بأختلاف طبيعتها كأنثى و تخصصها الدراسي وميولها كما قد يؤثر أيضا السياق الاجتماعي على اختلاف هذه الأسباب تبعا للعوامل النفسية والاجتماعية التي تعكس على المرأة 0

جدول (25)

أسباب الاشتراك في هذه الأنشطة

الفلوبي	ك ²	الإجمالي		حضر		ريف		أسباب الاشتراك في هذه الأنشطة
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
غير دالة	0.460	36.2	79	34.2	40	38.6	39	تناسب وطبيعي كأثني
غير دالة	0.654	24.3	53	26.5	31	21.8	22	تناسب وشخصي الدراسي
غير دالة	1.001	54.1	118	57.3	67	50.5	51	تناسب وممولي واهتماماتي
غير دالة	0.067	32.6	71	33.3	39	31.7	32	تناسب ووقتي
غير دالة	1.026	2.8	6	1.7	2	4	4	صعوبة الاشتراك في أنشطة أخرى
			218		117		101	تناسب النتائج إلى

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأسباب اشتراك المرأة في الأنشطة بأن التحليلات الأحصائية تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية وفقاً للسياق الاجتماعي الريفي و الحضري و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة سبب الاشتراك في النشاط و هي تتناسب مع ميولهل و اهتمامتها لتصل إلى 54.1% و

تنخفض في سبب تتناسب مع طبيعتها كأنثى لتصل إلى 36.2% يليها تتناسب وقتها حيث بلغت نسبتها 32.6% ثم تتناسب و تخصصها الدراسي حيث بلغت نسبتها 24.3% وتنخفض انخفاضاً ملحوظاً وبدرجة كبيرة في صعوبة الاشتراك في أنشطة أخرى لتصل إلى 2.8%.

الفصل السادس

نتائج الدراسة

- أولاً: المعوقات الأسرية و مواجهتها .
- ثانياً: المعوقات البيئية و مواجهتها .
- ثالثاً: معوقات صادرة من داخل الجمعيات الأهلية و مواجهتها .
- رابعاً: المعوقات النفسية و مواجهتها .
- خامساً : تفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية .
- خاتمة .

أولاً: المعوقات الأسرية و مواجهتها .

ربما تختلف أساليب المشاركة للمرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وتتعدد وتتنوع بأختلاف السياق الريفي والحضري و سوف نتعرف على هذه الأساليب من خلال الجدول الآتي :

جدول (26)
أسلوب المشاركة

دالة الفروق	ك ²	الإجمالي		حضر		ريف		أسلوب المشاركة
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
غير دالة	1.579	7.3	16	9.4	11	5	5	بالمال
غير دالة	1.832	89	194	86.3	101	92.1	93	بالوقت والجهد
غير دالة	3.261	23.4	51	28.2	33	17.8	18	بالرأي
دالة عند 0.01	23.814	21.6	47	34.2	40	6.9	7	بالخبرة
			218		117		101	تنسب النتائج إلى

فيما يتعلق بأسلوب مشاركة المرأة في العمل التطوعي تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دالة أحصائية بين الريف و الحضر في أسلوب المشاركة بالخبرة وذلك عند مستوى معنوية 0.01 في حين لا توجد فروق ذات دالة إحصائية بين الريف و الحضر فيما يتعلق بـأـسـالـيـبـ الـأـخـرـيـ للمـشـارـكـةـ

وتوضح البيانات الميدانية أرتقاب نسبه من تشارك بالوقت والجهد لتصل إلى 89% لصالح السياق الريفي بينما جاء في المرتبة الثانية من تشارك بالرأي لتصل إلى 23.4% لصالح السياق الحضري حيث بلغت النسبة 28.2% مقابل 17.8% في عينة الريف يليها المشاركة بالخبرة حيث بلغت النسبة 21.6% لصالح السياق الحضري لتصل النسبة إلى 34.2% مقابل 6.9% للسياق الريفي وقد يرجع ذلك إلى

أن الخبرة تستمد من خلال الفترة الطويلة في العمل التطوعي كما أكد ذلك البيانات الميدانية بجدول (23) الذي يوضح أن فترة المشاركة ستة أعوام فأكثر بالنسبة للحضر بلغت النسبة 29.1% مقابل 5% فقط في عينة الريف ثم أنخفضت النسبة بدرجة ملحوظة في أسلوب المشاركة بالمال لتصل إلى 9.4% في السياق الحضري مقابل 5% في الريف كما أنه يدل على انخفاض متوسط الدخل لمعظم عينة الدراسة و هذا ما أكدته البيانات الميدانية الموضحة بجدول رقم (10) الخاص بمتوسط الدخل الشهري حيث وقع 71.2% من أفراد عينة الدراسة في الريف و الحضر لمتوسط دخل أقل من 600 جنية مما يؤكد علي أن الوضع الاقتصادي المتدني لمعظم أفراد العينة يعتبر عائقا يحول دون مشاركتهن في العمل التطوعي بأسلوب المال 0

تتنوع وتتعدد وسائل التعرف على الجمعيات الأهلية فمن الممكن أن تتعرف المرأة على الجمعية من خلال الأعلام أو الأصدقاء أو بعض الأقارب 0

جدول (27)
كيفية التعرف على الجمعية

الإجمالي		حضر		ريف		كيفية التعرف على الجمعية
%	ع	%	ع	%	ع	
4.6	12	9.2	12	-	-	من خلال وسائل الإعلام
48.8	127	41.5	54	56.2	73	عن طريق بعض الأصدقاء
11.9	31	15.4	20	8.5	11	عن طريق بعض الزملاء
16.2	42	19.2	25	13.1	17	عن طريق بعض الأقارب
11.5	30	11.5	15	11.5	15	عن طريق الأنشطة التي تقدمها
6.9	18	3.1	4	10.8	14	كنت استفيد من خدماتها في الماضي
260		130		130		الإجمالي

قيمة الحرية = 5 درجة الدلالة = $24.535 = 24.535^2$ قيمة كا² = 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بكيفية التعرف على الجمعية وذلك عند مستوى معنوية 0.01. حيث تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة من تعرفن على الجمعية عن طريق بعض الأصدقاء بلغت نسبتهن 48.8% ثم تنخفض بدرجة ملحوظة في كيفية التعرف على الجمعية عن طريق بعض الأقارب لتصل إلى 16.2% يليها عن طريق بعض الزملاء 11.9% حيث أتضح أن من يعملون في الحضر بلغت نسبتهم 70.8% مقابل من يعملون في عينة الريف ؛ يليها من تعرفن على الجمعية عن طريق الأنشطة التي تقدمها حيث بلغت نسبتهن 11.5% ثم انخفضت النسبة في كيفية التعرف على الجمعية من خلال استفادة المرأة من خدماتها في الماضي لتصل إلى 6.9% و أزدادت انخفاضا بدرجة ملحوظة في كيفية التعرف على الجمعية من خلال وسائل الأعلام لتصل إلى 4.6% لصالح الحضر مما يؤكّد على ضعف الدعاية الخاصة بالجمعيات 0

قد تختلف أسباب اشتراك المرأة في الجمعيات الأهلية بأختلاف السياق الاجتماعي و وذلك لأختلاف العادات والتقاليد وبأختلاف درجة وعي المرأة بأهمية دورها في المجتمع و في أسرتها كما قد تؤثر العوامل النفسية و الاجتماعية على المرأة و تتعكس على أسباب اختيارها للأشتراك في الجمعيات الأهلية 0

جدول (28)

أسباب الاشتراك في الجمعية

دالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		أسباب الاشتراك في الجمعية
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
دالة عند 0.01	23.360	35.8	88	51.3	60	21.7	28	للمساهمة في تنمية المجتمع
غير دالة	0.536	24.4	60	26.5	31	22.5	29	لرفع المعاناة عن بعض الفئات
دالة عند 0.05	12.928	28.5	70	39.3	46	18.6	24	لتوعية وتنقيف بعض الفئات
غير دالة	0.521	31.3	77	29.1	34	33.3	43	للتأكيد على أهمية دور المرأة
دالة عند 0.01	12.297	15.4	38	23.9	28	7.8	10	لتأهيل وتدريب المرأة والشباب
غير دالة	0.929	6.9	17	8.5	10	5.4	7	لتأهيل الكوادر القيادية
دالة عند 0.05	5.018	45.9	113	38.5	45	52.7	68	لشغل وقت فراغي
غير دالة	0.003	28	69	28.2	33	27.9	36	لإشباع حاجات اجتماعية
غير دالة	2.567	34.1	84	29.1	34	38.8	50	المشاركة بدافع ديني
غير دالة	3.148	43.5	107	37.6	44	48.8	63	لاكتساب بعض الخبرات
غير دالة	0.035	45.5	112	46.2	54	45	58	لإثبات ذاتي
غير دالة	0.322	10.6	26	9.4	11	11.6	15	للتعرف على بعض الأصدقاء
دالة عند 0.01	12.415	21.1	52	30.8	36	12.4	16	للمساهمة في رفع شأن وطني
				117			129	تنسب النتائج إلى

فيما يتعلق بأسباب الأشتراك في الجمعية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بالمساهمة في تنمية المجتمع وتأهيل و تدريب المرأة والشباب و المساهمة في رفع شأن الوطن و ذلك عند مستوى معنوية 0.01

كما توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بسبب المشاركة لتوعية وتنقيف بعض الفئات و شغل وقت الفراغ و ذلك عند مستوى معنوية 0.05

في الوقت الذي لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية فيما يتعلق بأسباب المشاركة الأخرى، و توضح البيانات الميدانية تعدد أسباب المشاركة حيث ترتفع نسبة سبب المشاركة لأثبات المرأة لذاتها لتصل إلى 43.5% ثم سبب المشاركة بدافع ديني حيث بلغت النسبة 34.1% لصالح السياق الريف بنسبة 38.8% مقابل السياق الحضري بنسبة 29.1% مما يعكس تأثير الثقافة الدينية على المرأة المشاركة ثم التأكيد على أهمية دور المرأة لتصل إلى 31.1% يليها سبب أشباع الحاجات الاجتماعية بنسبة 28% يتبعها سبب رفع المعاناة عن بعض الفئات لتصل إلى 24.4% ثم تنخفض بدرجة ملحوظة في سبب الأشتراك في الجمعية لتأهيل الكوادر القيادية لتصل إلى 6.9%

ثانياً : المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية :

قد تختلف الأراء حول وجود أو عدم وجود معوقات اجتماعية من الممكن أن تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وهذا ما قد يمكن أن تعكسه العوامل الاجتماعية و النفسية للمرأة المشاركة و ذلك تبعاً لاختلاف السياق الاجتماعي وأختلاف الثقافات الفرعية بما تحتوي من عادات و تقاليد .

جدول (29)

وجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة

الإجمالي		حضر		ريف		وجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
80.4	209	68.5	89	92.3	120	يوجد معوقات
19.6	51	31.5	41	7.7	10	لا يوجد معوقات
الإجمالي		260	130		130	

$$\text{قيمة كا}^2 = 19.931 \quad \text{قيمة الدلالة} = 0.000$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بوجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

و توضح البيانات الميدانية أرتفاع نسبة من يروا أن هناك معوقات تؤثر على مشاركة المرأة لتصل إلى 80.4% بينما من يروا أنه لا توجد معوقات اجتماعية بلغت نسبتهن 19.6%.

نتائج الجداول الأرتباطية التي توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

قد يكون السن معوقا أمام مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث تختلف المسئولية الاجتماعية من مرحلة عمرية إلى أخرى فقد يشغل المرأة في المراحل العمرية الشبابية التعليم أو العمل في القطاعات المختلفة وقد يزيد عليها الأعباء المنزلية والأشغال بتربية الأبناء من مرحلة عمرية إلى أخرى أو قد تكون المرأة مسؤولة عن أعلاة أسرتها في عمر معين مما يضع بعض المعوقات أمام المرأة في مشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية كما قد يؤثر السياق الاجتماعي و الموروث التقافي في علي المرأة و ينعكس ذلك علي المعوقات الاجتماعية و النفسية التي

تواجها 0

جدول (30)

وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للسن

الإجمالي		حضر		ريف		السن
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
11.5	24	5.6	5	15.8	19	أقل من 20 سنة
44	92	41.6	37	45.8	55	من 20-30
20	42	18	16	21.7	26	40-30
18.2	38	23.6	21	14.2	17	50-40
6.2	13	11.2	10	2.5	3	60-50
100	209	100	89	100	120	تنسب النتائج إلى

(ريف) قيمة $\chi^2 = 5.830$ درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.212

(حضر) قيمة $\chi^2 = 2.318$ درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.677

فيما يتعلّق بأرتباط وتأثير السن للمرأة على الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية يتضح من البيانات الميدانية أرتفاع الفئة العمرية من 20-30 لتصل إلى 44% لصالح السياق الريفي يتبعها الفئة العمرية من 30-40 حيث انخفضت النسبة بدرجة ملحوظة لتصل إلى 20% ثم جاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية أقل من 20 سنة لتصل إلى 11.5% و جاء في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية من 50-60 حيث تبلغ النسبة 6.2% مما يؤكد على أن أكثر من يعاني من معوقات في

المشاركة هن الفئة العمرية الشبابية التي تقع بين 20-30 عام 0

ربما يوجد معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة التعليمية فقد يؤثر المستوى التعليمي على المرأة من حيث زيادة الوعي و النضج بأهمية العمل التطوعي و محاولة أستيعاب دورها في تنمية المجتمع و المحاولة من رفع شأنة كما قد يختلف المستوى التعليمي بأختلاف السياق الاجتماعي و قد يرجع ذلك

إلى اختلاف ثقافة المجتمع ونظرة نحو المرأة وسياسة الثقافة الذكورية والأبوية في المجتمع مما قد يزيد من المعوقات الاجتماعية والنفسية التي تتعكس على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية 0

جدول (31)

وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة التعليمية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة التعليمية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
5.3	11	-	-	9.2	11	أمي
9	19	7.9	7	10	12	يقرأ ويكتب
2.9	6	4.5	4	1.7	2	ابتدائي
13.4	28	5.6	5	19.2	23	إعدادي
26.3	55	22.5	20	29.2	35	متوسط
17.7	37	22.5	20	14.2	17	فوق متوسط
25.4	53	37.1	33	16.7	20	جامعي
100	209	100	89	100	120	تنسب النتائج إلى

$$(ريف) قيمة كا^2 = 0.085 \quad \text{مستوى الدلالة} = 11.110 \quad \text{درجة الحرية} = 6$$

$$(حضر) قيمة كا^2 = 4.822 \quad \text{مستوى الدلالة} = 0.438 \quad \text{درجة الحرية} = 5$$

فيما يتعلّق بوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة التعليمية أُتّضح من البيانات الميدانية للجدول الأرتباطي بين المتغيرات أن المشاركات الحاصلات على مؤهل متوسط كانت لديهن معوقات لمشاركة لتصل إلى 26.3% يليها الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة 25.4% يتبعها الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط لتصل إلى 17.7% ثم تنخفض النسبة إلى 13.4% للحاصلات على الأعدادية ثم جاء بعد ذلك مراحل التعليم المتقدمة

حيث وصلت النسبة فيمن تقرأ و تكتب إلى 9% والأميين 5.3% والأبتدائي 0% 2.9

قد توجد معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية تأثرة هذه المعوقات بالحالة الاجتماعية للمرأة حيث أن الزوج والأسرة يحتل المقام الأول في حياة المرأة

، و سوف يوضح الجدول التالي الحالة الاجتماعية للمرأة 0

جدول (32)

وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للحالة الاجتماعية

الإجمالي		حضر		ريف		الحالة الاجتماعية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
37.3	78	32.6	29	40.8	49	أعزب
52.6	110	55.1	49	50.8	61	متزوج
6.2	13	7.9	7	5	6	مطلق
3.8	8	4.5	4	3.3	4	أرمل
100	209	100	89	100	120	الإجمالي

(ريف) قيمة $\chi^2 = 1.165$ درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.761

(حضر) قيمة $\chi^2 = 7.463$ درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.059

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث جاء في المرتبة الأولى المتزوجات بنسبة 52.6% يليها العازبات لتصل إلى 37.3% و تنخفض بدرجة ملحوظة في المطلقات بنسبة 6.2% والأرامل بنسبة 3.8% من أفراد العينة

قد تؤثر المعوقات الاجتماعية على مشاركة المرأة بأختلاف أنواعها كمعوقات من داخل الأسرة أو من البيئة المحيطة أو من الجمعية كما تختلف من حيث السياق الاجتماعي و ذلك لأختلاف العادات والتقاليد وهذا ما يحاول جدول (34)

توضيحة :

جدول (33)
المعوقات الاجتماعية مشاركة المرأة

دالة الفروق	قيمة F^2	الإجمالي		حضر		ريف		معوقات مشاركة المرأة
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
دالة عند 0.01	26.707	81.3	170	65.2	58	93.3	112	معوقات من داخل الأسرة
دالة عند 0.01	18.691	93.8	196	85.4	76	100	120	معوقات من البيئة المحيطة
دالة عند 0.01	19.151	65.1	136	48.3	43	77.5	93	معوقات من الجمعية
			209		89		120	تنسب النتائج إلى

يتضح من بيانات الجدول السابق و الخاص بأهم المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة أنه توجد فروق ذات دالة أحصائية وفقا للسياق الاجتماعي فيما يتعلق بمعوقات من داخل الأسرة ومعوقات من داخل البيئة المحيطة و معوقات من الجمعية عند مستوى معنوية 0.01

وتشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة تأثير المعوقات من البيئة المحيطة لتصل إلى 93.8% في الريف النسبة 100% مقابل 85.4% في الحضر يليها معوقات من داخل الأسرة حيث تبلغ النسبة 81.3% حيث بلغت في الريف 93.3% مقابل في الحضر 65.2% وأخيراً معوقات من داخل الجمعية بلغت 65.1% في الريف 77.5% مقابل 48.3% في الحضر 0

أذا كانت المعوقات الاجتماعية بكافة أشكالها تؤثر علي مشاركة المرأة في العمل التطوعي فما هي طبيعة المعوقات الاجتماعية الخاصة بالأسرة و أهمية ذلك علي الحياة الاجتماعية و النفسية للمرأة المشاركة الذي قد ينعكس عليها أما بأعلي درجات الأكتئاب و الأنطواء أو المسانده الاجتماعية و النفسية .

(٣٤ - أ)

المعوقات الأسرية

دالة الفروق	قيمة كا ^٢	الإجمالي		حضر		ريف		المعوقات الأسرية
		%	ك	%	ك	%	ك	
دالة عند 0.01	14.860	27.3	57	13.5	12	37.5	45	رفض الزوج مشاركتي
غير دالة	2.166	30.1	63	24.7	22	34.2	41	رفض الزوج خروجي
دالة عند 0.01	13.002	24.9	52	12.4	11	34.2	41	احتياج أحد أفراد الأسرة لرعايتها
دالة عند 0.05	7.888	30.6	64	20.2	18	38.3	46	الانشغال بتربية الأبناء
دالة عند 0.05	3.875	21.1	44	14.6	13	25.8	31	عدم وجود وقت فراغ
دالة عند 0.01	12.756	28.7	60	15.7	14	38.3	46	القيام بعمل إضافي لاحتياج الأسرة
دالة عند 0.01	23.874	18.7	39	3.4	3	30	36	ارتفاع اشتراكات الجمعية
دالة عند 0.05	4.380	27.8	58	20.2	18	33.3	40	نقص الوعي لدى الزوج
			209		89		120	تنسب النتائج إلى

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأهم المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة و الخاصة بالأسرة أنّة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف و الحضر فيما يتعلق بعدد من المعوقات الأسرية تمثل في : رفض الزوج مشاركتي، احتياج احد

أفراد الأسرة لرعايتها ، القيام بعمل إضافي لاحتياج الأسرة و أخيراً ارتفاع أشتراكات الجمعية و ذلك بمستوى معنوية 0.01

أما الانشغال بتربية الأبناء و عدم وجود وقت فراغ و نقص الوعي لدى الزوج عند مستوى معنوية 0.5 بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر في المتغير المرتبط برفض الزوج خروجي وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة معنوق الانشغال بتربية الابناء لتصل في عينة الريف 38.3 % مقابل 20.2 % في عينة الحضر و القيام بعمل إضافي لاحتياج الأسرة بنسبة 38.3 % في عينة الريف مقابل 15.7 % في عينة الحضر .

على الرغم من أتسام المجتمع المصري بالترابط الاسري و التعاون بين أفراده و التكافل و الميل نحو المشاركة في العمل التطوعي فقد يؤثر السياق الاجتماعي على كيفية مواجهة المعوقات الاسرية التي تعوق المرأة عن المشاركة و يوضح جدول 34-ب كيفية مواجهة المعوقات الأسرية والتي تؤثر على الحالة الاجتماعية والنفسية .

جدول (34-ب)

كيفية مواجهة المعوقات الأسرية

دالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		كيفية مواجهة المعوقات الأسرية
		%	ك	%	ك	%	ك	
غير دالة	0.603	43.5	91	40.4	36	45.8	55	توعية الزوج بأهمية المشاركة
دالة عند 0.01	11.279	37.8	79	24.7	22	47.5	57	زيادة وعي المرأة بأدوارها المنزلية
دالة عند 0.01	8.099	47.4	99	36	32	55.8	67	تنمية دخل الأسرة من خلال العمل التطوعي
دالة عند 0.05	7.385	27.8	58	18	16	35	42	تخلي الزوج عن سيطرته على الزوجة
			209		89		120	تنسب النتائج إلى

وفيما يتعلق بكيفية مواجهة المعوقات الأسرية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دالة إحصائية وفقاً للسياق الاجتماعي فيما يتعلق بزيارة وعي المرأة بأدوارها المنزلية وتنمية دخل الأسرة من خلال العمل التطوعي عند مستوى معنوية 0.01 وفيما يتعلق بتخلي الزوج عن سيطرة زوجته على الزوجة تشير التحليلات الأحصائية بوجود فروق ذات دالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر عند مستوى معنوية 0.05

بينما لا توجد فروق ذات دالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر في توعية الزوج بأهمية المشاركة

وتوضح البيانات الميدانية أرتقاء نسبة تتمية دخل الأسرة من خلال العمل التطوعي بين الريف لتصل 55.8% مقابل 36% في الحضر و زيادة وعي المرأة بأدوارها المنزلية في عينة الريف لتصل 47.5% مقابل 24.7% في عينة الحضر 0

ثانياً: المعوقات البيئية و مواجهتها .

إذا كانت المعوقات الاجتماعية الأسرية تختلف في نسبتها وفقاً للسياق الاجتماعي وكذلك تختلف كيفية مواجهتها فلابد من التعرف على المعوقات البيئية المحيطة التي تؤثر على مشاركة المرأة و تتعكس على حالتها الاجتماعية و النفسية ومدى اختلافها في الريف و الحضر 0

جدول (34-ج)

معوقات البيئة المحيطة

دالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		معوقات البيئة المحيطة
		%	ك	%	ك	%	ك	
غير دالة	3.147	68.4	143	61.8	55	73.3	88	عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي
غير دالة	0.072	65.1	136	64	57	65.8	79	عدم الوعي بأهمية دور المرأة
غير دالة	15.437	40.2	84	24.7	22	51.7	62	النظر للمرأة على أنها لا تصلح للعمل العام
غير دالة	2.433	36.4	76	303	27	40.8	27	رفض مشاركة المرأة تقديراً لاختلاطها بالرجال
دالة عند 0.01	23.982	40.7	85	21.3	19	55	66	النظر للمرأة على أنها تابعة للرجل
دالة عند 0.01	11.011	34	71	21.3	19	43.3	52	قيم المجتمع ترفض ترك المرأة للمنزل
دالة عند 0.01	18.979	35.9	75	19.1	17	48.3	58	الاعتقاد بأن دور المرأة بالمنزل فقط
دالة عند 0.01	9.283	23.9	50	13.5	12	31.7	38	التطرف في تفسير أمور ترتبط بمشاركة المرأة في العمل العام
			209		89		120	تنسب النتائج إلى

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأهم المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة و الخاصة بالبيئة المحيطة أنّه توجد فروق ذات دالة إحصائية بين السياق

الأجتماعي الريفي و الحضري فيما يتعلق بالنظر للمرأة علي أنها تابعة للرجل ، و قيم المجتمع ترفض ترك المرأة للمنزل و الأعتقاد بأن دور المرأة بالمنزل فقط و التطرف في تفسير أمور ترتبط بمشاركة المرأة في العمل العام عند مستوى معنوية 0.01

بينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر فيما يتعلق بالمعوقات البيئية الأخرى 0

وتوضح البيانات الميدانية أرتقاب نسبة عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي لتصل بين عينة الريف 73.3 % مقابل 61.8 % في الحضر 0

وفيما يتعلق بعدم الوعي بأهمية دور المرأة بلغت نسبتها في الريف 65.8% و في الحضر 64%

جدول (35)

كيفية مواجهة المعوقات البيئية لمشاركة المرأة

دلالة الفروق	قيمة Δ^2	الإجمالي		حضر		ريف		كيفية مواجهة المعوقات البيئية
		%	ك	%	ك	%	ك	
دلالة عند 0.05	0.537	55.5	116	58.4	52	53.3	64	الوعية بأهمية مشاركة المرأة
غير دالة	0.405	59.8	125	57.3	51	61.7	74	إيلاز أدوار المرأة الأهلى
غير دالة	1.357	52.6	110	57.3	51	49.2	59	التأكيد على وجود أنشطة تحتاج المرأة
دلالة عند 0.01	15.010	38.8	81	23.6	21	50	60	تنمية قيم الديمقراطية والمشاركة
دلالة عند 0.01	12.458	31.1	65	18	16	40.8	49	التربية المستمرة للكوادر النسائية
			209		89		120	تنسب النتائج إلى

و فيما يتعلق بكيفية مواجهه المعوقات البيئية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً للسياق الاجتماعي فيما يتعلق تتمية قيم الديمقراطية والمشاركة و التدريب المستمر للكوادر النسائية عند مستوى معنوية 0.01

وفيما يتعلق بالتنوعية بأهمية مشاركة المرأة تشير التحليلات الأحصائية بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر عند مستوى معنوية 0.05 بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر في إبراز أدوار المرأة الأهلية و التأكيد على وجود أنشطة تحتاج المرأة 0 و توضح البيانات الميدانية أرتفاع نسبة إبراز أدوار المرأة الأهلية لتصل بين عينة الحضر إلى 61.7 % مقابل عينة الريف لتصل إلى 57.3 %

ثالثاً: معوقات الجمعية و مواجهتها .

يمكن أن تؤثر معوقات الجمعية على مشاركة المرأة و تختلف تأثير هذه المعوقات بأختلاف السياق الاجتماعي و يمثل التعرف على هذه المعوقات أهمية اجتماعية كما تكون لها أنعكاسات نفسية على المرأة التي شارك و هذا ما سوف يتضح خلال الجدول الآتي :

جدول (36)
معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة

دلالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		معوقات الجمعية
		%	ك	%	ك	%	ك	
غير دالة	0.984	16.3	34	13.5	12	18	22	سيطرة الشالية على مجالس الإدارات
غير دالة	1.463	42.6	89	38.2	34	46	55	سيطرة العصبيات
دالة عند 0.05	5.132	16.7	35	10.1	9	21.5	26	النظرة لمشاركة المرأة على أنها غير مجدية
غير دالة	0.039	52.6	110	53.9	48	52	62	عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة
غير دالة	2.609	12	25	7.9	7	14.8	18	انتشار الفساد بالجمعية
غير دالة	0.061	28.7	60	28.1	25	29.2	35	عدم إتاحة فرص المشاركة للمرأة
غير دالة	0.122	24.4	51	25.8	23	23.2	28	عدم الوعي بكيفية المشاركة
غير دالة	0.749	28.7	60	25.8	23	31	37	الشعور بعدم جدوى المشاركة
غير دالة	0.857	19.6	41	16.9	15	21.5	26	عدم وجود مناخ ديمقراطي
دالة عند 0.01	7.383	21	44	12.4	11	27.5	33	بعد الجمعية عن المنزل
غير دالة	0.729	29.2	61	32.6	29	26.7	32	سوء التخطيط لمشروعات مشاركة المرأة
		209			89		120	تنسب النتائج إلى

فيما يتعلّق بمعوقات الجمعية التي تؤثّر على مشاركة المرأة تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر فيما يتعلّق بمتغيّر النّظرة لمشاركة المرأة على أنها غير مجديّة وذلك عند مستوى معنوية 0.05 أما فيما يتعلّق بمتغيّر بعد الجمعية عن المّنزل تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر وذلك عند مستوى معنوية 0.01

بينما لا توجّد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلّق بالمعوقات الأخرى التي تؤثّر على مشاركة المرأة 0 و توضّح البيانات الميدانية ارتقّاع نسبة عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة لتصل إلى 52.6% يليها سيطرة العصبيات بنسبة 42.6% ثم تنخفض بدرجة ملحوظة في سوء التخطيط لمشروعات مشاركة المرأة حيث بلغت نسبتها 29.2% ثم عدم إتاحة فرص المشاركة للمرأة الشعور بعدم جدوّي المشاركة 28.7% يليها عدم الوعي بكيفية المشاركة لتصل إلى 24.4% ثم يتبعها عدم وجود مناخ ديمقراطي بلغت نسبة 19.6% ثم متغيّر سيطرة الشّلالية على مجالس الأدّارة لتصل إلى 16.3% ثم انتشار الفساد بالجمعية تبلغ النسبة 12% من أفراد العينة

قد تكون هناك معوقات اجتماعية أخرى تؤثّر على مشاركة المرأة في العمل التطوعي بخلاف ما ذكر من معوقات أسرية أو معوقات من البيئة المحيطة أو معوقات من داخل الجمعية و يمثل التّعّرف عليها أهميّة و بعداً أساسياً للتّعّرف على المعوقات الاجتماعية و النفسيّة التي تنعكس على مشاركة المرأة في العمل التطوعي 0

جدول (37)

كيفية مواجهة معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة

دلاله الفرق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		مواجهة معوقات الجمعية
		%	ك	%	ك	%	ك	
دالة عند 0.05	0.537	%55.5	116	%58.4	52	%53.5	64	وجود رقابة و متابعة لأنشطة الجمعية
غير دالة	3.147	%68.4	143	%61.8	55	%73.3	88	الوعية بكيفية المشاركة
غير دالة	0.405	%59.8	125	%57.3	51	%61.7	74	إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة
دالة عند 0.01	23.982	%40.7	85	%21.3	19	%55	66	توفير ميزانية كافية لأنشطة الجمعية
دالة عند 0.01	8.099	%47.4	99	%36	32	%55.8	67	صرف بدل انتقال للمشاركين الناشطين من غير القادرین
غير دالة	0.072	%65.1	136	%64	57	%65.8	79	تعديل القانون بما يفعل أداء الجمعيات
		209			89		120	تنسب النتائج إلى

و فيما يتعلق بكيفية مواجهه المعوقات الجمعية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية وفقا للسياق الاجتماعي فيما يتعلق توفير ميزانية كافية لأنشطة الجمعية و إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة عند مستوى معنوية 0.01

وفيما يتعلق وجود رقابة و متابعة لأنشطة الجمعية تشير التحليلات الأحصائية بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر عند مستوى معنوية 0.05

بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر التوعية بكيفية المشاركة و إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة 0 و توضح البيانات الميدانية أرتفاع نسبة التوعية بكيفية المشاركة لتصل في الحضر إلى 73.3 % مقابل عينة الريف لتصل إلى 61.8 %

جدول (37)

وجود معوقات اجتماعية أخرى

الإجمالي		حضر		ريف		وجود معوقات اجتماعية أخرى
%	ع	%	ع	%	ع	
8.5	22	5.4	7	11.5	15	يوجد
91.5	238	94.6	123	88.5	115	لا يوجد
	260		130		130	الإجمالي

$$\text{قيمة كا}^2 = 3.178 \quad \text{درجة الحرية} = 1 \quad \text{قيمة الدلالة} = 0.075$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بوجود معوقات اجتماعية أخرى تؤثر على مشاركة المرأة .

و توضح البيانات الميدانية أرتفاع عدم وجود معوقات اجتماعية أخرى بنسبة 91.5 % مقابل 8.5 % يرون أنه يوجد معوقات اجتماعية أخرى 0 كما يمثل معرفة وجود معوقات اجتماعية أخرى أهمية وذلك لتنوع هذه المعوقات ما بين معوقات ترتبط بقلة الوعي أو بقلة الوقت وذلك ما سوف يتضح من خلال الجدول الآتي :

(38) جدول

المعوقات

الإجمالي		حضر		ريف		المعوقات
%	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	
45.5	10	14.3	1	60	9	قلة الوعي
54.5	12	85.7	6	40	6	قلة الوقت
	22		7		15	تنسب النتائج إلى

$$\text{قيمة } K^2 = 4.023 \quad \text{درجة الحرية } = 1 \quad \text{قيمة الدلالة } = 0.045$$

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية الأخرى التي تواجه مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

و توضح البيانات الميدانية أرتقاب نسبة قلة الوقت في عينة الحضر لتصل إلى 85.7% مقابل عينة الريف الذي بلغت نسبتها 40% و يرجع ذلك أن الريفين أقل انشغالا بأمور الحياة العامة عن الحضريين حيث أكثر أنشغال الريفين يرتبط بموسمية العمل الزراعي 0

أما من حيث معوقات قلة الوعي تشير البيانات الميدانية إلى أرتقاب النسبة في عينة الريف لتصل إلى 60% مقابل 14.3% في عينة الحضر مما يدل على قصور فهم المرأة بأهمية العمل التطوعي في المجتمع الريفي ولعل هذا يعود إلى طبيعة ثقافة المجتمع الأبوية في المجتمع الريفي التي تجعل المرأة دائماً تابعة 0

خامساً: المعوقات النفسية وأثرها على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات:

قد تختلف المعوقات النفسية للمشاركة بأختلاف السياق الاجتماعي فلابد من التعرف عليها لمعرفة مدى تأثيرها النفسي على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية و هذا ما سيتضح من عرض الجدول الآتي:

جدول (39)
المعوقات النفسية للمشاركة (نسبة %)

العبارة	موافقة	موافقة	موافقة	غير موافقة	متوسط الريف	متوسط الحضر	دلالة الفروق
لا يوجد ما أتطلع إليه في العمل الأهلي	65.4	20.8	13.8	1.45	1.52	غیر دالة	
المشاركة في العمل الأهلي لاتس bev احتياجاته	68.1	26.9	5	1.32	1.42	غیر دالة	
لا يوجد تقدير نتيجة المشاركة في العمل الأهلي	30	56.5	13.5	1.79	1.88	غیر دالة	
لست مقائلة بالعمل الأهلي	72.3	24.6	3.1	1.25	1.36	غیر دالة	
أشعر بأنني غير ناجحة في هذا العمل.	58.5	37.3	4.2	1.49	1.42	غیر دالة	
أنا عندي مشاكل تشغلني عن العمل العام	71.5	25.4	3.1	1.21	1.42	دالة عند 0.01	
لأستطيع أن أحقق شيئاً له معنى أو أهمية .	77.7	17.7	4.6	1.23	1.31	غیر دالة	
أشعر بالملل أغلب الوقت .	24.2	63.1	12.7	1.98	1.78	دالة عند 0.01	
أشعر بأنني أقل اهتماماً بالآخرين	64.2	32.7	3.1	1.46	1.32	دالة عند 0.05	
أعاني من صعوبة واضحة في اتخاذ القرارات	46.2	47.3	6.5	1.65	1.55	غیر دالة	
أعجز عن اتخاذ أي قرار يتعلق بالعمل الأهلي.	42.7	50.4	6.9	1.64	1.65	غیر دالة	
أعجز عن أداء أي عمل عام	60	31.2	8.8	1.51	1.47	غیر دالة	
المشاركة في العمل الأهلي لاتتناسب مع ميولى وطموحاتى	45.4	40.4	14.2	1.68	1.69	غیر دالة	
أشعر بالخجل من المشاركة في	34.2	42.7	23.1	2.05	1.72	دالة عند 0.01	

العمل الأهلي						
غير دالة	1.41	1.47	3.5	36.9	59.6	خبرتى لاتساعدنى على خدمة الآخرين
غير دالة	1.28	1.19	1.5	20.4	78.1	تزيد المشاركة من ضغوطى النفسية
دالة عند 0.05	1.30	1.17	1.9	19.6	78.5	لا يوجد نشاط يحفزنى على المشاركة فيه
غير دالة	1.16	1.08	-	12.3	87.7	المرأة لا يمكنها المشاركة فى العمل الأهلى
غير دالة	1.43	1.48	5.4	35	59.6	ينتابنى قلق من الفشل فى العمل الأهلى
غير دالة	1.49	1.42	6.2	33.1	60.8	أخشى من تعرضى للنقد نتيجة المشاركة فى العمل الأهلى
غير دالة	1.32	1.44	6.9	23.8	69.2	أخاف أن تؤثر مشاركتى بالعمل الأهلى سلبا على أسرتى
غير دالة	1.53	1.68	10	40.8	49.2	أخاف من الاختلاط مع الذكور فى العمل الأهلى
غير دالة	1.71	1.78	11.2	51.9	36.9	أخاف أن تواجهنى مشاكل لا أستطيع مواجهتها

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق ببعض المعوقات النفسية لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية . وترتفع عند عينة الريف فيما يتعلق بعبارات : أشعر بالخجل من المشاركة في العمل الأهلي وذلك بمتوسط من عينة الريف 2.05 مقابل 1.72 من عينة الحضر ، أشعر بأنني أقل اهتماماً بالآخرين بمتوسط 1.46 للريف ، مقابل 1.32 للحضر ، أشعر بأنني لا يمكنني أن أخدم الآخرين بمتوسط 1.67 للريف مقابل 1.38 للحضر ، أشعر بالملل أغلب الوقت بمتوسط 1.98 للريف مقابل 1.78 للحضر وتشير هذه العبارات إلى الانطواء أو عدم الثقة بالنفس وزيادة تأثيرها على عدم مشاركة المرأة في العمل العام. كما ترتفع نسبة الحضر عن

الريف فيما يتعلق بعبارات : لا يوجد نشاط يحفزني على المشاركة فيه بمتوسط 1.30 للحضر مقابل 1.17 للريف ، أنا عندي مشاكل تشغلي عن العمل العام بمتوسط 1.42 للحضر مقابل 1.21 للريف. في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بباقي عبارات الجدول (40).

جدول(40)

العوامل النفسية ومشاركة المرأة

البيان	الريف ن = 130	حضر ن = 130
المتوسط	35.453	29.961
الانحراف المعياري	6.14566	12.3297
النسبة الفائية	17.201	
مستوى دلالة قيمة F	0.001	
قيمة T		4.546
درجة الحرية	258	
مستوى الدلالة	0.001	

يتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى شك منخفض جداً (0.01) بين متوسطي عينة الريف وعينة الحضر لصالح عينة الريف حيث كان متوسط عينة الريف 35.45 بينما نظيره لدى عينة الحضر يساوي 29.96. وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة المشكلات النفسية التي تعوق مشاركة المرأة في الأنشطة التطوعية والتمثلة في عدم الطموح والعزلة وعدم التقاول والإحساس بالفشل والعجز عن أداء دور اجتماعي ، بالإضافة إلى الخوف والقلق من المشاركة في العمل العام في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري. وهو ما يعكس اختلاف البيئة

الاجتماعية ورؤيتها لمشاركة المرأة في العمل التطوعي وتأثيراتها على نفسية المرأة

قد تختلف كيفية مواجهه المعوقات النفسية بأختلاف السياق الاجتماعي نتيجة أن كل سياق له وسائل مختلفة إلى حد ما لمواجهة المعوقات النفسية لذا فمن الضروري التعرف على تأثير السياق الاجتماعي على مواجهه المعوقات النفسية للمرأة المشاركة 0

جدول (41)
كيفية مواجهة المعوقات النفسية

				دلاله الفروق	قيمة κ^2	الإجمالي	حضر	ريف	كيفية مواجهة المعوقات النفسية
	%	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	
دالة عند 0.01	5.422	76.2	198	82.3	107	70	91		إقامة دورات تدريبية لتنمية ثقة المرأة بذاتها
غير دالة	1.651	36.9	96	33.1	43	40.8	53		مواجهة المخاوف التي تنتاب المرأة
غير دالة	0.595	63.1	164	60.8	79	65.4	85		تدريب المرأة على المشروعات
غير دالة	1.332	37.3	97	40.8	53	33.8	44		تنمية قدرة المرأة على اتخاذ القرارات
غير دالة	0.650	30.8	80	33.1	43	28.5	37		ابراز الجوانب الإيجابية في شخصية المرأة
غير دالة	0.385	49.6	129	51.5	67	47.7	62		ابراز أهمية دور المرأة في العمل الأهلي
غير دالة	0.985	50	130	46.9	61	53.1	69		محاولة إشراك المرأة في أنشطة تتناسب مع ميلها
غير دالة	0.063	41.5	108	42.3	55	40.8	53		العمل على تنمية ثقة المرأة بذاتها
		260		130			130		تنسب النتائج إلى

و فيما يتعلق بكيفية مواجهة المعوقات النفسية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة

أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر و ذلك فيما يختص بأقامة دورات تدريبية لتنمية ثقة المرأة بذاتها و ذلك عند مستوى معنوية 0.01 بينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بالأساليب الأخرى 0

و توضح البيانات الميدانية أرتقاب نسبه تدريب المرأة علي المشروعات لتصل إلى 63.1% يليها محاولة إشراك المرأة في أنشطة تتناسب مع ميولها 50% ثم إبراز أهمية دور المرأة في العمل الأهلي بنسبة 49.6% ثم تنمية قدرة المرأة علي اتخاذ القرارات بنسبة 37.3% يتبعها مواجهه المخاوف التي تنتاب المرأة بنسبة 36.9% ثم إبراز الجوانب الأيجابية في شخصية المرأة بنسبة 30.8%

قد يؤثر اختلاف السياق الاجتماعي علي كيفية تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية بمعنى قد يؤدي اختلاف الثقافات الفرعية بما تحتوي من عادات و تقاليد إلى اختلاف الوسائل التي تفعل بها مشاركة المرأة 0

جدول (42)
كيفية تعديل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية

دالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		كيفية تعديل دورها
		%	ك	%	ك	%	ك	
دالة عند 0.01	10.195	61.9	161	52.3	68	71.5	93	مواجهة المعوقات النفسية
غير دالة	0.990	46.2	120	43.1	56	49.2	64	مواجهة المعوقات الاجتماعية
غير دالة	1.026	40	104	36.9	48	43.1	56	مواجهة معوقات الجمعية
غير دالة	1.806	30.8	80	34.6	45	26.9	35	وجود خطاب اعلامي داعم
غير دالة	0.000	56.9	148	56.9	74	56.9	74	نشر ثقافة العمل التطوعي
غير دالة	0.016	55	143	54.6	71	55.4	72	وجود أساليب تحفيز على المشاركة
غير دالة	0.015	51.2	133	51.5	67	50.8	66	المساعدة على المشاركة في الأنشطة المناسبة
غير دالة	2.224	46.9	122	42.3	55	51.5	67	تدريب المرأة على كيفية المشاركة
غير دالة	0.099	19.2	50	18.5	24	20	26	إعطاء المرأة فرصة للمشاركة
دالة عند 0.01	13.885	28.1	73	38.5	50	17.7	23	المساعدة على التخطيط الفعال لبرامج المرأة
غير دالة	1.902	42.7	111	46.9	61	38.5	50	زيادة المراكز الخاصة بتقديم المتطوعات
غير دالة	0.828	35	91	37.7	49	32.3	42	وضع خطة لزيادة المتطوعات
		260		130		130		تنسب النتائج إلى

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأهم المقترنات لتعديل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و تشير البيانات الميدانية إلى أنه توجد فروق ذات دالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بمواجهه المعوقات النفسية و المساعدة على التخطيط الفعال لبرامج المرأة وذلك عند مستوى معنوية 0.01 بينما

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف و الحضري فيما يتعلق بالأساليب الأخرى 0

و توضح البيانات الميدانية أرتقاء نسبة نشر ثقافة العمل التطوعي لتصل إلى 56.9% يليها وجود أساليب تحفيز على المشاركة 55% ثم المساعدة على المشاركة في الأنشطة المناسبة حيث بلغت نسبتها 51.2% يتبعها تدريب المرأة على كيفية المشاركة 0

الفصل السابع

نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي

تمهيد

أولاً: الإجابة على تساؤلات البحث (مناقشة النتائج)

ثانياً: تفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية.

ثالثاً : نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في
العمل الأهلي .

خاتمة .

تمهيد :

من خلال الفصل السابق و الخاص بالدراسة الميدانية تم رصد وو صف و تحليل المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) حيث تمثلت أهم المعوقات الاجتماعية في مظهر التأثيرات على المرأة من حيث السن و المستوى التعليمي و الناحية الاقتصادية و الفقرة الزمنية لمشاركة المرأة و في نوع النشاط الذي تشتراك فيه و في المعوقات الأسرية ومن البيئة المحيطة ومن داخل الجمعية و أساليب المساندة الاجتماعية و النفسية للمرأة بالإضافة إلى تناول صور تأثير مشاركة المرأة علي أسرتها سواء مع الأبناء و الزوج بالإضافة إلى تأثير العادات الاجتماعية علي المرأة 0 كما تمثلت المعوقات الأسرية في عدم طموح المرأة و الملل و القلق من الفشل وعدم ثقة المرأة في ذاتها و الخوف من النقد 0 حيث أصبح التطوع قضية جوهرية وضرورة في حياة أي مجتمع متقدم أو نام على حد سواء ، ومشاركة المرأة بجهودها التطوعية ضرورة تفرضها طبيعة تكوينها فإن انخفاض مشاركتها في العمل التطوعي يستلزم البحث والدراسة في الأسباب التي تعوقها عن أداء دورها في العمل الأهلي .

و ينقسم هذا الفصل إلى مكونين :

(أولا) الإجابة على تساؤلات الدراسة 0

(ثانيا) نحو سياسة إجتماعية ونفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي 0

(أولا) الإجابة على تساؤلات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

فيما يتعلق بالتساؤل الأول : وهو ما العوامل الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في :

أنشطة المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) ؟

تشير النتائج إلى ما يلي :

- (1) فيما يتعلق بتساؤل مشاركة أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية أكدت البيانات الميدانية على اشتراك 65.8% من أفراد العينة لصالح الحضر حيث بلغت نسبة الحضر 80% مقابل 51.5% للريف حيث بلغت أعلى نسبة اشتراك الأبن - الأبناء 35.7% ثم والد - جد بنسبة 31% يتبعها والدة - جدة بنسبة 30.4% يليها ثم الأخت بنسبة 25.7% و هو ما يشير إلى تأثير الأقارب من الدرجة الأولى على التطوع سواء من الأباء للمبحوثات او تنشئة المبحوثات لأبنائهن علي المشاركة في الأعمال التطوعية و تقديريهن للأنشطة التطوعية وأدراك بعضهم لأهمية التطوع و هو ما يؤكد علي زيادة الترابط بين أفراد الأسرة و زيادة المساندة الاجتماعية من العائلة وهو ما يعكس الترابط و التضامن الاجتماعي بالمجتمع المصري مع ملاحظة ارتقاء السياق الحضري في تأثير الأقارب علي المشاركة 0
- (2) فيما يتعلق بتساؤل الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة أكدت البيانات الميدانية أن هناك نوعية محددة من الأنشطة التي تركز المرأة عليها اهتماماتها تتمثل في الأنشطة النسائية حيث بلغت نسبتها 53.8% من أفراد العينة يليها رعاية الفئات الخاصة بنسبة 49.7% ثم أنشطة الأسرة و الطفولة بنسبة 26.3% ، حيث أكدت بعض الدراسات ان أكبر مشاركة للمرأة هي مشاركاتها في جمعيات تخدم الأسرة حيث أنها لم تخرج من نطاق شعورها بالمسؤولية اتجاه الأسرة و ضعف أحاسيسها بالاستقلالية عن هذه الأسرة و ايضا تلك التي تخدم الطفل و تقل المشاركة بالمقارنة بالجمعيات التي تخدم الأغراض الثقافية والعلمية و الدينية⁽¹⁾ و يؤكّد القائمون على الجمعيات الأهلية على أن المرأة تركز اهتمامها في ممارسة الأنشطة التي تقدم للنساء و الأطفال و يتضح لنا من نوعية المشاركة التي تقدمها

(1) EL- Mikawy noh : The informal sector and the conservative consensus ;A casse of fragmentation in Egypt, A fshar haleh and Barrienlos Stephanie: Women, Globalization and fragmentation in the developing world, newyork, martin's press, 1999,p80

المرأة أن معظم الأنشطة التي يطلب منها يكون موجهاً للمرأة والأسرة وأن هذا التحديد لأدوار المرأة يتفق مع ما ذهبت إليه قضايا النظرية النسوية التي ترى أن ثقافة المجتمع هي أدواراً مفروضة للمرأة في مجال العمل التطوعي محصورة بال المجال النسائي الأسري دون غيره من الأنشطة⁰

كما أكدت دراسة "فاطمة خفاجي" أن معظم الأنشطة التي تقدم للمرأة في الجمعيات الأهلية هي أنشطة تقليدية كالحياكة والتطريز حيث أن الرجال يقرنون هذا النوع من تقسيم العمل⁽¹⁾

(3) فيما يتعلق بتساؤل تأثير مشاركة المرأة على أسرتها أكدت البيانات الميدانية أن مشاركة المرأة تؤثر بنسبة 73.7% على الأسرة وقد أخذ نوع التأثير أتجاهين : أتجاه إيجابي وبلغت نسبته 89.7% والأتجاه السلبي بنسبة 10.3% مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري و اختلفت أشكال ومظاهر التأثير ما بين مظاهر إيجابية تمثلت في أن المرأة أصبحت أكثر وعيًا بدورها حيث أكدت البيانات الميدانية أن هذا المتغير بلغت نسبته 60.2% ثم أكتسبت بعض الخبرات ل التربية بأنئها 55.8% و شغلت أوقات فراغها بصورة إيجابية بنسبة 54.9% ثم أكتسبت الخبرات الاجتماعية بنسبة 53.1% و تعددت المظاهر الإيجابية الأخرى ما بين جعلت الأبناء أكثر اعتماداً على ذاهم ثم لن تعد تشعر بالوحدة والضيق مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري عن السياق الريفي وهو ما يشير إلى تقبل المرأة لفكرة المشاركة و تقبلها لمظاهر التأثيرات الإيجابية عليها و على أسرتها ، كما يعكس أيضًا ثقافة المجتمع المصري حيث أعدت الوثيقة المصرية التي تم عرضها في المؤتمر العالمي للتطوع الذي عقد في يناير 2001 بمستردام (هولندا) و التي أكدت أن العمل التطوعي في مصر له وجود راسخ و قديم و أن

(1) فاطمة خفاجي "المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية و تكين المرأة - أعمال الندوة النسوية مايو 1994 جامعة القاهرة كلية الأداب قسم الاجتماع ص 453

تحديد عاما دوليا للمتطوعين فرصة مناسبة لتطوير وتحسين هذا العمل حيث من المؤكد أن للعمل التطوعي إسهاماً قوياً في اقتصاديات الدول المتقدمة ثم تقديرها في بعضها بحوالي 18% من ناتجها الاجتماعي القومي⁽¹⁾ كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن 1995 أن تقدم المرأة وتحقيق كامل لأمكاناتها يعتبر عنصراً أساسياً في تقدم المجتمع وحل مشكلاته⁽²⁾ كما أكدت البيانات الميدانية أن خفاض مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة لتصل إلى 10.3% من أفراد العينة وتمثلت في ضيق الوقت والتقصير في الواجبات الاجتماعية بنسبة 84.6% ثم زيادة الهموم بنسبة 61.5% ثم التقصير في واجبات الزوج يليها أهمال شئون الأسرة مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري وقد يرجع ذلك إلى التزام المرأة الريفية أتجاه أسرتها أكثر من المرأة الحضرية حيث أن انشغال المرأة العاملة في الحضر وتعدد مسؤولياتها يؤثر سلبياً عليها وعلى أسرتها 0

(4) فيما يتعلق بتساؤل نوع العضوية أكدت البيانات الميدانية إلى تعدد أنواع العضوية وتمثلت في عضوية جمعية عمومية وبلغت نسبتها 85.4% من أفراد العينة في حين انخفضت عضوية مجلس الإدارة لتصل إلى 7.3% وكذلك العضوية الشرفية بلغت نسبتها 7.3% وهذا ما يعكس عدم أنساخ المجال للمرأة المشاركة في إدارة الجمعيات الأهلية، بالرغم أن الجمعيات التي طبقت عليها

(1) وزارة الخارجية : مستقبل العمل التطوعي في مصر في إطار الحركة الدولية للتطوع ، المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة 18-19 أبريل 2001 ص 1-2

(2) بشارة حسين عمارة - العولمة وتحديات العصر و انعكاستها على المجتمع المصري ، القاهرة ، دار الأمين ص 45-48

الدراسة تعمل في مجال المرأة ، وهذا ما تؤكد دراسة "فاطمة خفاجي" أنه بالرغم من أن كثير من الجمعيات تناطب احتياجات المرأة إلا أن هناك عددا ضئيلا جدا من النساء في مجالس إدارة هذه الجمعيات أو في جمعياتها العمومية مما يقلل من شأن مشاركة المرأة العاملة في قرارات الجمعيات و توجيه أنشطتها مما يؤكد أن نظرة المجتمع للمرأة بوصفها فئات مستضعفة تستوجب الرعاية⁽¹⁾

كما أكدت دراسة " أمانى قنديل" أن ارتفاع أو انخفاض نسبة عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية يختلف بأختلاف البيئة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية كما أكدت هذه الدراسة أيضا على انخفاض حجم عضوية المرأة في الجمعيات و ندرة تمثيلها في مجالس الأدارات حيث أن نسبة عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية بالمحافظات تتجه إلى الانخفاض فهي تتراوح ما بين 5% و 8% تقريبا⁽²⁾

كما أوصت دراسة "أمانى قنديل" بضرورة أن تعمل الجمعيات التي تقدم خدمات للمرأة على أن تشارك المرأة مشاركة فعالة عن طريق زيادة أعدادها في مجالس الأدارة و الجمعيات العمومية⁽³⁾

(5) - وعن الأشتراك الفعلي في أنشطة الجمعيات الأهلية أتضح من البيانات الميدانية أن من يشترك في الحضور كانت النسبة 90% مقابل 77.7% في الريف وأن هناك عوامل مؤثرة على الأشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلي ومنها السن

(1) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية و دورها في مجالات تنمية و تمكين المرأة، أحمد زايد و سامية الشهاب ، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، أعمال الندوة السنوية الأولى ، مايو 1994 ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع 1995 ، ص 187-209

(2) أمانى قنديل، المرأة في الجمعيات الأهلية م 050 ص 98-100

(3) أمانى قنديل " المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية" ندوة المرأة المصرية و العمل العام - رؤية مستقبلية، المجلس القومي

حيث أتضح من البيانات الميدانية ان السن من 20-30 بلغ نسبة المشتركات في هذه المرحلة العمرية إلى 43.1% مما يؤكد على أن الفئة الشبابية هي أكثر الفئات تطوعا في حين انخفضت نسبة المشاركات وفقا للسن في المرحلة العمرية من 30-40 لتصل إلى 19.7% في كل من السياق الاجتماعي الحضري و الريفي و يرجع ذلك إلى انشغال المرأة إلى حد ما بمسؤوليتها الأسرية و انشغالها بتربية الأطفال و كذلك في الفئة العمرية من 40-50 حيث بلغت النسبة 18.3%

(6) فيما يتعلق بتأثير الحالة التعليمية على الاشتراك في انشطة الجمعيات الأهلية أتضح من البيانات الميدانية ضعف المستوى التعليمي للمبحوثات حيث بلغت نسبة من حصل على مؤهلات جامعية 29% من أفراد العينة من حصل على مؤهلات متوسطة 28.4% يليها مؤهلات فوق المتوسط لتبلغ النسبة 18.3% من أفراد العينة أما مراحل التعليم المتقدمة فقد بلغت نسبة من حصل على الأعدادية 10.6% و من يقرأ و يكتب 8.3% و الأميات بلغت نسبتهم 4.1% و المرحلة الابتدائية 1.4% ، وهذا ما تؤكد دراسة "هيا姆 حمدي زهران" (2002) بأن قصور مشاركة المرأة خاصة الريفية يرجع إلى أمية المرأة إلى جانب انخفاض مستوى الوعي الناتج عن الأمية⁽¹⁾

(7) وفيما يتعلق بتأثير الحالة الاجتماعية على انشطة الجمعيات الأهلية أتضح من البيانات الميدانية ان عدد المتزوجات بلغت نسبتهم 49.5% و نسبة الآتي (لم يسبق لهن الزواج) بلغت نسبتهم 40.8% ثم انخفضت النسبة بدرجة ملحوظة في الأرامل لتصل 5% يليها المطلقات بنسبة 4.6% مما يؤكد أن لا يوجد ارتباط بين ممارسة العمل التطوعي للمرأة و بين الحالة الزواجية حيث أن عدد المتزوجات أكثر إلى حد ما من نسبة غير المتزوجات وهذا ما تؤكد احدى الدراسات التي توصلت

(1) عبد الرحمن الصوفي ، وعبد العزيز المغىصب الأتجاهات نحو العمل التطوعي في دولة الإمارات

إلى أنه لا يوجد فروق في الاتجاهات بين العمل التطوعي وبين المتزوجين وغير المتزوجين⁽¹⁾.

(8) - وفيما يتعلق بتساؤل الأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية اتضح من البيانات الميدانية ارتقاء اشتراك المرأة في تقديم الرعاية الصحية لتصل إلى 82.6% ثم أنشطة تنمية المرأة لتصل إلى 65.6% لصالح الحضر حيث كان هناك فرق كبير بين السياق الحضري الذي بلغت نسبته 51.3% مقابل السياق الريفي 17.8% مما يدل على زيادة وعي المرأة في الحضر بأهمية أنشطة تنمية المرأة عنه في الريف أما أنشطة محو الأمية بلغت نسبتها 50.5% مما سبق نستنتج أن نوعية المشاركة التي تقدمها المرأة في الجمعيات الأهلية متعددة ومتنوعة فقد أكد المسؤولون في الجمعيات الأهلية من خلال دليل المقابلة إلى أن الأنشطة التي تقوم بها المرأة في الجمعية تتحصر في محيط النساء خاصة في الجمعيات التي تعمل في الريف أي أنها تمارس الأنشطة التي تخدم المرأة ولا تضطر للاختلاط بالرجال مما يؤكد أن وضع المرأة في هذا المجال يوضح بعض القضايا النظرية النسوية التي ترى أن الأفعال الجماعية للنساء تسعى إلى أنها تركز على مصالح النساء وأن ثقافة المجتمع خاصة في الريف تحد المساحة التي يمكن للمرأة أن تتحرك فيها كما إن أسباب مشاركة المرأة في هذه الأنشطة تعددت وتتنوع حيث أكدت البيانات الميدانية أن استجابة "تناسب وميلي واهتمامي" بلغت نسبتها 54.1% يليها "تناسب وطبيعتي كأنثى" بنسبة 36.2% ، ثم "تناسب ووقتي" بنسبة 32.6% يليها "تناسب وشخصي الدراسي" بنسبة 24.3% وتنخفض النسبة في صعوبة المشاركة في أنشطة أخرى لتصل إلى 0%2.8

(1) هيا حمدي صابر زهران " التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز دور الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها ،جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنظيم المجتمع ، 2002 ، ص 115

(9)- فيما يتعلق بتساؤل كيفية التعرف على الجمعية أكدت البيانات الميدانية أن تم التعرف على الجمعية عن طريق بعض الأصدقاء بنسبة 48.8% لصالح السياق الريفي التي بلغت نسبته 56.2% مقابل 41.5% في الحضر مما يؤكّد على تجانس المجتمع الريفي ثم عن طريق بعض الأقارب بنسبة 16.2% ثم عن طريق بعض الزملاء بنسبة 11.9% لصالح السياق الحضري لتصل نسبة إلى 15.4% و عن طريق الأنشطة التي تقدمها الجمعية 11.5% أما كنت أستفيد من خدماتها في الماضي أنخفضت لتصل إلى 6.9% مما يدل على انخفاض ميزانية الجمعيات الأهلية مع عدم حرص الجمعيات على الاحتفاظ بالمشاركات لفترة طويلة (0 ونستنتج من ذلك: تأثير العلاقات الاجتماعية من أصدقاء و أقارب على مشاركة المرأة و أقناعها بالمشاركة كما نستنتج ضعف الأعلان عن أنشطة الجمعية وضعف وسائل الأعلام فالجمعية و بجانبها وسائل الأعلام هي التي يقع على عاتقها الأعلام الصحيح لمشاركة المرأة و تشجيع المرأة و توعيتها بأهمية دورها في العمل التوعي حيث يكون للأعلام دور قوي فهو قادر على أن يترك بصماته يستطيع أن يغيّر الأتجاهات مع الاستعانة بالرائدات الريفيات فبإمكانهم الوصول لداخل كل أسرة و الحديث مع أفرادها 0

10- فيما يتعلق بتساؤل أسباب اشتراك المرأة في الجمعية توصلت الدراسة إلى أن أرتفعت استجابات المرأة المشاركة بسبب شغل وقت فراغها لتصل إلى 45.9% لصالح السياق الريفي حيث بلغت نسبته 52.7% مقابل 38.5% وذلك لأن المرأة التي تشغّر وظائف في الحضر بالإضافة إلى أعمالها المنزليّة أكثر من المرأة الريفية التي تتحصّر أعمالها في الأعمال المنزليّة كما أكدت أجابات أعضاء مجلس الأدارة و القائمين على الجمعية من خلال دليل المقابلة على أن 43.5% سبب مشاركتهن شغل وقت الفراغ، كما أستنتجت الدراسة أن من أسباب مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية لأثبات ذات المرأة حيث أكدت مفردات العينة خاصة في الريف أنهن في حاجة لأحساسهن بالاستقلالية وأن دورهن في المجتمع له أهمية لا يجب

أغفالها كما أكد على ذلك أعضاء مجلس الأدارة من خلال دليل المقابلة علي أن 25% كان من أسباب مشاركتهن الأحساس بقيمة الإنسان ، و المشاركة لأكتساب بعض الخبرات بلغت نسبتها 43.5% لصالح السياق الريفي مقابل 48.8% مقابل 37.6% ويرجع ذلك إلى أحساس المرأة الريفية و خاصة الغير عاملة إلى قلة خبرتها بقضايا المجتمع عامة و العمل الاجتماعي خاصة فتولدت لديها الرغبة في أكتساب بعض الخبرات التي تتعكس عليها و علي أسرتها ثم المشاركة بدافع ديني بنسبة 34.1% لصالح السياق الريفي ومن هنا يتضح تأثير القيم التي يحملها الدين في الحث علي عمل الخير و مساعدة الآخرين في المجتمع و في نظام التكافل الاجتماعي الذي تحض عليه الأديان و هو ما يتحقق مع دراسة (عبد المحسن 2000) التي أكدت علي مساعدة الآخرين بالمال و الجهد و كافة صور الدعم أنعكست علي فلسفة التكافل الاجتماعي و التي تجد أصولها في الدين و تستند علي مبدأ التضامن و مساعدة الفقراء و المحتججين⁽¹⁾

11- فيما يتعلق بوجود معوقات تؤثر علي مشاركة المرأة أكدت البيانات الميدانية علي أن من يرون من أفراد العينة أن هناك معوقات بلغت نسبتهم 80.4% لصالح السياق الريفي حيث بلغت النسبة 92.3% مقابل السياق الحضري بنسبة 68.5% كما انخفضت النسبة بدرجة كبيرة و ملحوظة فيمن يرون أنه لا يوجد معوقات لتصل إلى 0% 19.6%

12- كما أكدت الدراسة الميدانية علي وجود علاقة ارتباطية بين وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية و بين السن حيث ارتفعت نسبة من يرون أن هناك معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية في الفئة العمرية الشبابية من 20-30 لتصل إلى 44% من أفراد العينة لصالح السياق

(1) عبد المحسن محمد السهيل إدارة العمل الخيري في دولة الكويت دراسة تجربة الصناديق الوقفية 1992-1998 رسالة ماجستير "كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000 ص 16

الريفي الذي بلغت نسبته 45.8% مقابل السياق الحضري وكانت نسبته 41.6% يليها الفئه العمرية من 30-40 اللائي أكدن علي وجود معوقات وأنخفضت نسبتها بدرجة ملحوظه لتصل إلى 20% لصالح السياق الريفي الذي بلغت نسبته 21.7% مقابل السياق الحضري 0% 18

13- فيما يتعلق بوجود معوقات اجتماعية لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية فقد أتضح ان هناك معوقات أسرية ومعوقات من البيئة المحيطة ومعوقات من داخل الجمعية تواجه المرأة ولقد ارتفعت نسبة المعوقات من البيئة المحيطة لتصل إلى 93.8% في الريف وكانت 100% من أفراد العينة مقابل الحضر و كانت 85.45% تليها معوقات من داخل الأسرة لتصالانسبة على 83.3% لصالح الريف الذي وصل إلى 93.3% مقابل الحضر لتبلغ النسبة 65.2% ثم معوقات من داخل الجمعية لتصل إلى 65.1% لصالح الريف 0% 48.3% مقابل 77.5% في الحضر

14- فيما يتعلق بالمعوقات الأسرية التي تواجهها المرأة و تعيقها عن مشاركتها في انشطة الجمعيات الأهلية تعددت أسبابها و أختلفت حيث جاء في المقدمة الأشغال بتربية الأبناء لتصل النسبة إلى 30.6% لصالح السياق الريفي لتبلغ النسبة 38.3% مقابل السياق الحضري 20.2% يليها رفض الزوج لخروج المرأة بنسبة 31.1% لصالح الريف بنسبة 34.2% من أفراد العينة مقابل 24.7% في الحضر ثم القيام بعمل اضافي لاحتياج الأسرة و بلغت النسبة 28.7% لصالح الريف لتصل النسبة إلى 38.3% مقابل السياق الحضري بنسبة 15.7% ثم نقص الوعي لدى الزوج بنسبة 27.8% لصالح الريف الذي بلغت نسبته 33.3% مقابل 20.2% في الحضر يتبعها رفض الزوج لمشاركة المرأة (الزوجة) بنسبة 27.3% لصالح الريف 0

15- فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية لمشاركة أستنتجت الدراسة الحالية أن هناك عدة معوقات تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وهي معوقات أسرية و معوقات من البيئةالمحيطة و معوقات من الجمعية و كان من أكثر المعوقات تأثيرا علي المرأة هي المعوقات البيئية حيث بلغت 93.8% من أفراد العينة و كانت لصالح الريف حيث بلغت نسبة 100% مقابل الحضر بنسبة 0 % 85.4

16- كما توصلت الدراسة إلى تعدد المعوقات الأسرية التي أثرت علي مشاركة المرأة و كان من أهمية الأنشغال بتربية الأبناء حيث بلغت نسبتها 30.6% لصالح الريف حيث أكدت معظم أفراد العينة و بلغت 38.3% أن أنشغالهن بتربية أبنائهن خاصة لأنهم في مراحل التعليم المختلفة كانت معوقاً أمامهن للانخراط في العمل الأهلي ، كما أن رفض الزوج لخروج المرأة للعمل الأهلي كان معوقاً مؤثراً أمامها حيث أكدت أفراد العينة 30.1% أن ليس لدي الزوج الوعي بأهمية دور المرأة في العمل الأهلي خاصة بالنسبة للمرأة الريفية متأثراً بالعادات و التقليد و الموروث التقافي الذي يجعل دور المرأة محصوراً فقط في الأعمال المنزلية و أنه من غير اللائق من وجهه نظر الزوج اختلاط المرأة بالرجال و خروجها من المنزل لعد طويل من الساعات مما يؤكد على عدم الاهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة و استقلاليتها ، وهذا ما تؤكد دراسة "عائشة احمد" التي توصلت إلى أن من أهم أسباب عدم انضمام المرأة للجمعيات الأهليه هو منع الزوج و الأسرة للمرأة لمارستها للعمل الأهلي و إمكانية الأحتكاك بالرجال (عائشة أحمد عبد الله) 2002

17- أما بالنسبة لمعوقات البيئة المحيطة و التي تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة الجمعيات الأهلية أستنتجت الدراسة إلى أن 68.4% من أفراد العينة أكدوا علي عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي خاصة في المجتمع الريفي و يرجع ذلك إلى

منظومة القيم و الموروثات الثقافية السلبية في المجتمع التي تكرس أدوار نمطية لكل من الرجل و المرأة فالرجل يعمل خارج البيت و المرأة دورها محصور داخل المنزل و انتشار الثقافة الذكورية في المجتمع خاصة الريفي و السيطرة الأبوبية و التربية منذ فترة الطفولة علي عدم المساواة بين البنت و الولد متمثلة في تحديد دور و واجبات كل منهما علي الآخر 0

18- كما أكدت أيضاً أفراد العينة بنسبة 65.1% علي عدم الوعي بأهمية دور المرأة و يرجع ذلك إلى نظرة الرجل للمرأة وفقاً للأعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية و الفكرية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم و القيام بالعمل كما هو مطلوب و نجد أن البيئة المحيطة و الأسرة تشجع المرأة علي أنها تعتمد علي الرجل مادياً و معنوياً و ثقافياً 0

19- كما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود معوقات من داخل الجمعية تؤثر علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث كان من أكثر المعوقات التي أكدت عليها أفراد العينة عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة حيث بلغت نسبتها 52.6% مما يؤدي إلى فقد عوامل الجذب لدى المتطوعة لأحساسها بأن مشاركتها غير مجديه بسبب قلة التمويل في الجمعية الأهلية لممارسة الأنشطة التي تتناسب مع ميولها و تحقق بها ذاتها و استقلاليتها مع أحاسيسها بعدم استقادة أفراد المجتمع المحظوظ للخدمات التي تقدمها الجمعية ، كما أكدت دراسة " ملوك الرشيد " 2005 علي أن من أهم المعوقات التي تعوق المشاركة في الجمعية هو نقص الموارد المالية التي تحول دون القيام بأنشطة متعددة 0

كما أكدت البيانات الميدانية علي أن سيطرة العصبيات و الشللية في الجمعية من المعوقات التي تقف أمام مشاركة المرأة بعدم أتاحة الفرصة لها لأبداء رأيها و خبراتها في إدارة بعض الأنشطة لأحساسها بفقد

المناخ الديمقراطي داخل الجمعية نتيجة وجود العصبيات التي تسيطر علي كافة القرارات مع عدم أتاحة الفرصة للمرأة بالوصول إلي مرتبة متخذى القرارات 0

فيما يتعلق بالتساؤل الثاني : وهو ما العوامل النفسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) ؟

تشير النتائج إلى:-

1- فيما يتعلق بالمعوقات النفسية و انعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية توصلت الدراسة الحالية إلى أن أكثر المعوقات النفسية التي تؤثر على المرأة بالنسبة للسياق الريفي الشعور بالخجل من المشاركة في العمل الأهلي و جاءت بنسبة 2.05% مقابل السياق الحضري و كانت النسبة 1.72% ثم الشعور بالملل من المشاركة في بعض الأنشطة أستنتجت الدراسة أن السياق الريفي أرتفعت النسبة لتصل إلى 1.98% مقابل السياق الحضري الذي بلغت نسبتها 0% 1.78

بينما أكدت مفردات العينة في السياق الحضري أن من المعوقات النفسية التي تواجهها المرأة أنه لا يوجد تقدير نتيجة المشاركة في العمل الأهلي حيث أرتفعت النسبة لتصل إلى 1.88% مقابل السياق الريفي التي بلغت نسبتها 0% 1.79

2- كما جاءت المشاركة في العمل الأهلي لا تتناسب مع ميول المرأة وطموحاتها بنسبة 1.68% في السياق الريفي مقابل السياق الحضري 1.69%. أن الجمعيات الأهلية لا تراعي في برامجها الأبعاد النفسية لاحتياجات ورغبات وميول المتطوعات مما يدفعهن إلى العزوف عن العمل التطوعي حيث إنه لا توجد أنشطة وبرامج تشبع رغباتهن أو تتوافق مع ميولهن .

3- أما المعوق النفسي " أخاف من الاختلاط مع الذكور في العمل الأهلي " فقد جاء في الريف بنسبة 1.68% مقابل الحضر 1.53% مما يؤكد على إحساس المرأة بالخجل أو خوفها من التعامل مع الرجال - خاصة المرأة الريفية - وقد ترجع المرأة ذلك إلى الموروث الثقافي والديني الذي نشأت عليه .

4 - كما توصلت الدراسة الحالية من خلال البيانات الميدانية إلى وجود إحساس لدى المرأة يسيطر عليها بأنها عاجزة عن اتخاذ القرار - خاصة المرأة الريفية - وعلى أنها غير قادرة على أداء العمل العام وقد أرجعت المرأة هذا الاحساس إلى قلة خبرتها بالعمل العام والتكيف مع الآخرين .

5 - خوف المرأة وقلقها من الفشل إذا شاركت في العمل الأهلي وهذا ما أكدته أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية - خاصة الريفية منها - والقائمين على العمل الأهلي من خلال دليل المقابلة بالإضافة إلى قلقها من الورقة في المشكلات و عدم القدرة على مواجهتها 0

6 - ضعف أو انعدام ثقة المرأة في نتيجة عملها التطوعي وانعكاسه على المجتمع بما يحقق النفع ويعود بالفائدة على المرأة ذلك يجعلها تميل إلى الانطواء والعزلة وعدم المشاركة في عمل لا جدوى منه - من وجهة نظرها -

فيما يتعلق بالتساؤل الثالث : هل تختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف عنها في الحضر ؟
توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى اختلاف العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الريف عنها في الحضر حيث أكدت البيانات الميدانية على ارتفاع نسبة المعوقات الاجتماعية والنفسية في الريف ومنها :

1- كما أكدت البيانات الميدانية على وجود علاقة أرتباطية بين وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وبين الحالة التعليمية للمرأة وأنها تختلف بأختلاف السياق الحضري و السياق الريفي حيث جاء في المرتبة الأولى من يعانون من معوقات للمشاركة هن الحاصلات على مؤهلات متوسطة حيث بلغت في الريف 29.2% مقابل الحضر 22.5% يليها الحاصلات على مؤهل جامعي حيث بلغت في الحضر 37.1% مقابل 16.7% في الريف يتبعها مؤهل

فوق المتوسط لتصل في الحضر 22.5% مقابل 14.2% ثم يليها مراحل التعليم المتقدمة حتى نصل إلى فئه الأميين و التي أتضح من الدراسة أن الأميين من أفراد العينة المختارة في الريف بلغت نسبتهن 9.2% في حين لم يكن هناك أميات من أفراد العينة في الحضر كما أكدت دراسة "موسي شتيوي و آخرون ان تدني المستوى التعليمي و انتشار الأمية من الأسباب التي تعيق عن المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية 0

2- فيما يتعلق بوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة الاجتماعية أكدت البيانات الميدانية على وجود علاقة أرتباطية بين مشاركة المرأة وحالتها الاجتماعية حيث بلغت نسبة عدد المتزوجات من أفراد العينة الالاتي يجدن معوقات لمشاركتهن في أنشطة الجمعيات الأهلية 52.6% لصالح السياق الحضري حيث بلغت نسبته 55.1% مقابل الريف 50.8% تليها العازبات حيث بلغت نسبتهن 37.3% لصالح السياق الريفي الذي بلغت نسبته 40.8% مقابل السياق الحضري 32.6% و تنخفض نسبة المطلقات الالاتي يرین وجود معوقات أمام مشاركتهن لتصل إلى 6.2% لصالح الحضر و تبلغ النسبة 7.9% مقابل الريف 55 من أفراد العينة كما تنخفض نسبة الأرامل الالاتي ترین وجود معوقات لمشاركتهن لتصل إلى 3.8% لصالح الحضر لتصل إلى 4.5% مقابل الريف بنسبة 3.3% 0

وأيضا من اختلاف العوامل النفسية و الاجتماعية في الريف عنها في الحضر رفض الزوج خروج زوجته للعمل التطوعي بنسبة 34,2% مقابل 24,7% في الحضر ، بالإضافة إلى رفض الزوج لمشاركة زوجته في العمل التطوعي جاءت في الريف 37,5% مقابل الحضر 13,5% .

فيما يتعلق بالتساؤل الرابع : كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف و الحضر؟

1- كما توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة المعوقات الأسرية و معوقات من البيئة المحيطة و معوقات من الجمعية على النحو التالي :

أ - مواجهة المعوقات الأسرية :

كما توصلت الباحثة من خلال البيانات الميدانية أن 43.5% من أفراد العينة أكدن علي توعية الزوج - خاصة في الريف - والذي جاءت نسبته 45.8% في مقابل الحضر الذي بلغت نسبته 40.4% بأهمية المشاركة يزيد من عدد المشاركات في الجمعيات الأهلية وقد يكون ذلك بعقد بعض الندوات التي توضح ثقافة التطوع و أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع حتى يكون الزوج دافع للمرأة في مشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية ومن خلال الإجابة على أسئلة دليل المقابلة الخاص بالقائمين على الجمعيات الأهلية أكدوا على تعتن الزوج في تقبله لفكرة تطوع المرأة في العمل الأهلي واحتلاطه بالرجال خاصة أنه عمل غير مربح كما أكد بعض الأزواج الريفيين المتواجدون بالجمعية للباحثة أنهم يفضلون عمل المرأة في الحقل وأمام أعينهم حتى لا يتعرضن للمشاكل أو يكن عرضة للأحتلاط بالرجال كما أن العمل بالحقل مربح ماديا علي نقىض العمل الأهلي 0

ب - مواجهة المعوقات البيئية لمشاركة المرأة 0

استنتجت الدراسة الحالية أن من الوسائل التي تحد من معوقات البيئة هو أبرز دور المرأة الأهلي و التي أكدن عليها 59.8% من أفراد العينة ، كما أكدت 55.5% من أفراد العينة علي أن التوعية بأهمية مشاركة المرأة في المجتمع المحيط تزيد من عدد المشاركات و تكون حافز لهن علي المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية بفاعلية تعود عليهم و علي البيئة المحيطة بالفائدة 0

كما أن التأكيد على وجود أنشطة تحتاج المرأة أيدتها 52.6% من أفراد العينة خاصة المرأة الريفية مراعاة للعادات و التقاليد و القيم الدينية حيث أن المرأة المشاركة تندمج بالكثير من الأسر المتواجدة بالبيئة المحيطة للجمعية و قد تتعدد زيارتها المنزلية للأسرة و تكشف أمامها الكثير من الأسرار المنزلية التي من الصعب أن يباح بها للرجل ، كما أكد القائمين على الجمعيات الأهلية و أعضاء مجالس أدارتها على أرتباط العمل التطوعي بالدين من العوامل التي تزيد من عدد المشاركات في أنشطة الجمعيات الأهلية وكانت نسبتهم 70.5% وهذا ما أكدته دراسة "سوزان أحمد" بأن أقناع المجتمع بأهمية المشاركة لقيادات النسائية في عملية التنمية لقدراتها على الاتصال بقاعدة عريضة من النساء و التعرف على أمالهن و طموحاتهم تحقق التنمية المنشودة 0

3- كما توصلت نتائج الدراسة الحالية أن من أهم الوسائل التي يتم بها مواجهة المعوقات النفسية إقامة دورات تدريبية لتنمية ثقة المرأة بذاتها و التي أكدن عليها 76.2% من مفردات العينة فالدورة التدريبية تتمي احساس المرأة بأهميتها بالنسبة لأسرتها و المجتمع وتشعرها باستقلاليتها و تدعم الاتجاهات الايجابية في شخصيتها كما أن تدريب المرأة على المشروعات و التي أكدت على أهميتها 63.1% من مفردات العينة أنها من الوسائل الهامة التي تحد من المعوقات النفسية لدى المرأة فبهذا التدريب تستطيع المرأة أن تحقق الكثير من الأهداف منها زيادة الثقة بقدرتها على اتخاذ القرارات وتحملها للمسؤولية و اختيارها للمشروعات التي تتناسب مع ميولها و رغباتها و تدعم ثقتها بنفسها كما أكدت دراسة "هدي توفيق" على أن مشاركة

المرأة في كل مراحل أي مشروع من اقتراح المشروعات وتنفيذها و المتابعة و التقويم حتى تكون مشاركتها إيجابية⁽¹⁾ كما أكدت أيضا علي ذلك دراسة "أحمد يوسف بشير 2001" حيث أشارت بضرورة الأهتمام بالبرامج التدريبية للقيادات الطوعية و العاملين في مجال التطوع و أكسابهم المعرف و الخبرات و المهارات اللازمة للعمل⁽²⁾ كما أكدت نتائج احدى الدراسات أن أكثر دوافع التطوع للمرأة ترتبط بغايات إشباع حاجاتهن الدينية والنفسية وكسب مرضاه الله وقضاء أوقات فراغهن في الأفعال المفيدة لهن ولمجتمعهن

(محمد المحايد 2001)⁽³⁾

4- كما أستنتجت الدراسة الحالية على أن أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية هي مواجهة المعوقات النفسية التي أرتفعت نسبتها إلى 61.9% من أفراد العينة حيث يتدنى مستوى وعي المرأة لذاتها و يرتبط هذا ب موقف المجتمع من المرأة ونظرته إلى مهامها فمع اعتماد المرأة ممارسة بدورها التقليدي من قبل القيم والأعراف السائدة في المجتمع يكون من الصعب تبديلها أو إضافة دور آخر⁽⁴⁾

(1) هدى توفيق محمد سليمان، إسهامات الخدمة الجتماعية في تشجيع مشاركة المرأة الريفية في مشروعات برنامج "شروق" المؤتمر السنوي الحادي عشر للعلوم و الخدمة الاجتماعية نحو مستقبل أفضل للسياسات الرعائية الاجتماعية في القرن الواحد و العشرين "الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم

(2) صالح محمد آل أبراهيم "معوقات مشاركة المرأة في أنشاء المجتمع الأهلي 0 1996

(3) وجدي محمد بركات - تفعيل الجمعيات الخيرية الطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر - جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية - المؤتمر العلمي الثامن عشر 2005 المجلد الخامس ص 2159

(4) محمود محمد محمود " إسهامات جمعيات تنمية المجتمع المحلي في ظل العولمة - المؤتمر العلمي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان 2002

يليها نشر ثقافة الوعي التطوعي التي بلغت نسبتها من أفراد العينة 56.9% لأن فهم المجتمع لأهمية التطوع يساعد على زيادة عدد المشاركات ونشر ثقافة التطوع من أهم الأدوار التي يجب أن تقوم بها الجمعيات الأهلية كما أكدت دراسة " محمود محمد محمود" من خلال وضع تصور مقترح لما يمكن أن تقوم به الجمعيات في هذا المجال وكان من أهم القرارات نشر الوعي بالعلومة ، تدعيم المشروعات الصغيرة وتنمية المهارات وحماية الأسرة و الطفل⁽¹⁾

ج- مواجهة معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة :

و توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن أهم الوسائل التي يتم بها مواجهة المعوقات من داخل الجمعية التوعية بكيفية المشاركة و التي أكدن عليها 68.4% من مفردات العينة لأن غياب الوعي بأهمية المشاركة لدى المرأة وما هي الفائدة التي سوف تعود عليها من تنمية فكرية و ثبات لذاتها و مساعدة الآخرين يجعلها تحجم عن المشاركة كما توصلت الدراسة أيضاً أن من وسائل مواجهة المعوقات تعديل القانون بما يفعل أداء الجمعيات وهذا ما أكدت 65.1% من مفردات العينة في الريف و الحضر كما أكد ذلك البيانات الأحصائية من خلال دليل المقابلة الذي طبق على أعضاء مجالس الأدارات و الخبراء بداخل الجمعية علي أن تعديل القانون الذي يساعد الجمعيات على تسهيل مصالحها بما يعود على المجتمع من فائدة و على أفراد و يزيد من فاعلية الجمعيات بصورة إيجابية 0

ثانياً : نحو سياسية اجتماعية ونفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي:

من خلال نتائج الدراسة تم وضع عدة توصيات (سياسات) يمكن أن يؤدي الأخذ بها إلى مواجهة المعوقات الاجتماعية والنفسية التي تعكس على مشاركة المرأة في المجتمع المدني و أنشطة الجمعيات الأهلية و تتمثل في :

(1) أحمد يوسف بشير" القطاع التطوعي و أسهاماته في تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي بالمحليات "

المؤتمر العلمي الرابع عشر المجلد الثاني ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 2001

1- سياسات تتعلق بالأعلام و التوعية:

- العمل على توعية أفراد المجتمع من خلال الرسائل الإعلامية كالبرامج والنشرات الهدفة بأهمية دور المرأة في تنمية المجتمع مع التركيز على المجتمع الريفي بعقد عدة ندوات بمساعدة القيادات الشعبية والرائدات الريفيات توضح أهمية دور المرأة العام في مجتمعها و التأكيد على أدراك المرأة بحقيقة قضايا و مشاكل مجتمعها ليكون لها دافع لمشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية بهدف مساعدة الآخرين بالإضافة إلى أحاسيسها باستقلاليتها و تحقيق ذاتها حيث أن أحداث تغير في المجتمع لابد أن يصاحبها محاولة تعديل تسلوك الأفراد و قيمهم و أتجاهاتهم بما يتلائم مع ظروف هذا المجتمع و بهدف الوصول إلى حياة أفضل من خلال المساندة الاجتماعية ٠

- التوعية بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة بهدف جذبها على العمل الاجتماعي بصفة عامة وزيادة إشراكها في أنشطة التطوع داخل منظمات ومؤسسات المجتمع .
- توجيه خطاب اجتماعي وثقافي للمرأة التي تعزف عن المشاركة التطوعية في حياة المجتمع بتقديم الفرص المتاحة لإمكانية مشاركتها وسبل الحصول على هذه الفرص في ضوء قيم ومعايير وتقالييد المجتمع الذي تعيش فيه المرأة .

- تكوين إطار فكري جيد للعمل التطوعي يتم مخاطبة المرأة على أساسه حتى يجد صدى واستجابة واسعة بين أفراد المجتمع من أزواج وأبناء مشاركين للمرأة في حياتها الخاصة وال العامة بحيث يؤكد هذا الإطار على الارتباط الوثيق بين خروجها للعمل التطوعي ودائرة عملها ومحيط حياتها الأسرية والعائلية والمجتمعية .

2- سياسات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني :

- أفساح المجال لمشاركة المرأة في برامج مراكز الشباب الريفية التي تزيد من مهاراتهن وتعريفهن بطبيعة المجتمع واحتياجاتهن ودورهن في هذه البرامج وفي العمل الأهلي بالاستعانة بالرائدات الريفيات .

- التعرف على أسباب ودوافع الإحجام من خلال الرؤى المتبادلة لكل من المشاركات والمحجمات لوضع سياسة تحد من المعوقات التي تواجهها المرأة وتحول دون مشاركتها لتذليل هذه المعوقات برفع المستوى التعليمي للمرأة من خلال برامج محو الأمية مع إيجاد بعض المشروعات الصغيرة التي تتناسب مع ميول المرأة ومهاراتها للارتفاع بمتوسط الدخل حتى تحفظها على المشاركة فعدم توفر عنصر تكلفة المشروعات يؤدي إلى إحجام المرأة - خاصة الفقيرة - عن المشاركة .
- تعزيز دور مؤسسات التعليم والإعلام في دعم العمل التطوعي ونشر ثقافة التطوع وإلقاء الضوء على الخبرات والكواذر الناجحة في مختلف الجامعات والمعاهد العليا والمدارس التي تتصل بتنشيط العمل الأهلي⁰
- إنشاء مراكز للمعلومات عن التطوع بواسطة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تقوم على قاعدة بيانات بالجمعيات والمنظمات و المجالات التطوع ومعوقات التطوع وسبل حلها تعتمد في ذلك على معلومات دقة وواقعية متعددة باستمرار من خلال بحوث علمية ميدانية تقوم بها مؤسسات خدمة المجتمع مثل كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وكليات الآداب أقسام الاجتماع والانثropolجيا تشمل حسراً بالمشكلات المجتمعية والبيئية والاقتصادية كما توضح إليات العمل التطوعي وإشاع رغبات المتطوعات الاجتماعية والنفسية وسد احتياجاتهن .
- إنشاء مكاتب للتطوع بالاتحادات الإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون مهمتها تسكين المتطوعات في الأماكن التي تتناسب مع ميولهن وقدراتهن كما تعمل على إزالة معوقات التطوع وكذلك تعمل على تشجيع التطوع وتحفيز المتطوعات بالإضافة إلى العمل على تربية مهارات المتطوعات من خلال البرامج التدريبية المناسبة لذلك⁰
- العمل بآليات جديدة وسياسات جديدة للجمعيات الأهلية تؤهلها لجذب المتطوعات والاحتفاظ بهن .

3- فيما يتعلق بالأسرة :

- إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة في أعمال المجتمع والأنشطة التطوعية عن طريق تشجيع الأزواج لزوجاتهن والآباء لبناتهن وحثهن على المشاركة وتشجيعهن على العمل من أجل مجتمعهن بما يعكس الدور الإيجابي للمرأة التي تشعر بملكيتها للمجتمع حيث إنها ساهمت في بنائه مع افتتاح الأسرة بحق المرأة في ممارسة حقوقها الاجتماعية الأخرى دون حصرها في تنفيذ الأعباء المنزلية فقط .

- سيادة الاتجاهات الإيجابية نحو مشاركة المرأة في الحياة العامة وزيادة الثقة والمؤازرة للمرشحات السياسيات 0

توصيات عامة :

- تعظيم الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة كالرسائل العلمية في محاولة جادة لتطبيق التوصيات الواردة بها .

- عقد لقاءات ومناقشات مع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية مع الخبراء المتخصصين كأساتذة الجامعات والاستشاريين لتعزيز دور الجمعيات خاصة الجمعيات التي تعمل في الريف .

- تنظيم هيكل إداري واضح للتطوع بكل جمعية ووضع اللائحة الداخلية التي تنظم العمل التطوعي داخل الجمعية كما توضح حقوق المتطوعات وواجبات كل منهن .

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً : المراجع العربية

ثانياً : المراجع الأجنبية

أ - المراجع العربية :

أولا : الكتب

- 1- أحمد فارس عبد المنعم :دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية (الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجها) ، القاهرة - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - ط 1 1977 .
- 2- أمانى قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر (1981-1993) ، القاهرة ، مركز زайн خلون للدراسات الأنماطية 1995
- 3- السيد يسین : الزمن العربي و المستقبل العالمي، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1999
- 4- -----: العولمة وتحديات العصر و انعكاساتها علي المجتمع المصري ، القاهرة، دارالأمين ، 2000
- 5- أنتوني جيدنز: الطريق الثالث تجريد الديمقراطي الاجتماعية، أحمد زايد و محمد محبي الدين ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999
- 6- أحمد ثابت: الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999
- 7- أشرف حسين : المجتمع الأهلي في ظل التكيف الهيكلي في المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ن مصر ، مكتبة مدبولي 1996
- 8- أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية/ نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع ، دار المعرفة الإسكندرية ، 1999
- 9- السيد عبد الفتاح عفيفي : علم الاجتماع الطبي ، الفيوم ، دار العلم 2001
- 10- إبراهيم البيومي غانم : الأوقاف السياسية في مصر ، دار الشروق ط 1 1998

- 11 بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، الثقافة والمجتمع والصحافة ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط² ،
- 12 تقرير الحالة الدينية في مصر ط 2 1995 ثامر كامل محمد إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، دار المستقبل العربي .
- 13 ثامر كامل محمد : إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة 22، العدد 251 ، بيروت ، يناير 2000م ، ص 119.
- 14 جرس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة، 1963
- 15 حاتم عبد المنعم : مصطفى عوض ، البيئة و الإنسان ط¹ جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية 1994
- 16 رونالد روبرتسون : العولمة ، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، احمد محمود، نورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 1998
- 17 رفيقة سليم حمود: المرأة وتحديات المستقبل ، القاهرةن دارالأمين ، ط¹ 1997
- 18 رقية المصدق : المرأة والسياسة ، التمثيل السياسي في المغرب ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر 1990
- 19 سامية خضر: المشاركة السياسية للمرأة وقوى الغير الاجتماعي القاهرة، الانجلو المصرية، ط 2، 2004
- 20 سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة (رؤيه معاصرة) لأهم قضاياها ، القاهرة، دار الفكر العربي 1969
- 21 سعد زهران : مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر (تحرير) علي

- الدين هلال النظام السياسي المصري ، التغير والاستمرار ، القاهرة ، النهضة المصرية ط 1 1988
- 22- سلوى العطار: المتغيرات الأجمالية في عصر محمد علي ، القاهرة، دار النهضة المصرية 1981
- 23- شهيدة الباز: الحركة النسائية في مصر المرأة العربية في مواجهة العصر بحوث و مناقشات الندوات الفكرية التي نظمتها دار المرأة العربية للنشر 1998 طلت السروجي: التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2001
- 24- طارق البشري: الحركة السياسية في مصر من الفترة 1945-1952 ، دار الشروق 1990
- 25- علي ليلة : دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة 2002
- 26- عبد الهادى الجوهرى : أصول الاجتماع السياسي ، ط 1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996
- 27- عبد الخالق عبد الله وآخرون : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار الأمين ، القاهرة 1995 .
- 28- على الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر 1809-1997 ، القاهرة، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية ،جامعة القاهرة، ط 1، 1997
- 29- عبد الرحمن بدوى: مناهج البحث العلمي،القاهرة دار النهضة العربية، ط² 1963
- 30- علي عبد الرزاق جبى وأخرون: مناهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992

- 31 علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية من 1933 إلى 1941 ، دار الكتاب الجامعي ، ط¹ ، القاهرة ، 1982 ،
- 32 عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من 1937-1948 ، الجزء الأول مكتبة مدبولي ، القاهرة 1973
- 33 فؤاد المرسى خاطر : حول الفكر العربي في مصر ، دراسه في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1985
- 34 كاميلت غرامشي : حياته وأعماله ، ترجمة عفيفي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ط¹ ، بيروت 1984
- 35 مصطفى عوض وآخرون : البيئة التنمية والمشاركة الشعبية بمحافظة القاهرة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، ط¹ ، 1992 ،
- 36 مصطفى عوض وآخرون : الشباب والتنمية المتواصلة ، القاهرة 1997 ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات و البحث البيئية 0
- 37 ميشيل مان : ترجمة عادل الهواري ، سعيد عبد العزيز : موسوعة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1994
- 38 محمد سمير عبد الفتاح : م الموضوعات في العلاقات الإنسانية و ديناميات الجماعة ، جامعة المنيا ، كلية الأداب ، علم نفس ، ط¹ ، 2001
- 39 محمد حافظ دياب : تعريب العولمة ، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحادثة ، كتاب 29 ، القاهرة ، قضايا فكرية ، 1999
- 40 محمد إبراهيم مبروك : الإسلام والعولمة و الصراع الأيديولوجي الكامن وراء العولمة ، الإسلام و العولمة ، القاهرة ، دار الجهاد 1999
- 41 محمد زاهي المغيري : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، 2004

- 42 ماهرأحمد عبد العال عبد الرحمن: "العالمية" الهوية الثقافية" جامعة عين شمس كلية الأداب، اجتماع 2002
- 43 محمد عبد الفتاح القصاص: الأنسان و البيئة، المجتمع المصري للثقافة العلمية، القاهرة العدد 43، 1972
- 44 مارجو بدران: رائدات الحركة النسوية المصرية و الإسلام و الوطن، ترجمة، علي بدران، المجلس الأعلى للثقافة، ط² 1997
- 45 مارلين تادرس وآخرون: المواطن المنشوقة تهميش المرأة في مصر، القاهرة، مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الأنسان، ط¹ 1995
- 46 محمد الأطرش: العرب و العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1998
- 47 محمود عودة : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية ، رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن للمشاركة الاجتماعية للمرأة و تصور الآفاق والمستقبل القاهرة ، المجلس القومي للمرأة 1995
- 48 محمود عودة وآخرون : واقع ومستقبل المنظمات الأهلية و العربية ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 1999
- 49 ناصر الدين الأسد : الهوية و العولمة، الدورة الأولى، لسنة 1997 ، مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية، الرباط
- 50 هيريت ماركوز: العقل و الثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكرياء ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979
- 51 هدي الصرة: عماد أبو غاندي : لمسيرة المرأة المصرية، علامات موقف، القاهرة، المجلس القومي للمرأة 2001
- 52 هالة شكر الله و آخريات: مصر المرأة في المنظمات الأهلية شبكة المنظمات العربية، القاهرة، ط² 1999.

ثانياً : الرسائل العلمية :

- 1- أريج البدراوي زهران: التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر و أثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية ، جامعة القاهرة، كلية الأداب اجتماع 2004
- 2- أحسان محمد حفظي:الوعي والمشاركة ودورهما في إنجاح التنمية الحضرية،رسالة ماجستير،غيرمنشورة،كلية الأداب جامعة الأسكندرية 1995
- 3- حياة محمد خطاب: دراسة حول المنظمات غيرحكومية في الأصلاح الأداري: دراسة مقارنة بين جمعيات خدمات هي مصر في جمهورية مصر العربية والاتحاد النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 1998
- 4- خالد مجاهد أحمد السيد:المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير،كلية الخدمة الأجتماعية،جامعة حلوان،2002
- 5- سماح محمد عبد السلام المداح:دور المرأة الريفية في ممارسة الصناعات الريفية الصغيرة في محافظة الغربية،رسالة ماجستير،كلية الأداب، جامعة طنطا ،2004.م.
- 6- سحر أحمد خليفة : العمل التطوعي للمرأة في الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب، جامعة الأسكندرية1992
- 7- عائشة أحمد عبد الله : المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة،دراسة مقارنة بين جميات النهضة النسائية وجمعية توعية و رعاية الأحداث بدبي،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2002.
- 8- عاصم الدسوقي :مصرفي الحرب العالمية الثانية1939-1945رسالة ماجستيرمنشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1976
- 9- فاطمة علي حسين الكبيسي: مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع

المدنى،جامعة القاهرة،كلية الأدب اجتماع 2003

- 10- كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع في عالم الفكر،رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، المكتبة المركزية، 1980
 - 11- مريم عيسى الشبراوى:معوقات مشاركة المواطنين في مشروعات الجمعيات الأهلية القطرية،رسالة ماجستير ،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان 1991
 - 12- محمد مطيع مؤيد : دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية ، دراسة ميدانية في مدينة دمشق ، رسالة ماجيسنير منشورة ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق 2000
 - 13- محمد منيف العجمي: المشاركة السياسية للمرأة الكويتية،رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العربية،جامعة الدول العربية 2000
 - 14- منال عبد السلام بدوى: دور المرأة في الجمعيات الأهلية ، دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، اجتماع 2003 .
 - 15- نهاد محمد كامل : دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم وتماسك المجتمع المصري ، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة ما بين 1995 إلى 1980 ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الأدب ، 2000 .
 - 16- نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من عام 1882 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس كلية آداب ، اجتماع 1977 .
 - 17- هيام حمدي صابر طهران : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور القيادات النسائية لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان 2005
- ثالثاً : المجلات العلمية والدوريات :**

- 1 أمانى قنديل : تمكين المرأة ، التقرير السنوى الرابع للمنظمات الأهلية العربية . القاهرة 2004 .
- 2 إقبال السمالوطى : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد التاسع ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، 1998 .
- 3 أمانى قنديل : ملامح مجتمع مدنى عالمي في القرن الحادى والعشرين ، جريدة الأهرام ، قضايا وآراء ، القاهرة 2001
- 4 -: تطور المجتمع في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد السادس و الثلاثون،العدد الثالث، القاهرة،المركزالقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية 1999
- 5 -: ملامح مجتمع مدنى عالمي في القرن الواحد و العشرين،جريدة الأهرام،القاهرة،2000 ، المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأقليمية
- 6 -: المنظمات و الشبكات الدولية غير الحكومية فاعل دولي جديد،القاهرة،جريدة الأهرام 2000
- 7 -: الجمعيات الأهلية و أولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية،سلسلة قضايا التخطيط و التنمية،معهد التخطيط القومى،رقم136
- 8-: العمل الأهلي و التغير الاجتماعي،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية،الأهرام،1998
- 9 -: منظمات المرأة والدفاع و الرأى و التنمية في مصر،مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية،الأهرام 1998
- 10 -:التقرير السنوى الثاني،مكتبة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،2001

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الأحصاء : النتائج النهائية لEnumeration السكان،
المجلد الأول،(إجمالي الجمهورية)،1998
- 11- السيد أحمد مصطفى عمر: المستقبل العربي، العدد 2556، يونيو، 2000، مركز دراسات الوحدة العربية
- 12- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة و الأحصاء، القاهرة، 1996
- 13- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1996
- 14- تادي أكين آبار: ترجمة، صلاح أبو نار، العولمة و السياسة الاجتماعية في
افريقيا قضايا وآتجاهات مركز البحوث للدراسات العربية الأفريقية و التوثيق،
سلسلة أوراق العمل 1991
- 15- شامر كامل محمود إشكالية الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في
الوطن العربي، المستقبل العربي يناير، العدد 251 ، 2000
- 16- ثريا خطاب، علي فهمي: دور المرأة في المجتمع من خلال الجهود النسائية
في العمل الاجتماعي الشعبي، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 3، المجلد
12، 1975
- 17- جين ليونز و ميشيل ملтанدونو: التدخل الدولي و سيادة الدولة و مستقبل
المجتمع الدولي، ترجمة، محمد جلال عباس، المجلة الدولية للعلوم
الاجتماعية، اليونسكو للمنظمات الدولية، الأفاق و التدخلات و الأتجاهات الراهنة، عدد
138، 1993
- 18- جهينة العيسى: تمكين المرأة ضروري لتحقيق التنمية
الأنسانية، مركز الأخبار أمان 2007
- 19- حسين توفيق إبراهيم: العولمة: الأبعاد و الأنعكاسات السياسية(رؤية أولية
من منظور علم السياسة) عالم الفكر- العولمة ظاهرة العصر، مجلة 28 ، العدد 2،
الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1999.

- 20- رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشر .
- 21- ريف شاكر الداغستاني : منظمات المجتمع المدني والعلومة الحوار المتمدن ، العدد 1589 ، 2006 .
- 22- سيد عويس : النظرة إلى حياة المرأة المصرية ، نظرات باحث علمي اجتماعي مصري ، القاهرة ، روزاليوسف 1988 .
- 23- سيف الدين إسماعيل : المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1992 .
- 24- سهير عبد المنعم : حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والدافع الاجتماعي ، العولمة وقضايا المرأة والعمل 2003 .
- 25- طارق البشري : الديمقراطية والنظام ، يوليو 1952 ، دار الهلال ، العدد 492 ، ديسمبر 1991 .
- 26- عبد الحسين شعبان : الحكم الصالح الرشيد والتنمية المستدامة ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية <HTTP://WWW.MOKARAABAT.CPM>
- 27- عبد الباسط عبد المعطي : الأبعاد الاجتماعية للمرأة المصرية ، الأوراق ، الخلفية للإطار الفكري المكون للمرأة في الخطة الخمسية الرابع للتنمية الاقتصادية 1997 – 1998 .
- 28- عبد المنعم الجميسي ، عبد الله النديم : رائد الوطنية والتوير في النداء الجديد ، جمال حمدان وعقارية السكان ، العدد 8 ، 2003 .
- 29- عبد الغفار شكر : نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي ، لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا ، 2006 .
- 30- عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 .

31- عبد الله نقرش : الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية في الأردن ،
المرأة العربية والمشاركة السياسية 2005

WWW.AWAPP.ORG/WMVIEW.PHP

32- فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ،
مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1999 .

33- محمود عودة : قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل ، الإدارة العامة
لشئون المرأة بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، القاهرة 1997

34- محمد عبد القادر خربسات : المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدول
الإسلامية ، المرأة العربية والمشاركة السياسية 1998

WWW.AWAPP.ORG/WMVIEW.PHP?ARTID=494

35- يوسف القرضاوي : خطابنا الإسلامي في عصر العولمة ، مفهوم العولمة
وماذا تعني ؟

WWW.ISLAMONLINE.NET

رابعاً : المؤتمرات والندوات العلمية :

1- أمانى قديل : المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، بحث مقدم إلى ندوة
المرأة المصرية والعمل العام (رؤى مستقبلية) القاهرة مارس 1995

2- إنعام عبد الجود : العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة
الخليجية ، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج العربي ، الكويت 1982 .

3- أحمد غنيمي مهناوي : مؤتمر تشغيل التعليم في الوطن العربي بين
الإقليمية والمحلي ، جامعة حلوان ، كلية التربية ، 1996 .

4- إبراهيم نصر الدين : العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ندوة
العولمة ، القاهرة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية 1998

5- السيد عبد الفتاح عفيفي: العولمة بين الأحادية الثقافية و التعددية
الثقافية، بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم 2000

- 6- أمانى قنديل:المجتمع المدني،الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسية 1999
- 7- أحمد ثابت:أزمة الدور الاجتماعى للدولة في مصر أعمال الندوة السنوية الأولى 1995
- 8- أمير سالم:ملاحظات حول قانون الجمعيات في ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية،مركز صالح عبد الله كامل للأقتصاد الإسلامي
- 9- أوراق مؤتمر المرأة الجديدة : الحركة النسائية المصرية المعاصرة : الآفاق والتحديات ، مركز الدراسات العربية للمرأة ، 2005
- 10- قضايا المرأة المصرية بين الواقع و المستقبل،الأدارة العامة لشئون المرأة بالتعاون مع منظمة اليونسكو،القاهرة،1997
- 11- المؤتمر العربي حول المرأة و الفقر،الدار البضاء،المجلد الأول،الأطر المفاهيمية و المقارنات البحثية آليات الأفكار و أساليب المراجحة، المجلس القومى للمرأة
- 12- الأمانة العامة،الأدارة العامة لشئون الاجتماعية والثقافية إدارة شئون المرأة والأسرة،التقرير العربي الموحد لمتابعة الأنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 2000
- 13- تجربة المرأة الريفية،المؤتمر القومى الثالث للمرأة المصرية،التقرير الختامي ، 1998
- 14- تريز نعيم:دور المرأة في الجمعيات الأهلية البيئية في تمكين النساء و تعزيز دورهن في حماية،ملتقى المرأة العربي الأول للتربية البيئية ،عمان 2004
- 15- حمدي عبد الحارس:دورتنظيم المجتمع في تجربة المجتمع المحلي ،مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المختلفة، المعهد العالى للخدمة الاجتماعيةالقاهرة 1989 .

- 16- حيدر إبراهيم علي : دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية في تطوير المنظمات الأهلية العربية ، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، 1997 .
- 17- زينب معادي : المرأة والمؤسسة القانونية، بحث علمي منشور في مؤتمر المرأة العربية (الواقع والتصور)، القاهرة ، الدار العربية للنشر 1995
- 18- سوزان أحمد أبوربه : الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ببنها 1996 .
- 19- شهيدة الباز وآخرون : المرأة في المنظمات الأهلية في مصر ، ورقة عمل مقدمة لجنة القومية للمنظمات الأهلية لمؤتمر المرأة العالمي في بكين 1997 .
- 20- — : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل ، القاهرة ، لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية ، 1977 ، شبكة المنظمات العربية .
- 21- — : الحركة النسائية في مصر ، المرأة العربية في مواجهة العصر ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار المرأة العربية للنشر 1998 .
- 22- عدلي علي طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي 1996 .
- 23- فوزي فهمي: المرأة والمنظومة الثقافية، المؤتمر الأول (نهضة مصر) المواطنة والتنمية ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة ، مارس 2000 .
- 24- فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، القاهرة ، من بحوث الندوة الأولى ، قسم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة 1994 .

- 25- محمد محمود : دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية ، المؤتمر العلمي السادس عشر ، عالمية الخدمة الاجتماعية وخصوصية الممارسة ، المجلد الرابع ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان 2003 .
- 26- مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين المحور الثالث العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج القومي للأمومة والطفولة .
- 27- مدحية الصفطي : دور المرأة من الزيادة بالتراكم إلى التحول الكيفي ، القاهرة في بحوث الندوة السنوية الأولى ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، اجتماع
- 28- مصطفى الماحي : الحركة التطوعية ودورها في التنمية الشاملة ، دراسة لحالة مصر ، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية والشرق أوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية 1993 .
- 29- نهاد جوهر : المجتمع المدني العالمي ، ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي ، منطقة العمل العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، الجزائر 2007
- 30- نادية عبد الوهاب ، وآمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، أبحاث ودخلات من أربع بلدان عربية (مجموعة بحثات) مركز دراسات المرأة الجديدة . 1998 .
- 31- وفاء عبد الله : حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخفيط والتنمية ، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1989
- المراجع الأجنبية :**

1-Badran,Margot.Feminism,Islam vation:Gender and theMaking of Modern Egept.Cairo.Auc press.

2-Bradsaw york w.(ed) ,Urbanization and Development : The Emergence Of International Nonganizations amid Declining States , Sociological Perspectives ,VOL. 43, SPRING 2000 , PP 97-116.

3- Centre For Civil Society : What is civil society (London, London school of Economies and Political Sciences, 2007 .

4- .David Held and Anthony Me Grew The Great Globalization DEBATE , in The Global Transformations Readr , Held & Magrew (e) Biackwell publishers , USA , 2000+ P

5- Eduard of luis: State and Civil society in Argentina: A study of system integration, New york, new school for social Research , 1995

6-E . keckmargaret and sik kink kathrun :activists be yond bordors advocacy networks in international politicsKitbaca and london Kcornell university press

7- Eric John Oliver: Civil society in suburbia : the effects of metropolitan civil society in suburbia : the effects of metropolitan social context on participation in voluntary organizations, university of California, 1997

8- Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994

9- Geueve Eliza Menschet , Ithere Civil society in japane Astudy on NGOS ,MA The American University , 2001

10- Henry veltmeyer, Giobalization and Artigloblization: Dynamic: of change in the new world order, ashgate,

2004.

11 - [http://demonow.info/content/view/15/39\(1\)/](http://demonow.info/content/view/15/39(1)/)

12 <http://www.aaramnew.com/website/21863NewsArticle.html>

13 - <http://demonow.info/content/view/15/39/>

14<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=12688&SectionID=304>

15 - <http://demonow.info/content/view/15/39/> 13/12/2007

¹⁶ - In Gindin, Challenging Globalization, Canadian insion, July / Aug 2002, Vol. 36, Issue 4, P. 18.

¹⁷ - Kamel. B.: "Process of Community Development as One of the Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries", Unpublished Ph. D.in Architecture. Cairo University, 1994.

18 - Kenichi Ohmate, The Borderless World : Powerand Strategy In The Interlinked Economy Newyork: Harper Bmsiness,1990, P.5

19 - Lucian W. Pye. 1966. Aspects of Political Development, Little Brown Series in Comparative Politics Boston, MA: Little, Brown, and Gabriel Abraham Almond and G. Bingham Pingham Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little, Brown Senries in Compatative Politics, an Analytic Study Boston, MA: Little , Brown, 1966), PP. 52-55.

20 - lijphart, Arend: political parties – n- Adam & Jessica Cuper, Social Science Encyclopedia (London, Routledge and Kegan Poul,1985.

21 - Meria : (political participation patterns of Turkish women 1997 (

21 -Mustapha Al-sayyid ,K,Aciv /Socity in Egypt ? Middle Fast Journal ,v . No2, Spring 1993 PP.2281)
241

)22 - Michael Mahn, Has Globalization ended the rise and rise of the nation: state ? Review of International political economy , no. 4, 1997.

23 - m.s swaminthan Research Fundation,Design For Fortnership Proceedings Of The Consultation On Government And Nan. Governmental Organization Partner Ship In Child Care India:New Delhi,Inndian Coun ci1 for child weIfore, 1996 .

24- aul warkeutin Graig: framing a global civil society NGOs and politics of transitional. Activity (non governmental organizations, international relations), university of Kentucky, U.S.A., 1998.

25 - Peterman , c : the fraternal social contract in jolnkeane (ed) civil society and the stare new European perspective new York : verso , 1988, p.102

26 - Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson, 1976. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries “ Cambridge, MA: Harvard University Press,

27 -Sandra Dawn the political participation of women in Ontario , 1983

Meria : (political participation patterns of Turkish women (1997

28 - Sarah de larache Munro we don,t allwear blackGendera and civilsoeity in the Antmafia Movement insicily phd , university of Michigan ,2002

29 - Salwa Nasser, Women in jardaniah politics, jardanian National commission for women, 2003.

31 - Geueve Eliza Menschet , Ithere Civil society in japane Astudy on NGOS ,MA The American University , 2001

30 - Susan Dicktich: Indigenous oh.Governmental organizations, civil society and Democratic transition invganda, 1985, 1994 (No- Governmental organizations Canada university of Toronto, 1995 Research.

31 - The road from cairo---:theNational N.G.O Commission for population and Development,

32 - The road from cairo -----the National N.G.O Comission For population and Development, -----p.19
UNDP:Undp and organizations of sivil society a programme frame work (N.Y, UNDP ,1999)

33 - Wienr E Assessing the implication of politic and Economic Reform the case of Gzech and Slviak , East European Quaratenig , vol 31 , Issue 4 , 1998

34 - Wand a clare Krause , civil society in the democratization process : Acase study on cairo Islamic women's and secmlar feminist pro,s egypt ,MA.mnirersity of cruelph , canda.2002 .

ملاحق الدراسة :

الصفحة	عنوان الجداول:	فهرس الجداول :
123	توزيع العينة وفقاً للجمعية	جدول رقم 1
124	توزيع العينة وفقاً للسن	جدول رقم 2
125	توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية	جدول رقم 3
126	توزيع العينة وفقاً للحالة الاجتماعية	جدول رقم 4
127	توزيع العينة وفقاً للحالة العملية	جدول رقم 5
128	توزيع العينة وفقاً للمهنة	جدول رقم 6
129	توزيع العينة وفقاً لقطاع العمل	جدول رقم 7
130	توزيع العينة وفقاً لعدد أفراد الأسرة	جدول رقم 8
130	توزيع العينة وفقاً لعدد الغرف	جدول رقم 9
131	توزيع العينة وفقاً لمتوسط الدخل الشهري	جدول رقم 10
134	توزيع العينة وفقاً لاشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية	جدول رقم 11
135	توزيع العينة وفقاً درجة قربة المشاركين في أنشطة تطوعية	جدول رقم 12
136	توزيع العينة وفقاً للأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة	جدول رقم 13
136	توزيع العينة وفقاً لتأثير مشاركة المرأة على أسرتها	جدول رقم 14
137	توزيع العينة وفقاً لنوع التأثير	جدول رقم 15
138	توزيع العينة وفقاً مظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة	جدول رقم 16
139	توزيع العينة وفقاً مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة	جدول رقم 17
140	توزيع العينة وفقاً لنوع العضوية في جمعية أهلية	جدول رقم 18
141	توزيع العينة وفقاً لاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية	جدول رقم 19
142	توزيع العينة وفقاً لاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقاً للسن	جدول رقم 20
143	توزيع العينة وفقاً لاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقاً للحالة التعليمية	جدول رقم 21
144	توزيع العينة وفقاً للمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقاً للحالة الاجتماعية	جدول رقم 22
144	توزيع العينة وفقاً لفترة المشاركة لأول مرة	جدول رقم 23
145	توزيع العينة وفقاً للأنشطة التي شارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية	جدول رقم 24
147	توزيع العينة وفقاً لأسباب الاشتراك في هذه الأنشطة	جدول رقم 25
149	توزيع العينة وفقاً لأسلوب المشاركة	جدول رقم 26
150	توزيع العينة وفقاً للكيفية التعرف على الجمعيات الأهلية	جدول رقم 27
151	توزيع العينة وفقاً لأسباب الاشتراك في الجمعيات الأهلية	جدول رقم 28
152	توزيع العينة وفقاً لوجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة	جدول رقم 29
153	توزيع العينة وفقاً لوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للسن	جدول رقم 30
154	توزيع العينة وفقاً لوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقاً للحالة التعليمية	جدول رقم 31
154	توزيع العينة وفقاً لوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقاً للحالة الاجتماعية	جدول رقم 32
155	توزيع العينة وفقاً لوجود المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة	جدول رقم 33
156	المعوقات الأسرية	جدول رقم 33- أ
157	كيفية مواجهة المعوقات الأسرية	جدول رقم 33- ب
158	معوقات البيئة المحيطة	جدول رقم 33- ج
159	كيفية مواجهة المعوقات البيئية لمشاركة المرأة	جدول رقم 34
160	معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة	جدول رقم 35
161	كيفية مواجهة معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة	جدول رقم 36

162	وجود معوقات اجتماعية أخرى	جدول رقم 37
162	المعوقات الأخرى	جدول رقم 38
163	المعوقات النفسية للمشاركة	جدول رقم 39
165	العوامل النفسية ومشاركة المرأة	جدول رقم 40
166	كيفية مواجهة المعوقات النفسية	جدول رقم 41
167	كيفية تفعيل شاركة المرأة في الجمعيات الأهلية	جدول رقم 42

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الإنسانية

أستمارة أستبيان

عن
المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف والحضر)

إعداد الباحثة

ريهان عبد اللطيف فهمي جميمي
لأتمال الحصول على درجة الماجستير
إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد سمير عبد الفتاح
المعهد العالي لخدمة المجتمع
بنها

الأستاذ الدكتور
علي محمود أبو ليلة
أستاذ علم الاجتماع
جامعة عين شمس

2009

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

أولاً : بيانات أساسية :

1- السن :

- أقل من 20 سنة.

- من 20-40 سنة.

- من 40-60 سنة

- أكثر من 60 سنة

2- الحالة التعليمية :

(1) - أمي

(2)

(3) - ابتدائي

(4) - إعدادي

(5) - ثانوي

(6) - دبلوم

(7) - جامعي

(8) - فوق جامعي



ثانياً : تاريخ العمل التطوعي بالأسرة:

11- هل يشترك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية؟

(2) - لا

نعم (1)

12- ما درجة قربتهم؟

()

- والد/ جد

()

- والدة/جدة

()

- أخ

()

- أخت

()

- زوج

13- هل هذه الأنشطة مؤسسية أم فردية؟

()

- مؤسسية

()

- فردية

14- ما الأنشطة التي شاركت فيها النساء من أفراد أسرتك؟

()

- رعاية فئات خاصة(مسنين/أرامل /يتامى/معوقين...الخ

()

- أنشطة تنموية

()

- أسرة وطفولة

()

- أنشطة بيئية

()

- أنشطة نسائية

- أنشطة أخرى تذكر:.....

15- هل أثرت مشاركة المرأة على أسرتها؟

لا (2) (ينتقل لـ س 17)

نعم (1)

16- ما نوع التأثير؟

- | | | |
|--------------------------|-----|-----------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | () | لم تهتم بأسرتها |
| <input type="checkbox"/> | () | قصرت في تربية أبنائها |
| <input type="checkbox"/> | () | قصرت في واجبات الزوج |
| <input type="checkbox"/> | () | أدت إلى تربية أبنائها تربية صحيحة |
| <input type="checkbox"/> | () | أصبحت أكثر وعيًا بدورها |
| | | أخرى تذكر:..... |

ثالثاً : الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية:

17- هل أنت عضو في جمعية أهلية؟

- | | | |
|--------------------------|----------|-----------------|
| <input type="checkbox"/> | - لا () | نعم (1) (2) |
|--------------------------|----------|-----------------|

18- ما نوع العضوية؟

- | | | |
|--------------------------|-------|------------------|
| <input type="checkbox"/> | (1) | عضو جمعية عمومية |
| <input type="checkbox"/> | (2) | عضو مجلس إدارة |

19- هل تشركي في أنشطة جمعية أهلية؟

- | | | |
|--------------------------|----------|---------------|
| <input type="checkbox"/> | لا (2) | نعم (1) () |
|--------------------------|----------|---------------|

20- متى شاركت لأول مرة في أنشطة الجمعية؟

- | | | |
|--------------------------|-------|----------------------|
| <input type="checkbox"/> | (1) | من أقل من عام |
| <input type="checkbox"/> | (2) | من عام - عامين |
| <input type="checkbox"/> | (3) | من عامين - أربعة |
| <input type="checkbox"/> | (4) | من أربعة - ستة أعوام |
| <input type="checkbox"/> | (5) | أكثر من ستة أعوام |

21- ما أنشطة الجمعية التي تشاركون فيها؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|------------------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | () | تقديم الرعاية الاجتماعية للمسنين. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تقديم الرعاية الصحية. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | مواجهة مشكلة الأمية. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تنمية المشاركة عند المواطنين | - |
| <input type="checkbox"/> | () | الوعية عن طريق الندوات والمؤتمرات. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | أنشطة ترفيهية. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تنمية بيئية. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | حقوق إنسان. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تقديم الرعاية لأطفال الشوارع. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تقديم الرعاية للأحداث. | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تقديم الرعاية للمرأة | - |
| أخرى تذكر:..... | | | - |

22- ما أسباب اشتراكك في هذه الأنشطة دون غيرها؟

- | | | | |
|--------------------------|-----|----------------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | () | تناسب وطبيعتي كأنشئ | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تناسب وشخصي | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تناسب وميلى و هوبياتى | - |
| <input type="checkbox"/> | () | تناسب ووقتى | - |
| <input type="checkbox"/> | () | صعوبة الاشتراك في الأنشطة الأخرى | - |
| أخرى تذكر:..... | | | - |

23- ما أسلوب المشاركة في هذه الأنشطة؟

- | | | | |
|--------------------------|-------|------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> | (1) | المشاركة بالمال | - |
| <input type="checkbox"/> | (2) | المشاركة بالوقت والجهد | - |
| <input type="checkbox"/> | (3) | المشاركة بالإثنين | - |

24- كيف تعرفت على الجمعية الأهلية؟

- | | | |
|--------------------------|--|---|
| <input type="checkbox"/> | من خلال وسائل الإعلام. | - |
| <input type="checkbox"/> | عن طريق بعض الأصدقاء أو المعارف. | - |
| <input type="checkbox"/> | عن طريق بعض الزملاء. | - |
| <input type="checkbox"/> | عن طريق بعض الأقارب/ أحد أفراد الأسرة. | - |
| <input type="checkbox"/> | عن طرق الأنشطة التي تقدمها. | - |
| <input type="checkbox"/> | أخرى تذكر:..... | - |

25- ما أسباب اشتراكك في أنشطة الجمعيات؟

- | | | |
|--------------------------|---|---|
| <input type="checkbox"/> | للمساهمة في تنمية المجتمع. | - |
| <input type="checkbox"/> | لرفع المعاناة عن بعض الفئات. | - |
| <input type="checkbox"/> | لتوعية وتنقيف بعض الفئات. | - |
| <input type="checkbox"/> | للتأكيد على أهمية دور المرأة. | - |
| <input type="checkbox"/> | لتأهيل وتدريب بعض الفئات للمشاركة في التنمية ومواجهة مشكلاتهم | - |
| <input type="checkbox"/> | لشغل وقت فراغي | - |
| <input type="checkbox"/> | أخرى تذكر | - |

رابعاً: المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة

الجمعيات:

26- هل هناك معوقات اجتماعية تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة

نعم (1) لا (2) ينتقل لـ س32

<input type="checkbox"/>	()

- 27- ما هي هذه المعوقات ؟
- معوقات من داخل الأسرة.
 - معوقات من البيئة المحيطة.
 - معوقات من الجمعية.
 - معوقات أخرى تذكر:

<input type="checkbox"/>	()

- 28- ما هي المعوقات الأسرية ؟
- رفض الزوج مشاركتى فى الجمعيات الأهلية.
 - رفض الزوج خروجى من المنزل.
 - احتياج أحد أفراد الأسرة لرعاية خاصة.
 - الانشغال بتربية الأبناء.
 - عدم وجود وقت فراغ.
 - القيام بعمل إضافى لتغطية نفقات الأسرة
 - عدم القدرة على دفع اشتراكات الجمعية ومصاريف الانتقال

- تذكر

<input type="checkbox"/>

<input type="checkbox"/>	()

- 29- كيف يمكن مواجهة هذه المعوقات ؟
- توعية الزوج بأهمية مشاركة المرأة فى العمل الأهلى
 - إعادة توزيع الأدوار المنزلية ومساعدة الزوج للزوجة
 - تخلى الزوج عن سيطرته على الزوجة طالما لاتوجد انحرافات
 - أخرى تذكر:

30- ماهى معوقات البيئة المحيطة؟

- () عدم الوعى بأهمية العمل الأهلى.
- () عدم الوعى بأهمية دور المرأة.
- () النظر للمرأة على أنها لاتصلح للعمل العام
- () النظر لمشاركة المرأة على أن اختلاط بالرجال حرام
- () النظر للمرأة على أنها تابعة للرجل.
- معوقات أخرى تذكر:.....

31- كيفية مواجهة هذه المعوقات؟

- () توعية المواطنين بأهمية مشاركة المرأة فى العمل الأهلى.
- () إبراز أدوار المرأة الأهلى فى مجتمعها .
- () التأكيد على أن هناك أنشطة معينة تحتاج إلى النساء أكثر من الرجال(الأسرة والطفولة ، رعاية الأطفال اليتامى ، رعاية المرأةالخ.)
- () تنمية قيم الديمقراطية والمشاركة.
- () أخرى تذكر:.....

32- ما هي معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركتك ؟

- () - سيطرة الشلالية على مجلس الإدارة.
- () - سيطرة العصبيات على الجمعية
- () - عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة
- () - معوقات قانونية تتعلق بالقانون المنظم للجمعيات
- () - انتشار الفساد بالجمعية
- () - عدم إتاحة فرص المشاركة للنساء.
- () - عدم الوعي بكيفية المشاركة.
- () - الشعور بعدم جدوى المشاركة.
- () - عدم وجود مناخ ديمقراطي
- () - بعد الجمعية عن المنزل
- - معوقات اجتماعية أخرى تذكر:.....

33- كيفية مواجهة معوقات الجمعية ؟

- () - وجود رقابة ومتابعة لأنشطة الجمعية
 - () - التوعية بكيفية المشاركة
 - () - إتاحة الفرصة لمشاركة النساء
 - () - توفير ميزانية كافية لأنشطة الجمعية
 - () - صرف بدل انتقال للمشاركين الناشطين من غير القادرين
 - () - تعديل القانون بما يفعل أداء الجمعيات
 - () - وضع آلية لشفافية في الإدارة والإتفاق
- 34 - هل هناك معوقات اجتماعية أخرى تواجه مشاركتك في أنشطة المجتمع المدني؟
- ()

نعم (1) لا (2) (ينتقل لـ س 35)

35- ما هي ؟

- | | | |
|--------------------------|-----|---|
| <input type="checkbox"/> | () | انشغلى بالعمل لفترات طويلة. |
| <input type="checkbox"/> | () | انشغلى بالتعليم لوقت طويل. |
| <input type="checkbox"/> | () | سيطرة الرجال على العمل الجمعياتى |
| <input type="checkbox"/> | () | عدم معرفة كيفية المشاركة |
| <input type="checkbox"/> | () | العمل التطوعى غير ذى حافز مادى |
| <input type="checkbox"/> | () | عدم وجود برامج للتوعية بأهمية التطوع |
| <input type="checkbox"/> | () | عدم وجود برامج للتوعية بكيفية التطوع |
| <input type="checkbox"/> | () | عدم جدية العمل بالجمعية |
| <input type="checkbox"/> | () | بعد التنظيمات عن المنزل |
| <input type="checkbox"/> | () | انشغلى برعاية والدي / والدتي المسنين أو المرضى. |
| <input type="checkbox"/> | () | أخرى تذكر:..... |

36- هل تشتراك في انتخابات التنظيمات التالية: (نوع ترشيح تصويت لايشترك

المشاركة)

- | | | | | |
|--------------------------|-------|-------|-------|----------------------|
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | انتخابات مجلس النواب |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | انتخابات البلدية |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | النقابات المهنية. |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | النقابات العمالية. |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | الجمعيات الأهلية. |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | النادى الرياضية. |

خامساً : المعوقات النفسية وأثرها على مشاركة المرأة فى أنشطة المجتمع

المدنى:

- 37- يوجد عدد من العبارات أرجو أن تقولى مدى اتفاقك معها (موافقه ، موافقة إلى حد ما ، أم غير موافقة)

العبارة	م	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة
لا يوجد ما أتطلع إليه في العمل الأهلى	1			
المشاركة في العمل الأهلى لاتشبع احتياجاتى	2			
لا يوجد تقدير نتيجة المشاركة في العمل الأهلى	3			
لست متقائلاً بالعمل الأهلى	4			
أشعر بأنى غير ناجحة في هذا العمل.	5			
أنا عندي مشاكل تشغلى عن العمل العام	6			
معنى أو أهمية . لاستطيع أن أحقق شيئاً له	7			
أشعر بالملل أغلب الوقت .	8			
أشعر بأنني لايكتنى أن أخدم الآخرين	9			
أشعر بأننى أقل اهتماماً بالآخرين .	10			
أعاني من صعوبة واضحة في اتخاذ القرارات	11			
عن اتخاذ أي قرار يتعلق بالعمل الأهلى. أعجز	12			
أعجز عن أداء أي عمل عام	13			
المشاركة في العمل الأهلى لاتتناسب مع ميولى وطموحاتى	14			
أشعر بالخجل من المشاركة في العمل الأهلى	15			
خبرتى لاتساعدنى على خدمة الآخرين	16			
ترزى المشاركة من ضغوطى النفسية	17			
لا يوجد نشاط يحفزنى على المشاركة فيه	18			
المرأة لا يمكنها المشاركة في العمل الأهلى	20			
ينتابنى قلق من الفشل في العمل الأهلى	21			
أخشى من تعرضى للنقد نتيجة المشاركة في العمل الأهلى	22			
أخاف أن تؤثر مشاركتى بالعمل الأهلى سلبياً على أسرتى	23			
أخاف من الاختلاط مع الذكور في العمل الأهلى	24			
أخاف أن تواجهنى مشاكل لا أستطيع مواجهتها	25			

38- كيف يمكن مواجهة المعوقات النفسية لمشاركة المرأة في العمل الأهلى؟

- () - تتمية ثقة المرأة بذاتها.
- () - مواجهة المخاوف التي تنتابها نتيجة مشاركتها في العمل الأهلي
- () - تتمية قدرتها على اتخاذ القرارات
- () - إبراز الجوانب الإيجابية في شخصية المرأة
- () - إبراز أهمية دورها في العمل الأهلي
- () - محاولة إشراكها في أنشطة تتناسب مع ميولها وطموحاتها
- () - العمل على تتمية ثقتها بنفسها وما يمكن أن تقيده به المجتمع
- () - أخرى تذكر:

39- كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية؟

- مواجهة المعوقات الاجتماعية التي تواجهها.
- وجود خطاب اتصالى وإعلامى لتغيير صورة المرأة
- نشر ثقافة العمل التطوعى
- وجود أساليب تحفيز على المشاركة
- إعطاء المشاركات بدلات مادية رمزية
- مساعدة النساء على المشاركة في الأنشطة التي تتفق وميلهن.
- تدريب النساء على كيفية المشاركة (إعادة تأهيلهن).
- إعطاء النساء فرصة للمشاركة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة.
- مواجهة المعوقات النفسية التي تواجهها.
- مواجهة المعوقات التي تقابلها بالجمعية
- أخرى تذكر:

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الإنسانية

دليل مقابلة

عن
المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)

إعداد الباحثة

ريهان عبد اللطيف فهمي جميمي
لأستكمال الحصول على درجة الماجستير

إشراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
محمد سمير عبد الفتاح	علي محمود أبو ليلة
المعهد العالي لخدمة المجتمع	أستاذ علم الاجتماع
بنها	جامعة عين شمس

2009

أولاً : بيانات أساسية :

1. السن
2. الحالة التعليمية: يقرأ ويكتب (1) متوسط (2)
فوق متوسط (3) جامعي (4)
فوق جامعي (5)
3. الحالة الاجتماعية: أعزب (1) متزوج (2)
مطلق (3) منفصل (4)
أرمل (5)
4. الحالة العملية:
5. مدى تأثير الحالة العملية على الانضمام للجمعيات الأهلية؟
6. قطاع العمل: حكومى (1) خاص (2)
أهلی (3) أعمال حرة (4)
7. تأثير قطاع العمل على الانضمام لجمعية أهلية. وكيف يؤثر على الانضمام لجمعية أهلية؟
8. المهنة بالتفصيل: وهل تؤثر مهنتك على اشتراكك في الجمعية ، بمعنى هل كانت عاماً مساعداً أم عاماً معوقاً؟
9. عدد أفراد الأسرة المعيشية. وهل يؤثر عدد أفراد الأسرة على اشتراكك في جمعية أهلية؟ كيف؟
- 10- متوسط الدخل الشهري للأسرة ، وتأثير الدخل على الاشتراك في جمعية ؟
ثانياً : الاشتراك في الجمعية :
- 11-كيفية التعرف على الجمعية؟ من خلال وسائل الإعلام، عن طريق بعض الأصدقاء أو المعارف، عن طريق بعض الزملاء، عن طريق بعض الأقارب/

- أحد أفراد الأسرة، عن طرق الأنشطة التي تقدمها، طرق أخرى.
- 12- دوافع اشتراكك في الجمعية. هل هو لحب العمل التطوعي أم للتربح ، تكوين علاقات اجتماعية...الخ.
- 13- طبيعة المشاركة في الجمعية.
- 14- عضوية أحد أفراد أسرتك في جمعية أهلية وتأثير ذلك على انضمامك للعضوية في الجمعية؟
- 15- مدة العضوية في الجمعية : سنة.
- 16- هل قمت بأعمال تطوعية قبل الاشتراك في الجمعية؟ بشكل حر أو في مؤسسة أو جمعية أخرى؟
- 17- هل تشارك في مؤسسات مجتمع مدنى أخرى مثل: نقابة ، حزب سياسى ، نادى/ مركز شباب ؟
- 18- الاستفادة التي تعود عليك من اشتراكك في الجمعية. مادية / اجتماعية..الخ.
- ثالثاً : **المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات:**
- 19- هل هناك معوقات اجتماعية تتعلق بأدوار المرأة الاجتماعية أو البيئة الاجتماعية المحيطة تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات ؟ ماهي هذه المعوقات ؟ وكيف يمكن مواجهتها؟
- 20- هل هناك معوقات أسرية تواجه مشاركة المرأة وعضويتها بالجمعية؟ ماهي؟
- 21- هل هناك معوقات بالجمعية تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعية ؟ ماهي ؟ وكيف يمكن مواجهتها؟
- 22- هل هناك معوقات تؤثر على مشاركة المرأة في بعض الأنشطة ؟ ماهي هذه المعوقات ؟ وماهي الأنشطة؟ وكيف يمكن مواجهة هذه المعوقات؟
- 23- هل تشارك المرأة في هذه الأنشطة الاقتصادية التي تقدمها الجمعية؟ كيفية الاشتراك؟

- 24-دور المرأة في مواجهة مشكلات الجمعية؟
- 25-هل تشارك المرأة في هذه الأنشطة السياسية التي تقدمها الجمعية؟ وما الأنشطة السياسية التي تشارك فيها؟ كيفية الاشتراك؟ والأسباب الاجتماعية لعدم الاشتراك؟
- 26-التوالى السياسي والقيادي بالجمعية(أساليب تداول القيادة) ، ومعايير اختيار المرأة في عضوية مجلس الإدارة .
- 27-مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية لأسرة عضوات الجمعية على طبيعة مشاركتهن في قيادة الجمعية؟
- 28-علاقة جمعيات المرأة بالبيئة المحيطة بها؟ وإسهامها في تطوير البيئة المحيطة والنهوض بها ، وطبيعة الاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى ؟
- 29-هل تشارك المرأة في هذه الأنشطة البيئية التي تقدمها المنظمة؟
- 30-كيفية الاشتراك؟
- 31-ما المعوقات التي تواجه المرأة في الاشتراك في الأنشطة البيئية ؟

أسماء المحكمين لأدوات الدراسة :

- أولاً : السادة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية :
- 1- أ.د/ أ Ibrahim Abd Al-Hadi Al-Miligi عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية
وكيل المعهد للدراسات العليا بالأسكندرية 0
- 2- أ.د/ Slayhi Osman
- 3- أ.د/ Sayed Attia
- 4- أ.د/ Samir Hossen
- 5- د/ Mahmoud Abd Al-Rahman
- 6- د/ Mahmoud Minir
- 7- د / Moustafa Shafiq
- 8- د / Sami Zaid

ثانياً : السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس

- 9- أ.د/ سعيد ناصف رئيس قسم الاجتماع كلية الأداب (عين شمس)
10- أ.د/ مصطفى عوض رئيس قسم الأنسانيات سابقاً (معهد الدراسات و البحوث البيئية)
ثالثاً : السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة حلوان

- 11- أ.د/ ماجدي عاطف رئيس قسم الجماعة (جامعة حلوان)
12- د.أ.م/يسري شعبان الأستاذ المساعد قسم تنظيم المجتمع (جامعة حلوان)
13- د.أ.م/ شريف السنوسي الأستاذ المساعد قسم تنظيم المجتمع (جامعة حلوان)

*psychological and social Retardants Reflections
On women's participation In The Civi
Activities Of Society
Acompartive Environmental Study Between Rural
And Urban.*

By
Rihan fahmy Gemei
B. Sc, Social Service Alexandri Yniversity, 1999

AThesis submitted in partial fulfillment
Of
The Requirement For The Master Degree
In
Environmental Studies

Institute of Environmental Studies& Resseearch
Ain Shams University

2009

*psychological and social Retardants Reflections
On women's participation In The Civi
Activities Of Society
Acompartive Environmental Study Between Rural
And Urban.*

By
Rihan fahmy Gemei

B. Sc, Social Service Alexandri Yniversity, 1999
Theis Thesis Towards a Master Degree in
Environmental Studies Her Been Approved by

Name	Signature
Dr. Ali Mahmoud Leilah	
Sociology Profosser – Ain Shams University	
Dr. Mohamed Samir Abdel-Fattah	
Phciology Profosser – Dean of the higher Institute for Social Service – Banha	
Dr. Nagia eshak	
Phciology Profosser – Ain Shams University	
Dr. Amany ezzat Tolan	
Sociology Profosser – Ain Shams University	

*psychological and social Retardants Reflections
On women's participation In The Civi
Activities Of Society
Acomparative Environmental Study Between Rural
And Urban.*

By
Rihan fahmy Gemei

B. Sc, Social Service Alexandri Yniversity, 1999
Theis Thesis Towards a Master Degree in
Environmental Studies

Under The Supervision Of:

Dr. Ali Mahmoud Leilah.....
Sociology Profosser – Ain Shams University

Dr. Mohamed Samir Abdel-Fattah
Phciology Profosser – Dean of the higher Institute for Social
Service – Banha